

# COMCEC

اللجنة الدائمة للتعاون الاقتصادي والتجاري  
لمنظمة المؤتمر الإسلامي  
(الكومسيك)

## تقرير

الاجتماع الرابع والعشرين  
للجنة المتابعة المنبثقة عن  
للجنة الدائمة للتعاون الاقتصادي والتجاري  
لمنظمة المؤتمر الإسلامي  
(أنطاليا، ١٣-١٥ مايو/أيار ٢٠٠٨)

مكتب تنسيق الكومسيك

بهئية التخطيط الحكومية

أنقرة، مايو/أيار ٢٠٠٨

## تقرير

الاجتماع الرابع والعشرين  
للجنة المتابعة المنبثقة عن  
اللجنة الدائمة للتعاون الاقتصادي والتجاري  
لمنظمة المؤتمر الإسلامي  
(أنطاليا، ١٣-١٥ مايو/آيار ٢٠٠٨)

مكتب تنسيق الكومسيك

بهيئة التخطيط الحكومية

أنقرة، مايو/آيار ٢٠٠٨

العنوان

مكتب تنسيق الكومسيك

بهيئة التخطيط الحكومية

Necatibey Cad. 238

Ankara-TURKEY

Phone : 90-312-294 55 10

90-312-294 55 03

Fax : 90-312-294 55 77

Website : <http://www.dpt.gov.tr>

[www.comcec.org](http://www.comcec.org)

e-mail : [comcec@dpt.gov.tr](mailto:comcec@dpt.gov.tr)

## المحتويات

### الصفحة

- تقرير الاجتماع الرابع والعشرين للجنة المتابعة المنبثقة عن اللجنة الدائمة للتعاون الاقتصادي والتجاري لمنظمة المؤتمر الإسلامي (الكومسيك) ..... ٧

### المرفقات

- ١- قائمة المشاركين في الاجتماع الرابع والعشرين للجنة المتابعة المنبثقة عن الكومسيك..... ٤٩
- ٢- رسالة فخامة الرئيس عبدالله جول، رئيس الجمهورية التركية ورئيس الكومسيك..... ٦١
- ٣- الكلمة الافتتاحية لمعالي الأستاذ ناظم إكرين، وزير الدولة ونائب رئيس الوزراء بالجمهورية التركية..... ٦٧
- ٤- كلمة معالي البروفسور أكمل الدين إحسان أوغلو، الأمين العام لمنظمة المؤتمر الإسلامي . ٧٥
- ٥- جدول أعمال الاجتماع الرابع والعشرين للجنة المتابعة ..... ٨٣
- ٦- تقرير حول استعراض تنفيذ برنامج العمل العشري لمنظمة المؤتمر الإسلامي..... ٨٧
- ٧- تقرير مرجعي، وتقرير مقدم من الأمانة العامة لمنظمة المؤتمر الإسلامي بشأن استعراض تنفيذ خطة العمل..... ١٠٩
- ٨- تقرير الاجتماع الثاني عشر للجنة الدورة ..... ١٤٥
- ٩- تقرير البنك الإسلامي للتنمية عن توسيع التجارة البينية فيما بين الدول الأعضاء لمنظمة المؤتمر الإسلامي..... ١٥٥
- ١٠- التقرير السنوي المركز الإسلامي لتنمية التجارة حول التجارة بين الدول الأعضاء في منظمة المؤتمر الإسلامي..... ١٦٣
- ١١- تقرير الاجتماع الأول لقوة العمل المعنية بزيادة التجارة البينية فيما بين الدول الأعضاء بمنظمة المؤتمر الإسلامي..... ١٩١
- ١٢- تقرير الغرفة الإسلامية للتجارة والصناعة حول اجتماعات القطاع الخاص في الدول الأعضاء بمنظمة المؤتمر الإسلامي..... ١٩٧
- ١٣- تقرير المركز الإسلامي لتنمية التجارة حول المعارض التجارية للبلدان الإسلامية..... ٢٢١

## الصفحة

- ١٤- تقرير عن برنامج المساعدة الفنية المقدم من البنك الإسلامي للتنمية إلى الدول الأعضاء في منظمة المؤتمر الإسلامي بشأن المسائل المتعلقة بقضايا منظمة التجارة العالمية..... ٢٣٩
- ١٥- تقرير المركز الإسلامي لتنمية التجارة حول المسائل المتعلقة بأنشطة التجارة العالمية..... ٢٥٣
- ١٦- ورقة مفاهيمية مقدمة من الأمانة العامة لمنظمة المؤتمر الإسلامي حول برنامج بناء القدرات لبلدان منظمة المؤتمر الإسلامي..... ٢٨٣
- ١٧- تقرير الاجتماع الأول للجنة التوجيهية لتنفيذ برنامج التعاون في مجال القطن لمنظمة المؤتمر الإسلامي..... ٢٨٩
- ١٨- مشروع جدول أعمال الدورة الرابعة والعشرين للكومسيك..... ٢٩٧
- ١٩- الكلمة الختامية لسعادة الأستاذ الدكتور أحمد نكتك رئيس الجلسة الختامية للاجتماع الرابع والعشرين للجنة المتابعة المنبثقة عن الكومسيك..... ٣٠٣

## **تقرير**

**الاجتماع الرابع والعشرين للجنة المتابعة المنبثقة  
عن اللجنة الدائمة للتعاون الاقتصادي والتجاري  
لمنظمة المؤتمر الإسلامي "الكومسيك"  
(أنطاليا، ١٣-١٥ مايو/أيار ٢٠٠٨)**



## تقرير

الاجتماع الرابع والعشرين للجنة المتابعة المنبثقة  
عن اللجنة الدائمة للتعاون الاقتصادي والتجاري  
لمنظمة المؤتمر الإسلامي "الكومسيك"  
(أنطاليا، ١٣-١٥ مايو/أيار ٢٠٠٨)

١- انعقد الاجتماع الرابع والعشرون للجنة المتابعة المنبثقة عن اللجنة الدائمة للتعاون الاقتصادي والتجاري لمنظمة المؤتمر الإسلامي (الكومسيك) بمدينة أنطاليا، في الفترة من ١٣-١٥ مايو/أيار ٢٠٠٨.

٢- حضر الاجتماع ممثلون عن الدول التالية الأعضاء في لجنة المتابعة:

- |                              |  |
|------------------------------|--|
| ١. الجمهورية التركية         | : رئيس (دائم)                          |
| ٢. المملكة العربية السعودية  | : نائب رئيس (دائم)                     |
| ٣. دولة فلسطين               | : نائب رئيس (دائم)                     |
| ٤. جمهورية السنغال           | : رئيس القمة الحالية                   |
| ٥. دولة الكويت               | : نائب رئيس (ممثلاً للمنطقة العربية)   |
| ٦. جمهورية إيران الإسلامية   | : نائب رئيس (ممثلاً للمنطقة الآسيوية)  |
| ٧. جمهورية الكاميرون         | : نائب رئيس (ممثلاً للمنطقة الإفريقية) |
| ٨. جمهورية باكستان الإسلامية | : مقرر                                 |
| ٩. دولة قطر                  | : عضو بالمكتب السابق                   |
| ١٠. جمهورية إندونيسيا        | : عضو بالمكتب السابق                   |

٣- كما شاركت ماليزيا أيضا في الاجتماع باعتبارها رئيس القمة السابقة

٤- بالإضافة إلى ذلك، حضر الاجتماع ممثلون لكل من العراق، وأوغندا، ودولة الإمارات العربية المتحدة، واليمن بصفة مراقب.

٥- حضر معالي البروفيسور أكمل الدين إحسان أوغلي، الأمين العام لمنظمة المؤتمر الإسلامي، الاجتماع الرابع والعشرين للجنة المتابعة المنبثقة عن الكومسيك، لأول مرة في تاريخ الكومسيك.

٦- كما حضر الاجتماع ممثلو الأمانة العامة لمنظمة المؤتمر الإسلامي وممثلو الهيئات المتخصصة التالية التابعة للمنظمة والمنبثقة عنها:



- مركز البحوث الإحصائية والاقتصادية والاجتماعية والتدريب للدول الإسلامية (مركز أنقرة)
- المركز الإسلامي لتنمية التجارة
- البنك الإسلامي للتنمية
- الغرفة الإسلامية للتجارة والصناعة
- الجامعة الإسلامية للتكنولوجيا
- المؤسسة الإسلامية لتمويل التجارة
- الاتحاد الإسلامي لمالكي البواخر
- منتدى الشباب للحوار والتعاون

٧- كما حضر الاجتماع المكتب الإقليمي لليونيدو في أنقرة (المنظمة الدولية للتنمية الصناعية).  
(ترد قائمة المشاركين في المرفق رقم ١)

#### الجلسة الافتتاحية (البند الأول من جدول الأعمال)

٨- بعد تلاوة آيات من القرآن الكريم، افتتح الاجتماع سعادة الأستاذ ناظم إكرين، وزير الدولة ونائب رئيس الوزراء بالجمهورية التركية، وذلك بعد تلاوة ما تيسر من آيات القرآن الكريم.

٩- وجه فخامة الرئيس عبد الله جول، رئيس الجمهورية التركية ورئيس الكومسيك، رسالة إلى الاجتماع قرأها السيد فردين شاركشي، مستشار الرئيس للشؤون الخارجية، أبرز فيها فخامة الرئيس عبد الله جول أهمية التعاون الاقتصادي بين الدول الأعضاء في منظمة المؤتمر الإسلامي. وقد نبه فخامة الرئيس عبد الله جول في كلمته إلى التطورات الأخيرة التي طرأت على الاقتصاد العالمي والزيادة المطردة لأسعار السلع التي كان أكبر المتضررين منها الدول الأقل نمواً والدول النامية. وقد شدد فخامة الرئيس جول على الحاجة إلى التعاون في هذا المجال داخل إطار الكومسيك.

١٠- كما شدد فخامة الرئيس عبد الله جول على أن التجارة البينية فيما بين الدول الأعضاء بمنظمة المؤتمر الإسلامي قد بلغت ١٦,٣% في عام ٢٠٠٦، ورحب فخامته بالآليات الجديدة التي تم التوصل إليها في الكومسيك والبنك الإسلامي للتنمية بغرض تشجيع التجارة البينية فيما بين الدول الأعضاء بمنظمة المؤتمر الإسلامي. كما أكد فخامته على أهمية نظام الأفضليات التجارية فيما بين الدول الأعضاء بمنظمة المؤتمر الإسلامي من أجل تحقيق نسبة الـ ٢٠% المستهدفة للتجارة البينية فيما بين الدول الأعضاء بمنظمة المؤتمر الإسلامي بحلول عام ٢٠١٥ كما هو وارد في برنامج في برنامج العمل العشري. وفي هذا الصدد، ناشد فخامة الرئيس عبد الله جول الدول الأعضاء التي لم توقع أو تصادق بعد اتفاقية الإطار، وبروتوكول خطة التعريف التفضيلية الخاصة بنظام الأفضليات التجارية (بريتاس)، وقواعد المنشأ أن تسارع بذلك في أقرب وقت ممكن.

١١- وأشار فخامته إلى أهمية مكافحة الفقر في الدول الأعضاء بمنظمة المؤتمر الإسلامي، وعبر

عن تقديره للجهود المبذولة في مجال التخفيف من حدة الفقر. كما عبر فخامته عن ارتياحه لاختيار موضوع "تحسين مناخ الاستثمار في الدول الأعضاء بمنظمة المؤتمر الإسلامي" ليكون موضوع جلسة تبادل وجهات النظر خلال الدورة الرابعة والعشرين للكمسيك.

١٢- واختتم فخامة الرئيس كلمته بأن أعرب عن خالص تمنياته بالنجاح للاجتماع.

(يرد نص كلمة فخامة الرئيس عبد الله جول، في المرفق رقم ٢)

١٣- بعد الرسالة التي وجهها فخامة الرئيس عبد الله جول، وجه الكلمة للاجتماع معالي الأستاذ ناظم إكرين، وزير الدولة ونائب رئيس الوزراء بالجمهورية التركية.

١٤- ولقد رحب معالي الأستاذ ناظم إكرين بالوفود، وأكد على أهمية وظائف لجنة المتابعة والتي تعمل على متابعة القرارات التي اتخذتها الكومسيك في دورتها السابقة، وكذلك إعداد جدول الأعمال للدورة التالية. في هذا الإطار، تقدم معالي الأستاذ ناظم إكرين بالشكر لأعضاء لجنة المتابعة و المؤسسات التابعة لمنظمة المؤتمر الإسلامي على جهودهم التي لا تقدر بثمن في إطار أنشطة الكومسيك. وبعد أن قام معاليه بإعطاء المجلس نبذة حول أهمية المنظور الاقتصادي الكلي فيما بين الدول الأعضاء بمنظمة المؤتمر الإسلامي، أكد معاليه على أهمية التعاون الاقتصادي بين الدول الأعضاء في منظمة المؤتمر الإسلامي، والتي يعد نظام الأفضليات التجارية فيما بين الدول الأعضاء بمنظمة المؤتمر الإسلامي من أفضل صورها. وفي هذا الصدد، ناشد معالي الأستاذ ناظم إكرين الدول الأعضاء المعنية بالتوقيع والمصادقة على بروتوكول خطة التعريف التفضيلية الخاصة بنظام الأفضليات التجارية (بريتاس) وقواعد المنشأ حتى يتسنى دخول نظام الأفضليات التجارية فيما بين الدول الأعضاء بمنظمة المؤتمر الإسلامي حيز النفاذ في الأول من يناير/كانون الثاني ٢٠٠٩.

١٥- وأشار معالي الأستاذ ناظم إكرين على الأهمية القصوى لرأس المال الأجنبي من أجل تحقيق الزيادة المستدامة في التجارة البينية فيما بين الدول الأعضاء بمنظمة المؤتمر الإسلامي. وفي هذا الصدد، أكد معاليه على أن موضوع جلسة تبادل وجهات النظر للدورة الرابعة والعشرين للكمسيك ستكون "تحسين مناخ الاستثمار في الدول الأعضاء بمنظمة المؤتمر الإسلامي"، والتي من شأنها أن تكون أرضاً صلبة لتشجيع رأس المال الأجنبي في الدول الأعضاء بمنظمة المؤتمر الإسلامي.

١٦- وقد وجه معالي الأستاذ ناظم إكرين انتباه المشاركين إلى الزيادة الأخيرة في أسعار السلع. أكد سعادة نائب رئيس الوزراء بالجمهورية التركية على أن ارتفاع أسعار الغذاء والنفط من شأنه أن يؤثر وبشدة على الدول الأقل نمواً، وينبغي على الكومسيك أن تتبّع نهجاً استباقياً عن طريق إنشاء مجموعة عمل يكون الغرض منها دراسة أسباب زيادة أسعار السلع والنتائج المحتملة المترتبة عليها، وكذلك مجالات التعاون الممكنة.

(يرد نص كلمة سعادة الأستاذ ناظم إكرين ، في المرفق رقم ٣)

١٧- كما ألقى معالي البروفسور أكمل الدين إحسان أوغلو، الأمين العام لمنظمة المؤتمر الإسلامي، كلمة إلى الاجتماع. وفي معرض إشارته إلى النتائج التي خلصت إليها قمة داکار، حث معاليه الدول الأعضاء على تكوين شراكات جديدة لخير ورفاهة العالم الإسلامي. كما أكد معاليه على أهمية التخفيف من عبء الديون في الدول الأعضاء، لا سيما الدول الإفريقية. طلب الأمين العام من الدول الأعضاء معالجة قضية التخفيف من حدة الفقر، من أجل ضمان توفير الاحتياجات الأساسية.

١٨- وأثنى معالي البروفسور أكمل الدين إحسان أوغلو على الكومسيك لإنجازاتها الملموسة في تحقيق مستويات أعلى من التنمية والإزدهار للدول الأعضاء، وكذلك لتعزيز الروابط الاقتصادية والتجارية فيما بينها. وأضاف أن الكومسيك قامت بأداء متميز في توجيه المفاوضات التجارية في إطار "اتفاقية الإطار الخاصة بنظام الأفضليات التجارية" و"بروتوكول خطة التعريف التفضيلية (بريتاس)". كما أوصى معاليه الكومسيك بمناقشة إمكانية إضفاء الطابع المؤسسي على آلية لفض وتسوية النزاعات.

١٩- وجه معالي البروفسور أكمل الدين إحسان أوغلو انتباه الاجتماع إلى أزمة جديدة؛ ألا وهي نقص الغذاء العالمي وحاجة الدول الأعضاء بمنظمة المؤتمر الإسلامي والكومسيك إلى التصدي لهذه المشكلة، والحاجة إلى بث روح جديدة في عمليات الكومسيك وطريقة إدارة العمل. بالإضافة إلى ذلك، أوصى معاليه بأنه من شأن مكتب تنسيق الكومسيك أن يضع تصورا لتدابير من شأنها تيسير التجارة مثل بناء القدرات والبنى الأساسية، وذلك بغية تمكين الدول الأعضاء، وخاصة الأقل نموا منها، من ولوج أسواق دولية أوسع للاستفادة من المزيد من المعاملات التجارية وخاصة مع الدول الأعضاء في منظمة المؤتمر الإسلامي.

(يرد نص معالي البروفسور أكمل الدين إحسان أوغلو، في المرفق رقم ٤)

٢٠- تحدث أمام الاجتماع بعد ذلك رؤساء وفود الدول الآتية: الكويت، وإيران، والكاميرون، وأندونيسيا، وقطر، والعراق. وأزجى المتحدثون الشكر والتقدير للجمهورية التركية رئيساً، وحكومة، وشعباً على ما تقدمه من دعم متواصل لتحقيق التعاون الاقتصادي والتجاري فيما بين الدول الأعضاء، وعلى الترحيب الحار والترتيبات الممتازة التي أعدت لهذا الاجتماع. كما أثنوا على القيادة الحكيمة لمعالي الأمين العام لمنظمة المؤتمر الإسلامي، والدور الذي يقوم به في تعزيز التعاون الاقتصادي والتجاري بين الدول الأعضاء. وفي هذا الصدد تقدم رؤساء الوفود بالتهنئة لمعالي الأمين العام على النجاح الذي حققته قمة داکار، واعتماد الميثاق الجديد، وإعادة انتخاب معاليه لفترة جديدة، الأمر الذي يتيح الفرصة لمزيد من الدعم المتواصل للدور الذي تلعبه المنظمة في خدمة الأمة. كما ألقى كل من رئيس وفد أوغندا ورئيس الغرفة الإسلامية للتجارة والصناعة كلمتهما أمام الاجتماع كما أكد رؤساء الوفود على أهمية التخفيف من حدة الفقر وأزمة الغذاء التي تؤثر على العالم الإسلامي، وشددوا على أهمية دور الكومسيك لمواجهة هذه

المشكلات. وقد أطلع رئيس وفد أوغندا الاجتماع على منتدى الأعمال المزمع عقده في كمبالا بأوغندا على هامش الدورة الخامسة والثلاثين للمؤتمر الإسلامي لوزراء الخارجية في الفترة من ١٦-١٨ يونيو/حزيران ٢٠٠٨، والذي يعد فرصة مهمة للقطاع الخاص في البلدان الأعضاء في منظمة المؤتمر الإسلامي من أجل إبرام الصفقات التجارية وتعزيز التعاون. وقد أعطى رئيس الغرفة الإسلامية للتجارة والصناعة اللجنة نبذة عن مشروعات الغرفة الإسلامية للتجارة والصناعة، ودعا القطاع الخاص والدول الأعضاء إلى المشاركة في تلك المشروعات وتقديم الدعم لها.

#### جلسات العمل

٢١- ترأس جلسات العمل المنعقدة ضمن فعاليات الاجتماع سعادة الدكتور أحمد تكتك، نائب وزير الدولة للتخطيط في الجمهورية التركية

٢٢- وبعد اعتماد جدول الأعمال، شكل الاجتماع لجنة صياغة مفتوحة العضوية تحت رئاسة المقرر، الأستاذ سيد افتخار حسين شاه، ورئيس وفد جمهورية باكستان الإسلامية. (ترد نسخة من جدول الأعمال الذي اعتمدته اللجنة في المرفق ٥)

استعراض تنفيذ برنامج العمل العشري لمنظمة المؤتمر الإسلامي حول التعاون الاقتصادي (البند الثالث من جدول الأعمال)

٢٣- تقدمت الأمانة العامة لمنظمة المؤتمر الإسلامي بتقرير حول استعراض تنفيذ برنامج العمل العشري لمنظمة المؤتمر الإسلامي. كما قامت المؤسسات التابعة لمنظمة المؤتمر الإسلامي بتقديم عروض حول خططهم وأنشطتهم الخاصة بتنفيذ برنامج العمل العشري لمنظمة المؤتمر الإسلامي. (يرد تقرير حول استعراض تنفيذ برنامج العمل العشري لمنظمة المؤتمر الإسلامي في المرفق رقم ٦)

#### معلومات مرجعية:

٢٤- اعتمدت القمة الاستثنائية الثالثة لمنظمة المؤتمر الإسلامي المنعقدة في مكة المكرمة بالمملكة العربية السعودية ٧ و ٨ ديسمبر/كانون الأول ٢٠٠٥ خطة برنامج العمل العشري لمنظمة المؤتمر الإسلامي. واجتمعت كافة الأجهزة التابعة لمنظمة المؤتمر الإسلامي والمتخصصة والمنبثقة عنها في جدة في ٥ مارس/آذار ٢٠٠٦، و ٤ مارس/آذار ٢٠٠٧ على التوالي، وقامت بدراسة السبل والوسائل التي تضمن تنفيذ برنامج العمل العشري لمنظمة المؤتمر الإسلامي تنفيذًا فعالاً في الوقت المناسب. كما حضر الاجتماعين ممثلو اللجان الثلاثة الدائمة المنبثقة عن منظمة المؤتمر الإسلامي، ألا وهي الكومسيك، واللجنة الدائمة للتعاون العلمي والتكنولوجي (الكومستيك)،

واللجنة الدائمة للإعلام والشؤون الثقافية (كوميك). واعتمد الاجتماعين التنسيقين الخطوط الإرشادية الخاصة بتنفيذ برنامج العمل العشري لمنظمة المؤتمر الإسلامي.

٢٥- أكد مؤتمر القمة الحادي عشر المنعقد في دكا عام ٢٠٠٨، والمؤتمران الإسلاميان الثالث والثلاثون والرابع والثلاثون لوزراء الخارجية المنعقدان في باكو، وإسلام أباد على التوالي في عامي ٢٠٠٦ و ٢٠٠٧، على أن تشكل اتفاقية الإطار الخاصة بنظام الأفضليات التجارية فيما بين الدول الأعضاء في منظمة المؤتمر الإسلامي مع بروتوكول خطة التعريف التفضيلية الخاصة بنظام الأفضليات التجارية (بريتاس) الأساس للوصول بمعدل التجارة البينية فيما بين الدول الأعضاء في المنظمة إلى النسبة المستهدفة وقدرها ٢٠% بحلول عام ٢٠١٥.

٢٦- أوصت لجنة المتابعة المنبثقة عن الكومسيك في اجتماعها الثاني والعشرين على أن يصبح استعراض تنفيذ خطة برنامج العمل العشري لمنظمة المؤتمر الإسلامي بندا ثابتا على جدول أعمال الكومسيك. كما قامت الكومسيك في دورتها الثالثة والعشرين بإنشاء قوة العمل للمساعدة في تحقيق نسبة التجارة البينية المستهدفة فيما بين الدول الأعضاء في المنظمة وقدرها ٢٠% وفقا لبرنامج العمل العشري لمنظمة المؤتمر الإسلامي. قامت قوة العمل بعقد اجتماعها الأول قبل الاجتماع الرابع والعشرين للجنة المتابعة المنبثقة عن لجنة الكومسيك في ١٢ مايو/أيار ٢٠٠٨ في أنطاليا، بتركيا بمشاركة مكتب تنسيق الكومسيك، والأمانة العامة لمنظمة المؤتمر الإسلامي، ومجموعة البنك الإسلامي للتنمية، ومركز البحوث الإحصائية والاقتصادية والاجتماعية والتدريب للدول الإسلامية (مركز أنقرة)، والمركز الإسلامي لتنمية التجارة، والغرفة الإسلامية للتجارة والصناعة، ومركز البحوث الإحصائية والاقتصادية والاجتماعية والتدريب للدول الإسلامية (مركز أنقرة)، والاتحاد الإسلامي لمالكي البواخر.

#### الأنشطة المستقبلية:

٢٧- تقوم الأمانة العامة لمنظمة المؤتمر الإسلامي بالتعاون مع المركز الإسلامي لتنمية التجارة والمؤسسة الإسلامية لتمويل التجارة (والتي هي جزء من البنك الإسلامي للتنمية) بتنظيم منتدى حول الطرق والسبل الخاصة بتنشيط التجارة والاستثمار في صناعة الغذاء في باماكو، بمالي في أكتوبر/تشرين الأول ٢٠٠٨.

#### التوصيات:

٢٨- إذ تلاحظ اللجنة مع التقدير التقرير الذي رفعته الأمانة العامة لمنظمة المؤتمر الإسلامي بشأن تنفيذ برنامج العمل العشري الخاص بمنظمة المؤتمر الإسلامي، كما ترحب بالقرار الذي قامت باعتماده الدورة الحادية عشرة لمؤتمر القمة الإسلامية المنعقد في دكا، بالسنگال ١٣-١٤ مارس/آذار ٢٠٠٨ حول تنفيذ برنامج العمل العشري الخاص بمنظمة المؤتمر الإسلامي.

٢٩- أكدت اللجنة على الدور المحوري الذي تلعبه الأمانة العامة لمنظمة المؤتمر الإسلامي في تنسيق برنامج العمل العشري الخاص بمنظمة المؤتمر الإسلامي، وأعربت عن تقديرها للتقدم الذي تم إحرازه حتى الآن من خلال الخطوات التي اتخذتها الأمانة العامة لمنظمة المؤتمر الإسلامي، واللجان الدائمة، والأجهزة الفرعية والمتخصصة والمنبثقة. وفي هذا الصدد، عبرت اللجنة عن تقديرها للأمين العام على قيادته النشيطة ومساهماته في تنفيذ هذا البرنامج؛

٣٠- ناشدت اللجنة الدول الأعضاء أن تساهم في تنفيذ برنامج العمل العشري الخاص بمنظمة المؤتمر الإسلامي عن طريق تقديم الدعم الكامل السياسي، والمعنوي، والمالي، كما شجعت الدول الأعضاء على أن تدرس، بالتنسيق مع الأمانة العامة لمنظمة المؤتمر الإسلامي، عملية التوفيق بين مبادراتهم، ومشروعاتهم، وبرامجهم العديدة الحالية، في المجالات التي تحظى باهتمامهم أو تناسب قدراتهم نسبياً، وبين أهداف برنامج العمل العشري الخاص بمنظمة المؤتمر الإسلامي.

٣١- طلبت اللجنة من الأمانة العامة لمنظمة المؤتمر الإسلامي العمل على وضع آلية أكثر فعالية لتنفيذ برنامج العمل العشري لمنظمة المؤتمر الإسلامي، وإعداد تقرير مفصل حول التقدم الذي تم إحرازه في المشروعات، والبرامج التي تم تنفيذها، والخطوات التي تم إتخاذها في إطار برنامج العمل العشري منذ انعقاد القمة الاستثنائية عام ٢٠٠٥ في مكة المكرمة لرفعه أمام الدورة الرابعة والعشرين للكمسيك.

٣٢- رحبت اللجنة بإطلاق صندوق التضامن الإسلامي والتنمية في داكار، بالسنغال في ٢٩-٣٠ مايو/أيار ٢٠٠٧ بموجب قرار مجلس محافظي البنك الإسلامي للتنمية، بوصفها خطوة كبيرة على طريق القيام بالمهام وتحقيق رؤية برنامج العمل العشري الخاص بمنظمة المؤتمر الإسلامي في مجال تخفيف حدة الفقر في الدول الأعضاء؛

٣٣- تقدمت اللجنة بخالص الشكر للدول الأعضاء التي أعلنت عن مساهماتها في موارد صندوق التضامن الإسلامي والتنمية مثل المملكة العربية السعودية، والكويت، وإيران، وقطر، والجزائر، وسائر الدول التي قدمت مساهماتها التي بلغت قيمتها الإجمالية ١,٦١١ مليار دولار أمريكي. وحثت جميع الدول الأعضاء التي لم تساهم في الصندوق بعد على أن تبادر بهذا، حتى يتسنى الوصول إلى مبلغ الـ ١٠ مليار دولار أمريكي بحلول عام ٢٠٠٩، ومبلغ الـ ٦ مليار دولار أمريكي على أقل تقدير في عام ٢٠٠٨. وتذكر اللجنة أن الصندوق سيشرع في تنفيذ برامجه هذا العام؛

٣٤- رحبت اللجنة بإنشاء البرنامج الخاص لتنمية أفريقيا (SPDA) بوصفه خطوة أخرى هامة على طريق تنفيذ المهام المنصوص عليها في برنامج العمل العشري الخاص بمنظمة المؤتمر الإسلامي، كما عبرت عن خالص تقديرها للدور الذي يلعبه البنك الإسلامي للتنمية في هذا الصدد، و تقدمت بخالص الشكر لحكومة جمهورية السنغال على استضافتها للاجتماع الوزاري

بشأن البرنامج الخاص لتنمية أفريقيا (SPDA)، والذي عقد في داكار، في الفترة من ٢٢-٢٣ يناير/كانون الثاني ٢٠٠٨.

٣٥- لاحظت اللجنة القرار ذا الصلة الصادر عن الدورة الحادية عشرة لمؤتمر القمة الإسلامية والذي يعرب عن تقديره للدور المحوري الذي يلعبه البنك الإسلامي للتنمية في مجال تمويل مشروعات التنمية في إفريقيا، بالتعاون مع الأمانة العامة لمنظمة المؤتمر الإسلامي والبنك الإسلامي للتنمية، والممثلين للدول الأعضاء الإفريقيين بمنظمة المؤتمر الإسلامي، من أجل ضمان التنسيق بغية التنفيذ الفعال للبرنامج الخاص لتنمية أفريقيا (SPDA) التابع للبنك الإسلامي للتنمية، وفقا للقرارات ذات الصلة الصادرة عن القمة الإسلامية الاستثنائية الثالثة المنعقدة في مكة المكرمة في ديسمبر/كانون الأول ٢٠٠٥ بهدف حشد دعم أكبر وتمويلات أكثر للبرنامج الخاص لتنمية أفريقيا (SPDA).

٣٦- رحبت اللجنة بمبادرة حكومات الكاميرون وبوركينا فاسو لتنظيم مننديات شبه إقليمية لإفريقيا الوسطى و غرب إفريقيا حول تنفيذ البرنامج الخاص لتنمية أفريقيا (SPDA)، ودعت البلدان الأعضاء في بدعوة منظمة المؤتمر الإسلامي، ومؤسساتها التابعة وكذلك الأمانة العامة لمنظمة المؤتمر الإسلامي إلى تقديم الدعم لإنجاح هذه الاجتماعات.

٣٧- أقرت اللجنة بأهمية أزمة الغذاء العالمية بالنسبة لاقتصادات العديد من البلدان الأعضاء، وحثت الأمانة العامة لمنظمة المؤتمر الإسلامي والكومسيك على المبادرة بالتصدي لهذه الأزمة.

٣٨- رحبت اللجنة بالمبادرات التي اتخذها البنك الإسلامي للتنمية بما في ذلك إنشاء صندوق تنمية خاص بإفريقيا، وطلبت من البنك الإسلامي للتنمية التعجيل بتنفيذ البرامج الخاصة بالتخفيف من حدة الفقر، ومواجهة المواقف الطارئة في البلدان الإسلامية مثل أزمة الغذاء الحالية وذلك في إطار صندوق التضامن الإسلامي للتنمية.

٣٩- ناشدت اللجنة الأمانة العامة لمنظمة المؤتمر الإسلامي بتنظيم اجتماعات وزارية جديدة حول موضوع الأمن الغذائي والتنمية الزراعية بغية مساعدة البلدان الأعضاء، من بين جملة أمور أخرى، على وضع استراتيجيات للتنمية الزراعية الخاصة بها والتي تهدف إلى تحقيق الأمن الغذائي.

٤٠- طلبت اللجنة من الأمانة العامة لمنظمة المؤتمر الإسلامي، بالتعاون مع البنك الإسلامي للتنمية وغيره من المؤسسات ذات الصلة التابعة لمنظمة المؤتمر الإسلامي، دراسة آثار أزمة الغذاء في البلدان الأعضاء، وتحري إمكانية تنفيذ برامج الأمن الغذائي في البلدان الأعضاء في منظمة المؤتمر الإسلامي أيضا.

٤١- كما طلبت اللجنة أيضا من الأمانة العامة لمنظمة المؤتمر الإسلامي، بالتعاون مع البنك الإسلامي للتنمية وغيره من مؤسسات منظمة المؤتمر الإسلامي دراسة تأثير ارتفاع أسعار النفط

والسليح على اقتصادات البلدان الأعضاء بغية اقتراح بعض الخيارات السياسية التي يمكن تنفيذها على المستويين الفردي والجماعي.

استعراض تنفيذ خطة العمل الخاصة بتعزيز التعاون الاقتصادي والتجاري فيما بين الدول الأعضاء في منظمة المؤتمر الإسلامي (البند الرابع من جدول الأعمال)

#### أولاً) تقارير الأمانة العامة لمنظمة المؤتمر الإسلامي

٤٢- قدمت الأمانة العامة لمنظمة المؤتمر الإسلامي التقرير حول تنفيذ خطة عمل المنظمة. وفي أثناء العرض، تم إلقاء الضوء على مختلف الأنشطة التي تضطلع بها الدول الأعضاء والمؤسسات التابعة للمنظمة فيما يتصل بتنفيذ قرارات الكومسيك. (يرد تقرير مرجعي، وتقرير مقدم من الأمانة العامة لمنظمة المؤتمر الإسلامي بشأن استعراض تنفيذ العمل في المرفق ٧)

#### معلومات مرجعية:

٤٣- أحييت الدورة الثالثة والعشرين علماً بالتقرير الذي أعده مركز أنقرة والذي يأخذ في الاعتبار الاتفاقيات والنظم الأساسية القائمة لمنظمة المؤتمر الإسلامي في مجال التعاون الاقتصادي، والتجاري، والتكنولوجي فيما يتعلق باحتياجات الدول الأعضاء، وحثت الدول الأعضاء التي لم توقع أو تصادق بعد على هذه الاتفاقيات على سرعة استكمال الإجراءات القانونية اللازمة في هذا الصدد، وتيسير التنفيذ المبكر لها.

٤٤- طلبت الدورة من الأمانة العامة لمنظمة المؤتمر الإسلامي تنقيح هذه الاتفاقيات، بالتنسيق مع مؤسسات منظمة المؤتمر الإسلامي ذات الصلة بغية الوصول بها إلى شكل يتماشى مع أحدث التطورات في البيئة العالمية التي تتغير بخطى متسارعة.

٤٥- ناشدت الدورة الدول الأعضاء والمؤسسات المعنية التابعة لمنظمة المؤتمر الإسلامي والتي تعمل في مجال التعاون الاقتصادي والتجاري تحت رعاية الكومسيك أن تواصل تقديم الدعم اللازم للدول الأعضاء في هذا الصدد.

٤٦- أقرت الدورة بأهمية السياحة باعتبارها أحد مجالات التعاون فيما بين البلدان الأعضاء في منظمة المؤتمر الإسلامي، كما رحبت بالاهتمام والالتزام الذي أبدته الدول الأعضاء في هذا المجال، والذي ينعكس في انعقاد خمسة اجتماعات وزارية لهذا الغرض.

٤٧- طلبت الدورة من مؤتمر وزراء السياحة النظر في خطة العمل من أجل اتخاذ القرارات المناسبة، وحثت الدول الأعضاء في منظمة المؤتمر الإسلامي على المشاركة بفعالية في المؤتمر الإسلامي السادس لوزراء الخارجية، والمزمع عقده في دمشق في عام ٢٠٠٨، كما طالبت باتخاذ الخطوات اللازمة من أجل التنفيذ المبني للخطة المذكورة.



٤٨- أحيطت الدورة علماً بالخطة الاستراتيجية لتطوير السياحة في الدول الأعضاء في منظمة المؤتمر الإسلامي التي تم الانتهاء من صياغتها خلال الاجتماع الثاني لفريق الخبراء، والتي من المقرر تقديمها إلى المؤتمر الإسلامي لوزراء السياحة المزمع عقده في دمشق في عام ٢٠٠٨، بغية اعتمادها ورفعها إلى الدورة الرابعة والعشرين للكمسيك للحصول على الموافقة النهائية عليها. وقد طلبت الكمسيك أيضاً من الجمهورية التركية والجمهورية العربية السورية العمل معا في تعاون وثيق من أجل الإعداد للمؤتمر وتمهيد الطريق لتنفيذ هذه الخطة الاستراتيجية.

#### أنشطة مستقبلية:

٤٩- سيتم عقد المؤتمر الإسلامي السادس لوزراء السياحة في دمشق، بسوريا في الفترة ما بين ٢٩ يونيو/حزيران و ٢ يوليو/تموز ٢٠٠٨.

#### التوصيات:

٥٠- حثت اللجنة الدول الأعضاء على المشاركة بفعالية في المؤتمر الإسلامي لوزراء السياحة، المزمع عقده في الفترة من ٢٩ يونيو/حزيران إلى ٢ يوليو/تموز ٢٠٠٨ في دمشق بسوريا.

٥١- أحيطت اللجنة علماً بتقرير الأمانة العامة لمنظمة المؤتمر الإسلامي حول تنفيذ خطة العمل، وطلبت من الأمانة العامة بالتنسيق مع المؤسسات الأخرى التابعة لمنظمة المؤتمر الإسلامي إصدار توصيات فيما يتعلق بالنقاط المثيرة للخلاف.

٥٢- طلبت اللجنة من الدول الأعضاء التي لم توقع أو تصادق على الاتفاقيات والنظم الأساسية أن تبادر إلى ذلك.

٥٣- طلبت اللجنة من الأمانة العامة لمنظمة المؤتمر الإسلامي ضم كل من تقرير برنامج العمل العشري وخطة عمل منظمة المؤتمر الإسلامي للتعاون الاقتصادي والتجاري بين الدول الأعضاء في منظمة المؤتمر الإسلامي في الدورات القادمة.

٥٤- كما أكدت اللجنة على أهمية دعم السياسات القومية والإقليمية للتنمية الزراعية دعماً مالياً من خلال القيام باستثمارات ضخمة في هذا القطاع بما في ذلك الأمن الغذائي، والري، وتوفير المعدات، والأسمدة، والمبيدات الزراعية، .. إلخ.

٥٥- حثت اللجنة الدول الأعضاء على المشاركة بفعالية في التنفيذ المبكر للمشروعات المدرجة على جدول أعمال الكمسيك، ودعت المؤسسات المنسقة التابعة لمنظمة المؤتمر الإسلامي إلى الإسراع في تشكيل لجان المشروعات، على النحو المبين في خطة العمل.

٥٦- أكدت اللجنة مجدداً على أهمية الحاجة إلى أن تقوم مجموعة من الدول الأعضاء في منطقة معينة بوضع مشروعات إقليمية للحصول على دعم المؤسسات الإقليمية تبعاً لذلك، وشددت على أهمية ضمان الإشراك الفعال للمجموعات الإقليمية، مثل منظمة التعاون الاقتصادي، ومجلس

التعاون الخليجي، واتحاد المغرب العربي، والاتحاد الاقتصادي والنقدي لغرب إفريقيا، وإشراك اجتماعات فرق الخبراء في المستقبل.

٥٧- دعت اللجنة البلدان الأعضاء ومؤسسات منظمة المؤتمر الإسلامي ذات الصلة والعاملة في مجال التعاون الاقتصادي والتجاري تحت رعاية الكومسيك، وذلك لمواصلة تقديم المساعدة اللازمة إلى الدول الأعضاء في هذا الصدد.

٥٨- طلبت اللجنة من الأمانة العامة لمنظمة المؤتمر الإسلامي التنسيق مع الاتحاد الإسلامي لمالكي البواخر، لإعداد تقرير يتناول العوائق في مجال المواصلات واللوجستيات في الدول الأعضاء وكذلك التوصيات الخاصة بالسياسات التي ستقدم للدورة الخامسة والعشرين للكومسيك، وذلك بالتنسيق مع المؤسسات الأخرى التابعة لمنظمة المؤتمر الإسلامي.

#### ثانياً: تقرير لجنة الدورة

##### معلومات مرجعية:

٥٩- وضعت الكومسيك واعتمدت "استراتيجية تعزيز التعاون الاقتصادي فيما بين الدول الأعضاء في منظمة المؤتمر الإسلامي" و"خطة العمل لتعزيز التعاون الاقتصادي والتجاري فيما بين البلدان الأعضاء في منظمة المؤتمر الإسلامي"، التي اعتمدها بعد ذلك القمة الإسلامية السابعة التي عقدت عام ١٩٩٤. كما كلفت تلك القمة أيضاً الكومسيك بتنفيذها ومراجعتها، عندما تستدعي الضرورة.

٦٠- يشكل استعراض الوضع بالنسبة لتنفيذ خطة العمل بنداً منظماً على جدول أعمال دورات الكومسيك كما هو مبين في آلية المتابعة والتنفيذ الخاصة بها.

٦١- وفقاً "لآلية تنفيذ ومتابعة خطة العمل"، عقدت حتى الآن أربعة اجتماعات لفرق الخبراء لتنفيذ خطة العمل. وهذه الاجتماعات هي: (١) اجتماع فريق الخبراء القطاعي حول "المال، والتمويل، ووتدفقات رأس المال" الذي عقد في تركيا عام ١٩٩٧، و(٢) "التجارة الخارجية" في باكستان عام ١٩٩٧، و(٣) "التكنولوجيا والتعاون الفني" في تركيا عام ١٩٩٨، و(٤) "تنفيذ خطة عمل منظمة المؤتمر الإسلامي في مجال السياحة" في طهران، عام ٢٠٠٥.

٦٢- بوصفه مشروعاً مستمراً للكومسيك، تم تنظيم مؤتمر "التعاون الفني بين مكاتب الملكية الصناعية في الدول الأعضاء بمنظمة المؤتمر الإسلامي" في أنقرة فيما بين ١٤-١٦ ديسمبر/كانون الأول ٢٠٠٦ من قبل معهد براءات الاختراع التركي والمركز الإسلامي لتنمية التجارة بالتعاون مع البنك الإسلامي للتنمية والمنظمة العالمية للملكية الفكرية، وكذلك المؤتمر الثاني الذي عقد في الدار البيضاء في الفترة من ١١-١٣ يوليو/تموز ٢٠٠٧. كما تم عقد ورشة العمل بين الإقليمية بشأن المؤشرات الجغرافية في أنقرة، بتركيا في الفترة من ٣-٤ إبريل ٢٠٠٨.

٦٣- رحبت الكومسيك في دورتها الثالثة والعشرين بالتقدم الذي تم احرازه في بعض مشروعات الكومسيك التي تدرستها لجنة الدورة الحادية عشرة، ولاحظت أن بعض هذه المشروعات لم يتم تنفيذها أو احرار أي تقدم بشأنها نتيجة لغياب الاهتمام إلخ...، ولذا قررت إلغاء المشروعات الواردة في التقرير الخاص بالاجتماع الحادي عشر للجنة الدورة.

٦٤- طلبت كل من الكومسيك في دورتها الثالثة والعشرين والقمة الحادية عشرة لمنظمة المؤتمر الإسلامي من المؤسسات المنسقة التابعة للمنظمة وأصحاب المشروعات بذل الجهود اللازمة لضمان التنفيذ المبكر لهذه المشروعات، كما ناشدت جميع الدول الأعضاء والمؤسسات التابعة لمنظمة المؤتمر الإسلامي اقتراح مشروعات وبرامج جديدة، من خلال لجنة الدورة، بغية إثراء جدول أعمال الكومسيك.

٦٥- فيما يتعلق بمشروع " التعاون في مجال التطور الفني: شركة طيران ترېوفان الإقليمية للطيران متوسط المدى"، تم ادخال بعض التعديلات على فريق المشروع بموجبها تكون كلية الطيران المدني في جامعة الأناضول القائد الجديد للمشروع، ويتألف فريق المشروع من جامعة الشرق الأوسط التقنية، وجامعة اسطنبول للتقنية، وجامعة Erciyes، ومؤسسة الصناعات الفضائية الجوية التركية. وتقوم جامعة الأناضول بالإشتراك مع فريق المشروع بإعداد البيانات المنقحة للمشروع وذلك بالتشاور مع البنك الإسلامي للتنمية، وقد قدم بالفعل كل من مكتب تنسيق الكومسيك ووكالة وزارة الخزانة بالجمهورية التركية دعمهم لتنفيذ المشروع.

#### التوصيات:

٦٦- ناشدت اللجنة مجدداً الدول الأعضاء أن تتخذ التدابير اللازمة لضمان انخراطها على نحو أكبر في الأنشطة التي تقوم بها الأجهزة التابعة لمنظمة المؤتمر الإسلامي، والمؤسسات المتخصصة والمنبثقة عنها.

٦٧- طلبت اللجنة من المؤسسات المنسقة التابعة لمنظمة المؤتمر الإسلامي ومن أصحاب المشاريع أن يبذلوا الجهود اللازمة التي تكفل التنفيذ المبكر لمشروعات الكومسيك، وكذا دعت اللجنة كل الدول الأعضاء إلى التقدم بمقترحات لمشروعات وبرامج جديدة بما يثري جدول أعمال الكومسيك من خلال لجنة الدورة.

٦٨- رحبت اللجنة بالتقدم الذي تم احرازه فيما يتعلق بمشروعات "التعاون الفني بين مكاتب براءات الاختراع في الدول الأعضاء في منظمة المؤتمر الإسلامي"، و"التعاون في مجال التطور التقني: شركة طيران ترېوفان الإقليمية للطيران متوسط المدى"، و"التممية السياحية المستدامة في إنشاء شبكة للحقائق والمحميات عابرة للحدود في غرب إفريقيا". وقد ناشدت اللجنة الدول الأعضاء المعنية والمؤسسات التابعة لمنظمة المؤتمر الإسلامي أن تتخذ التدابير المناسبة لضمان التنفيذ المبكر لهذه المشروعات.

٦٩- **توجهت اللجنة بالشكر إلى حكومة جمهورية كوريا، ومنظمة السياحة العالمية، ومؤسسة السياحة المستدامة للقضاء على الفقر (ST-EP) التابعة لمنظمة السياحة العالمية لمساهماتهم في تمويل دراسة الجدوى الخاصة بالمشروع الإقليمي حول "تنمية السياحة المستدامة" في إنشاء شبكة للحدائق والمحميات عابرة للحدود في غرب إفريقيا.**

٧٠- **أوصت اللجنة بالآلا تتجاوز فترة "مشروع التعاون الفني بين مكاتب براءات الاختراع في الدول الأعضاء في منظمة المؤتمر الإسلامي" العامين للإنتهاء من الأنشطة المخطط لها.**

٧١- **أرجت اللجنة الشكر إلى البنك الإسلامي للتنمية على إسهاماته المالية الحالية والمستقبلية لهذه المشروعات التابعة للكموسيك.**

٧٢- **طلبت اللجنة من الدول الأعضاء اتباع نهج أكثر استباقية، وناشدت نقاط الاتصال أن تقوم بالاتصال بأصحاب المشروعات ومنسقيها على التوالي.**

(يرد نص تقرير الاجتماع الثاني عشر للجنة الدورة في المرفق رقم ٨)

**توسيع التجارة البينية والاستثمار فيما بين البلدان الأعضاء بمنظمة المؤتمر الإسلامي (البند الخامس من جدول الأعمال)**

**(أ) تقرير حول التجارة البينية فيما بين البلدان الأعضاء في منظمة المؤتمر الإسلامي**

٧٣- **قدم كل من البنك الإسلامي للتنمية، والمركز الإسلامي لتنمية التجارة تقريريهما حول توسيع التجارة البينية فيما بين البلدان الأعضاء بمنظمة المؤتمر الإسلامي.**

(يرد تقرير البنك الإسلامي للتنمية والمركز الإسلامي لتنمية التجارة حول توسيع التجارة البينية فيما بين البلدان الأعضاء بمنظمة المؤتمر الإسلامي في المرفقين ٩، ١٠).

#### معلومات مرجعية:

٧٤- **كلفت القمة الإسلامية الثالثة في جلستها الاستثنائية للكموسيك بزيادة نسبة التجارة البينية في منظمة المؤتمر الإسلامي بنسبة ٢٠% من إجمالي حجم التجارة في دول منظمة المؤتمر الإسلامي بحلول نهاية برنامج العمل العشري، أي بحلول عام ٢٠١٥.**

٧٥- **وافقت لجنة المتابعة في جلستها الثالثة والعشرين على الاقتراح المقدم من مكتب تنسيق الكموسيك بأن يكون ما يلي، من بين جملة أمور أخرى، بمثابة الأساس وحجر الزاوية لتحقيق الهدف المذكور آنفا:**

أ- **التنفيذ السريع لنظام الأفضليات التجارية فيما بين البلدان الأعضاء في منظمة المؤتمر الإسلامي.**

ب- **إنشاء المؤسسة الدولية الإسلامية لتمويل التجارة.**

- ج- تعزيز القدرة الإنتاجية والتنافسية للدول الأعضاء.
- د- تيسير التجارة، وتحسين مناخ الاستثمار في الدول الأعضاء، وتشجيع المشاريع المشتركة.
- ٧٦- أحيطت الكومسيك علماً، في دورتها الثالثة والعشرين، بأن المؤسسة الدولية الإسلامية لتمويل التجارة، وهي الكيان المستقل الجديد لتمويل التجارة التابع للبنك الإسلامي للتنمية، تم انشاؤها برأس مال مصرح به قيمته ٣ مليار دولار، ورأس مال مكتتب فيه قيمته ٧٥٠ مليون دولار.
- ٧٧- بدأت المؤسسة الإسلامية لتمويل التجارة أعمالها بشكل رسمي في الأول من محرم من عام ١٤٢٩ هـ. وتهدف المؤسسة الإسلامية لتمويل التجارة إلى توسيع نطاق المنتجات الخاصة أدوات تمويل التجارة المتاحة للمستوردين والمصدرين في البلدان الأعضاء في البنك الإسلامي للتنمية، وذلك من أجل تحقيق الهدف الأكبر وهو تشجيع التجارة البينية فيما بين البلدان الأعضاء في منظمة المؤتمر الإسلامي. وتتمثل الأهداف الرئيسية للمؤسسة الإسلامية لتمويل التجارة في:
- ◆ تشجيع وتيسير زيادة نسبة التجارة البينية فيما بين البلدان الأعضاء في منظمة المؤتمر الإسلامي؛
  - ◆ المساعدة، سواء بصورة فردية أو جماعية بالتعاون مع الممولين الآخرين، بهدف تمويل التجارة، واستخدام الأدوات والآليات المالية المناسبة لكل حالة على حدة؛
  - ◆ تيسير وصول كيانات من القطاعين العام والخاص في البلدان الأعضاء إلى موارد أسواق رأس المال المحلي والأجنبي على حد سواء؛
  - ◆ الحث على تنمية فرص الاستثمار التي تؤدي إلى تدفق رأس المال العام والخاص، المحلي والأجنبي، في الاستثمارات الموجودة في البلدان الأعضاء لتمكينهم من تعزيز قدراتهم التصديرية؛
  - ◆ الإضطلاع بقيادة عملية تنمية وتنويع المنتجات الأدوات والآليات المالية اللازمة لتمويل التجارة، والتي تتفق مع مبادئ الشريعة؛
  - ◆ توفير الدعم والتدريب الفنيين للبنوك المحلية في البلدان الأعضاء في المسائل المتعلقة بتمويل التجارة؛
  - ◆ تقديم الخدمات الاستشارية للمؤسسات والبلدان الأعضاء، ومشروعات القطاعين العام والخاص التابعة لها في المسائل ذات الصلة بأهدافها؛
  - ◆ تشجيع التجارة مع إيلاء أهمية خاصة لدعم البلدان الأعضاء الأقل نمواً، لاسيما دول أفريقيا جنوب الصحراء وكومنولث الدول المستقلة.
- ٧٨- منذ بداية عمليات تمويل التجارة في ١٣٩٧ هـ وحتى ١٤٢٨ هـ، بلغ مجموع الموافقات على عمليات التمويل وفقاً للعديد من خطط البنك الإسلامي للتنمية لتمويل التجارة حوالي ٢٩,١٣ مليار دولاراً أمريكياً. وفي ١٤٢٨ هـ، بلغ مجموع الموافقات على تمويل التجارة حوالي ٢,٦

مليار دولارا أمريكيا، وقد تم تخصيص نحو ٢,٠ مليار دولارا أمريكيا منها لعمليات التجارة البينية فيما بين الدول الأعضاء. ويمثل تمويل التجارة من القطاع الخاص نحو ٤٥% من عمليات التمويل، أو ما يعادل ١,٢ مليار دولارا أمريكيا في عام ١٤٢٨هـ بالمقارنة بـ ٣٨% لعام ١٤٢٧هـ. وقد تم جمع نحو ١,٣ مليار دولارا أمريكيا، أو ما يعادل ٥٠% من مجموع تمويل التجارة، عن طريق الأسواق المالية المتمثلة في صورة النقابات أو عن طريق التمويل المشترك في عام ١٤٢٨ هـ، والذي يمثل زيادة بنحو ٢٠% مقارنة بالعام المنصرم.

٧٩- لاحظت الدورة الثالثة والعشرين لمنظمة المؤتمر الإسلامي مع الارتياح أن حصة البلدان الأعضاء في منظمة المؤتمر الإسلامي في التجارة العالمية قد وصلت إلى ٨,٥% من إجمالي حجم التجارة العالمية، كما لاحظت أن التجارة البينية فيما بين البلدان الأعضاء قد سجلت نتائج إيجابية؛ حيث زادت حصة تلك التجارة من إجمالي تجارة البلدان الأعضاء من نسبة ١٤,٥% في عام ٢٠٠٤ إلى نسبة ١٥,٥% في عام ٢٠٠٥. وفي عام ٢٠٠٦، وصلت حصة التجارة البينية فيما بين البلدان الأعضاء إلى ١٦,٣%.

٨٠- أحييت اللجنة علما مع التقدير ب خطة عمل المركز الإسلامي لتنمية التجارة ٢٠٠٦-٢٠١٦، والخطوات التي اتخذها المركز بالفعل حتى الآن من أجل تنفيذ برنامج العمل العشري لمنظمة المؤتمر الإسلامي بما في ذلك عقد الاجتماع الخاص بأجهزة تشجيع التجارة التابعة لمنظمة المؤتمر الإسلامي في دكار، بجمهورية السنغال في ٢٢ نوفمبر/تشرين الثاني ٢٠٠٧، وإعداد تقرير حول "مشروع منطقة للتجارة الحرة فيما بين الدول الأعضاء في منظمة المؤتمر الإسلامي".

٨١- طلبت الكومسيك من البلدان الأعضاء أن تستمر في موافاة المركز الإسلامي لتنمية التجارة بالبيانات المتصلة بالإحصائيات واللوائح المتعلقة بالتجارة والاستثمار.

٨٢- رحبت الكومسيك، في دورتها الثالثة والعشرين، بالاقترح المقدم بشأن إنشاء قوة عمل للمساعدة في تحقيق نسبة الـ ٢٠% المستهدفة للتجارة البينية فيما بين الدول الأعضاء بمنظمة المؤتمر الإسلامي، والتي حددها برنامج العمل العشري لمنظمة المؤتمر الإسلامي.

#### التوصيات:

٨٣- رحبت اللجنة ببدء المؤسسة الإسلامية لتمويل التجارة أنشطتها وطلبت من المؤسسة أن تؤكد بشكل كاف على تمويل الصادرات في خططها وأنشطتها المستقبلية. ولاحظت اللجنة أن المؤسسة الإسلامية لتمويل التجارة يجب أيضا أن تستفيد من خدمات الجهات القومية المالية الوسيطة وذلك لتعزيز الاستفادة من الخدمات التي تقدمها، كما يجب عليها أن تطبق معدلات مرتفعة تساهم في زيادة القدرة التنافسية لهؤلاء التجار.

- ٨٤- دعت اللجنة الدول الأعضاء إلى الإنتهاء من إجراءات التصديق الخاصة بعقد اتفاق المؤسسة الإسلامية لتمويل التجارة في أسرع وقت ممكن للسماح للمؤسسة ببدء أعمالها بشكل كامل.
- ٨٥- رحبت اللجنة بالعرض المقدم من المؤسسة الإسلامية لتمويل التجارة، بالتعاون مع مكتب تنسيق الكومسيك، ومركز أنقرة، والاتحاد التركي للغرف وتبادل السلع لاستضافة اجتماع فريق الخبراء في الفترة من ١-٢ يوليو/تموز ٢٠٠٨ في أنقرة، بالجمهورية التركية للإنتهاء من وضع خريطة استرشادية واستراتيجية شاملة لتحقيق هدف زيادة نسبة التجارة البينية فيما بين البلدان الأعضاء في منظمة المؤتمر الإسلامي إلى ٢٠% بحلول عام ٢٠١٥.
- ٨٦- طلبت اللجنة من البنك الإسلامي للتنمية مواصلة تقديم الدعم الفني لبناء القدرات داخل البلدان الأعضاء.
- ٨٧- أحيطت اللجنة علماً مع التقدير بالتقرير السنوي للمركز الإسلامي لتنمية التجارة ٢٠٠٨ حول " التجارة فيما بين البلدان الأعضاء في منظمة المؤتمر الإسلامي"، ولاحظت مع الإرتياح أن حصة البلدان الأعضاء في منظمة المؤتمر الإسلامي في التجارة العالمية قد ارتفع من ٨,٥% عام ٢٠٠٥ إلى ٩,٥% عام ٢٠٠٦، وأن التجارة البينية فيما بين البلدان الأعضاء في منظمة المؤتمر الإسلامي قد سجلت نتائج إيجابية حيث زادت حصة التجارة البينية فيما بين البلدان الأعضاء في منظمة المؤتمر الإسلامي من إجمالي حجم تجارة البلدان الأعضاء في منظمة المؤتمر الإسلامي من ١٥,٥% عام ٢٠٠٥ إلى ١٦,٣% عام ٢٠٠٦.
- ٨٨- أحيطت اللجنة علماً أيضاً بأن تقرير المركز الإسلامي لتنمية التجارة قد أكد على أن أسعار المنتجات الغذائية الأساسية قد سجلت ارتفاعاً هائلاً على مستوى العالم خلال الفترة من ٢٠٠٦-٢٠٠٧، وأن بعض الدول الأعضاء في منظمة المؤتمر الإسلامي بوصفهم صافي مستوردي المواد الغذائية يعانون في الوقت الحالي من أزمة غذائية طاحنة.
- ٨٩- طلبت اللجنة من البلدان الأعضاء أن تستمر في موافاة المركز الإسلامي لتنمية التجارة بأخر البيانات المنصلة بالإحصائيات واللوائح المتعلقة بالتجارة والاستثمار، وأن تمد المركز الإسلامي لتنمية التجارة، بوصفه عضواً في أمانة لجنة المفاوضات التجارية المعنية باتفاقية نظام الأفضليات التجارية فيما بين البلدان الأعضاء في منظمة المؤتمر الإسلامي بالمعلومات المتاحة حول المصاعب التي يواجهها الخبراء، لاسيما الحواجز غير الجمركية.
- ٩٠- رحبت اللجنة بالأنشطة التي تقوم بها المؤسسات التابعة لمنظمة المؤتمر الإسلامي حول تنفيذ برنامج العمل العشري لمنظمة المؤتمر الإسلامي والمبادرات التي يطلقها مركز تنسيق الكومسيك، وطلبت من المؤسسات التابعة لمنظمة المؤتمر الإسلامي ومكتب تنسيق الكومسيك عقد اجتماعات قوة عمل خلال الدورات القادمة للكومسيك واجتماعات لجنة المتابعة المنبثقة عنها.

٩١- عهدت اللجنة إلى البنك الإسلامي للتنمية والمركز الإسلامي لتنمية التجارة بمتابعة موضوع توسيع التجارة البينية فيما بين البلدان الأعضاء بمنظمة المؤتمر الإسلامي، ورفع تقرير بشأنه إلى الكومسيك وغيرها من المننديات ذات الصلة التابعة لمنظمة المؤتمر الإسلامي.  
(ترد نسخة من تقرير الاجتماع الأول لقوة العمل في المرفق ١١)

#### (ب). اجتماعات القطاع الخاص للدول الإسلامية

٩٢- قدمت الغرفة الإسلامية للتجارة والصناعة تقريرها حول الأنشطة العديدة التي تنفذها فيما يتعلق بالقطاع الخاص.

(يرد نص تقرير الغرفة الإسلامية للتجارة والصناعة حول اجتماع القطاع الخاص بين البلدان الأعضاء في منظمة المؤتمر الإسلامي في المرفق رقم ١٢)

#### معلومات مرجعية :

٩٣- بناءً على توجيهات الكومسيك، ترسي الغرفة الإسلامية للتجارة والصناعة، بالتعاون مع المؤسسات المعنية الأخرى التابعة لمنظمة المؤتمر الإسلامي، الأساس لإدماج القطاع الخاص في البلدان الأعضاء في منظمة المؤتمر الإسلامي في أنشطة الكومسيك. وقد وافقت الكومسيك، في دورتها التاسعة، على أن تتعد اجتماعات القطاع الخاص، بما في ذلك الاجتماعات القطاعية، ضمن فعاليات الدورات السنوية للكومسيك، وفي أثناء معارض التجارة الإسلامية، إذا ما دعت الضرورة لذلك.

٩٤- خلال اجتماعات القطاع الخاص، يقوم ممثلو القطاع الخاص ورجال الأعمال بتبادل المعلومات وإبرام الصفقات التجارية فيما بينهم.

٩٥- قامت الغرفة الإسلامية للتجارة والصناعة بتنظيم اجتماعات سنوية للقطاع الخاص على مدى أكثر من عشر سنوات حتى الآن، وبذلت جهوداً متواصلة لتحسين نوعيتها وعمقها. وتقدم الغرفة الإسلامية الدعم لتلك الاجتماعات من خلال القيام بأنشطة مختلفة، مثل المؤتمرات وورش العمل وما شابهها.

٩٦- أحيطت الكومسيك علماً، في دورتها الثالثة والعشرين، بالجهود التي تبذلها الغرفة الإسلامية للتجارة والصناعة، بوصفها الممثل الأساسي للقطاع الخاص، من أجل توسيع قاعدة نشاطاتها لتحقيق مصلحة أكبر للقطاع الخاص، وذلك من خلال أنشطتها الرامية إلى التمكين الإقتصادي، وتيسير التجارة، وبناء القدرات، وسد الفجوة المعلوماتية.

٩٧- أكدت الدورة من جديد على دعمها، وأهابت بالبلدان الأعضاء التعاون مع الغرفة الإسلامية للتجارة والصناعة وتقديم الدعم اللازم لها بغية إصدار الشهادات في مجال الجودة، والمعاملات الأخلاقية من أجل التصدي لتحديات العولمة.



٩٨- أهابت الدورة بجميع المؤسسات المعنية التابعة لمنظمة المؤتمر الإسلامي والغرف الوطنية تقديم الدعم الكامل لمبادرات الغرفة الإسلامية للتجارة والصناعة بشأن تطوير القطاع الخاص، وتشجيع أعضائها على حضور كافة الأنشطة التي تنظمها الغرفة الإسلامية للتجارة والصناعة بهدف تعزيز التجارة البينية، والاستثمار، والتعاون والتكامل الإقتصادي فيما بين البلدان الأعضاء.

#### الأنشطة المستقبلية:

٩٩- الاجتماع السادس لقوة العمل الخاصة بمنظمة المؤتمر الإسلامي حول المشروعات الصغيرة والمتوسطة.

١٠٠- ورشة عمل حول : تشجيع تصدير المنتجات السمكية ذات القيمة المضافة (بنين)؛ وتصنيع القهوة (أوغندا)؛ والبلاط المصنوع يدويا (باكستان)؛ والمشروعات الصغيرة لتصنيع الأغذية؛ وتجهيز بذور الزيت لصالح صغار المنتجين (باكستان)؛ وتسويق وتعبئة المنتجات الزراعية: حالة نبات المنيهوت (cassava) ومنتجاته (نيجيريا)؛ بالإضافة إلى منتدى وورشة العمل التدريبية حول التدريب على إدارة الحضانات في البلدان الإسلامية (تركيا).

١٠١- من المزمع عقد المنتدى الرابع لسيدات الأعمال في البلدان الإسلامية في نوفمبر/تشرين الثاني، في دمشق، سوريا.

١٠٢- من المزمع عقد الاجتماع الثاني عشر للقطاع الخاص في كمبالا، أوغندا خلال الفترة من ١٦-١٨ يونيو/حزيران ٢٠٠٨.

١٠٣- من المزمع عقد المؤتمر الثالث للاستثمار والخصخصة والمنتدى الثاني للسياحة في البلدان الإسلامية في إيران.

#### التوصيات:

١٠٤- أحييت اللجنة علما بالجهود التي تبذلها الغرفة الإسلامية باعتبارها الممثل الرئيسي للقطاع الخاص في البلدان الإسلامية، وتوسيعها لقاعدة نشاطاتها لتعظيم استفادة القطاع الخاص من خلال تنظيم اجتماعات القطاع الخاص؛ ومنتديات سيدات الأعمال؛ وورش العمل المعنية بتنمية القدرات؛ والسياحة؛ ومؤتمرات الاستثمار.

١٠٥- دعت اللجنة كافة مؤسسات منظمة المؤتمر الإسلامي والغرف القومية إلى تقديم الدعم الكامل لمبادرات الغرفة الإسلامية للتجارة والصناعة المتعلقة ببناء القدرات، وتطوير القطاع الخاص، كما تدعوها إلى تشجيع أعضائها على حضور كافة المحافل التي تنظمها الغرفة الإسلامية للتجارة والصناعة من أجل تعزيز التجارة البينية، والاستثمار، وكذلك التعاون والتكامل الإقتصادي فيما بين البلدان الأعضاء في منظمة المؤتمر الإسلامي.

١٠٦- أخذت اللجنة علماً ببرنامج العمل العشري للغرفة الإسلامية للتجارة والصناعة ومشروعاته، وطلبت من الغرفة الإسلامية للتجارة والصناعة إعداد دراسات جدوى لعروض المشروعات وتقديمها إلى الاجتماع القادم للجنة الدورة.

١٠٧- أشادت بالجهود التي تبذلها الغرفة الإسلامية للتجارة والصناعة لسد الفجوة المعلوماتية من خلال إنشاء منبر إلكتروني مخصص لسيدات الأعمال ([www.oic-bin.net](http://www.oic-bin.net)) ؛ وإنشاء بنك معلومات خاص بالغرفة الإسلامية للتجارة والصناعة لخدمة المستوردين والمصدرين، بالإضافة إلى تنشيط الشبكات الخاصة بمنظمة المؤتمر الإسلامي.

١٠٨- أكدت اللجنة من جديد على دعمها لتنفيذ مشروع "التدريب على إدارة الحاضنات في البلدان الإسلامية" الذي تضطلع به كل من الغرفة الإسلامية للتجارة والصناعة، والمنظمة التركية لتنمية الصناعات الصغيرة والمتوسطة، كما تدعو إلى التنظيم المبكر للمنتدى وورش العمل التدريبية.

١٠٩- أعربت اللجنة عن تقديرها للجهود التي تبذلها الغرفة الإسلامية والتي ترمي إلى تحقيق التمكين الإقتصادي لسيدات الأعمال، بالإضافة إلى تنظيم منتديات سيدات الأعمال وورش العمل المعنية بتنمية القدرات بشكل دوري. كما أخذت اللجنة علماً بالعروض المقدم من الجمهورية العربية السورية لإستضافة المنتدى الرابع.

١١٠- دعت اللجنة المؤسسات الوطنية المالية في البلدان الأعضاء في منظمة المؤتمر الإسلامي إلى التعاون مع الغرفة الإسلامية للتجارة والصناعة والبنك الإسلامي للتنمية بغية وضع آلية فعالة لتيسير استفادة صاحبات المشاريع من القروض متناهية الصغر من خلال تمويل المشروعات الصغيرة للمرأة.

#### ج) المعارض التجارية للبلدان الإسلامية:

١١١- قدم المركز الإسلامي لتنمية التجارة تقريره حول المعارض التجارية للبلدان الإسلامية. (يرد تقرير المركز الإسلامي لتنمية التجارة حول المعارض التجارية للبلدان الإسلامية في المرفق ١٣)

#### معلومات مرجعية :

١١٢- تقام المعارض التجارية الإسلامية بانتظام مرة كل عامين في إحدى البلدان الأعضاء في منظمة المؤتمر الإسلامي بهدف تعزيز التجارة البينية فيما بين البلدان الأعضاء بمنظمة المؤتمر الإسلامي. وقد نظم المركز الإسلامي لتنمية التجارة أحد عشر معرضاً تجارياً إلى الآن، ويواصل جهوده لرفع مستوى تلك الملتقيات سواء من حيث مدى تنوعها أو عمقها. وينظم المركز، على هامش تلك المعارض، العديد من النشاطات المختلفة مثل الحلقات الدراسية، وورش العمل وما إلى ذلك.

١١٣- طلبت الكومسيك، في دورتها الثالثة والعشرين، من المركز الإسلامي لتنمية التجارة أن يقيم المزيد من المعارض التجارية القطاعية وأن يستعين بالخبرات المهنية المتخصصة في هذا المضمون.

١١٤- طلبت الكومسيك أيضاً، في نفس الدورة، من المركز الإسلامي لتنمية التجارة إعداد تقارير دورية عن سير العمل في المعارض التجارية بالبلدان الإسلامية، وكذلك المعارض السياحية لبلدان منظمة المؤتمر الإسلامي وغيرها من المعارض المتخصصة، ورفع هذه التقارير إلى دورات الكومسيك والمننديات ذات الصلة التابعة لمنظمة المؤتمر الإسلامي.

١١٥- أشادت القمة الإسلامية الحادية عشرة بالمركز الإسلامي لتنمية التجارة لتنظيمه المعرض التجاري الحادي عشر للبلدان الإسلامية في دكار، جمهورية السنغال في الفترة من ٢١-٢٥ نوفمبر/ تشرين الثاني ٢٠٠٧.

١١٦- رحبت القمة الحادية عشرة لمنظمة المؤتمر الإسلامي بعقد المنتدى والمعرض التجاري للجمعية التركية المستقلة لرجال الأعمال والصناعة (موسيا) بالتزامن مع الدورة الرابعة والعشرين للكومسيك، وذلك تماشياً مع القرار ذي الصلة الصادر عن الدورة الثالثة والعشرين للكومسيك التي أهابت أيضاً بالدول الأعضاء إلى الإعلان عن هذا الحدث على المستوى القومي لكل منها من أجل زيادة إدماج القطاع الخاص.

١١٧- قام المركز الإسلامي لتنمية التجارة، تحت رعاية وزارة التجارة بالسنغال وبالتعاون مع المركز الدولي للتجارة الخارجية بالسنغال، بتنظيم المعرض التجاري الحادي عشر لبلدان منظمة المؤتمر الإسلامي الذي انعقد في الفترة من ٢١-٢٥ نوفمبر/ تشرين الثاني ٢٠٠٧ في مركز التبادل الدولي بدكار، جمهورية السنغال، تحت عنوان " الشراكة والتجارة البينية فيما بين البلدان الأعضاء في منظمة المؤتمر الإسلامي من أجل تنمية أفريقيا". وقد حضر هذا المعرض، الذي انعقد تحت رعاية فخامة الرئيس عبد الله واد رئيس جمهورية السنغال، ٣٢ دولة من الدول الأعضاء في منظمة المؤتمر الإسلامي، إلى جانب الجاليات المسلمة في الدول غير الأعضاء في منظمة المؤتمر الإسلامي.

وقد تم منح الجوائز إلى البلدان التالية:

- |                                |                          |
|--------------------------------|--------------------------|
| المملكة العربية السعودية       | الجائزة الأولى           |
| المملكة المغربية               | الجائزة الثانية          |
| الجمهورية التركية ودولة الكويت | الجائزة الثالثة (مناصفة) |

#### الأنشطة المستقبلية:

١١٨- يقوم المركز الإسلامي لتنمية التجارة بتنظيم المعرض التجاري الثاني عشر لبلدان منظمة المؤتمر الإسلامي في القاهرة، بجمهورية مصر العربية، في الفترة من ١١-١٦ أكتوبر/ تشرين الأول ٢٠٠٩.

١١٩- يقوم المركز الإسلامي لتنمية التجارة أيضا بتنظيم المعرض السياحي الثاني للبلدان الأعضاء في منظمة المؤتمر الإسلامي في بيروت، جمهورية لبنان في الفترة من ٢٥-٢٧ يوليو/تموز ٢٠٠٨، والمعرض السياحي الثالث للبلدان الأعضاء في منظمة المؤتمر الإسلامي في جمهورية مصر العربية في الفترة من ٢-٤ يونيو/حزيران ٢٠٠٩.

١٢٠- يقوم كل من المركز الإسلامي لتنمية التجارة وشركة الحارثي المحدودة للمعارض بتنظيم المعرض الثالث عشر الغذاء/الفندق/بروباك آرابيا، في جدة، بالمملكة العربية السعودية، في الفترة من ١٨-٢٢ مايو/آيار ٢٠٠٨.

١٢١- يقوم المركز الإسلامي لتنمية التجارة بتنظيم معرض متخصص وورش عمل العرض/الطلب حول التكنولوجيات الجديدة للاتصالات والمعلومات في البلدان الأعضاء في منظمة المؤتمر الإسلامي، في دولة الإمارات العربية المتحدة (الشارقة) في ديسمبر/كانون الأول ٢٠٠٨.

#### التوصيات:

١٢٢- أعربت اللجنة عن شكرها وتقديرها لجمهورية السنغال لإستضافتها المعرض التجاري الحادي عشر للبلدان الإسلامية، كما أعربت عن شكرها للمركز الإسلامي لتنمية التجارة ومركز التبادل الدولي بذكرار لتنظيمهما هذا المعرض الذي انعقد في الفترة من ٢١-٢٥ نوفمبر/تشرين الثاني ٢٠٠٧ في مركز التبادل الدولي بذكرار، جمهورية السنغال.

١٢٣- رحبت اللجنة بالعروض المقدمة من كل من دولة الإمارات العربية المتحدة وجمهورية إيران الإسلامية باستضافة المعرض التجاري الرابع عشر للدول الأعضاء بمنظمة المؤتمر الإسلامي.

١٢٤- كلفت اللجنة المركز الإسلامي لتنمية التجارة ببدء مشاوراته مع هاتين الدولتين ودراسة إمكانية إدخال تعديل على لوائح المعرض بما يسمح لهاتين الدولتين باستضافة المعرضين الرابع عشر والخامس عشر في ٢٠١٢ و ٢٠١٣ على التوالي.

١٢٥- أحيطت اللجنة علما برغبة جمهورية العراق في تنظيم إحدى الدورات المستقبلية للمعرض التجاري للدول الأعضاء بمنظمة المؤتمر الإسلامي

١٢٦- أحيطت اللجنة علما مع التقدير بأن المركز الإسلامي لتنمية التجارة يبذل جهودا حثيثة لتنظيم معرض تجاري لبلدان منظمة المؤتمر الإسلامي مرة كل عامين، كما رحبت في هذا السياق بالعروض المقدمة من كل من جمهورية مصر العربية، والجمهورية العربية السورية، وجمهورية إيران الإسلامية لاستضافة المعرض السياحي الثالث والرابع والخامس عام ٢٠٠٩، و ٢٠١١، و ٢٠١٣ على التوالي، ودعت البلدان الأعضاء إلى المشاركة بفعالية في هذه المعارض السياحية.

١٢٧- دعت اللجنة جمهورية إيران الإسلامية إلى التأكيد على استضافة المعرض الثاني للأعمال التجارية الزراعية لبلدان منظمة المؤتمر الإسلامي قبل انعقاد الجلسة الوزارية الرابعة والعشرين

للكومسيك حتى يتمكن المركز الإسلامي لتنمية التجارة من تنظيم هذا المعرض في الموعد المحدد له، كما طلبت اللجنة من المركز الإسلامي لتنمية التجارة متابعة هذا الأمر.

١٢٨- طلبت اللجنة من المركز الإسلامي لتنمية التجارة إعداد تقارير دورية عن سير العمل في المعارض التجارية للبلدان الإسلامية، وكذلك المعارض السياحية للبلدان الأعضاء في منظمة المؤتمر الإسلامي، وغيرها من المعارض المتخصصة، ورفع تلك التقارير إلى دورات الكومسيك والمحافل ذات الصلة التابعة لمنظمة المؤتمر الإسلامي.

التقدم الذي تم احرازه في إنشاء نظام الأفضليات التجارية فيما بين الدول الأعضاء بمنظمة المؤتمر الإسلامي (البند السادس من جدول الأعمال)

١٢٩- قدمت أمانة لجنة المفاوضات التجارية عرضاً حول مستجدات المفاوضات التجارية المتعلقة بنظام الأفضليات التجارية فيما بين البلدان الأعضاء في منظمة المؤتمر الإسلامي .

#### معلومات مرجعية :

١٣٠- استُكمِلت الجولة الأولى للمفاوضات التجارية بانعقاد جلسة خاصة لها خلال الدورة الحادية والعشرين للكومسيك. وقد شاركت الدول الأعضاء في لجنة المفاوضات التجارية بنشاط في اجتماعات الجولة الأولى. كما شارك في تلك الاجتماعات، بصفة مراقب، عدد من التجمعات الاقتصادية الإقليمية الممثلة للدول الأعضاء في منظمة المؤتمر الإسلامي فقط وهي: منظمة التعاون الاقتصادي، ومجلس التعاون الخليجي.

١٣١- وفي ختام الجولة الأولى، انتهت لجنة المفاوضات التجارية من وضع آلية لخفض التعريفات الجمركية ضمن بروتوكول خطة التعريفات الجمركية التفضيلية الخاص بنظام الأفضليات التجارية فيما بين الدول الأعضاء في منظمة المؤتمر الإسلامي (بريناس)، والذي يشمل كذلك الحواجز شبه الجمركية وغير الجمركية. ويضع البروتوكول أهدافاً واضحة لخفض التعريفات ضمن جدول زمني محدد.

١٣٢- اعتمدت الكومسيك في دورتها الحادية والعشرين البريتاس وطرحته للتوقيع والمصادقة من قبل الدول الأعضاء. وحتى منتصف فبراير/شباط ٢٠٠٧، وقعت على البروتوكول إحدى عشرة دولة من الدول الأعضاء في لجنة المفاوضات التجارية هي بنجلاديش، والكاميرون، ومصر، وغينيا، والأردن، وماليزيا، وباكستان، والسنغال، وتونس، وتركيا ودولة الإمارات العربية المتحدة وصاقت عليه أربعة دول أعضاء هي الأردن، وماليزيا، وباكستان، وسوريا.

١٣٣- رحبت الكومسيك في دورتها الحادية والعشرين بقرار لجنة المفاوضات التجارية بتدشين الجولة الثانية للمفاوضات التجارية في عام ٢٠٠٦. وقد قام وزراء التجارة بالدول الأعضاء بلجنة

المفاوضات التجارية بتدشين الجولة الثانية يوم ٢٤ نوفمبر/تشرين الثاني ٢٠٠٦ في مدينة اسطنبول. وقد حدد الإعلان الوزاري الذي أقره هذا الاجتماع الأول من يناير/كانون الثاني ٢٠٠٩ ليكون تاريخاً مستهدفاً لإنشاء نظام الأفضليات التجارية فيما بين البلدان الأعضاء بمنظمة المؤتمر الإسلامي ودخوله حيز النفاذ. وقد أقر هذا التاريخ المستهدف كل من القمة الإسلامية الحادية عشرة، والمؤتمر الإسلامي الرابع والثلاثين لوزراء الخارجية، والدورة الثالثة والعشرين للكمسيك.

١٣٤- اختتمت الجولة الثانية أعمالها بعد عقد أربعة اجتماعات للجنة المفاوضات التجارية، وانتهت من قواعد المنشأ الخاصة بنظام الأفضليات التجارية، وطرحتها للتوقيع عليها من قبل الدول الأعضاء في لجنة المفاوضات التجارية أثناء الاجتماع الثاني لوزراء التجارة في الدول الأعضاء والذي عقد في ١٢ سبتمبر/أيلول ٢٠٠٧ في أنقرة. وقد وقع على قواعد المنشأ حتى الآن سبع دول أعضاء وهي: جمهورية الكاميرون، جمهورية غينيا، والمملكة الأردنية الهاشمية، وماليزيا، والجمهورية التونسية، والجمهورية التركية، ودولة الإمارات العربية المتحدة.

١٣٥- أكد المؤتمر الإسلامي الرابع والثلاثين لوزراء الخارجية، والدورة الثالثة والعشرين للكمسيك، كما أقرت القمة الإسلامية الحادية عشرة لمنظمة المؤتمر الإسلامي، أن كلا من اتفاقية الإطار الخاصة بنظام الأفضليات التجارية فيما بين البلدان الأعضاء في منظمة المؤتمر الإسلامي وبروتوكول خطة لتعريف التفضيلية الخاص بنظام الأفضليات التجارية (بريناس) يمثلان الأساس لتحقيق النسبة المستهدفة للتجارة البينية فيما بين البلدان الأعضاء في منظمة المؤتمر الإسلامي البالغة ٢٠ %، والتي حددها برنامج العمل العشري لمنظمة المؤتمر الإسلامي.

١٣٦- رحبت القمة الإسلامية الحادية عشرة بالعرض المقدم من قبل الجمهورية التركية لاستضافة اجتماع للجنة المفاوضات التجارية خلال عام ٢٠٠٨، وذلك لدراسة الاستعدادات الأخيرة للدول الأعضاء في لجنة المفاوضات التجارية قبل البدء في تنفيذ نظام الأفضليات التجارية فيما بين الدول الأعضاء في منظمة المؤتمر الإسلامي، كما أوصت القمة بعقد اجتماع لوزراء تجارة الدول الأعضاء في لجنة المفاوضات التجارية خلال عام ٢٠٠٨ لاستعراض نشاط لجنة المفاوضات التجارية، وتقييم التقدم الذي تم إحرازه نحو تفعيل نظام الأفضليات التجارية تفعيلًا كاملاً.

#### الأنشطة المستقبلية:

١٣٧- يعقد اجتماع لجنة المفاوضات التجارية في الفترة من ١٧-١٩ يونيو/حزيران ٢٠٠٨، في أنقرة، بالجمهورية التركية لمناقشة التقدم الذي تم إحرازه في إنشاء نظام الأفضليات التجارية فيما بين البلدان الأعضاء في منظمة المؤتمر الإسلامي.

التوصيات:

١٣٨- أعربت اللجنة عن تقديرها لمكتب تنسيق الكومسيك، والمركز الإسلامي لتنمية التجارة لأدائهم المتميز في الاضطلاع بدور أمانة لجنة المفاوضات التجارية.

١٣٩- حثت اللجنة الدول الأعضاء الموقعة، مع تذكيرهم بالتاريخ المستهدف في الأول من يناير ٢٠٠٩ لتنفيذ نظام الأفضليات التجارية فيما بين البلدان الأعضاء في منظمة المؤتمر الإسلامي، على التعجيل بعملية التصديق على بروتوكول خطة التعريف التفضيلية الخاص بنظام الأفضليات التجارية فيما بين البلدان الأعضاء في منظمة المؤتمر الإسلامي (بريتاس)، كما حثت البلدان الأعضاء المعنية على المشاركة في اجتماع لجنة المفاوضات التجارية الخاص بنظام الأفضليات التجارية فيما بين البلدان الأعضاء في منظمة المؤتمر الإسلامي، والمزمع عقده في أنقرة، بالجمهورية التركية، في الفترة من ١٧-١٩ يونيو/حزيران ٢٠٠٨.

١٤٠- رحبت اللجنة بإعلان ممثلي كل من جمهورية إيران الإسلامية، والمملكة العربية السعودية، ودولة قطر باستعداد حكومتهم للتوقيع على بروتوكول خطة التعريف التفضيلية الخاص بنظام الأفضليات التجارية فيما بين البلدان الأعضاء في منظمة المؤتمر الإسلامي (بريتاس) قبل، أو أثناء الدورة الرابعة والعشرين للكومسيك.

١٤١- دعت اللجنة كلا من الأمانة العامة لمنظمة المؤتمر الإسلامي، ومكتب تنسيق الكومسيك، والمركز الإسلامي لتنمية التجارة إلى التعريف بنظام الأفضليات التجارية فيما بين البلدان الأعضاء في منظمة المؤتمر الإسلامي في اجتماعات كل من أفريقيا جنوب الصحراء، ومنظمة التعاون الاقتصادي، ومجموعة الدول الثماني النامية من خلال عروض تقدم لإتفاقية نظام الأفضليات التجارية فيما بين البلدان الأعضاء في منظمة المؤتمر الإسلامي، ولبروتوكول خطة التعريف التفضيلية الخاص بنظام الأفضليات التجارية فيما بين البلدان الأعضاء في منظمة المؤتمر الإسلامي (بريتاس) بغية توسيع نطاق عضوية لجنة المفاوضات التجارية، والتعجيل بانضمامهم بصفة أعضاء كاملي العضوية.

١٤٢- توجّهت اللجنة بالشكر إلى البنك الإسلامي للتنمية لمساهمته في تمويل جولتي المفاوضات التجارية التي أطلقت أولهما في ٢٤ نوفمبر/تشرين الثاني ٢٠٠٦.

#### المسائل المتعلقة بمنظمة التجارة العالمية (البند السابع من جدول الأعمال)

١٤٣- قدم كل من البنك الإسلامي للتنمية والمركز الإسلامي لتنمية التجارة تقرير مراقبة حول المسائل المتعلقة بمنظمة التجارة العالمية

(يرد تقريراً كل من البنك الإسلامي للتنمية والمركز الإسلامي لتنمية التجارة في المرفقين ١٤،

(١٥ و

معلومات مرجعية:

١٤٤- تمثل المسائل ذات الصلة بأنشطة منظمة التجارة العالمية بنداً دائماً على جدول أعمال اجتماعات الكومسيك. وما فتئت الكومسيك تشجع البلدان الأعضاء على الانضمام إلى منظمة التجارة العالمية للاستفادة من النظام التجاري الدولي على نحو عادل ومنصف. وفي الوقت الحالي، هناك ٤٠ دولة من إجمالي الدول الأعضاء في منظمة المؤتمر الإسلامي البالغ عددها ٥٧ دولة قد انضمت إلى عضوية منظمة التجارة العالمية ومن بينها ١١ دولة في مرحلة الانضمام إلى عضويتها.

١٤٥- وسعيًا لتحقيق ذلك الهدف، يقدم كل من البنك الإسلامي للتنمية، والمركز الإسلامي للتنمية التجارة الدعم الفني إلى الدول الأعضاء من خلال تنظيم مختلف الندوات، وورش العمل، والأنشطة الأخرى.

١٤٦- أحيطت الكومسيك علماء، في دورتها الثالثة والعشرين، باستئناف مفاوضات برنامج عمل الدوحة، وحثت الدول الأعضاء في منظمة المؤتمر الإسلامي على المشاركة في تلك المفاوضات بفعالية، وذلك لحماية المصالح الخاصة باقتصاداتها، لاسيما تلك المصالح المتعلقة بالزراعة، بما في ذلك القطن، والمنتجات الصناعية، والخدمات.

١٤٧- حثت الدورة الدول الأعضاء، ممن لديهم بالفعل عضوية في منظمة التجارة العالمية، على تقديم الدعم إلى بقية الدول الأعضاء التي تسعى للانضمام إلى منظمة التجارة العالمية وذلك في المحافل ذات الصلة، ودعت البنك الإسلامي للتنمية، والمركز الإسلامي للتنمية التجارة، وغيرهما من المؤسسات ذات الصلة التابعة لمنظمة المؤتمر الإسلامي إلى الاستمرار في تقديم الدعم الفني إلى الدول الأعضاء في سياق المفاوضات متعددة الأطراف.

١٤٨- دعت الدورة أيضا البنك الإسلامي للتنمية، والمركز الإسلامي للتنمية التجارة إلى شحذ جهودهما وتنسيقها بغية تعزيز القدرات البشرية والمؤسسية في الدول الأعضاء بمنظمة المؤتمر الإسلامي من أجل تيسير اندماجها الكامل في نظام التجارة متعدد الأطراف على أساس من العدالة والمساواة. وفي هذا الصدد، تطلب من البنك الإسلامي للتنمية، والمركز الإسلامي للتنمية التجارة تنسيق مواقف الدول الأعضاء داخل إطار منظمة التجارة العالمية بهدف إرساء منهاج مشترك للمفاوضات.

١٤٩- عهدت الدورة الثالثة والعشرون للكومسيك الي كل من البنك الإسلامي للتنمية والمركز الإسلامي للتنمية التجارة برصد المسائل ذات الصلة بأنشطة منظمة التجارة العالمية ورفع تقارير بشأنها إلى الدورات السنوية للكومسيك، وغيرها من المحافل المعنية. في هذا الإطار، أقيمت الفعاليات الآتية منذ انعقاد الدورة الثالثة والعشرين للكومسيك تحت رعاية البنك الإسلامي للتنمية. أ- ورشة عمل تدريبية متخصصة للمسؤولين السوريين حول مهارات التفاوض التجاري، في الفترة من ٢٥-٢٨ نوفمبر/تشرين الثاني، دمشق، سوريا.



- ب- اجتماع استشاري للبعثات الدائمة لبلدان منظمة المؤتمر الإسلامي الكائنة في جنيف، ١١ ديسمبر/ كانون الأول ٢٠٠٧، جنيف.
- ج - ندوة باللغة الفرنسية حول قضايا دخول البضائع الزراعية والصناعية إلى السوق، في الفترة من ١٤-١٧ يناير/ كانون الثاني ٢٠٠٨، دكار، السنغال.
- د- ندوة باللغة الإنجليزية حول السياسات التجارية، في الفترة من ٢١ يناير/ كانون الثاني إلى ٨ فبراير/ شباط ٢٠٠٨، كوالالمبور، ماليزيا.
- هـ- ندوة للمسؤولين العاملين في جنيف حول المستجدات الأخيرة في المفاوضات الخاصة بوصول المنتجات غير الزراعية إلى الأسواق، في الفترة من ٢١-٢٢ فبراير/ شباط ٢٠٠٨، جنيف.

#### أنشطة مستقبلية:

- ١٥٠- يقوم البنك الإسلامي للتنمية بالتنسيق مع المنظمة العالمية للملكية الفكرية والمركز الإسلامي لتنمية التجارة، بتنظيم حلقة دراسية حول المرونة في تنفيذ إتفاقية حقوق الملكية الفكرية المتعلقة بالتجارة في الدار البيضاء في الفترة ما بين ٩-١٢ يونية/حزيران ٢٠٠٨.
- يقوم البنك الإسلامي للتنمية بتنظيم الأنشطة التالية خلال عام ٢٠٠٨:
- ١- ندوة حول "المفاوضات الخاصة بالدخول إلى السوق غير الزراعية (ناما)" للتجارة القائمة على رأس المال/ مسؤولي منظمة التجارة العالمية، من المزمع عقدها في يونيو/حزيران ٢٠٠٨، في البحرين.
  - ٢- ندوة حول "تنمية الجوانب المتعلقة ببرنامج عمل الدوحة: المعاملة الخاصة والتفضيلية والمسائل المتعلقة بالتنفيذ"، من المزمع عقدها في يوليو/تموز ٢٠٠٨، في تونس.
  - ٣- ندوة باللغة العربية حول السياسات التجارية.
  - ٤- ندوة حول "ظهور التجارة الإلكترونية وتأثيرها على اقتصادات البلدان الأعضاء في البنك الإسلامي للتنمية".
  - ٥- ندوة متخصصة لكومنولث الدول المستقلة حول مهارات التفاوض التجاري.
  - ٦- اجتماع استشاري للبعثات الكائنة في جنيف من المزمع عقده في ديسمبر/كانون الأول ٢٠٠٨، في جنيف.

#### التوصيات:

- ١٥١- لاحظت اللجنة مع التقدير التقرير الذي قدمه المركز الإسلامي لتنمية التجارة حول آخر المستجدات التي طرأت على جولة جدول أعمال التنمية في الدوحة، وكذلك حول الدول الأعضاء بمنظمة المؤتمر الإسلامي التي انضمت حديثاً لمنظمة التجارة العالمية، وحثت اللجنة الدول الأعضاء في منظمة المؤتمر الإسلامي على المشاركة بفعالية في المفاوضات الجارية وذلك عن طريق تقديم جدول أعمال إيجابي يضم القضايا والمسائل ذات الأهمية القصوى بالنسبة لاقتصادات

تلك الدول، ولاسيما تلك المتعلقة بمنتجات القطن الأفريقيين، والوصول إلى الأسواق، والمنتجات الزراعية وغير الزراعية.

١٥٢- أثنت اللجنة على البنك الإسلامي للتنمية والمركز الإسلامي لتنمية التجارة لجهودهما الجادة المبذولة في مجال رفع الوعي بين الدول الأعضاء بمنظمة المؤتمر الإسلامي بشأن التأثير واسع المدى لاتفاقيات جولة أوروغواي على اقتصاداتها، وأيضاً في تعزيز قدرات الدول الأعضاء، بما فيها قدراتها التفاوضية، الشيء الذي يؤهلها تأهيلاً كاملاً للدخول في المفاوضات داخل سياق منظمة التجارة العالمية، ثم أهابت اللجنة بكل من البنك الإسلامي للتنمية والغرفة الإسلامية لتنمية التجارة بمواصلة تلك الجهود، وطلبت من البلدان الأعضاء المشاركة بفعالية في هذه الأنشطة.

١٥٣- ناشدت اللجنة البنك الإسلامي للتنمية والمركز الإسلامي لتنمية التجارة وباقي المؤسسات المعنية مواصلة تقديم المساعدة الفنية إلى الدول الأعضاء في إطار المفاوضات التجارية متعددة الأطراف.

١٥٤- ناشدت اللجنة البنك الإسلامي للتنمية والمركز الإسلامي لتنمية التجارة حشد جهودهما وتنسيقها بغية تعزيز القدرات البشرية والمؤسسية لدى الدول الأعضاء في منظمة المؤتمر الإسلامي بحيث يتم تيسير اندماجهم بالكامل في نظام التجارة متعدد الأطراف على أساس من المساواة والعدل. وفي هذا الصدد، طلبت اللجنة من البنك الإسلامي للتنمية والمركز الإسلامي لتنمية التجارة تنسيق مواقف الدول الأعضاء في إطار منظمة التجارة العالمية بهدف تهيئة أرضية مشتركة للمفاوضات.

١٥٥- كلفت اللجنة البنك الإسلامي للتنمية والمركز الإسلامي لتنمية التجارة بمراقبة المسائل ذات العلاقة بأنشطة منظمة التجارة العالمية، وأن تقدم تقريراً حولها أمام الدورات السنوية للكونمسيك، وباقي المنتديات ذات الصلة.

التعاون فيما بين بورصات الدول الأعضاء في منظمة المؤتمر الإسلامي (البند الثامن من جدول الأعمال)

#### معلومات مرجعية

١٥٦- بناءً على طلب الكومسيك في دورتها العشرين، عقدت بورصة اسطنبول اجتماع مائدة مستديرة حول تعزيز التعاون فيما بين بورصات البلدان الأعضاء في منظمة المؤتمر الإسلامي في اسطنبول في الفترة من ٢٨ إلى ٢٩ مارس/آذار ٢٠٠٥، بمشاركة بورصات ١١ من البلدان الأعضاء في منظمة المؤتمر الإسلامي وعدد من أجهزة المنظمة.

١٥٧- قرر اجتماع المائدة المستديرة تأسيس منبر باسم "منتدى بورصات الدول الأعضاء في منظمة المؤتمر الإسلامي"، وكذا قرر أن يتم ترسيخ التعاون فيما بين بورصات الدول الأعضاء في المنظمة تحت مظلة هذا المنتدى.

١٥٨- بالنسبة للمنتدى، المزمع عقده مرتين سنوياً، إحداهما باستضافة البورصات الإسلامية والأخرى باستضافة بورصة إحدى الدول الأعضاء، فمن المقرر أن يقع تحت قيادة البورصات الإسلامية وأن يسعى للحصول إلى الدعم المالي من كل من لجنة الكومسيك المنبثقة عن منظمة المؤتمر الإسلامي والبنك الإسلامي للتنمية لبحث المشروعات وما إلى ذلك.

١٥٩- وتمشيًا مع القرارات ذات الصلة التي خرجت بها الكومسيك في دورتها الثالثة والعشرين، أهابت اللجنة بالدول الأعضاء إعلام بورصاتها بشأن "منتدى بورصات الدول الأعضاء في منظمة المؤتمر الإسلامي" والترويج لها، كما دعتهن إلى الانضمام إلى المنتدى واللجان.

١٦٠- طلبت الكومسيك في دورتها الثالثة والعشرين من منتدى بورصات الدول الأعضاء في منظمة المؤتمر الإسلامي مواصلة جهوده سعياً إلى تحقيق النتائج المرتقبة في اجتماعه القادم المزمع عقده في ٢٠٠٨، وكذا أهابت بالدول الأعضاء إعلام بورصاتها بشأن "منتدى بورصات الدول الأعضاء في منظمة المؤتمر الإسلامي" والترويج لها، ودعتهن إلى الانضمام إلى المنتدى واللجان.

١٦١- كما رحبت الدورة أيضاً بالعرض الذي تقدمت به بورصة القاهرة والاسكندرية بجمهورية مصر العربية لاستضافة برنامج لتدريب العاملين يغطي كافة أنشطة سوق رأس المال.

١٦٢- لاحظت الدورة التحضيرات التي يقوم بها مركز أنقرة لإعداد البرامج التدريبية لبناء القدرات لصالح هيئات رأس المال والبنوك المركزية في الدول الأعضاء.

١٦٣- طلبت الدورة من الأمانة العامة لمنظمة المؤتمر الإسلامي بالتعاون مع كل من بورصة اسطنبول، ومركز أنقرة، والمركز الإسلامي للتنمية التجارة، والبنك الإسلامي للتنمية متابعة تطورات هذا الموضوع، ورفع تقرير بشأنه أمام الكومسيك في دورته القادمة.

#### أنشطة مستقبلية

١٦٤- من المزمع عقد الاجتماع الثاني للمائدة المستديرة لـ "منتدى بورصات البلدان الأعضاء في منظمة المؤتمر الإسلامي"، واجتماعات لجنة العمل خلال النصف الثاني من عام ٢٠٠٨، قبل انعقاد الدورة الرابعة والعشرين للكومسيك في اسطنبول، تركيا.

#### التوصيات

١٦٥- رحبت اللجنة بالعرض المقدم من قبل بورصة اسطنبول بالجمهورية التركية لاستضافة اجتماع المائدة المستديرة لـ "منتدى بورصات الدول الأعضاء في منظمة المؤتمر الإسلامي"،

واجتماعات لجنة العمل خلال النصف الثاني من عام ٢٠٠٨، وطلبت من الدول الأعضاء تشجيع بورصاتها على المشاركة بشكل فعال في هذا الاجتماع.

١٦٦- طلبت اللجنة من منتدى بورصات الدول الأعضاء في منظمة المؤتمر الإسلامي مواصلة جهوده المبذولة للوصول إلى النتائج المرتقبة في اجتماعه القادم في النصف الثاني من ٢٠٠٨، كما طلبت من بورصة اسطنبول بالتعاون مع كل من مركز أنقرة، والمركز الإسلامي لتنمية التجارة، والبنك الإسلامي للتنمية بمتابعة تطورات هذا الموضوع، ورفع تقرير بشأنه أمام الكومسيك في دورته القادمة.

التخفيف من حدة الفقر في البلدان الأعضاء بمنظمة المؤتمر الإسلامي (البند التاسع من جدول الأعمال)

- استعراض تنفيذ "خطة العمل الخاصة باستراتيجية تعزيز التعاون فيما بين الدول المنتجة للقطن الأعضاء بمنظمة المؤتمر الإسلامي (٢٠٠٧-٢٠١١)

١٦٧- قدمت الأمانة العامة لمنظمة المؤتمر الإسلامي تقريراً موجزاً حول مساهمات الدول الأعضاء، والأمانة العامة لمنظمة المؤتمر الإسلامي والمؤسسات المعنية التابعة لها من أجل تفعيل التجارة والاستثمار في مجال القطن والمنسوجات في الدول الأعضاء. كما قدم معالي الأستاذ محمد وهبي جونا، رئيس اللجنة التوجيهية لتنفيذ برنامج التعاون في مجال القطن لمنظمة المؤتمر الإسلامي عرضاً حوله.

(ترد الورقة المفاهيمية المقدمة من الأمانة العامة لمنظمة المؤتمر الإسلامي وتقرير الاجتماع الأول للجنة التوجيهية في المرفقين ١٦، ١٧)

#### معلومات مرجعية

١٦٨- ظلت قضية التخفيف من حدة الفقر في البلدان الأقل نمواً وذات الدخل المنخفض الأعضاء في منظمة المؤتمر الإسلامي مدرجة على جدول أعمال الكثير من مؤتمرات القمة الإسلامية والمؤتمرات الإسلامية لوزراء الخارجية بهدف القضاء على الفقر في تلك البلدان بنهاية العقد المقبل.

١٦٩- وقد وضعت ماليزيا مؤخراً، كخطوة ملموسة في هذا الاتجاه، برنامجاً لبناء القدرات في البلدان الأعضاء بمنظمة المؤتمر الإسلامي للتخفيف من حدة الفقر في البلدان الأعضاء الأقل نمواً وذات الدخل المنخفض. وتم تدشين المرحلة الأولى من البرنامج، والمؤلفة من ثلاثة مشاريع استرشادية، في مارس/آذار ٢٠٠٥ بكوالا لمبور، ورحبت بها الكومسيك بها في دورتها الحادية والعشرين. وكانت البلدان الأربعة المستفيدة من المرحلة الأولى من البرنامج هي: إندونيسيا، وبنجلاديش، وموريتانيا، وسيراليون.

١٧٠- دعا كل من المؤتمر الإسلامي لوزراء الخارجية في دورته الثالثة والثلاثين، والكومسيك في دورتها الحادية والعشرين الدول الأعضاء إلى تقديم كافة أشكال الدعم للبرنامج بروح تحقيق التقدم والتنمية في بلدان المنظمة.

١٧١- أخذت الكومسيك في دورتها الحادية والعشرين علماً بالبرامج الثمانية لبناء القدرات التي عرضتها ماليزيا للتنفيذ (في الفترة من ٢٠٠٦-٢٠٠٨) في مجالات التجارة، والاستثمار، والمشروعات الصغيرة والمتوسطة، وتسهيل التجارة، وتنمية قدرات المرأة في مجال إدارة الأعمال، والإنتاجية، والمعايير، وحثت البلدان الأعضاء على المشاركة في هذه البرامج.

١٧٢- أكدت القمة الإسلامية في دورتها الاستثنائية الثالثة على أهمية التعاون في مجالات التخفيف من حدة الفقر، وبناء القدرات، ومحو الأمية، والقضاء على الأمراض والأوبئة مثل الإيدز والملاريا والسل، كما شددت على ضرورة حشد الموارد اللازمة لتحقيق ذلك الهدف من خلال تأسيس صندوق خاص بالبنك الإسلامي للتنمية، وكلفت القمة مجلس محافظي البنك الإسلامي للتنمية بتنفيذ هذا المقترح.

١٧٣- كلف برنامج العمل العشري البنك الإسلامي للتنمية، بالتنسيق مع الأمانة العامة لمنظمة المؤتمر الإسلامي، بإجراء الاتصالات اللازمة مع منظمة الصحة العالمية، والمؤسسات الأخرى ذات الصلة لوضع برامج لمكافحة الأمراض والأوبئة يموله الصندوق الخاص المخطط إنشائه في إطار البنك الإسلامي للتنمية.

١٧٤- كلف برنامج العمل العشري مجلس محافظي البنك الإسلامي للتنمية باتخاذ التدابير اللازمة لرفع رأسماله المصرح به والمكتتب فيه والمدفوع، لتمكينه من تفعيل دوره في تقديم الدعم المالي والمساعدة الفنية للدول الأعضاء في منظمة المؤتمر الإسلامي، ولتعزيز المؤسسة الإسلامية لتمويل التجارة التي أنشأت مؤخراً في إطار البنك الإسلامي للتنمية.

١٧٥- تم حتى الآن تنفيذ ثلاثة أنشطة لبناء القدرات في منظمة المؤتمر الإسلامي في مجال القطن، وهي الاجتماع الأول لفريق الخبراء حول تعزيز الكفاءة الإنتاجية والقدرة التنافسية الدولية للدول المنتجة للقطن الأعضاء في منظمة المؤتمر الإسلامي الذي عقد في جدة يومي ٢٢-٢٣ مارس/آذار ٢٠٠٥، ومنتدى تنشيط التجارة والاستثمار في قطاع القطن بالدول الأعضاء في منظمة المؤتمر الإسلامي، الذي عقد يومي ١٨-١٩ أبريل/نيسان ٢٠٠٥، في أوجادوجو، والاجتماع الثاني لفريق الخبراء حول "تعزيز الكفاءة الإنتاجية والقدرة التنافسية الدولية للدول المنتجة للقطن الأعضاء في منظمة المؤتمر الإسلامي" الذي عقد يومي ٢٨-٣٠ مارس/آذار ٢٠٠٦ في إزمير، تركيا.

١٧٦- اتفق الخبراء في اجتماعهم الثاني على وضع خطة العمل المنقحة حول التعاون بين الدول الأعضاء في منظمة المؤتمر الإسلامي في مجال القطن، والتي تمت صياغتها خلال الاجتماع

الأول، ووصلت إلى صيغتها النهائية خلال الاجتماع الثالث الذي عقد في الفترة من ٩ إلى ١٢ أكتوبر/تشرين الأول ٢٠٠٦ بأنطاليا، تركيا واعتمدته الكومسيك في دورتها الثانية والعشرين. وأخيراً، صادق عليها المؤتمر الإسلامي لوزراء الخارجية في دورته الرابعة والثلاثين.

١٧٧- انعقد منتدى استثمار القطن لمنظمة المؤتمر الإسلامي بنجاح في مدينة اسطنبول في الفترة من ١٢-١٣ نوفمبر/تشرين الثاني ٢٠٠٧ بمشاركة عدد كبير من رجال الأعمال وممثلي القطاعات.

١٧٨- دعت كل من الدورة الثالثة والعشرين للكومسيك والقمة الإسلامية الحادية عشرة لمنظمة المؤتمر الإسلامي الدول الأعضاء إلى دعم خطة عمل القطن الخاصة بمنظمة المؤتمر الإسلامي، وتعزيز التعاون في هذا القطاع الفرعي الهام.

١٧٩- طلبت الدورة من الدول الأعضاء المعنية تعيين نقاط الاتصال المعنية بتنفيذ خطة العمل وتحديد مديري الموقع الإلكتروني لمنتدى القطن ([www.oic-cif.org](http://www.oic-cif.org))، كما صادقت على التوصيات الصادرة عن منتدى استثمار القطن.

١٨٠- طلبت الدورة أيضاً من الأمانة العامة لمنظمة المؤتمر الإسلامي أن تقوم، بالاشتراك مع البنك الإسلامي للتنمية، ومركز أنقرة، والغرفة الإسلامية للتجارة والصناعة، والمركز الإسلامي لتنمية التجارة بمراقبة تنفيذ خطة العمل، ورفع تقرير بشأنها إلى الكومسيك في دوراتها السنوية وغيرها من المنتديات المعنية التابعة لمنظمة المؤتمر الإسلامي.

١٨١- عقد الاجتماع الأول للجنة التوجيهية المعنية بتنفيذ خطة عمل القطن الخاصة بمنظمة المؤتمر الإسلامي في يوم ١٢ مايو/أيار ٢٠٠٨ في أنطاليا، بتركيا، بمشاركة كل من بوركينا فاسو، وباكستان، وتركيا. كما حضر الاجتماع كل من الأمانة العامة لمنظمة المؤتمر الإسلامي، ومؤسسات منظمة المؤتمر الإسلامي ذات الصلة.

#### الأنشطة المستقبلية:

١٨٢- يستضيف معهد نازلي لبحوث القطن بتركيا اجتماع مركز التميز وممثلي مراكز البحوث والتطوير في الدول الأعضاء خلال النصف الثاني من عام ٢٠٠٨. وسوف يتم الإعلان عن موعد انعقاده في أقرب وقت ممكن.

١٨٣- سيقوم البنك الإسلامي للتنمية باستضافة الاجتماع الأول للجنة المشروعات قبل موعد الدورة الرابعة والعشرين للكومسيك. وسيتم تحديد موعد الاجتماع ومكان انعقاده في حينه.

#### التوصيات:

١٨٤- أحيطت اللجنة علماً بالتوصيات التي خرجت بها اللجنة التوجيهية الأولى لتنفيذ خطة عمل الكومسيك في مجال القطن، وعبرت عن شكرها للجمهورية التركية لعقد هذه الاجتماع.

١٨٥- طلبت اللجنة من البنك الإسلامي للتنمية إعداد صيغة لمقترحات المشروعات، وتمريها من خلال الأمانة العامة لمنظمة المؤتمر الإسلامي إلى الدول الأعضاء ومؤسسات منظمة المؤتمر الإسلامي ذات الصلة.

١٨٦- طالبت اللجنة الدول الأعضاء ومؤسسات منظمة المؤتمر الإسلامي ذات الصلة بتقديم مقترحات ملموسة للمشروعات للجنة المشروعات من أجل تنفيذ خطة عمل منظمة المؤتمر الإسلامي في مجال القطن.

١٨٧- طلبت اللجنة من الأمانة العامة لمنظمة المؤتمر الإسلامي إجراء الاتصالات اللازمة مع دولة بنين للتأكيد على موعد ومكان انعقاد المعرض الأول للقطن الذي يتم تنظيمه بالاشتراك مع المركز الإسلامي لتنمية التجارة في عام ٢٠٠٩، بالتزامن مع ورشة عمل البائعين والمشتريين حول القطن والمنسوجات.

١٨٨- دعت اللجنة الدول الأعضاء، ومراكز التميز، ونقاط الاتصال إلى تقديم الدعم الكافي لمعهد نازيلي لبحوث القطن والتعاون معه من أجل إنجاح خطة عمل الكومسيك في مجال القطن.

١٨٩- طلبت اللجنة من الأمانة العامة لمنظمة المؤتمر الإسلامي أن تدعو الدول الأعضاء المنتجة للقطن إلى تنظيم المنتدى الثاني للقطن لمنظمة المؤتمر الإسلامي في ٢٠٠٩.

#### - برامج بناء القدرات

مقترح برنامج العمل للتدريب والتعليم المهني للدول الأعضاء في منظمة المؤتمر الإسلامي

١٩٠- أحاط مركز البحوث الإحصائية والاقتصادية والاجتماعية والتدريب للدول الإسلامية (مركز أنقرة) اللجنة علماً بشأن مبادرته الخاصة بالتدريب والتعليم المهني في البلدان الأعضاء بمنظمة المؤتمر الإسلامي.

#### معلومات مرجعية:

١٩١- أحيطت لجنة المتابعة علماً، بالإقتراح المقدم من مركز أنقرة بشأن تنفيذ برنامج العمل الخاص بالتدريب والتعليم المهني في البلدان الأعضاء في منظمة المؤتمر الإسلامي والذي يهدف إلى تحسين جودة التدريب والتعليم المهني في القطاعين العام والخاص في البلدان الأعضاء.

١٩٢- كما أحيطت اللجنة علماً باستعداد مركز أنقرة لمحاكاة تجربة الاتحاد الأوروبي من خلال إطلاق برامج للتدريب المهني مثل مشروعات التبادل للمحترفين بمنظمة المؤتمر الإسلامي، ومشروعات توظيف الخريجين بمنظمة المؤتمر الإسلامي، ومشروعات توظيف طلاب الجامعات بمنظمة المؤتمر الإسلامي، وغيرها من البرامج.

التوصيات:

١٩٣- طلبت اللجنة من مركز البحوث الإحصائية والاقتصادية والاجتماعية والتدريب للدول الإسلامية (مركز أنقرة) إعداد تقرير شامل حول هذا المقترح، ورفعته للدورة الرابعة والعشرين للكمسيك للدراسة من قبل الدول الأعضاء، مع الأخذ بعين الاعتبار أنه لا ينبغي أن تتضمن هذه الإجراءات ميزانية مركزية، وإنما ينبغي أن تقوم على أساس التمويلات التي يتقدم بها المستفيدون من هذا البرنامج. يجوز للنظام المقترح أن يتضمن الدعم المالي لبعض الدول الأعضاء الأقل نمواً والذي تقدمه المؤسسات التابعة لمنظمة المؤتمر الإسلامي المختلفة.

١٩٤- ناشدت اللجنة الدول الأعضاء والمؤسسات التابعة لمنظمة المؤتمر الإسلامي أن تقوم بدعم الاستعدادات الخاصة بالبرنامج المقترح، والتي تهدف إلى توفير فرص للأفراد في القطاعات المختلفة، من أجل رفع مستوى المعرفة والمهارات، وبالتالي الإسهام في خلق التنافسية فيما بين هذه القطاعات، وكذلك في دعم التقدم الاقتصادي والاجتماعي في بلدانها. وفي هذا الصدد، يجوز تضمين أنشطة التدريب المهني التي يقدمها البنك الإسلامي للتنمية، والجامعة الإسلامية للتكنولوجيا، وغيرها من المؤسسات التابعة لمنظمة المؤتمر الإسلامي داخل مقترح برنامج العمل للتدريب والتعليم المهني للدول الأعضاء في منظمة المؤتمر الإسلامي، وبالتالي إرساء منبر مشترك في هذا المجال.

١٩٥- أحيطت اللجنة علماً باستعداد مركز تشجيع الصادرات التركي لمشاركة تجربته في مجال أنشطة التدريب بغرض تعزيز التنافسية الدولية فيما بين المشروعات الصغيرة والمتوسطة.

التحضير لجلسة تبادل وجهات النظر حول "تحسين مناخ الاستثمار في الدول الأعضاء بمنظمة المؤتمر الإسلامي" والذي سوف ينظم خلال الدورة الرابعة والعشرين للكمسيك. (البند العاشر من جدول الأعمال)

١٩٦- أطلع البنك الإسلامي للتنمية اللجنة بإيجاز على التجهيزات التي أعدها لورشة "تحسين مناخ الاستثمار" في الدول الأعضاء بمنظمة المؤتمر الإسلامي" المزمع عقده في جدة بالمملكة العربية السعودية في نهاية يوليو/حزيران ٢٠٠٨.

معلومات مرجعية:

١٩٧- وافقت الكمسيك في دورتها العاشرة على أن تصبح أيضاً منبرا للدول الأعضاء، حيث يتبادل الوزراء وجهات النظر حول المواضيع الاقتصادية العالمية الراهنة، علاوة على البنود الثابتة على جدول أعمالها. ومن أجل تحقيق هذا الهدف، قررت الكمسيك إدراج بند منفصل على جدول أعمالها في دوراتها القادمة.



١٩٨- تبادل وزراء الدول الأعضاء وجهات النظر، وتناقشوا حول مواضيع عديدة منذ انعقاد الدورة الحادية عشرة للكمسيك. وكان موضوع "تمويل الائتمانات متناهية الصغر والتخفيف من حدة الفقر" موضوع تبادل الآراء خلال الدورة الثالثة والعشرين للكمسيك.

١٩٩- قررت الدورة الثالثة والعشرون للكمسيك أن يكون موضوع "تحسين مناخ الاستثمار في الدول الأعضاء بمنظمة المؤتمر الإسلامي" موضوعا لتبادل الآراء خلال الدورة الرابعة والعشرين للكمسيك، وطلبت من البنك الإسلامي للتنمية بالتعاون مع مركز أنقرة (المؤسسة التنسيقية لجلسات تبادل وجهات النظر) والأمانة العامة لمنظمة المؤتمر الإسلامي، ومؤسسات المنظمة، والمنظمات الدولية الأخرى ذات الصلة تنظيم ورشة عمل حول هذا الموضوع قبل الدورة الرابعة والعشرين للكمسيك، ورفع تقرير بشأنها إلى الدورة القادمة للكمسيك.

٢٠٠- أقرت القمة الإسلامية الحادية عشرة لمنظمة المؤتمر الإسلامي بأن جلسات تبادل وجهات النظر التي يتم تنظيمها خلال الدورات السنوية للكمسيك سيتم الاستفادة منها في تنسيق مواقف البلدان الأعضاء في مواجهة القضايا الاقتصادية العالمية، ورحبت القمة بالمبادرات التي أطلقتها الكمسيك من أجل وضع آلية جديدة تختص بإعداد وتنفيذ جلسات تبادل وجهات النظر، كما رحبت القمة أيضا بالقرار الصادر عن الدورة الثالثة والعشرين للكمسيك بأن يكون "تحسين مناخ الاستثمار في البلدان الأعضاء في منظمة المؤتمر الإسلامي" موضوعا لجلسات تبادل وجهات النظر خلال الدورة الرابعة والعشرين للكمسيك.

#### الأنشطة المستقبلية:

٢٠١- سيقوم البنك الإسلامي للتنمية، بالتعاون مع مركز البحوث الإحصائية والاقتصادية والاجتماعية والتدريب للدول الإسلامية (مركز أنقرة)، بتنظيم ورشة عمل حول "تحسين مناخ الاستثمار" في جدة بالمملكة العربية السعودية في نهاية يوليو/حزيران ٢٠٠٨، كما سيقوم برفع تقرير نهائي حول ورشة العمل للكمسيك في دورتها الرابعة والعشرين، متضمنا التوصيات ومشروعات التعاون المتوقعة بشأن موضوع ورشة العمل.

#### التوصيات:

٢٠٢- رحبت اللجنة بالنهج الجديد المتبع في اختيار موضوعات جلسات تبادل وجهات النظر، وفي إدارة هذه الجلسات، مثل اختيار خبراء يتمتعون بسمعة عالمية ليشاركوا بوصفهم متحدثين رئيسيين، وأوصت بأن تستمر هذه الممارسات في جلسات تبادل وجهات النظر في المستقبل. كما أحيطت اللجنة علما بالمقترحات التالية لموضوعات محتملة لجلسات تبادل وجهات النظر التي ستعقد أثناء دورات الكمسيك القادمة.

الموضوع الأول: تطبيقات الحكومة الإلكترونية

الموضوع الثاني: أثر ارتفاع أسعار السلع على اقتصاد الدول الأعضاء بمنظمة المؤتمر الإسلامي

الموضوع الثالث: أثر السياسات المتعلقة بأسعار الصرف وتنسيق العملات على التجارة البينية فيما بين البلدان الأعضاء بمنظمة المؤتمر الإسلامي.

مشروع جدول أعمال الدورة الرابعة والعشرين للكمسيك (البند الحادي عشر من جدول الأعمال)

٢٠٣- بحثت اللجنة مشروع جدول الأعمال المقترح للدورة الرابعة والعشرين للكمسيك، والتي ستعقد في الفترة من ٢٠-٢٤ أكتوبر/ تشرين الأول ٢٠٠٨، في إسطنبول.

#### التوصيات:

٢٠٤- رحبت اللجنة بالمقترحات التي تقدم بها مكتب تنسيق الكمسيك للعمل على إثراء آليات سيناريو دورات الكمسيك وصياغتها.

٢٠٥- لاحظت اللجنة اقتراح "آلية التحكيم داخل إطار منظمة المؤتمر الإسلامي" الذي قدمته الأمانة العامة لمنظمة المؤتمر الإسلامي، وطلبت من الغرفة الإسلامية للتجارة والصناعة، بالتنسيق مع الأمانة العامة لمنظمة المؤتمر الإسلامي تدارس هذا الأمر وإعداد تقرير يعرض أمام الكمسيك في دورته الرابعة والعشرين.

٢٠٦- قررت اللجنة أن تعرض مشروع جدول الأعمال على الكمسيك في دورتها الرابعة والعشرين.

(ترد نسخة من مشروع جدول أعمال الدورة الرابعة والعشرين للكمسيك، المعدلة من قبل اللجنة، في المرفق رقم ١٨).

ما يستجد من أعمال (البند الثاني عشر من جدول الأعمال)

#### معايير الأغذية الحلال

٢٠٧- قام معهد المعايير التركي بتقديم عرض حول نتائج الاجتماع التاسع لفريق الخبراء التابع لمنظمة المؤتمر الإسلامي والمعني بالتوحيد القياسي في ١٦-١٨ إبريل/نيسان ٢٠٠٨، في أنقرة، بجمهورية تركيا.

#### معلومات مرجعية

٢٠٨- تقدمت الحكومة الماليزية بأول مقترح لمعايير الأغذية الحلال خلال مؤتمر القمة الإسلامي الثاني والثلاثون لوزراء الخارجية الذي عقد في صنعاء، بالجمهورية اليمنية عام ٢٠٠٥. واليوم، تتجلى الحاجة إلى التوصل لفهم مشترك يميز الحلال من غيره، لاسيما عند اجراء العمليات التجارية العالمية فيما بين البلدان الأعضاء في منظمة المؤتمر الإسلامي. ويهدف وضع معايير الأغذية الحلال إلى تلبية الحاجة الملحة لتوفير معيار قياسي دولي من أجل إصدار الشهادات

الخاصة بمنتجات الأغذية الحلال وذلك لخدمة الصالح العام للمجتمعات الإسلامية في جميع أنحاء العالم، حتى في البلدان غير الإسلامية. ومن ناحية المستهلك، هناك طلب متزايد على الأغذية الحلال في المعاملات التجارية الدولية، لذا يجب أن يؤخذ هذا الطلب في الاعتبار على أنه حق من حقوق المستهلك.

٢٠٩- رحبت الكومسيك، في دورتها الثالثة والعشرين، بالعرض المقدم من الجمهورية التركية لإستضافة الاجتماع التاسع لفريق الخبراء التابع لمنظمة المؤتمر الإسلامي والمعني بالتوحيد القياسي في مارس/آذار ٢٠٠٨، حيث بضطلع بمهمة دراسة ووضع معايير الأغذية الحلال لمنظمة المؤتمر الإسلامي.

٢١٠- عقد الاجتماع التاسع لفريق الخبراء التابع لمنظمة المؤتمر الإسلامي والمعني بالتوحيد القياسي في ١٦-١٨ إبريل/نيسان ٢٠٠٨، في أنقرة، بتركيا. قرر اجتماع فريق الخبراء المعني بالتوحيد القياسي إنشاء لجنتين. الأولى، لجنة مسؤولة عن الإعداد لمعايير الأغذية الحلال، والثانية مسؤولة عن تحديد منهجية عمليتي التوثيق والاعتماد. وتم تكليف تركيا للقيام بدور المقرر لكلتا اللجنتين. وعلى المقرر الإنتهاء من الوثائق قبل حلول موعد الاجتماع العاشر لفريق الخبراء المعني بالتوحيد القياسي والمقرر عقده في فبراير/شباط ٢٠٠٩ في جدة.

#### التوصيات:

٢١١- رحبت اللجنة بقرار اجتماع فريق الخبراء المعني بالتوحيد القياسي الخاص بإعداد معايير للأغذية الحلال، ومنهجية لإجراءات التوثيق والاعتماد بحلول فبراير/شباط ٢٠٠٩، وناشدت جميع الدول الأعضاء أن تعبر عن آرائها فيما يتعلق بمشروعات الوثائق التي سوف تقوم مجموعات العمل بإعدادها. سيتم رفع تقرير مؤقت بشأن هذا الأمر للكومسيك في دورته الرابعة والعشرين.

٢١٢- حثت اللجنة الدول الأعضاء التي لم توقع أو تصادق على لائحة معهد التوحيد القياسي والمعايير للبلدان الإسلامية في أقرب وقت ممكن، والذي يحتاج تنفيذه إلى التصديق عليه من قبل ١٠ من الدول الأعضاء. وقد وقع على اللائحة حتى الآن ثلاث عشرة دولة، وصادق عليها سبع دول.

٢١٣- وافقت اللجنة على مناقشة موضوع معايير الأغذية الحلال كبنء مستقل على جدول الأعمال، وتدعو الجالية المسلمة في تايلاند لتكون ضيفا على الكومسيك في دورته الرابعة والعشرين.

٢١٤- أحيطت اللجنة علماً بالدعم الذي قدمته ماليزيا لمعايير الأغذية الحلال، ورغبتها في مشاركة خبراتها في هذا المضمار.

## شكر وتقدير

٢١٥- أفاد الوفد التركي الاجتماع بأن المعرض التجاري ومنتدى الأعمال الثاني عشر للجمعية التركية المستقلة لرجال الأعمال والصناعة سوف يعقد بالتزامن مع الدورة الرابعة والعشرين للكمسيك.

٢١٦- أذجت اللجنة الشكر والتقدير إلى جهود الجمهورية التركية بوصفها الدولة المضيفة، وإلى الدول الأعضاء، والأمانة العامة لمنظمة المؤتمر الإسلامي، ومكتب تنسيق الكمسيك، والبنك الإسلامي للتنمية، ومركز أنقرة، والمركز الإسلامي لتنمية التجارة، والغرفة الإسلامية للتجارة والصناعة، والجامعة الإسلامية للتكنولوجيا، والاتحاد الإسلامي لمالكي البواخر، وكافة الشركاء المتعاونين الذين قاموا بإجراء الفعاليات المبينة في قسم "جلسات العمل" من هذا التقرير أو أسهموا فيها.

## الجلسة الختامية:

٢١٧- أقرت اللجنة، في الجلسة الختامية برئاسة سعادة الدكتور أحمد نكتك، وكيل الوزارة بهيئة التخطيط الحكومية بالجمهورية التركية، تقريرها ومرفقاته. طلبت اللجنة من مكتب تنسيق الكمسيك أن يوزع التقرير على الدول الأعضاء، وأن يرفعه إلى الكمسيك في دورتها الرابعة والعشرين.

٢١٨- اقترح رئيس وفد جمهورية السنغال، سعادة السفير محمدو دودولو، سفير السنغال في المملكة العربية السعودية، إرسال خطاب شكر لفخامة الرئيس عبد الله جول، رئيس الجمهورية التركية، ورئيس الكمسيك، وقد وافقت اللجنة بالإجماع على الاقتراح.

٢١٩- قام معالي الأستاذ عبد الله بن عبد الوهاب النفيسة، المدير العام للتجارة الخارجية ورئيس وفد المملكة العربية السعودية، بإلقاء كلمة نيابة عن الوفود، أعرب فيها عن شكره العميق لتركيا حكومة وشعبا لحسن الضيافة وكرم الوفادة التي قدموها للوفود خلال فترة إقامتهم في أنطاليا. كما تقدم بالشكر العميق لرئيس الاجتماع، وفريق العمل المعاون للترتيبات الممتازة التي قاموا بها في هذا الاجتماع.

٢٢٠- أثناء الجلسة الختامية، قام سعادة السفير نابيكا دياللو، بقراءة رسالة معالي البروفيسور أكمل الدين إحسان أوغلو، الأمين العام لمنظمة المؤتمر الإسلامي. وفي رسالته، أعرب معالي البروفيسور أكمل الدين إحسان أوغلو، عن شكره للحكومة التركية ومكتب تنسيق الكمسيك للترتيبات الممتازة التي قاموا بها في هذا الاجتماع، وعلى حسن الضيافة وكرم الوفادة التي حظي بها جميع المشاركين. وأكد معالي الأمين العام لمنظمة المؤتمر الإسلامي على أهمية الاجتماع الرابع والعشرين للجنة المتابعة المنبثقة عن الكمسيك التي انعقدت بعد وقت قصير من القمة الناجحة

لمنظمة المؤتمر الإسلامي، السنغال ١٤ مارس/آذار ٢٠٠٨ والتي اعتمدت قرارات مهمة بشأن تنفيذ برنامج العمل العشري لمنظمة المؤتمر الإسلامي، وكذا تحديد الطرق والوسائل لمواجهة هذه التحديات. وقد أكد معالي الأمين العام مجدداً على دعم منظمة المؤتمر الإسلامي لأنشطة الكومسيك وعلى استعداده لتقديم الدعم الكامل لكافة الأنشطة التي يكون من شأنها أن تسهم في تقدم الأمة الإسلامية.

٢٢١- وفي كلمته الختامية، أعرب سعادة الدكتور أحمد تكتك، وكيل الوزارة بهيئة التخطيط الحكومية بالجمهورية التركية، عن شكره للوفود لإسهاماتهم القيمة وروح التعاون التي أبدوها. كما شكر سعادة الدكتور أحمد تكتك الأمانة العامة للمنظمة والأجهزة التابعة لها والمنبثقة عنها لما قدموه من مساعدات قيمة. وعند الإشارة إلى المناقشات التي جرت في اجتماع لجنة المتابعة، وما تلاها من توصيات، أعرب سعادة الدكتور أحمد تكتك عن ارتياحه لما تم تغطيته من قضايا متنوعة وموضوعات هامة وأنشطة من شأنها أن تضيف للتنفيذ الفاعل لخطة عمل منظمة المؤتمر الإسلامي، وبرنامج العمل العشري. وفي الختام، تمنى سعادة الدكتور أحمد تكتك لكل الوفود رحلة سالمة إلى ديارهم.

(ترد نسخة من نص الكلمة الختامية لسعادة الدكتور أحمد تكتك في المرفق رقم ١٩).

## المرفقات



المرفق

(١)





قائمة المشاركين  
في الاجتماع الرابع والعشرين للجنة المتابعة المنبثقة  
عن الكومسيك  
(أنطاليا، ١٣-١٥ مايو/أيار ٢٠٠٨)

**A. MEMBER COUNTRIES OF THE FOLLOW-UP COMMITTEE**

**REPUBLIC OF CAMEROON**

H.E.Dr. MOHAMADOU LABARANG  
Ambassador, Embassy of Cameroon in Saudi Arabia,  
Permanent Representative to the OIC

Mr. BOUBA AOUSSINE  
Deputy Director for the Commercial Exchanges, Ministry of Commerce

**REPUBLIC OF INDONESIA**

H.E. AWANG BAHRI  
Ambassador of Indonesia to Turkey.

Mr. ANUNG HERLIANTO  
Senior Economist, Central Bank of Indonesia.

Ms. ANDANTE WIDIARUNDHATI  
First Secretary of Economic Affairs, Indonesian Embassy-Ankara

Mr. BASKARA PRADIPTA  
Staff, Ministry of Foreign Affairs Indonesia

**ISLAMIC REPUBLIC OF IRAN**

Mr. KHANI OUSHANI SAEID  
Deputy Director General, office of Loans International Organizations and  
Institutions Ministry of Economy and Finance  
Mr. ABBAS YAZDANI  
Political Expert, Ministry of Foreign Affairs

**STATE OF KUWAIT**

Mr. ISHAQ ABDULKARIM  
Director of International Economic CO-operation Department,  
Ministry of Finance

Mr. SAAD AL-RASHIDI  
Head of OIC Affairs Division,  
Ministry of Finance

Ms. FATMA ALI  
Economic Researcher,  
Ministry of Finance

#### **ISLAMIC REPUBLIC OF PAKISTAN**

Mr. SYEDIFTIKHAR HUSSAIN SHAH  
Charge d'Affairs, Embassy of Pakistan, Ankara

Mr. KUNWAR WAHID KHURSHEED  
Consul General of Pakistan, Istanbul

Mr. RIZWAN SAEED SHEIKH  
Counsellor (OIC), Consulate General of Pakistan, Jeddah

#### **STATE OF PALESTINE**

Mr. ABDEL HAFEETH NOFAL  
Minister Assistant, Ministry of National Economy

Mr. NASSER AL-SARAJ  
Minister Assistant, Ministry of National Economy

#### **STATE OF QATAR**

Mr. SAOUD JASIM AL-JUFAIRI  
Director of Economic Affairs Department, Ministry of Economy and  
Commerce

Mr. AHMED SALEH AL-MUHANNADI  
Head of Arab and Islamic Economic Affairs, Ministry Of Economy

Mr. RASHID MOHAMMED AL-BREIDI  
Economy Researcher, Ministry of Economy

#### **KINGDOM OF SAUDI ARABIA**

Mr. ABDULLAH BIN ABDULWAHAB AL-NAFISAH  
Director General Foreign Trade

Mr. NASIR BIN MOHAMMED AL-MUTLAK  
Head Expert, Ministry of Finance

Mr. YOUSEF BIN MOHAMMED AL-DUBEYI  
First Secretary, Ministry of Foreign Affairs

Mr. ABDULLAH BIN MOHAMMED AL-LAHIM  
Expert Economist, Ministry of Finance

Mr. HUSIN BIN EED AL-RASID  
Expert Economist, Ministry of Trade

**REPUBLIC OF SENEGAL**

H.E. MOUHAMADOU DOUDOU LO  
Ambassador of Senegal in Saudi Arabia

Mr. CHEIKH SAADBOUH SECK  
Director of Foreign Trade, Senegal

**REPUBLIC OF TURKEY**

H.E. NAZIM EKREN  
Minister of State and Deputy Prime Minister

Dr. AHMET TIKTIK  
Undersecretary of State Planning Organization

Mr. MEHMET VEHBİ GÜNAN  
General Director of Organization,  
Ministry of Industry and Trade

Mr. OSMAN ASLAN  
Assistant General Director,  
Export Credit Bank of Turkey

Mr. EMRE SEZER  
Acting General Secretary, TURKAK

Mr. AHMET KURTER  
Deputy General Secretary, TSE

Mr. AHMET YILDIZ  
Consul General of Turkey to Jeddah

Mr. MEHMET FERDEN ÇARIKÇI  
Adviser of Foreign Affairs, President's Office

Mr. MEHMET DÜNDAR  
Head of Department, Undersecretariat of Treasury

Mr. MEHMET EKİZ  
Acting Head of Department, Turkish Patent Institute

ProfDr. MUSTAFA CAVCAR  
Director, University of Anatolia

Mr. YÜKSEL KAVAKÇI  
Director, Nazilli Cotton Research Institute

Mr. HASAN DEMİRCİ  
Expert, Turkish Union of Chambers and Commodity Exchanges

Mrs. FATMA SARSU  
Acting Head of Section, Ministry of Agriculture

Mr. TUNCAY SÖNMEZ  
Expert, Ministry of Industry and Trade

Ms. NURSUN BEŞELİ  
Head of Research and Development, Undersecretariat of Foreign Trade

Mr. ABDULLAH TAŞKIN  
Expert, KOSGEB

Ms. ESRA HATİNOĞLU  
Architect, Ministry of Industry and Trade

Ms. BANU ŞEKER  
High Engineer, Ministry of Industry and Trade

Dr. ALİ RIZA KARAGÖZ  
Expert, Ministry of Industry and Trade

Mr. İHSAN ÖVÜT  
Director of International Relations, TSE

Mr. KADRİ YAVUZ ÖZBAY  
Expert, Turkish Patent Institute

Mr. MUHAMMED SEYİD PEHLİVAN  
Assistant Expert, Administration of Development Center,  
E-Government Consultation Group

Mr. ZİYA DEMİRDÜZEN  
Head of Department, Undersecretariat Foreign Trade

Mrs. AYŞE FERDAĞ TEKİN  
Expert, Undersecretariat Foreign Trade

Mr. ALİ RİZA KAYAR  
Assistant Expert, Undersecretariat of Treasury

Mr. RAMAZAN ALTINOK  
Chairman, E-Government Consultation Group

Mr. EREN S. KILIÇOĞLU  
International Relations Director, IMKB

**B. OBSERVER**

**BURKINA FASO**

Mr. WILFRED YAMEOGO  
Permanent Secretary for Cotton

**REPUBLIC OF IRAQ**

Dr. KAIS FAZA FAJIR  
Director General

Mr. AHMED H. BAQIR  
Commercial Counselor, Embassy of Iraq, Ankara

Dr. WATHEG TAHA MOHAMMED RASHEED  
Head of Section

**MALAYSIA**

Mr. BADLI HISHAM ADAM  
Counselor, Embassy of Malaysia, Ankara

Mr. MARIAM ABDUL LATIF  
Vice President, Halal Industry Development Corporation

**UGANDA**

Mr. MARTINEZ ARAPTA MANGUSHO  
Counsellor/Legal Adviser, Ministry of Foreign Affairs

Mr. BRIAN PHENOX MWANIKI  
Third Secretary, Ministry of Foreign Affairs

Mr. MOHAMED MATOVU  
National Chamber of Commerce & Industry

**STATE OF UNITED ARAB EMIRATES**

Mr. OMAR ALMEHARRAMI  
Economics Expert at Ministry of Economy.

Mr. SULTAN MUBARAK ALSHAMISI  
2<sup>nd</sup> Secretary at Conferences & Organizations  
Administration of the Ministry of Foreign Affairs

**REPUBLIC OF YEMEN**

Mr. ABDULWALI AL-AQEL  
Advisor to Minister of Planning and International Cooperation.

**C. THE QIC GENERAL SECRETARIAT**

H.E.Prof.Dr. EKMELEDDIN IHSANOGLU  
Secretary General.

H.E.AMB. NABIKA DIALLO  
Adviser to the Secretary General for Economic Affairs.

Mr. CHEIKH OUMAR T. SOW  
Director General of the Economic Affairs Department.

Mr. OKER GÜRLER  
Adviser to the Secretary General

Mr. FATİH OKE  
Director in the Information Department

Mr. NAGHI JABBAROV  
Professional Officer in the Economic Affairs Department

Mr. AL BARA TARABZOUNI  
Professional Officer in the Economic Affairs Department

Mr. AMANUL HAQ  
Professional Officer in the Cabinet

**D. SUBSIDIARY ORGANS OF THE QIC**

**THE STATISTICAL, ECONOMIC AND SOCIAL RESEARCH AND  
TRAINING CENTRE FOR ISLAMIC COUNTRIES (SESRIC)**

Dr. SAVAŞ ALPAY  
Director General

Mr. NABIL DABOUR  
Senior Researcher

**ISLAMIC CENTRE FOR DEVELOPMENT OF TRADE (ICDT)**

Mr. EL HASSANE HZAINE  
Director of Studies and Training Department

Mr. AMADOU CIRE SALL  
Incharge of Trade and Information System

**ISLAMIC UNIVERSITY OF TECHNOLOGY (IUT)**

Prof. Dr. M. IMTIAZ HOSSAIN  
Vice Chancellor

**E. SPECIALIZED INSTITUTIONS OF THE QIC**

**THE ISLAMIC DEVELOPMENT BANK (IDB)**

Mr. ABDEL AZIZ M. AL-KELAIBI  
Director, Cooperation Office

Mr. TAPVEK FARHADI  
ICIEC

Mr. AHMED ABDUL WASIE  
Cooperation Office

**F. AFFILIATED ORGANS OF THE QIC**

**ISLAMIC CHAMBER OF COMMERCE AND INDUSTRY (ICCI)**

H.E. SHAIKH SALEH KAMEL  
President

Dr. MUSTAFA HODEIB  
Secretary General

Ms. ATTIYA NAWAZISH ALI  
Assistant Secretary General

Ms. ALAA A.G. FIRTAS  
Assistant Secretary General for Media, Information

Dr. AHMED KHIDR  
Assistant to the President

**ORGANIZATION OF ISLAMIC SHIPOWNERS ASSOCIATION (OISA)**

Mr. MOHAMMAD ZAFER BHATTI  
Director Finance



**G. OTHER INTERNATIONAL INSTITUTES**

**ISLAMIC CONFERENCE YOUTH FORUM FOR DIALOGUE AND COOPERATION (ICYF-DC)**

Mr. ALİ SARIKAYA  
Director of Islamic Conference,  
Youth Forum for Dialogue and Cooperation

**INTERNATIONAL ISLAMIC TRADE FINANCE CORPORATION (ITFC)**

Mr. MOHAMED ABDEL KADER AL SAYED  
Adviser to the CEO, ITFC

Mr. HARUN ÇELİK  
Assistant Marketing Manager, ITFC

**UNITED NATIONS INDUSTRIAL DEVELOPMENT ORGANIZATION (UNIDO)**

Mr. CELAL ARMANGİL  
Director of UNIDO Center for Regional Cooperation in Turkey

**H. COMCEC COORDINATION OFFICE & THE TRADE NEGOTIATING COMMITTEE SECRETARIAT**

**General Directorate of Foreign Economic Relations,  
State Planning Organization of the Republic of Turkey**

Mr. FERRUH TIĞLI  
Director General,  
Head of COMCEC Coordination Office

Mr. EBUBEKİR MEMİŞ  
Acting Head of Department

Mr. FATİH ÜNLÜ  
Acting Head of Department

Mr. BAŞAK KAYIRAN  
Expert, Press Relations

Mr. ORHAN ÖZTAŞKIN  
Protocol Relations

Mr. MURAT DELİÇAY  
Expert, Drafting

Mr. GÖKTEN DAMAR  
Expert, Drafting

Mr. SELÇUK KOÇ  
Expert, Drafting

Mr. KAĞAN AKDOĞAN  
Assistant Expert, Drafting

Mr. IBRAHİM KUZU  
Expert, Drafting

Mrs. MÜKERREM OZKILIÇ  
Coordinator of Registration Office

Mrs. ŞERİFE MENĞİ  
Executive Secretary

Mrs. SEHER KURUGÜL  
Coordinator of Documentation

Mrs. BİLGE GÜLLÜ  
Social Program

Mr. KEMAL ARSLAN  
Coordinator of Meeting Rooms

**I. DEPARTMENT OF ADMINISTRATIVE AND FINANCIAL  
AFFAIRS OF THE STATE PLANNING ORGANIZATION**

Mr. YAŞAR GÜLSOY  
Head of Department,  
Undersecretariat of State Planning Organization

Mr. MEVLÜT YAŞAR  
Coordinator for Transport Relations

Mr. MEHMET TUNCER  
Accommodation Officer

Mr. ÖMER BIYIK  
Technician

المرفق

(٢)



الأصل: بالتركية

رسالة فخامة الرئيس عبد الله جول  
رئيس الجمهورية التركية، ورئيس الكومسيك  
أمام الاجتماع الرابع والعشرين  
للجنة المتابعة المنبثقة عن الكومسيك  
(أنطاليا، الأربعاء ١٤ مايو/آيار ٢٠٠٨)

معالي السيد الرئيس،  
معالي السيد الأمين العام،  
السادة أعضاء لجنة المتابعة الموقرون،

إنه لمن دواعي سرورنا أن نرى جميع ممثلي الدول الأعضاء مشاركين في الاجتماع الرابع والعشرين للجنة المتابعة المنبثقة عن اللجنة الدائمة للتعاون الاقتصادي والتجاري (الكومسيك) في بلادنا.

إننا نجتمع اليوم للتشاور حول قضايا التعاون الاقتصادي والتجاري، ولتحسين التنسيق بيننا في هذه المجالات. نحن على وعي تام بأهمية مساعي التعاون بيننا والمشاريع التي نسعى لتحقيقها من أجل الوصول إلى هدفنا الحقيقي. ومن هذا المنطلق، نحن في حاجة إلى تعزيز التعاون بيننا، وبذل قصارى الجهد من أجل تنفيذ المشاريع المدرجة على جدول أعمال الكومسيك في أقرب وقت ممكن.

المندوبون الموقرون،

نحن في حاجة إلى أن نأخذ بعين الاعتبار احتياجات شعوبنا والتطورات الأخيرة التي طرأت على الاقتصاد العالمي، وكذلك أن نحدد أساليب وأدوات التعاون الاقتصادي ونؤهل نظمنا الاقتصادية بشكل يمكنها من التعامل مع الاضطرابات والكوارث الاقتصادية على مستوى العالم. نحن نراقب المستجدات التي طرأت على الاقتصاد العالمي. لقد تسارعت وتيرة الارتفاع في أسعار النفط وأسعار السلع منذ منتصف عام ٢٠٠٧. فإلى جانب اتساع الهوة بين العرض والطلب، هناك عوامل أخرى ساهمت في هذه الزيادة. إذ لم تتسبب هذه الزيادة في مشاكل في الحياة اليومية لأفراد الشعوب فحسب، بل امتدت لتشمل الانتاج الصناعي، مما يؤكد على ضرورة اتخاذ اجراء جماعي على المستوى العالمي. وينبغي على الكومسيك، في سعيها إلى تحسين التعاون الاقتصادي والتجاري بين الدول الإسلامية، ألا تغض الطرف عن مثل هذه المستجدات وأن تسعى لدعم التنسيق في هذا الصدد.

المندوبون الموقرون،

إن أنشطة التعاون الاقتصادي والتجاري بين الدول الإسلامية في تطور مستمر، فلقد شهدت التجارة فيما بين الدول الأعضاء زيادة بلغت ١٦,٣% عام ٢٠٠٦. وفي هذا الصدد، أود أن أذكركم بأن التجارة الزراعية، والتي تمثل ٧% من التجارة العالمية قد بلغت حوالي ١١,٥% في الدول الأعضاء. ومن هذا المنطلق، فعلى الرغم من أن الزيادة في أسعار النفط والمنتجات الزراعية من المتوقع أن تزيد من حجم التجارة وكذلك التجارة البينية فيما بين الدول الأعضاء في منظمة المؤتمر الإسلامي، ينبغي علينا أن نبذل قصارى الجهد لدعم التجارة بعيدا عن المنتجات النفطية والزراعية بين الدول الأعضاء. وتحقيقا لهذا الهدف في إطار منظمة المؤتمر الإسلامي، فإنني على يقين بأن الآليات الحالية والجديدة المتوقعة الوصول إليها تحت مظلة الكومسيك و البنك الإسلامي للتنمية سوف يتم تطبيقها بفعالية كبيرة.

ومن ناحية أخرى، فإن نظام الأفضليات التجارية فيما بين الدول الأعضاء بمنظمة المؤتمر الإسلامي يعد أداة حيوية لتحقيق هدف زيادة التجارة البينية فيما بين الدول الأعضاء بالمنظمة ليصل إلى ٢٠% عام ٢٠١٥ وفقا للهدف الذي تحدد للكومسيك من قبل "برنامج العمل العشري للكومسيك". إنني أدعو جميع الدول المعنية إلى الإسراع بالتوقيع والمصادقة على اتفاقية الإطار، وبروتوكول خطة التعريف التفضيلية وقواعد المنشأ في أقرب وقت ممكن من أجل تفعيل نظام الأفضليات التجارية في أوائل عام ٢٠٠٩.

إن المستجدات القوية الأخيرة التي طرأت على التجارة البينية فيما بين الدول الأعضاء لمنظمة المؤتمر الإسلامي، وكذلك إنشاء نظام الأفضليات التجارية وتمويل التجارة، والخطوات التي تم اتخاذها من أجل مكافحة الفقر أوضحت أن مجتمع منظمة المؤتمر الإسلامي من شأنه أن يكون له أبلغ التأثير على التطور الاقتصادي ورفاهية الدول الأعضاء. وإنني لعلى يقين أننا في وسعنا أن نبني نجاحات جديدة على قاعدة من التطورات التي حققناها والمزيد من الثقة بالنفس.

المندوبون الموقرون،

نحن ندرك جميعا أهمية الاستثمارات في تعزيز التجارة الدولية وتحسين المناخ الاستثماري في هذا الصدد. في واقع الأمر، قامت بعض الدول الأعضاء بالفعل بتجربة تحسين المناخ الاستثماري. وبالإضافة إلى ذلك، فإن صافي الفائض التجاري لمنظمة المؤتمر الإسلامي والتراكم الملحوظ لرأس المال في بلداننا كلها عوامل تفتح أمامنا فرصا جديدة للاستثمار. ويعد وقوع الاختيار على تحسين مناخ الاستثمار ليكون موضوع جلسة تبادل وجهات النظر مناسبة للغاية في هذا الصدد.

معالي السيد الرئيس ،

المندوبون الموقرون،

إنه لمن المؤسف أن الفقر مازال يورق الدول الإسلامية لدرجة كبيرة، حيث تتدرج ٢٢ دولة من الدول الأعضاء بالمنظمة تحت مسمى الدول المتعثرة اقتصاديا. ومن هذا المنطلق، فإن إنشاء صندوق

التضامن الإسلامي للتنمية، والذي يعد جزءا من البنك الإسلامي للتنمية، لهو خطوة كبيرة على طريق تعزيز وزيادة المساعدات للدول الشقيقة المتعثرة اقتصاديا. أتمنى أن يتم تحديد أفضل السبل الملائمة لإدارة هذا الصندوق في أقرب وقت ممكن، وأن يتم الإسراع بتنفيذ الأنشطة المتعلقة بالدعم الفني والتمويل. وأنا على يقين أن البنك الإسلامي للتنمية، والذي يبذل قصارى جهده لتحسين البنية التحتية الأساسية والاجتماعية، سيحسن استغلال هذا الصندوق بصورة ناجحة لتقديم المساعدات للدول المتعثرة اقتصاديا وذلك لتحسين المستوى الاقتصادي والاجتماعي لهذه الدول.

وفي هذا الصدد، فإنه من الضروري أن تقوم بلداننا بصورة مستمرة، بتحسين البنية التحتية للإنتاج، والتعليم وخاصة التدريب المهني، واستحداث السبل والمناهج المبتكرة. ومن ناحية أخرى، أنا على يقين من أن هذا الصندوق من شأنه أن يتيح فرصا هامة من أجل زيادة القيمة المضافة في التجارة والتي تمثل مصدر الرزق لـ ٤٠% من شعوبنا، وأن يحول المنتجات الزراعية إلى منتجات صناعية، وأن يسوق لها. وبالإضافة إلى ذلك، فإن تعزيز التعاون في مجال القطن، والذي مازال في طور التنفيذ، وكذلك تنفيذ خطة العمل بصورة فعالة من شأنهما أن يسهما اسهاما كبيرا في دعم الجهود المبذولة لمكافحة الفقر في بعض الدول الأعضاء.

معالي السيد الرئيس ،

المندوبين الموقرون ،

إنه لمن المؤسف أن نشهد استمرار الصراعات المتأصلة والمتداخلة على الخريطة الإسلامية، وفي هذا الصدد أود أن أوجه عنايتكم إلى القضايا التي أثيرتها في خطابي الذي ألقيته في الحفل الافتتاحي للدورة الثالثة والعشرين للكونمسيك التي عقدت في اسطنبول في ١٦ نوفمبر/تشرين الثاني ٢٠٠٧، وسوف تواصل تركيا إسهامها الإيجابي من أجل حل هذه الصراعات.

وبعد استعراض هذه النقاط الهامة، أود أن أرحب بجميع المشاركين وأتمنى لكم جميعا اجتماعا موفقا.

-----  
-----





المرفق

(٣)



## الأصل بالتركية

**الكلمة الافتتاحية**  
**لمعالي الأستاذ ناظم إكرين**  
**وزير الدولة ونائب رئيس الوزراء بالجمهورية التركية**  
**الاجتماع الرابع والعشرين**  
**للجنة المتابعة المنبثقة عن الكومسيك**  
**(أنطاليا، ١٤ مايو/ أيار ٢٠٠٨)**

معالي الأمين العام،  
أصحاب السعادة أعضاء لجنة المتابعة،  
المندوبون الموقرون،

أود أن أعرب عن سعادتني للقائكم من جديد، ولإستضافة هذا الجمع الموقر في أنطاليا بمناسبة انعقاد الاجتماع الرابع والعشرين للجنة المتابعة المنبثقة عن الكومسيك، كما أود أن أتوجه بالتهنئة لمعالي البروفيسور أكمل الدين احسان أوغلو، الأمين العام لمنظمة المؤتمر الإسلامي بمناسبة الإعلان عن مد ولايته لفترة جديدة خلال القمة الإسلامية الحادية عشرة، وأتمنى لمعاليه التوفيق والنجاح.

المندوبون الموقرون،

إن لجنة المتابعة المنبثقة عن الكومسيك، كما تعلمون، تجتمع بصفة دورية خلال شهر مايو/ أيار من كل عام لمتابعة عملية تنفيذ القرارات التي خلصت إليها الدورات السابقة للكومسيك، ولتقييم التحضيرات المتعلقة بالدورة التالية للكومسيك. وهكذا، فإن لجنة المتابعة المنبثقة عن الكومسيك تلعب دورا بالغ الأهمية في تعزيز التعاون فيما بين البلدان الأعضاء في منظمة المؤتمر الإسلامي. لذا يتعين علينا، أن نقوم، من خلال عملنا في لجنة المتابعة المتمثل في عملية تنفيذ القرارات التي خلصت إليها الدورات السابقة للكومسيك، بتحديد المشاكل التي نواجهها وأن نقترح الإجراءات التي يمكن أن تتخذ لحل تلك المشكلات أمام الاجتماع الوزاري للكومسيك. علاوة على ذلك، ينبغي علينا، في ضوء المستجدات الأخيرة التي طرأت على الإقتصاد العالمي، أن نبذل أقصى ما في وسعنا من أجل إثراء وتفعيل جدول أعمال الكومسيك. وبناء على ذلك، فإن مشاركاتكم الفعالة والصدق الذي تقدمونه بوصفكم أعضاء في لجنة المتابعة يعد من الأهمية بمكان. وإنني لعلى يقين أن مشاركة ممثلي الرؤساء السابقين والمرتبين للقمة الإسلامية في اجتماعات لجنة المتابعة المنبثقة عن الكومسيك وتبادلهم لوجهات النظر والمقترحات من شأنها أن تسهم في أنشطتنا. ولقد قامت لجنة المتابعة التي

تضم مجموعة مختارة من الدول الأعضاء بالكومسيك بإسهامات ضخمة في أنشطة الكومسيك. وفي هذا السياق، أود أن أعرب عن عميق امتناني لأعضاء لجنة المتابعة لما قدموه من إسهامات في أنشطة التعاون التي نقوم بها.

المندوبون الموقرون،

كما تعلمون جميعاً، أطلقت الكومسيك، خلال تاريخها الذي يمتد على مدى أربعة وعشرين عاماً، العديد من المشروعات الهامة في مختلف المجالات، وبالفعل تم تنفيذ بعضها بنجاح. بيد أننا يجب أن نقوم بتكثيف جهودنا من أجل تفعيل بعض المشروعات التي بدأنا العمل فيها بالفعل، ولأن نساعد بلداننا على التكيف مع ظروف العالم التي تتغير بخطى حثيثة، وإقامة تعاون إقتصادي يبنى على توفير الحلول بغية التخفيف من الآثار السلبية الناجمة عن تلك الظروف.

فعلى سبيل المثال، سيكون تنفيذ نظام الأفضليات التجارية فيما بين البلدان الأعضاء في منظمة المؤتمر الإسلامي مفيداً لكافة الدول الأعضاء، إذ يعد واحداً من أهم مشروعات الكومسيك. ولهذا، فإنني أدعو كافة البلدان ذات الصلة إلى التوقيع والمصادقة على بروتوكول خطة التعريف التفضيلية وقواعد المنشأ بغية تفعيل نظام الأفضليات التجارية بحلول الأول من يناير ٢٠٠٩، وهو الهدف الذي نطمح إلى تحقيقه. وأود أن أضيف أيضاً أن الجمهورية التركية بصدد المصادقة على الاتفاقيات آنفة الذكر.

المندوبون الموقرون،

في خلال السنوات الأخيرة، طرأت مستجدات مهمة على التجارة العالمية، لاسيما في العام الماضي، حيث شهدت أسعار الغذاء والمعادن زيادة كبيرة بسبب زيادة الطلب، والجفاف، وتناقص العرض نتيجة لمجموعة من العوامل، والتوقعات المستقبلية العديدة. علاوة على ذلك، فإن زيادة تكلفة الإنتاج نتيجة لزيادة أسعار النفط وانخفاض قيمة الدولار يعد أحد العوامل المتسببة في تلك الزيادة.

وقد أثر ارتفاع أسعار البضائع تأثيراً سلبياً على الكثير من البلدان، لاسيما ارتفاع أسعار الغذاء الذي تتركز آثاره في البلدان المتعثرة إقتصادياً. وكما تعلمون فإنه بينما ينفق الأفراد في البلدان المتقدمة ١٠% من دخلهم الشخصي على استهلاك الغذاء، فإن هذه النسبة ترتفع لتصل إلى ٨٠% في البلدان المتعثرة إقتصادياً. وقد أكدت هذه المشاكل من جديد أن الزراعة ليست ضرورية فحسب لتنمية البلدان ولكن لاستمرار الحياة فيها أيضاً. وإذا كانت الكومسيك تهدف إلى تعزيز التعاون الإقتصادي والتجاري فيما بين البلدان الإسلامية، فإنه لا يمكنها أن تغض الطرف عن هذه التطورات، بل ينبغي عليها أن تحدد المشكلات التي تواجهها تلك البلدان، وتبحث عن فرص لتحقيق التعاون. ولهذا، فإنه من الأهمية بمكان أن ندرس أسباب الزيادة في أسعار البضائع وآثارها المتوقعة على البلدان الأعضاء من خلال تشكيل فريق خبراء في أسرع وقت ممكن، وأن نعمل على تعزيز التعاون المرتقب بمساعدة المنظمات التابعة للأمم المتحدة مثل منظمة الأغذية والزراعة (الفاو).

أعضاء لجنة المتابعة الموقرون،

لقد استمرت اتجاهات النمو التي سادت في السنوات الأخيرة في بلادنا خلال عام ٢٠٠٧ حيث وصل معدل النمو السنوي للبلدان الأعضاء في منظمة المؤتمر الإسلامي في عام ٢٠٠٧ إلى ٥,٨٤%. بيد أنه نتيجة لتباطؤ خطى الاقتصاد الأمريكي، فإن توقعات النمو في الاقتصاد العالمي أخذه في التراجع إلى جانب استمرار ضغوط التضخم الناجمة عن الزيادة المتوقعة في أسعار البضائع.

ومن ناحية أخرى، شهدت التجارة الخارجية في بلدان منظمة المؤتمر الإسلامي تحسناً عن مستوياتها السابقة، الشيء الذي يشكل تطوراً مرضياً. وفي الوقت الذي ازداد فيه حجم التجارة العالمية بنسبة ١٣% مقارنة بالعام الماضي، أي ما يعادل ١١,٧٦٠ مليار دولار، فإن إجمالي معدل صادرات بلدان منظمة المؤتمر الإسلامي قد ارتفع بنسبة ٢١% ليصل إلى ٢٥ مليار دولار مقارنة بالعام الماضي، بينما ارتفع إجمالي معدل الصادرات بنسبة ١٩,٤% ليصل إلى ٩٤٦ مليار دولار. وخلال عام ٢٠٠٦، ارتفع حجم التجارة البينية فيما بين البلدان الأعضاء في منظمة المؤتمر الإسلامي بنسبة ١٦,٣% ليصل إلى ١٧٥ مليار دولار. وفيما يتعلق بسوق الصادرات فيما بين البلدان الأعضاء في منظمة المؤتمر الإسلامي، حظي النفط بالنصيب الأكبر حيث ازدادت صادراته بنسبة ٣٨%، يليه الصناعات التحويلية بنسبة ٢٤% والمنتجات الغذائية بنسبة ١٥,٧٦%.

بالإضافة إلى ذلك، ازداد حجم التجارة الخارجية في الجمهورية التركية زيادة هائلة خلال السنوات الأخيرة ليصل إلى ٢٧٧ مليون دولار. وقد وصل إجمالي صادرات تركيا للبلدان الأعضاء في منظمة المؤتمر الإسلامي خلال عام ٢٠٠٧ إلى ٢٠,٢ مليار دولار، وتشكل هذه النسبة ١٨,٩% من إجمالي معدل الصادرات. وخلال العام ذاته، وصل معدل واردات البلدان الأعضاء في منظمة المؤتمر الإسلامي إلى تركيا إلى ١٢,٧%، أي ما يعادل ١٢,٧ مليار دولار. وإنني لعلّى يقين أن جهود التعاون فيما بيننا سوف تثمر زيادة في حجم التجارة فيما بيننا.

المندوبون الأعزاء

واليوم، من الواضح أن التجارة الخارجية تلعب دوراً بالغ الأهمية في تنمية البلدان. بيد أنه نتيجة لعدم توافر جميع المصادر اللازمة لتحقيق التنمية بتوجب علينا أن نستفيد من الموارد الخارجية. وفي هذا الصدد، تحاول البلدان أن تعمل على تحرير سياسات الاستيراد التي تنتهجها، وجذب المستثمرين الأجانب. ويحدونا أمل مشترك أن تحقق البلدان الأعضاء في الكومسيك أقصى استفادة من إمكاناتها من خلال إقامة العلاقات التجارية فيما بينها. إلى جانب نظام الأفضليات التجارية فيما بين البلدان الأعضاء في منظمة المؤتمر الإسلامي، فإنه من الأهمية بمكان أن نقوم بإمداد المصدرين والمستوردين بالموارد المالية التي خصصتها المؤسسة الإسلامية الدولية للتمويل التجارية في إطار البنك الإسلامي للتنمية لعام ٢٠٠٨ والتي تقدر ب ٢,٧ مليار دولار.

وكما هو معروف للجميع، فإن هدف الوصول بنسبة التجارة البينية فيما بين البلدان الأعضاء في منظمة المؤتمر الإسلامي بحلول عام ٢٠١٥ إلى ٢٠% قد تم تحديده خلال القمة الإسلامية الاستثنائية الثالثة. وتشير التطورات الأخيرة في الإقتصاد العالمي إلى إمكانية تحقيق هذا الهدف المنشود في وقت أقرب نتيجة لزيادة أسعار النفط والسلع. بيد أن النقطة الأهم بالنسبة لنا هي المحافظة على هذه الزيادة في حجم التجارة. ومن أجل استمرار زيادة حجم التجارة البينية فيما بين البلدان الأعضاء في منظمة المؤتمر الإسلامي، ينبغي أن نعمل على زيادة حركة التجارة في منتجات الصناعات التحويلية. ويجب أن نقوم بتحقيق هذا الهدف إما من خلال استغلال امكاناتنا أو من خلال الاستفادة من الفرص التي يوفرها رأس المال الأجنبي.

وقد تحدد موضوع "تحسين مناخ الاستثمار" ليكون موضوعا لجلسات تبادل وجهات النظر خلال الدورة الرابعة والعشرين للكومسيك. ولا تزيد حصة منظمة المؤتمر الإسلامي التي تضم خمسة وسبعين عضوا في استثمارات رأس المال الأجنبي التي تقدر قيمتها بـ ١ تريليون و ٣٠٠ مليار دولار عن ١١٨ مليار دولار في عام ٢٠٠٦. ومن أجل زيادة استثمار رأس المال الأجنبي، ينبغي أن نقوم بتنمية الموارد البشرية واستثمارات البنية التحتية الأساسية. فعلى سبيل المثال، تستثمر الصين، التي اجتذبت ٧ مليار دولار من رأس المال الأجنبي، ما يقرب من ٥٠ مليار دولار في البنية التحتية. وسيكون في صالحنا، بوصفنا منظمة المؤتمر الإسلامي، أن نقوم بتعزيز التعاون فيما بيننا في مجال تشجيع الاستثمارات الأجنبية والمحلية، إلى جانب تبادل الأفكار حول زيادة الاستثمار الأجنبي. بالإضافة إلى ذلك، ينبغي أن نعمل على ضمان المشاركة الفعالة للقطاع الخاص في الأنشطة التي يتم إجراؤها من أجل تحسين مناخ الاستثمار، وأن نتقدم باقتراحات عملية وملموسة خلال الدورة الرابعة والعشرين والكومسيك.

المندوبون الموقرون،

إنني على ثقة أن الأنشطة التي يتم تنفيذها من أجل مكافحة الفقر في إطار خطة عمل القطن لمنظمة المؤتمر الإسلامي والتي تم الموافقة عليها خلال الدورة الثانية والعشرين للكومسيك تعد بالغة الأهمية بالنسبة لبعض البلدان، ومن المزمع إطلاق مشروعات مماثلة في مختلف المجالات في المستقبل القريب. لذا أدعو جميع البلدان الأعضاء ذات الصلة إلى المشاركة بفعالية في هذا المشروع الهام. وفي سياق العمل على مكافحة الفقر، أرى أن المتابعة الفعالة للقرارات التي تم التوصل إليها العام الماضي بشأن الإنتمانات متناهية الصغر سيكون في صالح الجميع، كما أن توجيه الدعوة إلى بعض الشخصيات البارزة لحضور جلسات تبادل وجهات النظر كما حدث في العام الماضي سيسهم في إثراء هذه الجلسات.

المندوبون الموقرون،

ختاما لملاحظاتي، أود أن أتوجه بالشكر إلى جميع البلدان الأعضاء لما قدموه من إسهامات في أنشطة منظمة المؤتمر الإسلامي، كما أود أن أزجي الشكر إلى معالي البروفيسور أكمل الدين احسان أوغلو،

الأمين العام لمنظمة المؤتمر الإسلامي لدعمه الكريم الذي قدمه منذ البداية، وخاصة لتثريتنا بحضور هذا الاجتماع، وكذلك إلى الأمانة العامة لمنظمة المؤتمر الإسلامي، وجميع المؤسسات التابعة لمنظمة المؤتمر الإسلامي والمنبثقة عنها، وأتمنى أن تظل مساهماتهم في تزايد مستمر. وبالنيابة عن الجمهورية التركية، أود أن أؤكد أننا سنواصل دعمنا لكافة المساعي التي من شأنها أن تسهم في جهود التنمية والرفاه التي تبذلها البلدان الأعضاء، ونعمل على توطيد أواصر التعاون فيما بيننا. وفي الختام، أتقدم إليكم بتحية ملؤها الاحترام والتقدير، متمنيا أن يتكلل اجتماعكم بالنجاح.

-----  
-----





المرفق

(٤)



الأصل : بالإنجليزية

كلمة معالي البروفيسور أكمل الدين إحسان أوغلي  
الأمين العام لمنظمة المؤتمر الإسلامي  
في الاجتماع الرابع والعشرين  
للجنة متابعة الكومسيك  
(أنطاليا، ١٤ مايو ٢٠٠٨م)

بسم الله الرحمن الرحيم

السيد الرئيس  
أصحاب المعالي والسعادة  
حضرات السيدات والسادة

السلام عليكم ورحمة الله وبركاته،

يطيب لي أن أتناول الكلمة بهذه المناسبة المجيدة لأعرب عن صادق امتناني للجمهورية التركية، حكومة وشعباً، على ما حظينا به من كرم الضيافة، وعلى التنظيم المتميز لهذا الاجتماع وعلى الترتيبات الرائعة في رحاب هذه الحاضرة الجميلة أنطاليا. ويطيب لي كذلك أن أشيد بالدعم الدؤوب الذي لا تقفأ تخصص به حكومة الجمهورية التركية، لاسيما الدعم الذي تقدمه هيئة التخطيط الحكومية لنشاطات الكومسيك التي نظمت بنجاح أربعاً وعشرين اجتماعاً وزارياً.

لقد اختتمت الدورة الحادية عشرة لمؤتمر القمة الإسلامي مؤخراً أعمالها بنجاح كبير يومي ١٣ و ١٤ مارس ٢٠٠٨م، في دكار بجمهورية السنغال، واعتمدت القمة الميثاق الجديد للمنظمة الذي سيعطي دفعة قوية للمنظمة. كما اعتمدت قرارات منظمة لمساعدة الدول الأعضاء في المجالات الاقتصادية، لكن أهمها وأبرزها كان التفاهم المشترك حول ضرورة إقامة شراكة اقتصادية جديدة بين البلدان الإسلامية من أجل نهضتها وازدهارها. واقتصادات الدول الأعضاء غنية لما تملكه من موارد ومن رؤوس أموال وموارد بشرية، وهي كلها مقومات ممتازة لضمان تنمية مستدامة، لكن هذه المقومات الثلاثة نظل بحاجة إلى التمازج لتتحول إلى طاقات اقتصادية.

ومن ثم فإن الدول الأعضاء في منظمة المؤتمر الإسلامي بحاجة إلى تمكين شراكتها الاقتصادية على نحو تتسنى معه معالجة التحديات الراهنة مثل عبء المديونية والفقر ونقص الغذاء والتصحر والامية والأمراض والأوبئة. وينبغي أن تتبع هذه الشراكة في إطار منظمة المؤتمر الإسلامي سياسات التعاون فيما بين أقطار الجنوب بتشجيع أنشطة التعاون الاقتصادي والفني بين الدول الأعضاء وكذلك

بخلق مسالك لتضافر الجهود للانتقال من مجرد بلدان مصدرة لسلع خام إلى بلدان مصنعة لمنتجات ذات قيمة إضافية رفيعة وذات معرفة فنية.

كما اعتمدت قمة دكار قرارا هاما يقضي بتقليص عبء مديونية الدول الأعضاء وخاصة الإفريقية منها. وهذا المجال، الذي يعتبر من المجالات ذات الأولوية، والذي أعلن عنه في برنامج العمل العشري لمنظمة المؤتمر الإسلامي حيث بلغ إجمالي مديونية الدول الأعضاء في المنظمة ما قدره: ٧٧٣ر٦٤ بليون دولار عام ٢٠٠٦م، مع وجود خمس عشرة بلدا مصنفا ضمن فئة البلدان الفقيرة المثقلة بالديون. وتخصص العديد من دول المنظمة مبالغ ضخمة من الأموال لخدمة الدين، وهي مبالغ كان يمكن إنفاقها في مشاريع التنمية والتخفيف من وطأة الفقر. وعليه فإن إيجاد حل لأزمة الدين هذه يعتبر شرطا لازما للتخفيف من الفقر ولتحقيق نمو مستديم في العديد من أقل البلدان نموا. وبالتالي فإن الموارد المحصلة من إلغاء الديون يمكن أن توجه إلى القطاعات الاجتماعية (مثل الصحة والتعليم) والبنيات الأساسية وكذا إلى تعزيز القدرات الإنتاجية لأهل البلدان نموا.

وقد تسبب الفقر في العالم الإسلامي في مشاكل أخرى من ضمنها الأمية وسوء التغذية والأمراض والجريمة، وتفيد التقديرات بأن حوالي ٢٨٥ مليون شخص، أو ٢٦% من إجمالي السكان في الدول الأعضاء في المنظمة، يعيشون في فقر مطلق ويفتقرون للاحتياجات الأساسية مثل الغذاء والخدمات الصحة والتعليمية والمأوى. وبالتالي فإن هذا الوضع البئيس ينذر بالخطر ولا بد من معالجته من زاوية جديدة بخصوص الافتقار للحاجات الإنسانية الأساسية، وكما اقترحتها رئيس القمة الإسلامية، وفي هذا الصدد فإنني لن أذكر وسعا لجعل الأمانة العامة لمنظمة المؤتمر الإسلامي أرضية للحوار حول السياسات ولتبادل وجهات النظر من أجل التخفيف من وطأة الفقر.

إن برنامج العمل العشري لمنظمة المؤتمر الإسلامي، الذي جاء متوافقا مع الأهداف الإنمائية للألفية للأمم المتحدة، قد أنشأ صندوقا في إطار البنك الإسلامي للتنمية للتخفيف من حدة الفقر. ولم يتسنى حتى الآن تحصيل سوى ٢٦% من إجمالي مبلغ ١٠ مليارات دولار أمريكي، الذي تعهدت به الدول الأعضاء والجهات المانحة السخية على الإسهام أكثر في هذا الصندوق.

إن تنفيذ هذه القرارات ومعالجة القضايا المشار إليها أعلاه سيكون من ضمن أولويات الأمانة العامة لمنظمة المؤتمر الإسلامي في السنوات المقبلة. وبالتالي فإن تحقيق هذه الأهداف لن يشكل فقط اختبارا لمدى قدرتنا على الوفاء بوعودنا، بل يشكل فضلا عن ذلك اختبارا لقناعاتنا الأخلاقية. وفي هذا الصدد فإنني لن أذكر جهدا في السعي من أجل النهوض بهذه المهمة الشاقة خدمة للدول الأعضاء في المنظمة كافة والجماعات والمجتمعات المسلمة في العالم كله.

حضرات السيدات والسادة

أود أن أعتم هذه الفرصة للإشادة باللجنة الدائمة للتعاون الاقتصادي والتجاري كومسيك، لما حققته من إنجازات رائعة. فتحقيق مستويات أعلى من التنمية والازدهار في الدول الأعضاء وتعزيز

العلاقات الاقتصادية والتجارية فيما بينها تظل الركيزتين الأساسيتين بالنسبة للأجندة الاقتصادية لمنظمة المؤتمر الإسلامي. ووفقا لهذا المسعى، بذلت الدول الأعضاء جهودا جادة لتطوير إطارها المؤسسي والقانوني الضروري المتعدد الأطراف، والذي سيكون بوسع الدول الأعضاء أن تقيم في إطاره علاقات تعاون قوية من خلال الإعلان عن مشاريع اقتصادية مشتركة وتطويرها وتنفيذها.

ونتيجة لهذه الجهود ارتفعت حصة بلدان منظمة المؤتمر الإسلامي من التجارة العالمية وبلغت نسبة ٩٥% عام ٢٠٠٦م، مع نسبة ١٠٥% من صادرات العالم و٨٤% من واردات العالم. وعلاوة على ذلك سجلت التجارة الإسلامية البينية، من إجمالي تجارة الدول الأعضاء في منظمة المؤتمر الإسلامي، نتائج إيجابية، حيث ارتفعت حصتها من ١٤% عام ٢٠٠٤م إلى ١٥% عام ٢٠٠٥م، لتصل إلى ١٦٣% عام ٢٠٠٦م، أي بزيادة نسبة ٦٩% و ٥١% على التوالي. وقد أسهمت الأمانة العامة للمنظمة والمؤسسات المعنية إسهاما كبيرا في إحراز هذه النجاحات، وستكون بلا شك فعالة في تحقيق الهدف المتمثل في ٢٠% من التجارة الإسلامية البينية بحلول عام ٢٠١٥، والذي حدده برنامج العمل العشري لمنظمة المؤتمر الإسلامي.

وعلى مدى السنة المنصرمة حقق مكتب تنسيق الكومسيك أداء متميزا في توجيه المفاوضات التجارية في إطار "الاتفاقية الإطارية لنظام الأفضلية التجارية" و "بروتوكول نظام التعريفية التفضيلية (بريتاس)". ويتصدىق جمهورية باكستان الإسلامية على "بريتاس" يصل عدد الدول التي صادقت عليه إلى ثلاثة بلدان. وما زالت الحاجة قائمة لتصديق سبع دول أخرى لدخول هذا البروتوكول حيز التنفيذ. ومما يبعث على الارتياح كذلك أن الجولة الثانية من المفاوضات التجارية كللت بالنجاح باعتمادها الاتفاقية الجديدة حول "قواعد المنشأ"، التي وقعتها سبع دول من الدولي الأعضاء.

كما أود أن أنشد جميع الدول الأعضاء بذل قصارى جهودها للتصديق على هذه الآليات في أقرب الآجال حتى يتسنى للأمة الولوج إلى عهد جديد قوامه تنمية تجارية واقتصادية مستدامة. وأدعو جميع الوفود المشاركة وكذا المؤسسات المعنية التابعة لمنظمة المؤتمر الإسلامي إلى دعم ومساندة الأمانة العامة للمنظمة ومكتب تنسيق الكومسيك لتمكين البروتوكول من الدخول إلى حيز التنفيذ بحلول التاريخ المحدد وهو ١ يناير ٢٠٠٩م.

ويقتضي الأمر كذلك تعزيز الإطار المؤسسي والقانوني متعدد الأطراف من أجل خلق مناخ مفعم بالمزيد من روح الأخوة وأكثر ملائمة لرجال الأعمال في بلداننا بالموازاة مع تعزيز العلاقات الاقتصادية والتجارية بين بلداننا والتي تعود حصتها الأكبر للكومسيك. وأعتقد كذلك أن الكومسيك بمواصلتها لجهودها الدؤوبة في تعزيز هذه العلاقات ستناقش كذلك وجهات النظر المؤيدة والمعارضة لمأسسة آلية لتسوية النزاعات وحلها والتي قد تنشأ بين أطراف التجارة الدولية وخلال الاتصالات، أي أن الأمر يقتضي وضع نظام دولي لفض النزاعات كآلية للتحكيم.

السيد الرئيس ،

أود كذلك أن أسترعي اهتمامكم إلى أزمة أخرى جديدة برزت مؤخرا وبلغت درجة باتت تذكر بالخطر، ألا وهي أزمة الغذاء العالمية. إن التنامي السريع لأزمة الغذاء العالمي أصبح يهدد بإعاقة جهود الدول الأعضاء في منظمة المؤتمر الإسلامي نحو تحقيق التنمية الاقتصادية، ولا سيما فيما نبذله من جهود في مكافحة آفة الفقر. كما أن الفئات السكانية ذات الدخل المنخفض تعتبر الأشد تضررا جراء هذه الأزمة، حيث أن حصة الغذاء من إجمالي نفقاتها تفوق بكثير حصة غذاء الفئات السكانية الغنية. وتوجد أربعة عشر دولة عضوا في منظمة المؤتمر الإسلامي من ضمن سبع وثلاثين بلدا في العالم والتي تواجه الأزمة الغذائية. وتحتاج إلى مساعدة خارجية من الإمدادات الغذائية. وتحتاج هذه البلدان إلى المزيد من الدعم من غيرها من الدول الأعضاء في منظمة المؤتمر الإسلامي ومن المجتمع الدولي لمواجهة الارتفاع الحاد في أسعار المواد الغذائية في العالم. وعليه، فإن ثمة حاجة ملحة أما الدول الأعضاء في المنظمة لمعالجة هذه المسألة.

في هذا الصدد، أود أن أوجه انتباهكم إلى إحدى الحقائق، وهي أننا إذا ما نظرنا إلى الدول في منظمة المؤتمر الإسلامي، سنجد أن بعضها يتمتع بالموارد الطبيعية مثل المساحات الشاسعة، ووفرة موارد المياه، والظروف المناخية المواتية، والتي تؤدي إلى زيادة إنتاج الغذاء. ومن ناحية أخرى، هناك بعض البلاد التي تتمتع بالتقدم التكنولوجي والقدرات المالية الكافية. ومن هنا، فإذا ما تضافرت جهود هاتين المجموعتين من الدول الأعضاء، فإننا سنتمكن بالتأكد من الاعتماد على أنفسنا في مواجهة شبح أزمة الغذاء الذي يهددنا. لذا، أود أن أحث البلدان الأعضاء بمنظمة المؤتمر الإسلامي والكومسيك على مواجهة هذه القضية في ضوء تضافر الجهود فيما بين أفراد أسرة منظمة المؤتمر الإسلامي لتتلاقى تفاهم الانعكاسات الاقتصادية والسياسية والأمنية لهذه الأزمة المتنامية.

وأخيرا، وعلى ضوء ما سبق، أود أن أعتمد هذه الفرصة لأتطرق إلى موضوع آخر له أهمية بالنسبة للأمة، ويتعلق بإعادة تنشيط عمليات الكومسيك وطريقة تدبيرنا للمشاريع التجارية والأعمال، والواقع أن هذا الأمر يتطلب منا اهتماما عاجلا للارتقاء بهذه اللجنة إلى مراتب عليا. وهذا يتطلب بدوره تغييرا للنموذج من خلال التركيز على طرق إضافية يمكن أن تشكل أدوات أساسية لتعزيز فعالية الكومسيك. ونحتاج على وجه الخصوص لاستكشاف فرص أخرى لتوسيع نطاق التعاون التجاري والاقتصادي بين بلدان منظمة المؤتمر الإسلامي.

وبالإضافة إلى الآليات القانونية الخاصة بوضع أنظمة الأفضلية التجارية بين الدول الأعضاء يمكن لمكتب تنسيق الكومسيك عرض تدابير للتسهيلات التجارية مثل بناء القدرات والبنى الأساسية وغيرها، وذلك بغية تمكين الدول الأعضاء، وخاصة منها الأقل نموا، من ولوج أسواق دولية أوسع للاستفادة من المزيد من المعاملات التجارية وخاصة مع الدول الأعضاء في منظمة المؤتمر

الإسلامي وأعتقد أن هذا الموضوع سيكون مطروحا على جدول أعمال اجتماعكم وسيحظى باهتمام أكبر من لدن الوفود المشاركة.

وأؤكد لكم أننا لن نألو جهدا لدعم نشاطاتكم من أجل ازدهار الأمة الإسلامية ورفاهها. متمنيا لأعمالكم كامل التوفيق والسداد.

والسلام عليكم ورحمة الله وبركاته.

-----

-----





المرفق

(٥)



مشروع جدول الأعمال وبرنامج  
الاجتماع الرابع والعشرين للجنة المتابعة المنبثقة عن الكومسيك  
(أنطاليا، ١٣-١٥ مايو/ أيار ٢٠٠٨)

- ١- الجلسة الافتتاحية
- ٢- اعتماد جدول الأعمال
- ٣- استعراض تنفيذ برنامج العمل العشري لمنظمة المؤتمر الاسلامي في مجال التعاون الاقتصادي.
- ٤- استعراض تنفيذ خطة العمل لتعزيز التعاون الاقتصادي والتجاري فيما بين الدول الأعضاء في منظمة المؤتمر الإسلامي  
- تقرير الأمانة العامة لمنظمة المؤتمر الإسلامي  
- تقرير لجنة الدورة
- ٥- توسيع التجارة البينية و الاستثمار لبلدان منظمة المؤتمر الإسلامي  
- تقرير حول التجارة البينية فيما بين الدول الأعضاء بمنظمة المؤتمر الإسلامي  
- إجتماعات القطاع الخاص بالدول الإسلامية  
- المعارض التجارية للدول الإسلامية
- ٦- التقدم الذي تم احرازه في إنشاء نظام الأفضليات التجارية فيما بين البلدان الأعضاء بمنظمة المؤتمر الاسلامي
- ٧- المسائل المتعلقة بأنشطة منظمة التجارة العالمية
- ٨- التعاون فيما بين بورصات الأوراق المالية في الدول الأعضاء في منظمة المؤتمر الإسلامي
- ٩- التخفيف من حدة الفقر في البلدان الأعضاء بمنظمة المؤتمر الاسلامي  
- استعراض عملية تنفيذ "خطة العمل الخاصة بإستراتيجية تعزيز التعاون فيما بين البلدان الاعضاء المنتجة للقطن (٢٠٠٧-٢٠١١)"  
- برامج بناء القدرات

- ١٠- التحضيرات لتبادل وجهات النظر حول: "تحسين مناخ الاستثمار فيما بين البلدان الأعضاء في منظمة المؤتمر الإسلامي:" والذي سوف ينظم خلال الدورة الرابعة والعشرين للكمسيك.
- ١١- مشروع جدول أعمال الدورة الرابعة والعشرين للكمسيك  
- تبسيط وتنظيم جدول أعمال الكمسيك  
- هيكل ونظام دورات الكمسيك، واجتماعات لجنة المتابعة المنبثقة عنها
- ١٢- ما يستجد من أعمال
- ١٣- اعتماد التقرير

-----  
-----

المرفق

(٦)



**تقرير الأمين العام**  
**حول**  
**التقدم المحرز في تنفيذ برنامج العمل العشري**  
**مقدم إلى**  
**الدورة الرابعة والعشرين للجنة متابعة**  
**الكومسيك**  
**أنطاليا - تركيا**  
**١٣-١٥ مايو ٢٠٠٨**

يقدم الأمين العام هذا التقرير ، المتعلق بتنفيذ برنامج العمل العشري في مجال التنمية والتعاون الاقتصادي ، إلى الدورة الرابعة والثلاثين للجنة متابعة الكومسيك.

(٣٩) برنامج العمل العشري ثانياً. ١،١

دعوة الدول الأعضاء إلى التوقيع والمصادقة على جميع الاتفاقيات التجارية والاقتصادية الحالية الموضوعية في إطار منظمة المؤتمر الإسلامي. وتنفيذ الأحكام الواردة في خطة عمل منظمة المؤتمر الإسلامي ذات الصلة، الرامية إلى تعزيز التعاون الاقتصادي والتجاري بين الدول الأعضاء.

**التقدم / العمل:**

تبذل الأمانة العامة لمنظمة المؤتمر الإسلامي جهوداً جمة لحث الدول الأعضاء على التوقيع والمصادقة على نظام الأفضليات التجارية لمنظمة المؤتمر الإسلامي وبروتوكول خطة التعريفية التفضيلية الخاصة بنظام الأفضلية التجارية فيما بين الدول الأعضاء (بريتاس). وبالرغم من التوقيع على هذه الوثيقة من طرف إحدى عشرة دولة من الدول الأعضاء، فإن المصادقة عليها مازالت محصورة في ماليزيا والأردن فقط، وتجدر الإشارة إلى أن "بريتاس" سيدخل حيز التنفيذ بعد التوقيع والمصادقة عليه من قبل ١٠ دول من الدول الأعضاء.

أعد مركز البحوث الإحصائية والاقتصادية والاجتماعية والتدريب للبلدان الإسلامية تقريراً يستعرض فيه اتفاقيات ولوائح منظمة المؤتمر الإسلامي في مجالات الاقتصاد والتجارة والتعاون الفني وتم

عرض هذا التقرير على أنظار لجنة الكومسيك المنعقدة في دورتها الثانية والعشرين من ٢١ إلى ٢٤ نوفمبر ٢٠٠٦.

#### (٤٠) برنامج العمل العشري ثانيا ١.٢

تكليف الكومسيك بالعمل على تعزيز نطاق التجارة البينية بين الدول الأعضاء ودراسة إمكانية إنشاء منظمة التجارة الحرة بينها لتحقيق مزيد من التكامل الاقتصادي، والوصول بها إلى نسبة ٢٠% من إجمالي حجم التجارة خلال مدة الخطة، ودعوة الدول الأعضاء لدعم نشاطات الكومسيك والمشاركة في تلك النشاطات على أعلى مستوى ممكن وبوفود تتمتع بالخبرة الضرورية.

#### التقدم/ العمل:

أقرت اللجنة الدائمة للتعاون الاقتصادي والتجاري (الكومسيك) المنعقدة في دورتها الثالثة والعشرين تقرير الأمين العام حول تنفيذ برنامج العمل العشري لمنظمة المؤتمر الإسلامي وأكدت على ما يلي:

توجه الشكر للدول الأعضاء التي أعلنت عن مساهمتها في تمويل صندوق التضامن الإسلامي للتنمية وبصفة خاصة خادم الحرمين الشريفين الملك عبد الله بن عبد العزيز آل سعود عاهل المملكة العربية السعودية للمساهمة الكريمة بقيمة ١ مليار دولار أمريكي لفائدة هذا الصندوق وكذلك دولة الكويت التي قدمت مساهمة بقيمة ٣٠٠ مليون دولار أمريكي والجمهورية الإسلامية الإيرانية والجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية ودولة قطر وغيرها من الدول المساهمة.

ترحب بإطلاق بصندوق التضامن الإسلامي للتنمية بدار بجمهورية السنغال يومي ٢٩ و ٣٠ مايو ٢٠٠٧ وتحث الدول الأعضاء التي لم تعلن بعد عن مساهمتها الكريمة في هذا الصندوق على أن تبادر إلى ذلك.

تدعو الأمانة العامة لمنظمة المؤتمر الإسلامي والبنك الإسلامي للتنمية والمركز الإسلامي للتنمية التجارة والغرفة الإسلامية للصناعة والتجارة ومركز البحوث الإحصائية والاقتصادية والاجتماعية والتدريب للدول الإسلامية والمنظمات شبه الإقليمية الإفريقية المعنية لتنظيم اجتماعات في أقرب الأجل في غرب ووسط إفريقيا لتقديم المشاريع الوطنية والإقليمية وشبه الإقليمية لأخذها بعين الاعتبار في إطار برنامج العمل العشري لمنظمة المؤتمر الإسلامي المنبثق عن بلاغ واغادوغو الذي أعده البنك الإسلامي للتنمية لفائدة إفريقيا وكذلك الشأن بالنسبة للبرامج القطاعية لتنمية التجارة والاستثمار في قطاع القطن في الدول الإفريقية الأعضاء في منظمة المؤتمر الإسلامي.

ترحب بالعرض الذي قدمته كل من بوركينا فاسو والكاميرون لتنظيم إحدى هذه الاجتماعات، كل على حده، سنة ٢٠٠٨ وتدعو الدول الأعضاء ومؤسسات منظمة المؤتمر الإسلامي والمنظمات الدولية والإقليمية لتقديم الدعم الكامل لبوركينا فاسو والكاميرون في جهودهما الرامية إلى تنظيم هذين الاجتماعين.



ترحب بإنشاء فريق عمل في إطار لجنة الكومسيك مهمته تقديم المساعدة لتحقيق الهدف المحدد من قبل برنامج العمل العشري لمنظمة المؤتمر الإسلامي والممثل في الارتقاء بالتجارة البينية لمنظمة المؤتمر الإسلامي إلى ٢٠%.

ترحب بإنشاء المؤسسة الإسلامية لتمويل التجارة.

يشير التقرير السنوي للمركز الإسلامي لتنمية التجارة لسنة ٢٠٠٧ حول " التجارة بين الدول الأعضاء في منظمة المؤتمر الإسلامي" بكل ارتياح أن حصة الدول الأعضاء من التجارة العالمية سنة ٢٠٠٥ قد سجلت ٨,٥% وأن قيمة التجارة البينية قد سجلت زيادة بحوالي ٣٦% حيث ارتفعت من ١٠٠ دولار أمريكي إلى ١٣٦ مليار دولار أمريكي سنة ٢٠٠٥. لذا فإن حصة التجارة البينية لمنظمة المؤتمر الإسلامي من التجارة الإجمالية للدول الأعضاء ارتفعت من ١٤,٥% سنة ٢٠٠٤ إلى ١٥,٥% سنة ٢٠٠٥.

وبعد دراسة التقارير التي قدمتها الأمانة العامة لمنظمة المؤتمر الإسلامي والبنك الإسلامي للتنمية والمركز الإسلامي لتنمية التجارة والغرفة الإسلامية للتجارة والصناعة حول السبل والوسائل الكفيلة بتحقيق الأهداف التي جددتها القمة الإسلامية الاستثنائية لمكة المكرمة بشأن تنمية التجارة البينية لمنظمة المؤتمر الإسلامي، تقدمت لجنة المتابعة للكومسيك المنعقدة في دورتها الثالثة والعشرين بالملاحظات الآتية:

• اعتبرت المفاوضات التجارية التي انطلقت سنة ٢٠٠٤ في إطار الأفضليات التجارية بين بلدان منظمة المؤتمر الإسلامي أداة هامة لتحقيق الهدف المنشود الممثل في الارتقاء بمستوى التجارة البينية لمنظمة المؤتمر الإسلامي إلى ٢٠% كما تنص على ذلك خارطة الطريق لبرنامج العمل العشري. وتمخضت الجولة الأولى من المفاوضات عنها بروتوكول خطة التعريفية التفضيلية الخاصة بنظام الأفضلية التجارية فيما بين الدول الأعضاء (بريتاس). وهي اتفاقية تجارية ذات هدف خاص وجدول زمني لتخفيض التعرفة. انطلقت الجولة الثانية من المفاوضات التجارية في ٢٤ نوفمبر ٢٠٠٤. وعقد الاجتماع الأول في اسطنبول من ٢٤ إلى ٢٦ نوفمبر ٢٠٠٦ وعقد الاجتماع الثاني والثالث والرابع من الجولة الثانية من المفاوضات التجارية في أنقرة في الفترة من ٢٧ - ٣٠ مارس ٢٠٠٧، و ١٩-٢٢ يونيو ٢٠٠٧، و ١٠-١٢ سبتمبر ٢٠٠٧ على التوالي. اختتم الاجتماع الرابع للجولة الثانية من المفاوضات التجارية للدول الأعضاء في لجنة المفاوضات التجارية التي حققت تقدماً فيما يخص التدابير غير الجمركية في الاجتماع الثاني لوزراء التجارة.

• أكدت الدورة الثالثة والعشرين للكومسيك والمؤتمر الإسلامي الرابع والثلاثون لوزراء الخارجية أن إطار الاتفاقية الإطارية لنظام الأفضليات التجارية بمنظمة المؤتمر الإسلامي وبروتوكول خطة التعريفية التفضيلية الخاصة بنظام الأفضلية التجارية فيما بين الدول الأعضاء (بريتاس)

يشكلان اللبنة الأساس لتحقيق الهدف المنشود والمتمثل في الارتقاء بالتجارة البينية لمنظمة المؤتمر الإسلامي إلى ٢٠% كما أقر ذلك برنامج العمل العشري لمنظمة المؤتمر الإسلامي.

• أشارت الدورة الثالثة والعشرون للجنة الكومسيك إلى أن التجارة البينية لمنظمة المؤتمر الإسلامي قد حققت نتائج إيجابية، حيث سجلت حصة التجارة البينية لمنظمة المؤتمر الإسلامي من تجارتها الإجمالية زيادة من ١٤,٥% سنة ٢٠٠٤ إلى ١٥,٥% سنة ٢٠٠٥.

• ستشرع المؤسسة الإسلامية الدولية لتمويل التجارة بصفتها أداة جديدة للبنك الإسلامي للتنمية مستقلة بذاتها بداية من ١٤٢٩هـ. ويبلغ رأي المال المصرح به لهذه المؤسسة ٣ دولار أمريكي ورأس المال المكتتب فيه ٧٥٠ مليون دولار أمريكي. وستهتم بتمويل الجانب المتعلق بالأنشطة التجارية للبنك. كما تركز أيضاً على الجانب المتعلق بالتنمية وتحقيق الأهداف التجارية. وتدعو الدول الأعضاء لدعم إنشائها ودعم أنشطتها التجارية.

• يتعين على الدول الأعضاء استيفاء إجراءات المصادقة على النظام الأساسي للمؤسسة في أقرب الآجال الممكنة حتى يتسنى لها الشروع في عملها .

قدمت الغرفة الإسلامية للتجارة والصناعة قائمة تتعلق بالأنشطة المستقبلية للغرفة لسنة ٢٠٠٨ التي ستسهم هي الأخرى في تنمية التجارة البينية لمنظمة المؤتمر الإسلامي.

نظم المعرض التجاري الحادي عشر بدار بجماهورية السنغال في نوفمبر ٢٠٠٧ تحت شعار "التجارة البينية لمنظمة المؤتمر الإسلامي وتنمية إفريقيا". وتميز المعرض بفعالية الأداء من حيث التنظيم الذي أشرفت عليه الحكومة السنغالية والمركز الإسلامي لتنمية التجارة. ولقد تمخضت هذه الظاهرة على نتائج طيبة ستسهم بدون شك في إنجاح مؤتمر القمة الإسلامي الحادي عشر.

قام المركز الإسلامي لتنمية التجارة أيضاً بأنشطة أخرى في إطار تنفيذ برنامج العمل العشري لمنظمة المؤتمر الإسلامي نذكر منها:

- تحضيرات المعرض الثاني للسياحة المزمع تنظيمه ببيروت بالجمهورية اللبنانية سنة ٢٠٠٨.
- إنشاء مركز أعمال.
- تنظيم المعرض الافتراضي لتنظيم ملتقيات أجهزة نشيط التجارة للدول الأعضاء في منظمة المؤتمر الإسلامي.

نظم المركز الإسلامي لتنمية التجارة أيضاً عدة فعاليات أخرى لتنشيط التجارة في الدول الأعضاء في منظمة المؤتمر الإسلامي بما فيها التدريب والمساعدة الفنية والندوات وورش العمل. وفي هذا الإطار، نظم المركز الاجتماع الثاني لمشروع اللجنة حول المشروع الإقليمي "التنمية السياحية المستدامة من خلال إقامة شبكة من المحميات عبر الحدود في بلدان غرب إفريقيا" الذي أقيم بباكو

بأذربيجان في ١٠ سبتمبر ٢٠٠٦ وكذلك المؤتمر الثاني للتعاون الفني بين مكاتب الملكية الصناعية في دول منظمة المؤتمر الإسلامي الذي عقد في أنقرة بتركيا يومي ١٤ و ١٥ ديسمبر ٢٠٠٦.

وافق الاجتماع الاستشاري لمؤسسات منظمة المؤتمر الإسلامي الخاص بتنفيذ برنامج العمل العشري لمنظمة المؤتمر الإسلامي المنعقد في مارس ٢٠٠٧ على إنشاء فريق عمل تحت إشراف الكومسيك يتألف من الأمانة العامة لمنظمة المؤتمر الإسلامي ومكتب التنسيق للكومسيك والبنك الإسلامي للتنمية والمركز الإسلامي للتنمية التجارة ومركز البحوث الإحصائية والاقتصادية والتدريب للبلدان الإسلامية والغرفة الإسلامية للتجارة والصناعة مهمته دراسة الطرق والوسائل الكفيلة برفع مستوى التجارة البينية لمنظمة المؤتمر الإسلامي إلى ٢٠% من آفاق سنة ٢٠١٥، كما ينص على ذلك برنامج العمل العشري لمنظمة المؤتمر الإسلامي. كما وافق الاجتماع أيضاً على تكليف لجنة التنسيق للكومسيك بمهمة إعداد المراجع الأساسية لفريق العمل وذلك بالتشاور مع كافة المؤسسات المعنية فسي منظمة المؤتمر الإسلامي.

من بين المسائل التي وافق عليها الاجتماع، كما اقترح ذلك مكتب التنسيق للكومسيك، اعتبار المبادئ الآتية اللبنة والقواعد الأساسية لتحقيق الأهداف المذكورة:

- أ - التنفيذ المبكر لنظام الأفضليات التجارية لمنظمة المؤتمر الإسلامي،
- ب - إنشاء المؤسسة الإسلامية لتمويل التجارة،
- ج - الرفع من قدرات الإنتاج وتحسين أداء القدرة التنافسية للدول الأعضاء،
- د - تسهيل التجارة، تحسين مناخ الاستثمار في الدول الأعضاء وتشجيع إقامة المشاريع المشتركة.

إضافة إلى ذلك سيتم دعم الأنشطة الآتية:

سيسهم التعاون بين الدول الأعضاء في منظمة المؤتمر الإسلامي بمشاركة القطاع الخاص بأكمله ومؤسسات منظمة المؤتمر الإسلامي في التخفيف من حدة الفقر وذلك من خلال نقل التكنولوجيا والرفع من قيمة منتجات بلداننا، ويشكل قطاع القطن خير مثال في هذا الميدان.

ووفقاً لأجندة مكة الاقتصادية ستعمل الأمانة العامة لمنظمة المؤتمر الإسلامي وتركيا وبوركينا فاسو والبنك الإسلامي للتنمية والمركز الإسلامي للتنمية التجارة ومركز البحوث الإحصائية والاقتصادية والتجارية والتدريب للبلدان الإسلامية على إعداد خطة عمل تومي إلى تنشيط المبادلات التجارية والاستثمار في قطاع القطن في الدول الأعضاء في منظمة المؤتمر الإسلامي.

اعتمدت لجنة الكومسيك المنعقدة في دورتها الثانية والعشرين باسطنبول/ تركيا في نوفمبر ٢٠٠٦ على خطة العمل الخماسية لتعزيز التعاون الاقتصادي والتجاري بين الدول الأعضاء في منظمة المؤتمر الإسلامي الرامية إلى تحسين أداء القدرة التنافسية لإنتاج الدول الأعضاء والرفع بالتالي من القيمة المضافة للقطن.

ستتمكن الدول الأعضاء بفضل خطة العمل المعدة لفائدة الدول الأعضاء المنتجة للقطن وإستراتيجية تنمية التعاون ٢٠٠٧-٢٠١١ من رفع فعالية أداء قطاع القطن في مواجهة التحديات على المستوى الدولي.

استضافت الحكومة التركية منتدى حول التجارة والاستثمار في قطاع القطن، وذلك من ١٠ إلى ١٢ نوفمبر ٢٠٠٧ باسطنبول. يشكل هذا المنتدى فرصة لتنمية العلاقات التجارية والشراكة في قطاع النسيج وتكثيف البحوث بين الدول الأعضاء في منظمة المؤتمر الإسلامي، بما يعود بالنفع الوافر على كافة التفاعليات سواء من الدول الأعضاء المنتجة للقطن أو أصحاب صناعة النسيج والشركات الصناعية المنتجة للألياف الزراعية و/ أو الأسمدة الخ... لذا، فإن مراكز البحوث وشركات إنتاج وتجارة القطن وشركات صناعة النسيج ومؤسسات التمويل في الدول الأعضاء وكل المؤسسات المعنية شاركت بفعالية في هذا المنتدى.

رحبت لجنة الكومسيك المنعقدة في دورتها الثالثة والعشرين بتنظيم منتدى منظمة المؤتمر الإسلامي حول تعزيز وتنشيط التجارة والاستثمار في قطاع القطن باسطنبول/تركيا يومي ١٢ و١٣ نوفمبر ٢٠٠٧، وذلك بمساهمة من الأمانة العامة لمنظمة المؤتمر الإسلامي والبنك الإسلامي للتنمية والغرفة الإسلامية للتجارة والصناعة ومركز البحوث الإحصائية والاقتصادية والتجارية والتدريب للبلدان الإسلامية والمركز الإسلامي لتنمية التجارة الخ...

كما عمل الأمين العام لمنظمة المؤتمر الإسلامي على إطلاق عملية تنمية الصناعات الغذائية في الدول الأعضاء في منظمة المؤتمر الإسلامي حتى تحقق المنتجات المحلية المزيد من القيمة المضافة. وأجريت عدة اتصالات مع جمهورية مالي لترعى هذا المنتدى. ومن المرتقب أن تحصل إسهامات أخرى لتحقيق هذه الأهداف من الدول الأعضاء في منظمة المؤتمر الإسلامي ومؤسسات منظمة المؤتمر الإسلامي وخاصة منها البنك الإسلامي للتنمية، والمركز الإسلامي لتنمية التجارة، ومركز البحوث الإحصائية والاقتصادية والتجارية والتدريب للبلدان الإسلامية والغرفة الإسلامية للتجارة والصناعة.

وللرفع من مستوى المبادلات التجارية بين بلدان منظمة المؤتمر الإسلامي يتعين تنفيذ الأعمال الآتية:

- تشجيع التعاون الفني لموائمة القواعد والأنظمة في الدول الأعضاء في منظمة المؤتمر الإسلامي في ميدان النقل البحري.

- تشجيع الاستثمار في ميدان النقل البحري في الدول الأعضاء في منظمة المؤتمر الإسلامي قصد تحقيق المزيد من فعالية الأداء والرفع من القدرة التنافسية لشركات النقل البحري الوطنية في السوق العالمية.

-تقديم الدعم لشركة بكة للشحن (باسكو) قصد تطوير نظام فعال للنقل والاتصالات والتجارة والشروع في استخدام خطوط بحرية قادرة تربط بين موانئ بلدان منظمة المؤتمر الإسلامي في إفريقيا والبحر المتوسط والبحر الأحمر والشرق الأقصى، مما يساعد على توسيع مجال التجارة البينية لمنظمة المؤتمر الإسلامي. مع العلم أن شركة "بكة للشحن" قد شرعت في القيام بعملياتها انطلاقاً من مقرها في دبي بدولة الإمارات العربية المتحدة.

وتعمل حالياً دول منظمة المؤتمر الإسلامي ومؤسساتها لزيادة حجم الخدمات بين الدول الأعضاء خاصة في ميدان السياحة.

وفي هذا السياق، يتعين تقديم الدعم الكامل للمشاريع الإقليمية مثل مشروع التنمية السياحية المستدامة في إطار شبكة المحميات الحدودية في غرب إفريقيا التي تشارك فيها تسعة بلدان من الدول الأعضاء في منظمة المؤتمر الإسلامي. ولقد أكدت لجنة الكومسيك المنعقدة في دورتيها الثانية والعشرين والثالثة والعشرين دعمها الكامل لهذا المشروع ودعت منظمة المؤتمر الإسلامي وكافة الدول الأعضاء والمنظمات الدولية لتقديم المساعدة السياسية والمالية الضرورية لتنفيذ هذا البرنامج الإقليمي على وجه السرعة.

أكد المؤتمر الإسلامي الرابع والثلاثون لوزراء الخارجية مجدداً ضرورة تنمية الشراكة بين الدول الأعضاء في منظمة المؤتمر الإسلامي قصد تطوير القطاع السياحي. كما أكد أيضاً على أهمية اعتماد مخطط إستراتيجي تشترك فيه الحكومات والقطاع الخاص. سيكون هذا المخطط حافزاً للقيام بمبادرات في مجال الأعمال وتقارب وجهات النظر وذلك وفقاً لخطة عمل منظمة المؤتمر الإسلامي وبرنامج العمل العشري لمنظمة المؤتمر الإسلامي. ولقد تم إعداد هذا البرنامج من طرف الحكومة التركية بالتعاون مع الدول الأعضاء في منظمة المؤتمر الإسلامي ومؤسساتها. وقد أعربت لجنة الكومسيك عن تقديرها لإعداد هذه الخطة وقامت برفها إلى المؤتمر الإسلامي السادس لوزراء السياحة الذي سيعقد في الجمهورية العربية السورية سنة ٢٠٠٨.

وسيشكل المخطط الإستراتيجي بعد اعتماده اللجنة الأساس التي ستكون محفزاً بين بلدان منظمة المؤتمر الإسلامي.

افتتح المؤتمر الدولي للسياحة والحرف التقليدية والأنشطة الموازية له تحت الرعاية السامية لخادم الحرمين الشريفين الملك عبد الله بن عبد العزيز بحضور الأمين العام لمنظمة المؤتمر الإسلامي. وقد نظم المؤتمر بشراكة بين مركز الأبحاث للتاريخ والفنون والثقافة الإسلامية والهيئة العليا للسياحة في المملكة العربية السعودية. وقد تطرق المؤتمر لجميع الجوانب المرتبطة ارتباطاً كبيراً بالسياحة والحرف التقليدية.

#### (٤١) برنامج العمل ثانياً ١,٣

تعزيز المساعي الرامية إلى إضفاء الصبغة المؤسسية على التعاون بين منظمة المؤتمر الإسلامي والمؤسسات الإقليمية والدولية العاملة في مجال الاقتصاد والتجارة وتعزيزه.

##### التقدم/ العمل

دعوة الأمانة العامة لمنظمة المؤتمر الإسلامي ومؤسساتها ذات الصلة إلى تنظيم اجتماع مع التجمعات الاقتصادية الإقليمية داخل المنظمة لتعزيز التجارة الإسلامية البينية.

درست الدورة السنوية الثالثة والعشرون للكمسيك تقرير الأمين العام حول الموضوع وأكدت مجدداً أهمية تطوير مشاريع إقليمية من قبل مجموعة من الدول الأعضاء في منطقة محددة للحصول على دعم المؤسسات الإقليمية، وشددت على أهمية ضمان المشاركة الفاعلة للتجمعات الإقليمية من قبيل منظمة التنمية الاقتصادية ومجلس التعاون لدول الخليج العربية واتحاد المغرب العربي والاتحاد المالي والاقتصادي لدول غرب إفريقيا في الاجتماعات المقبلة لفرق الخبراء.

#### (٤٢) برنامج العمل العشري ثانياً ١,٤

دعم الدول الإسلامية للانضمام إلى منظمة التجارة العالمية، وتنسيق المواقف بين الدول الإسلامية الأعضاء في إطار منظمة التجارة العالمية.

##### التقدم/ العمل

درست الدورة الثالثة والعشرين للكمسيك التقارير المقدمة من البنك الإسلامي للتنمية ومن المركز الإسلامي لتنمية التجارة حول الموضوع وقررت ما يلي:

تدعو البنك الإسلامي للتنمية والمركز الإسلامي لتنمية التجارة لتنسيق جهودهما من أجل تعزيز القدرات البشرية ومؤسسات المنظمة، من أجل تسهيل اندماجها في نظام التجارة العالمية بأسس سليمة وعادلة. وفي هذا الإطار، فإن اللجنة تطلب من البنك الإسلامي والمركز الإسلامي للتنسيق من أجل السعي لبناء مواقف محددة للدول الأعضاء في إطار منظمة التجارة العالمية بغية وضع أرضية مشتركة للمفاوضات.

تكلف كلاً من البنك الإسلامي للتنمية والمركز الإسلامي لتنمية التجارة بمتابعة المسائل ذات الصلة بأنشطة منظمة التجارة العالمية ورفع تقارير بشأنها للدورات السنوية للجنة الكومسيك والمحافل المعنية الأخرى.

(٤٣) برنامج العمل العشري. ثانياً. ٥,١

دعوة الدول الأعضاء في منظمة المؤتمر الإسلامي إلى تسهيل حركة انتقال رجال الأعمال والمستثمرين عبر حدودها.

التقدم/ العمل

تعمل الأمانة العامة لمنظمة المؤتمر الإسلامي والغرفة الإسلامية للتجارة والصناعة بالتنسيق مع الدول الأعضاء بغية اتخاذ التدابير المناسبة لتسهيل منح التأشيرات لرجال الأعمال في الدول الأعضاء.

وفي هذا الإطار، قامت الغرفة الإسلامية للتجارة والصناعة بمبادرة حصلت على إثرها على موافقة عشر دول من الدول الأعضاء في منظمة المؤتمر الإسلامي.

(٤٤) برنامج العمل العشري. ثانياً. ٦,١

دعم توسيع التجارة الإلكترونية بين الدول الأعضاء في منظمة المؤتمر الإسلامي، ودعوة الغرفة الإسلامية للتجارة والصناعة لتعزيز نشاطها في عملية تبادل المعلومات والخبرات بين غرف التجارة في الدول الأعضاء.

التقدم/ العمل

سيقدم كل من البنك الإسلامي للتنمية والغرفة الإسلامية للتجارة والصناعة والمركز الإسلامي لتنمية التجارة ومركز الأبحاث الإحصائية والاقتصادية والاجتماعية والتدريب للبلدان الإسلامية، عند الضرورة، مساعدات فنية لوضع إستراتيجيات وطنية وكذلك الضوابط المطلوبة لتنمية التجارة الإلكترونية.

أعد مركز البحوث الإحصائية والاقتصادية دراسة حول "تأثير التجارة الإلكترونية والاستفادة من المعلومات التكنولوجية في تطوير التجارة الإسلامية البينية". ستوزع هذه الوثيقة على الدول الأعضاء ومؤسسات منظمة المؤتمر الإسلامي المتخصصة لبحثها واتخاذ قرار بشأنها، وستواصل هذه المؤسسة التابعة لمنظمة المؤتمر الإسلامي العمل في هذا الموضوع.

(٤٥) برنامج العمل العشري ثانياً. ٧,١

دعوة الدول الأعضاء إلى تنسيق سياساتها البيئية ومواقفها في المنتديات البيئية العالمية حتى لا تنعكس سلباً على تنميتها الاقتصادية.

## التقدم/ العمل

انعقد المؤتمر الإسلامي الثاني لوزراء البيئة بجدة بالمملكة العربية السعودية من ١٣ إلى ١٥ ديسمبر ٢٠٠٦. وقد صادق المؤتمر على "التزامات جدة للتنمية المستدامة" التي شملت ١٢ التزاماً. كما قبل المؤتمر عرضاً كريماً من المملكة العربية السعودية لإنشاء واستضافة المركز الإعلامي حول البيئة وشبكة البيئة الإسلامية. إضافة إلى ذلك، وافق المؤتمر على إنشاء المكتب الإسلامي للتنفيذي للبيئة بالتنسيق مع المنظمة الإسلامية للتربية والعلوم والثقافة "الإيسيسكو" ومكتب الرئاسة العامة للأرصاد الجوية وحماية البيئة بالمملكة العربية السعودية. وسيتولى المكتب التنفيذي مهمة تنسيق الأعمال بين الدول الإسلامية لمتابعة تنفيذ وتقييم وتطوير مضامين التزامات جدة.

ومن المزمع إقامة المؤتمر الثالث لوزراء البيئة بالمقر الدائم للمنظمة الإسلامية للتربية والعلوم والثقافة "الإيسيسكو" بالربط بالمملكة المغربية في يونيو ٢٠٠٨، حيث أسندت للإيسيسكو مهمة تنظيم هذا المؤتمر بالتعاون مع الأمانة العامة لمنظمة المؤتمر الإسلامي ومكتب الرئاسة العامة للأرصاد الجوية وحماية البيئة بالمملكة العربية السعودية.

استضافت جمهورية إندونيسيا مؤتمر الأمم المتحدة للتغيرات المناخية الذي أقيم ببالي من ٣ إلى ١٤ ديسمبر ٢٠٠٧، وقد شاركت الدول الأعضاء في منظمة المؤتمر الإسلامي في أعمال هذا المؤتمر بصفة فعالة. صادق المؤتمر على خطة عمل بالي التي أكدت على الضرورة الملحة لتدارك التغيرات المناخية. ومن ضمن النداءات الصادرة عن المؤتمر، نخص بالذكر النداء الموجه للدول النامية المعنية لاتخاذ التدابير الكفيلة بالحد من الآثار التي تسبب التغيرات المناخية.

ولتجنب الفجوة بين انتهاء فترة الالتزام الأول (٢٠١٢) لبروتوكول كيوتو ودخول اتفاقية جديدة حيز التنفيذ سيتم إبرامها سنة ٢٠٠٩ يتعين أن تضمن خطة عمل بالي متابعة الالتزام الأول لبروتوكول كيوتو إلى غاية نهاية فترة نفاذه.

وضعت خطة عمل بالي أسس معالجة تغيرات المناخ في المستقبل بما فيها التأقلم، التلطيف، التعاون التكنولوجي وتمويل التدابير التي يتم اتخاذها في مواجهة تغيرات المناخ. كما يحدد التكنولوجيا التي يتعين تطويرها ويضبط الجدول الزمني لتنفيذ هذه العملية.

وقبل انعقاد مؤتمر بالي استضافت الحكومة التونسية مؤتمراً للتضامن العالمي حول إستراتيجيات التغيرات المناخية لإفريقيا وبلدان حوض البحر الأبيض المتوسط، انتهى باعتماد بلاغ تونس. ومن ضمن المسائل التي يناقشها هذا البلاغ، النداء الموجه للحكومات والمنظمات الدولية والمنظمات غير الحكومية ومراكز البحوث لتقديم الدعم والمساعدة للبلدان الإفريقية وبلدان حوض المتوسط في جهودها الرامية إلى تنفيذ التدابير التي يتم اتخاذها في مواجهة التغيرات المناخية ومنها تدابير التأقلم والتلطيف.



## ثانيا - دعم البنك الإسلامي للتنمية

### (٤٦) برنامج العمل العشري ثانياً ١.٢

يُنشأ في البنك الإسلامي للتنمية صندوق خاص يهدف للمساهمة في معالجة مشكلات الفقر والتخفيف من وطأة وتوفير فرص العمل، ويكلف مجلس محافظي البنك بوضع هذا الصندوق موضع التنفيذ بما في ذلك تمويله.

#### التقدم/ العمل

قرر مجلس محافظي البنك الإسلامي للتنمية في دورته الحادية والثلاثين التي عقدت عام ٢٠٠٦ بدولة الكويت إنشاء هذا الصندوق.

ووفقاً للمعلومات الواردة من البنك الإسلامي للتنمية، فإن هدف البنك هو جمع مبلغ ١٠ مليار دولار خلال ٣ سنوات تحفظ كوقفية للصندوق.

وطبقاً للمعلومات المستقاة من الأمانة العامة لمنظمة المؤتمر الإسلامي، فإن المبلغ المعلن يبلغ ٢,٦ مليار دولار.

وبناءً عليه، فإن المبلغ المتعهد به كان أقل من طموح الصندوق، وذلك لأن أغلب الدول التي أعلنت مساهماتها تعتبر من أقل الدول دخلاً، حيث يمثل إعلانها لمساهماتها تعبيراً رمزياً يشير إلى التضامن الإسلامي الذي أكد عليه مؤتمر القمة الاستثنائي الذي عقد بمكة المكرمة فيما يخص قرار إنشاء الصندوق.

بعد أن درست الدورة الحادية عشرة لمؤتمر القمة الإسلامي، التي عقدت في دكار بجمهورية السنغال في مارس ٢٠٠٨ التقرير المقدم من الأمين العام لمنظمة المؤتمر الإسلامي حول التقدم المحرز في تنفيذ برنامج العمل العشري لمنظمة المؤتمر الإسلامي، اعتمدت قراراً ذي صلة ينص، من ضمن أمور أخرى، على ما يلي:

- **يرحب بإطلاق صندوق التضامن الإسلامي للتنمية في دكار بالسنغال يومي ٢٩ و ٣٠ مايو ٢٠٠٧،** بعد صدور قرار مجلس محافظي البنك الإسلامي للتنمية باعتباره خطوة بالغة الأهمية تتدرج في إطار تنفيذ التكليف والرؤية الواردين في برنامج العمل العشري بشأن التخفيف من وطأة الفقر في الدول الأعضاء.

- **يتوجه بالشكر للدول الأعضاء التي أعلنت عن مساهماتها في موارد صندوق التضامن الإسلامي للتنمية،** وتعرب عن تقديرها الخاص لخدام الحرمين الشريفين الملك عبد الله بن عبد العزيز آل سعود، عاهل المملكة العربية السعودية، لتعهده بمساهمة سخية قدرها مليار دولار لفائدة الصندوق، ولدولة الكويت التي تعهدت بالمساهمة بثلاثمائة مليون دولار، وللجمهورية

الإسلامية الإيرانية لتعهدتها بالمساهمة بمائة مليون دولار، ولدولة قطر لتعهدتها بالمساهمة بمبلغ ٥٠ مليون دولار، وللجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية لتعهدتها بالمساهمة بمبلغ خمسين مليون دولار، وللبلدان الأخرى التي قدمت مساهمات لفائدة الصندوق، ويحث جميع الدول الأعضاء التي لم تساهم بعد في الصندوق أن تبادر إلى ذلك لتحقيق الهدف المتمثل في عشرة مليار دولار بحلول عام ٢٠٠٩، أو على الأقل ستة مليار بحلول عام ٢٠٠٨ حتى يتمكن الصندوق من الشروع في تنفيذ برامجه.

#### (٤٧) برنامج العمل العشري ثانياً. ٢.٢

تكليف البنك الإسلامي للتنمية بالتنسيق مع الأمانة العامة لمنظمة المؤتمر الإسلامي بإجراء الاتصالات اللازمة مع منظمة الصحة العالمية والمؤسسات الأخرى ذات العلاقة لوضع برنامج لمكافحة الأمراض والأوبئة تمول من الصندوق الخاص الذي سينشأ في البنك الإسلامي للتنمية.

#### التقدم/ العمل

أنشأت منظمة المؤتمر الإسلامي والبنك الإسلامي للتنمية فريق عمل فني مشترك يعمل على اتخاذ التدابير وتنسيق الأنشطة والأعمال بين المؤسستين في شتى الميادين ومن ضمنها الميدان الصحي. وقد تعهد هذا الفريق بتحضير الشروط والمراجع الأساسية لدراسات الجدوى في قطاع الصحة. وستحد هذه الدراسات أبعاد البرنامج وآليات التمويل واختيار الخبير المستشار لهذا الغرض.

انعقد الاجتماع التنسيق بين منظمة المؤتمر الإسلامي والأمم المتحدة بمقر المنظمة الإسلامية للتربية والعلوم والثقافة (الإيسيسكو) بالرباط، المملكة المغربية من ١١ إلى ١٣ يوليو ٢٠٠٦. كما تم تنظيم اجتماع بين منظمة المؤتمر الإسلامي والبنك الإسلامي للتنمية ومنظمة الصحة العالمية لمناقشة الجهود المشتركة لتنفيذ برنامج العمل العشري لمنظمة المؤتمر الإسلامي.

أنشأت منظمة المؤتمر الإسلامي علاقات وروابط مع الصندوق العالمي التابع لمنظمة الصحة العالمية لتنسيق أعمالها في مكافحة "الإيدز" ومرض السل التي تعاني منها الأمة الإسلامية. وستمارس منظمة المؤتمر الإسلامي مساعيها الحميدة لتشجيع المانحين على تقديم الدعم المالي لهذا الصندوق.

انعقد المؤتمر الإسلامي الأول لوزراء الصحة بكوالالمبور بماليزيا من ١٢ إلى ١٥ يونيو ٢٠٠٧ وصادق على بيان كوالالمبور وعشرة قرارات. ومن بين المسائل التي تناولها البيان حثه للدول الأعضاء في منظمة المؤتمر الإسلامي على تكيف جهودها للتعاون مع منظمة الصحة العالمية وغيرها من المنظمات الدولية لمكافحة الأمراض والأوبئة في العالم بما فيها فيروس فقدان المناعة المكتسبة والإيدز والسل. وقد أكد المؤتمر بشدة على القضاء على مرض شلل الأطفال بشكل أولوية عاجلة بالنسبة لكافة الدول الأعضاء في منظمة المؤتمر الإسلامي. كما حث المؤتمر على حشد كل

الجهود السياسية والدينية الضرورية لتحقيق هذا الهدف التاريخي، ودعا كافة الدول الأعضاء في منظمة المؤتمر الإسلامي للعمل على تأمين الاكتفاء الذاتي من إنتاج اللقاح والتموين من خلال دعم عمل الإدارات العمومية المكلفة بإعداد القوانين وتحسين قدرات إنتاج وتوزيع اللقاح في الدول الأعضاء. كما أكد البيان على أهمية تحسين العناية الصحية بالأطفال كعنصر حيوي للتخفيف من وطأة الفقر، على أن تكون برامج العناية الصحية المتعددة ذات عوائد إيجابية مثل تحسين مناعة الأطفال وبرامج التغذية الموجهة للطفل.

وشكلت لجنة توجيهية مؤقتة مكلفة بمراقبة تنفيذ القرارات الصادرة عن المؤتمر الإسلامي الأول لوزراء الصحة.

أجرت منظمة المؤتمر الإسلامي اتصالات مع وزارة الصحة والخدمات الإنسانية في الولايات المتحدة الأمريكية. التقى الأمين العام لمنظمة المؤتمر الإسلامي مع كاتب الدولة الأمريكي للصحة والخدمات الإنسانية في سبتمبر ٢٠٠٧ وتحادث معه في شأن مواضيع العناية الصحية التي تهم بالأساس الأمة الإسلامية. وقد اتفق الجانبان على إضفاء الصبغة الرسمية لهذا اللقاء من خلال التوقيع على مذكرة تفاهم وقررا أيضاً الارتقاء بالحوار حول مواضيع الصحة في منظمة المؤتمر الإسلامي إلى مستوى إستراتيجي رفيع خاصة مع خبراء في الصحة من مركز مراقبة الأمراض والوقاية منها.

وجهدت شبكة المنظمات الإفريقية الإسلامية للسكان والتنمية الدعوة لمنظمة المؤتمر الإسلامي للمشاركة في المؤتمر الوطني حول تدعيم أداء المناعة ضد مرض شلل الأطفال في نيجيريا المنعقد بإيلورن بنيجيريا في ٢٨ يناير ٢٠٠٨. شارك الأمين العام لمنظمة المؤتمر الإسلامي في هذا المؤتمر الوطني على رأس وفد وألقى كلمة بهذه المناسبة.

وبناء على طلب من البنك الإسلامي للتنمية تابعت الأمانة العامة لمنظمة المؤتمر الإسلامي موضوع تعهد الجمهورية الإسلامية الإيرانية بتخصيص ٧ ملايين دولار أمريكي لجهود مكافحة الملاريا في السودان والسفغال، وذلك من خلال اتصالات أجرتها الأمانة مع وزارة المالية الإيرانية.

#### (٤٨) برنامج العمل العشري. ثانياً. ٣،٢

تكليف مجلس محافظي البنك الإسلامي للتنمية باتخاذ التدابير اللازمة لرفع رأسماله المصرح به والمكتتب فيه والمدفوع، وذلك من أجل تمكينه من تفعيل دوره في تقديم الدعم المالي والمساعدة الفنية للدول الأعضاء في منظمة المؤتمر الإسلامي، ولتعزيز المؤسسة الإسلامية لتمويل التجارة التي أنشئت مؤخراً في إطار البنك الإسلامي للتنمية.

#### النتقدم/ العمل

فيما يتعلق بالزيادة العامة الرابعة في رأس المال المصرح به للبنك الإسلامي للتنمية، قرر الاجتماع

الحادي والثلاثون لمجلس محافظي البنك زيادة رأسمال البنك المصرح به من ١٥ مليار دينار إسلامي إلى ٣٠ مليار دينار إسلامي، وزيادة رأس المال المكتتب فيه من ٦,٩ مليار دينار إسلامي إلى ١٥ مليار دينار إسلامي. وحدد مجلس المحافظين أيضاً شروط اكتتاب الدول الأعضاء في البنك لزيادة رأسمال البنك المكتتب فيه.

وبعد إنشاء المؤسسة الإسلامية لتمويل التجارة، عقدت الجمعية العمومية الأولى لمجلس محافظي المؤسسة الجديدة في جدة في شهر صفر (فبراير) من عام ٢٠٠٧ واستبدأت المؤسسة في تنفيذ نشاطاتها التجارية بحلول شهر محرم (يناير) ٢٠٠٨. ويتم حالياً القيام بجميع الأنشطة الانتقالية على نحو مرضٍ.

#### (٤٩) برنامج العمل العشري - ثانياً 4.2

حث البنك الإسلامي للتنمية على تطوير آلياته وبرامجه الهادفة للتعاون مع القطاع الخاص، والنظر في تبسيط وتفعيل عملية اتخاذ القرار.

التقدم/العمل :

يقوم البنك الإسلامي للتنمية بالعمل المطلوب في هذا الصدد.

#### (٥٠) برنامج العمل العشري ثانياً 5.2

حث البنك الإسلامي للتنمية والمؤسسات التابعة له على تنمية فرص الاستثمار والتجارة البينية وإنجاز مزيد من دراسات الجدوى وتوفير المعلومات اللازمة لتطوير المشروعات المشتركة والترويج لها.

التقدم/العمل :

وضعت الغرفة الإسلامية للتجارة والصناعة آلية جديدة غايتها تنمية الاستثمار والتجارة البينية لمنظمة المؤتمر الإسلامي وهي تتمثل في إنشاء بنك معلومات يتوفر على بيانات شاملة حول الاستيراد والتصدير والوكلاء التجاريين والصناعات والمنتجات والزراعة. كما يوفر بنك المعلومات بيانات حول فرص الاستثمار في العالم الإسلامي. وتعمل الغرفة على تنمية هذه الآلية بالتعاون مع وحدة خاصة تهتم بالتعاون بين دول الجنوب في إطار برنامج الأمم المتحدة الإنمائي.

ثالثاً - التضامن الإسلامي في مواجهة الكوارث الطبيعية :

#### (٥١) برنامج العلم العشري ثانياً 1.3

الدين الإسلامي يحث على التكافل والمساعدة لكافة المحتاجين بدون تمييز، مما يحتم على الدول الإسلامية بلورة وإقرار إستراتيجية واضحة للعمل الإغاثي الإسلامي، ودعم التوجه نحو التنسيق

والتعاون فيما بين الجهود الإغاثية المنفردة للدول الإسلامية وبين الهيئات ومؤسسات المجتمع المدني الإسلامي من جهة، والمنظمات ومؤسسات المجتمع المدني الدولية من جهة أخرى

التقدم/العمل :

تم إنشاء المؤسسة العالمية للزكاة في ٢٨ نوفمبر ٢٠٠٦ من طرف معالي السيد عبد الله أحمد بدوي الوزير الأول في ماليزيا. إضافة إلى ذلك، أجرت الغرفة الإسلامية اتصالات مع العديد من البلدان الإسلامية في شأن إنشاء فروع وطنية لمنظمة الزكاة، وتم الحصول على موافقة بعض الدول.

#### (٥٢) برنامج العمل العشري ثانيا ٢,٣

مساعدة الدول المتضررة من الكوارث على إعادة تشكيل مخزوناتنا من الأغذية.

التقدم/العمل :

دعوة كل من البنك الإسلامي للتنمية والغرفة الإسلامية للتجارة والصناعة وصندوق التضامن الإسلامي واللجنة الإسلامية للهلال الدولي ومنظمات الإغاثة ووكالات العون في الدول الأعضاء لتنسيق عملها لتحقيق هذا الهدف.

وافق المؤتمر الإسلامي الثالث والثلاثون لوزراء الخارجية على عقد مؤتمر المانحين لفائدة جمهورية النيجر. تم استضافة هذا المؤتمر من طرف دولة قطر بالدوحة من ١١ إلى ١٣ يونيو ٢٠٠٧. شاركت في هذا المؤتمر العديد من الدول الأعضاء في منظمة المؤتمر الإسلامي ومؤسسات منظمة المؤتمر الإسلامي وكذلك المنظمات الإقليمية المنتمية للدول غير الأعضاء في منظمة المؤتمر الإسلامي.

بلغت التعهدات الرسمية لحد الآن ٣٣٨ مليون دولار أمريكي للحملة المنظمة لفائدة دولة النيجر لمساعدتها على توفير الاكتفاء الذاتي الغذائي. حقق مؤتمر المانحين الذي نظمته منظمة المؤتمر الإسلامي نجاحا كبيرا، وهي أول تجربة تخوضها ويمكن أن تصبح نموذجا يحتذى به في مبادرات أخرى لفائدة الدول الأعضاء المتضررة من الكوارث الطبيعية.

رابعا - دعم التنمية والتخفيف من وطأة الفقر في إفريقيا :

#### (٥٣) برنامج العمل العشري ١,٤,٢

تعزيز النشاطات الرامية إلى تحقيق التنمية الاقتصادية والاجتماعية في البلدان الإفريقية، بما في ذلك دعم المسيرة الصناعية وتنشيط التجارة والاستثمار ونقل التكنولوجيا والتخفيف من عبء الديون والفقر والقضاء على الأمراض، والترحيب بمبادرة الشراكة الجديدة للتنمية الإفريقية "تباد"، من خلال تبني برنامج خاص للتنمية في إفريقيا.

## التقديم/العمل :

نظمت حكومة جمهورية السنغال والأمانة العامة لمنظمة المؤتمر الإسلامي والبنك الإسلامي للتنمية اجتماعا لوزراء الاقتصاد و/ أو التخطيط في الدول الإفريقية الأعضاء في منظمة المؤتمر الإسلامي. أقيم هذا الاجتماع بذاكار يومي ٢٢ و ٢٣ يناير ٢٠٠٧ تحت الرعاية السامية للأستاذ عبد الله واد رئيس جمهورية السنغال. قدم البنك الإسلامي للتنمية خلال هذا الاجتماع الخطوط العريضة للبرنامج الخماسي الجديد لفائدة الدول الإفريقية وطلب من المشاركين إبداء وجهات نظرهم حوله. شكل هذا الاجتماع مناسبة للبلدان الإفريقية الواقعة جنوب الصحراء الأعضاء في منظمة المؤتمر الإسلامي وللنظم الإقليمية لتقديم أهم اختياراتها الإستراتيجية و أولوياتها التنموية على المستوى الاقتصادي والاجتماعي حتى يتسنى أخذها بعين الاعتبار من طرف البنك الإسلامي للتنمية في البرنامج المذكور. وقد أقر وزراء الاقتصاد والمالية والتخطيط في الدول الإفريقية الأعضاء في منظمة المؤتمر الإسلامي برنامج البنك الإسلامي للتنمية الخاص بتنمية أفريقيا بموارد مالية إجمالية قدرها ١٤ مليار دولار أمريكي.

تم رفع هذا البرنامج إلى مؤتمر القمة الإسلامي الحادي عشر الذي عقد بذاكار في مارس ٢٠٠٨. ويتمحور هذا البرنامج بصفة عامة حول المجالات الآتية ذات الأولوية:

- الزراعة والأمن الغذائي،
- المياه والتطهير،
- الطاقة،
- النقل والبنية التحتية،
- الرفع من الاستثمار في استغلال المياه،
- نظام التربية والتعليم واندماج الشباب في سوق الشغل،
- الرعاية الصحية ومكافحة الأمراض المنقولة.

وانطلاقا من وعيها التام بالحاجة الملحة لمنظمة المؤتمر الإسلامي ودولها الأعضاء والدول المانحة للمساهمة على نحو أكبر في مكافحة الفقر في أفريقيا وتنميتها، اعتمدت القمة الإسلامية الحادية عشرة التي عقدت في دكار بجمهورية السنغال يومي ١٣ و ١٤ مارس ٢٠٠٨ قرارا بشأن التخفيف من عبء المديونية عن البلدان الإفريقية. وقد حث القرار الدول الأعضاء في منظمة المؤتمر الإسلامي والدول المانحة على اتخاذ التدابير للتخفيف من مديونية الدول الإفريقية بنسب وأجال تضع في الاعتبار ما تمثله هذه المديونية من عبء ثقيل على اقتصادات الدول الأعضاء.

كما اعتمدت مؤتمر القمة الإسلامي في دورته الحادية عشرة قرارا بشأن خطة السكة الحديدية الرابط

بين دكار وبور السودان، وقرر أن يشكل لجنة تتألف من البنك الإسلامي للتنمية ومنظمة المؤتمر الإسلامي وممثلين عن الدول التي سيقطعها خط السكة الحديدية المقترح، وهي السودان وتشاد والنيجر ونيجيريا ومالي وبوركينا فاسو والسنغال) للشرع في تنفيذ المشروع. فضلا عن ذلك، تم إدراج موضوع خط السكة الحديدية الرابط بين دكار وبور السودان على جدول أعمال الاجتماعات المقبلة للمجلس الوزاري. وكلف الأمين العام بالتعاون مع اللجنة وإعداد تقرير حول التقدم الذي يتم تحقيقه في تنفيذ هذا المشروع.

وبعد دراسة التقارير المقدمة من الأمانة العامة لمنظمة المؤتمر الإسلامي حول التقدم المحرز في تنفيذ برنامج العمل العشري لمنظمة المؤتمر الإسلامي، قررت القمة الإسلامية الحادية عشرة التي عقدت في دكار في مارس ٢٠٠٨ ما يلي:

رحب بإنشاء برنامج خاص من أجل تنمية أفريقيا باعتباره خطوة أساسية أخرى في تنفيذ التكاليف الواردة في برنامج العمل العشري؛ وأعرب عن تقديره للجهود المحمودة والدور الحيوي للبنك الإسلامي للتنمية في هذا الصدد؛ وأعرب عن شكره لحكومة جمهورية السنغال على استضافة الاجتماع الوزاري للبرنامج الخاص للبنك الإسلامي للتنمية من أجل تنمية أفريقيا، والذي عقد في دكار يومي ٢٢ و٢٣ يناير ٢٠٠٨.

أشاد بالدور الأساسي للبنك الإسلامي للتنمية في تمويل المشروعات الإنمائية في أفريقيا، ودعا رئيس الدورة الحادية عشرة لمؤتمر القمة الإسلامي، بالتعاون مع المنظمة والبنك الإسلامي للتنمية وكذلك ممثلي الدول الأفريقية الأعضاء في المنظمة، إلى ضمان التنسيق بهدف التنفيذ الفعال للبرنامج الخاص من أجل تنمية أفريقيا وفقا للقرارات ذات الصلة الصادرة عن القمة الإسلامية الاستثنائية الثالثة التي عقدت في مكة المكرمة في ديسمبر ٢٠٠٥م، بهدف حشد دعم أكبر وتعبئة مزيد من الأموال لفائدة صندوق التضامن الإسلامي للتنمية.

رحب بمبادرة حكومتي الكامبيرون وبوركينا فاسو الرامية إلى تنظيم منتديات شبه إقليمية لوسط إفريقيا وغربها بشأن تنفيذ البرنامج الخاص بتنمية إفريقيا، ودعا منظمة المؤتمر الإسلامي ومؤسساتها ودولها الأعضاء إلى تقديم دعمها من أجل إنجاح هذه الاجتماعات .

حصل اتفاق بين مركز البحوث الإحصائية والاقتصادية والتجارية والتدريب للبلدان الإسلامية ومنظمة الأمم المتحدة للزراعة والتغذية والبنك الإسلامي للتنمية خلال الدورة الثانية عشرة للاجتماع التنسيقي بين منظمة المؤتمر الإسلامي وهيئة الأمم المتحدة سيتم على أساسه وضع برنامج عمل مشترك لتنظيم سلسلة من ورش العمل والندوات التدريبية وتبادل التعاون الفني في تنفيذ بعض الأنشطة الرامية إلى محاربة التصحر وترشيد إدارة الموارد المائية للتخفيف من وطأة الفقر والمجاعة في الدول الأعضاء في منظمة المؤتمر الإسلامي.

(٥٤)

برنامج العمل العشري ٢،٤،٢

دعوة الدول الأعضاء إلى المشاركة في الجهود الدولية لدعم البرامج الرامية إلى التخفيف من حدة الفقر وبناء القدرات في البلدان الأقل نمواً الأعضاء في منظمة المؤتمر الإسلامي.

التقدم/العمل :

قامت ماليزيا، بصفتها رئيس القمة الإسلامية العاشرة، بوضع برنامج تدريبي غايته التخفيف من وطأة الفقر في الدول الأقل نمواً الأعضاء في منظمة المؤتمر الإسلامي. تم إطلاق المرحلة الأولى من البرنامج التي تشتمل على ثلاثة مشاريع نموذجية في مارس ٢٠٠٥ بكوالالمبور. وقد لقي هذا البرنامج كامل الترحيب من قبل لجنة الكومسيك المنعقدة في دورتها الحادية والعشرين. استفادت من المرحلة الأولى من هذا البرنامج: إندونيسيا وبنغلاديش وموريتانيا وسيراليون.

انعقد الاجتماع الرابع للجنة المديرية للتدريب للتخفيف من وطأة الفقر في بروناي دار السلام يومي ٢٩ و ٣٠ مارس ٢٠٠٦. توجد بعض المشاريع التدريبية حالياً حيز التنفيذ مثل صناعة زيت النخيل بسيراليون، صناعة تعليب الأسماك في بنغلاديش، تنمية المقاولات الصغرى واستعمال القروض البسيطة في بنده أساح المتضررة من اجتياح تسونامي، واستكشاف البترول والموارد المنجمية في موريتانيا. أما الجيل الثاني من هذه المشاريع فهو قيد التحضير وستستفيد منه الدول الأقل نمواً الأعضاء في منظمة المؤتمر الإسلامي.

(٥٥) برنامج العمل العشري ٣،٤،٢

حث الدول الأعضاء الدائنة لإلغاء الديون الثنائية ومتعددة الأطراف المستحقة على الدول الأعضاء ذات الدخل المنخفض.



## خلاصات وتوصيات

ما هي الخطوات المقبلة لضمان التنفيذ الفاعل لبرنامج العمل العشري لمنظمة المؤتمر الإسلامي؟  
لخصت قمة مكة الاستثنائية التحديات التي تواجه الأمة الإسلامية والطول الكفيلة بمعالجتها على النحو التالي:

نجد أنفسنا اليوم، أكثر من أي وقت مضى، في حاجة ماسة إلى رؤية جديدة لتغيير منحى الأمور وجعل الأمة، مثلما أمر الله سبحانه وتعالى، منارة للهدى نورا يشع بالعمل والمعرفة والأخلاق لما فيه خير الإنسانية جمعاء.

وإذا أردنا أن ننجح في بلوغ الأهداف المرجوة فإن علينا أن نظهر الالتزام والثقة بعملنا الإسلامي المشترك. لذلك، وانطلاقاً من رؤية جديدة للعالم الإسلامي في معالجة التحديات الدولية والمتغيرات السياسية والاقتصادية والاجتماعية والثقافية بما يحفظ قيم الأمة ومصالحها، فإننا نعتد ونقر برنامج العلم العشري التصدي للتحديات التي تواجه الأمة الإسلامية في القرن الحادي والعشرين.

يزخر العالم الإسلامي بموارده المادية والبشرية وهو في الوقت ذاته سوق ضخمة. وهذه السوق تجعله غنياً من حيث الفرص الاقتصادية بجميع أنواعها وقضاء رغبة بالتعاون الاقتصادي. لذلك فإننا نمتلك أساساً متيناً لتشكيل مجموعة اقتصادية قوية من شأنها أن تعين على تحقيق المزيد من المكاسب من العولمة وعلى مواجهة تحديات القرن الحادي والعشرين.

ولأول مرة في التاريخ، تعتمد منظمة المؤتمر الإسلامي برنامجاً شاملاً لبلوغ أهدافها النبيلة المتمثلة في ضمان تنمية الدول الأعضاء وتحسين الظروف المعيشية لشعوبها. وهذا سبيل من أفضل السبل لمحاربة الإرهاب وضمان انسجام المجتمعات والشعوب المسلمة. وسيقتضي تنفيذ هذا البرنامج إجراءات فعالة ومنسقة على مستوى الدول الأعضاء وعلى مستوى مؤسسات منظمة المؤتمر الإسلامي.

وفي هذا الصدد، فإن الدول الأعضاء ومؤسسات منظمة المؤتمر الإسلامي مدعوة لاتخاذ الإجراءات التالية :

أكد المؤتمر الإسلامي الرابع والثلاثون لوزراء الشؤون الخارجية في قراره بشأن تنفيذ برنامج العمل العشري لمنظمة المؤتمر الإسلامي ما يلي:

يدعو الدول الأعضاء لتقديم الدعم السياسي والمعنوي والمالي الكامل لتنفيذ برنامج العمل العشري لمنظمة المؤتمر الإسلامي؛ ويحث الدول الأعضاء على التنسيق مع الأمانة العامة لمنظمة المؤتمر الإسلامي ومع المؤسسات التابعة للمنظمة للنظر في ملائمة مبادراتها ومشاريعها وبرامجها القائمة في المجالات التي تحظى باهتمام أكبر لديها أو تتمتع فيها بقدرات أكبر مع أهداف برنامج العمل

العشري لمنظمة المؤتمر الإسلامي؛ ويطلب من الدول الأعضاء في منظمة المؤتمر الإسلامي أن تقدم للأمانة العامة لمنظمة المؤتمر الإسلامي تقارير نصف سنوية حول تنفيذ برنامج العمل العشري لعرضها على المؤتمر الإسلامي لوزراء الخارجية والكومسيك والكومستيك والكوميك ومؤتمرات القمة لمنظمة المؤتمر الإسلامي لغرض دراستها.

يدعو الدول الأعضاء لتقييم الاحتياجات من أجل مد الأمانة العامة بالوسائل اللازمة وبناء قدراتها لتتمكن من تنفيذ البرنامج تنفيذًا فعالًا وتنسيق عملية تنفيذ جميع الجوانب المتعلقة ببرنامج العمل العشري.

من الضروري تحسين آلية النشاطات ذات الصلة بتنفيذ برنامج العمل العشري. ومن الضروري أيضًا إجراء تقييم شامل لعملية تنفيذ برنامج العمل العشري في عام ٢٠١٥ واستخلاص العبر من أجل تحسين العمل في المستقبل في هذا المجال وتيسير السبيل للبرنامج العشري المقبل لمنظمة المؤتمر الإسلامي.

أنشأ الأمين العام فريق عمل ولجنة توجيهية في الأمانة العامة لضمان تنفيذ فعال وسريع لبرنامج العمل العشري لمنظمة المؤتمر الإسلامي. كما اتخذت بعض الدول الأعضاء تدابير عملية لتنفيذ برنامج العمل العشري. ويدعو الأمين العام الدول الأعضاء كافة ومؤسسات منظمة المؤتمر الإسلامي لاتخاذ التدابير الضرورية وتوفير الدعم اللازم لتنفيذ برنامج العمل العشري من أجل إعداد الأمة الإسلامية للتصدي لتحديات القرن الحادي والعشرين.

المرفق

(٧)



الأصل: بالإنجليزية

## تقرير أساسي

مقدم من الأمانة العامة لمنظمة المؤتمر الإسلامي

مقدم إلى الدورة الرابعة والعشرين للجنة متابعة الكومسيك

أنطاليا، الجمهورية التركية

٨-١٠ جمادى الأولى ١٤٢٩هـ ( ١٣-١٥ مايو ٢٠٠٨ )

### أولاً: مقدمة

أنشأ مؤتمر القمة الإسلامي الثالث الذي عقد في مكة المكرمة / الطائف في ١٩٨١، اللجنة الدائمة للتعاون الاقتصادي والتجاري وأناط بها متابعة تنفيذ جميع القرارات التي تصدر عن منظمة المؤتمر الإسلامي في المجالات الاقتصادية والتجارية. وأنشئت سلسلة من الأجهزة المتفرعة والمنتمية والمتخصصة بغية تعزيز التعاون في هذين المجالين بين الدول الأعضاء.

ويهدف هذا التقرير إلى تقديم معلومات أساسية محدثة عن المبادرات المتخذة في إطار العنوانين الأساسيين التاليين وهما تنمية التعاون الاقتصادي والتجاري ووضع تنفيذ وتصديق الاتفاقات والأنظمة الأساسية.

### ثانياً: تنمية التعاون الاقتصادي والتجاري

(أ) التعاون من أجل تنمية التعاون الاقتصادي والتجاري بين الدول الأعضاء في منظمة المؤتمر الإسلامي.

ناقشت كومسيك، خلال انعقاد دورتها الأولى، وأقرت المقترحات الداعية إلى وضع ثلاثة أنظمة مالية متعددة الأطراف، الغاية منها تعزيز المبادلات التجارية بين الدول الأعضاء وهي: نظام التمويل الأطول أجلاً للتجارة ، والمؤسسة الإسلامية لتأمين الاستثمار وائتمان الصادرات، واتحاد المقاصة الإسلامي متعدد الأطراف. ومن ثم تم تطوير آليات تعاون أخرى لتعزيز التعاون الاقتصادي والتجاري بين الدول الأعضاء في المنظمة. ونورد فيما يلي بإيجاز مدى التقدم الذي تم إحرازه في إقامة وتفعيل كل من الأنظمة المذكورة ، وكذا ما يبذل من جهود في مجال تعزيز التجارة بين الدول الأعضاء في منظمة المؤتمر الإسلامي:

#### أولاً: برنامج تمويل الصادرات

في أعقاب موافقة كومسيك، تم إقرار نظام التمويل الأطول أجلاً للتجارة في الاجتماع السنوي العاشر للبنك الإسلامي للتنمية في شهر مارس ١٩٨٦م بعمان الأردن، وقد جرى مؤخراً تغيير اسم النظام إلى "نظام تمويل الصادرات".

وقد كانت فكرة البرنامج أصلاً تمويل الصادرات من دولة عضو إلى أخرى، لكن مجلس المديرين التنفيذيين عدل في عام ١٤١٧هـ (١٩٩٧) البرنامج ليسمح بالتصدير إلى دول منظمة التعاون والتنمية الاقتصادية، بهدف توسيع نطاقه وتعزيز صادرات الدول الأعضاء. ويتوقع، بعد توسيع نطاق البرنامج أن يصبح حجم سوق الصادرات من الدول الأعضاء أكبر مما كان عليه في السابق.

وبلغ إجمالي المعتمد الصافي، في إطار هذا البرنامج، منذ إنشائه وحتى نهاية عام ١٤٢٧هـ (٩ فبراير ٢٠٠٧)، مبلغ ١,٥٧ بليون دولار أمريكي وتم اعتماد مبلغ ٣٧٨ مليون دولار أمريكي عام ١٤٢٧هـ (٢٠٠٧/٠٦).

وتشجع الكومسيك الدول الأعضاء على التمسك بهذا النظام للاستفادة من تمويله وتأمين المزيد من المكاسب من صادراتها.

ثانياً: المؤسسة الإسلامية لضمان الاستثمار وائتمان الصادرات  
تتشجع المؤسسة الإسلامية لضمان الاستثمار وائتمان الصادرات توسيع نطاق المعاملات التجارية، وتشجيع تدفق الاستثمارات بين الدول الأعضاء في منظمة المؤتمر الإسلامي. وتقدم المؤسسة: (١) تأمين ائتمان الصادرات وإعادة تأمينها لتغطية عدم استيفاء حصة بيع الصادرات الناجم عن مخاطر تجارية (المشتري) أو غير تجارية (قطرية) و(٢) تأمين الاستثمار وإعادة تأمينه ضد المخاطر القطرية، وبخاصة مخاطر القيود المفروضة على تحويل النقد الأجنبي، ونزع الملكي، والحروب، والاضطرابات المدنية، والإخلال بالعقود. وخلال الاجتماع السنوي الثلاثين لمجلس مديري البنك الإسلامي للتنمية الذي انعقد في بوتراجايا بماليزيا يومي ٢٣-٢٤ يونيو ٢٠٠٥، اعتمد قرار بشأن تعديل اتفاقية تأسيس المؤسسة لتمكينها من تأمين تدفق الاستثمارات الواردة من البلدان غير الأعضاء إلى البلدان الأعضاء. وسوف تقوم المؤسسة بعد هذا التعديل الجديد بدور هام في تعزيز الاستثمار في بلدانها الأعضاء.

وواصلت المؤسسة تنفيذ إستراتيجيتها التسويقية بتنظيم ندوات الترويج الوطنية والدولية، وعقد ندوات لعرض مختلف المواضيع ومناقشتها، وزيارات المتابعة إلى البلدان الأعضاء، وعقد اجتماعات مع المصدرين والبنوك.

ثالثاً: اتحاد المقاصة الإسلامي متعدد الأطراف  
أجرى البنك الإسلامي للتنمية دراسة المشروع بطلب من الكومسيك. وأعربت لجنة الكومسيك في دورتها الثامنة المنعقدة في عام ١٩٩٢م، عن تقديرها للبنك الإسلامي للتنمية لأنه استكمل "اتفاقية المقاصة متعددة الأطراف"، ووافقت، مبدئياً، على الاتفاقية المقترحة وصدقت التوصيات الصادرة عن محافظي البنوك المركزية والسلطات النقدية في الدول الأعضاء بالقاهرة سنة ١٩٩٠.

دعت دورة الكومسيك العاشرة التي عقدت في اسطنبول من ٢٢ إلى ٢٥ أكتوبر ١٩٩٤، من بين أمور أخرى، الدول الأعضاء إلى عمل ترتيبات مقاصة فيما بينها بشرط أن تكون هذه الترتيبات

مرنة فيما يتعلق بالسلع التي تغطيها وأن يكون الانضمام على أساس طوعي، على أن يكون الهدف النهائي لإبرام اتفاقيات المقاصة بين مجموعات فرعية من الدول الأعضاء الراغبة في المشاركة فيها هو إنشاء اتحاد إسلامي للمقاصة متعددة الأطراف .

#### رابعاً: إنشاء شبكة معلومات تجارية

أقرت الدورة الأولى لكومسيك التي عقدت عام ١٩٨٤م ، قراراً أوصى بإنشاء شبكة للمعلومات التجارية بين الدول الأعضاء تهدف إلى تسهيل جمع المعلومات التجارية ومعالجتها وتحليلها ونشرها لفائدة مستعملها . وطلب من المركز الإسلامي لتنمية التجارة إعداد دراسة جدوى حول إجراءات وترتيبات إنشاء الشبكة. وقد قدم المركز الإسلامي لتنمية التجارة دراسة الجدوى المذكورة إلى الدورة الثانية لكومسيك، وتم تعيين فريق لمراجعة دراسة الجدوى بهدف وضع "نظام للمعلومات الأساسية" الخاصة بالمعلومات في مجال التجارة في الدول الأعضاء في المنظمة لتأمين الاستخدام الأمثل للإمكانات المتاحة في الدول الأعضاء.

تم استيفاء قاعدة البيانات لدى المركز الإسلامي لتنمية التجارة بالإضافة إلى استكمال وتشغيل جميع البرامج. وهذا يتطابق عملياً مع النموذج الأساسي لشبكة المعلومات للبلدان الإسلامية التي اعتمدها البنك الإسلامي للتنمية. ويجري نشر المعلومات من خلال الوسائل العادية (البريد، الفاكس، تجاريس). وهي أيضاً متوفرة على أسطوانة مدمجة و يكن الإطلاع عليها من خلال شبكة الإنترنت أو نظام الاتصال باستخدام المعلومات للبلدان الإسلامية عندما تصبح جاهزة للعمل. ومن الجدير بالذكر أن للمركز الإسلامي لتنمية التجارة صفحة على شبكة الإنترنت، بعنوان : [www.icdt-oic.org](http://www.icdt-oic.org).

أوصت الدورة الحادية والعشرون لكومسيك الدول الأعضاء بالاستفادة المثلى من هذا المرفق وطلبت من الدول الأعضاء في منظمة المؤتمر الإسلامي تزويد المركز الإسلامي لتنمية التجارة بالبيانات المتصلة بالتجارة وإحصاءات الاستثمار وأنظمتها.

#### خامساً: المعارض التجارية الإسلامية

تضطلع المعارض التجارية الإسلامية بدور هام في النهوض بالتجارة الإسلامية حيث تتيح فرصة اللقاء بين الشركات ورجال الأعمال وعرض منتجاتهم. وينظم المركز الإسلامي لتنمية التجارة، بانتظام، المعارض التجارية الإسلامية، بالتعاون مع الوزارة المعنية في الحكومة المضيفة وبدعم من الغرفة الإسلامية للتجارة والصناعة. ومن شأن

تنفيذ القواعد والأنظمة التي تنظم المعارض التجارية الإسلامية، والتي أعدها المركز الإسلامي لتنمية التجارة وأقرتها دورة الكومسيك الثامنة عشرة، إضفاء المزيد من الفاعلية على تنظيم المعارض التجاري الإسلامي.

وحتى الآن، نظم أحد عشر معرضاً تجارياً إسلامياً بنجاح. نظم المعرض التجاري الإسلامي الحادي عشر في دكار ، بجمهورية السنغال في الفترة من ٢١ إلى ٢٥ نوفمبر ٢٠٠٧م. كما ستستضيف جمهورية مصر العربية، المعرض التجاري للبلاد الإسلامية في ٢٠٠٩.

سادساً: التعاون بين القطاعات الخاصة في الدول الأعضاء في منظمة المؤتمر الإسلامي

تعتبر تنمية القطاع الخاص في العالم الإسلامي واحدة من الأهداف الكبرى التي تروم منظمة المؤتمر الإسلامي تحقيقها. وفي هذا الإطار، كلفت الدورة التاسعة للكومسيك الغرفة الإسلامية للتجارة والصناعة بتنظيم اجتماعات سنوية للقطاع الخاص، ودأبت منذ عام ١٩٩٤ على تنظيم هذه الاجتماعات بشكل دوري بالتعاون مع البنك الإسلامي للتنمية والغرف المحلية. ولهذه الاجتماعات أهمية كبرى في تشكيل أرضية للقاء ومناقشة مجالات التعاون المشترك لإيجاد أسواق جديدة ومجالات استثمار جديدة وشركاء تجاريين جدد.

ووعياً منها بالإمكانيات الاقتصادية لدى سيدات الأعمال ودعماً كذلك للأهداف الإنمائية للألفية فيما يتعلق بقضايا المساواة بين الجنسين، أعلنت الغرفة الإسلامية للتجارة والصناعة عام ٢٠٠٥ عن برنامج للتمكين الاقتصادي لسيدات الأعمال في البلدان الإسلامية كل سنة. نظمت الغرفة الإسلامية في ٢٠٠٧ ورشة عمل عن " تسويق وتعبئة المنتجات الفلاحية " في الفترة من ٢٥ إلى ٢٩ أغسطس ٢٠٠٧ في السودان . ونظمت الغرفة الإسلامية للتجارة والصناعة الاجتماع التالي بغية تشجيع تنظيم المشروعات ولتعزيز دور سيدات الأعمال في مزاوله هذا النشاط:المنتدى الثالث لسيدات الأعمال في يناير ٢٠٠٨ في الدوحة دولة قطر، وسيعقد المنتدى الرابع لسيدات الأعمال في نوفمبر ٢٠٠٨ في دمشق بسورية. وسيعقد الاجتماع الثاني عشر للقطاع الخاص لتعزيز التجارة والمشاريع المشتركة فيما بين البلدان الإسلامية في يونيو ٢٠٠٨ في كامبلا بأوغندا. وعلاوة على ذلك قام الغرفة الإسلامية للتجارة والصناعة، بالتعاون مع البنك الإسلامي للتنمية بإنشاء بوابة للربط الشبكي لسيدات الأعمال ([www.oic-bin.net](http://www.oic-bin.net)) لتعزيز العلاقات والروابط فيما بينهن.

كما أن الغرفة الإسلامية للتجارة والصناعة بصدد إنشاء قاعدة بيانات خاصة بالغرفة كآلية لرأب الفجوة المعلوماتية ولتسهيل التجارة وتقديم المعلومات التجارية. والغرض من ذلك هو تقديم معلومات شاملة حول مواطن قوة الدول الأعضاء في منظمة المؤتمر الإسلامي، وخاصة حول الصناعة والتجارة والزراعة، بالإضافة إلى معلومات عن الفرص الاستثمارية في العالم الإسلامي. ولتنفيذ هذا المشروع ستعاون الوحدة الخاصة للتعاون فيما بين بلدان الجنوب في صندوق الأمم المتحدة الإنمائي مع الغرفة الإسلامية للتجارة والصناعة.

وبالإضافة إلى ما سبق، أعدت الغرفة الإسلامية للتجارة والصناعة خطة عمل عشرية عملية أحرز عدد من المشاريع تقدماً في إطارها ، وهي:



١/الهيئة العالمية للزكاة،

٢/الشركة الإسلامية الدولية لاستكشاف فرص الاستثمار وتعزيز التجارة البينية الإسلامية،

٣/اتحاد أصحاب المشاريع،

٤/اتفاقية التأشيرة المفتوحة،

٥/بنك الإعمار.

سابعاً: اجتماعات لتبادل الآراء خلال الدورات السنوية للكمسيك:

وافقت الدورة العاشرة للكمسيك على أفراد بند يتيح تبادل الآراء حول المواضيع الاقتصادية العالمية الحالية التي تهم الدول الأعضاء لإدراجها في جداول أعمال الدورات اللاحقة للكمسيك. ومننذ، عقدت اجتماعات لتبادل الآراء حول المواضيع التالية:

١ - "آثار دورة أوروغواي للمفاوضات التجارية وإنشاء منظمة التجارة العالمية على التجارة الخارجية للبلدان الأعضاء في منظمة المؤتمر الإسلامي" (دورة كومسيك الحادية عشرة)،

٢ - "تجارب الخصخصة للبلدان الأعضاء في منظمة المؤتمر الإسلامي" (دورة كومسيك الثانية عشرة)،

٣ - "آثار التكتلات الاقتصادية الإقليمية وخاصة الاتحاد الأوروبي على اقتصادات البلدان الأعضاء" (دورة كومسيك الثالثة عشرة)،

٤ - "التجارة والاستثمار البيني في منظمة المؤتمر الإسلامي والاستقرار الاقتصادي والإصلاحات الهيكلية في البلدان الأعضاء" (دورة كومسيك الرابعة عشرة)،

٥ - "تنمية الموارد البشرية من أجل تحقيق تنمية اقتصادية مستدامة في البلدان الأعضاء" (دورة كومسيك الخامسة عشرة)،

٦ - "تعزيز المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في مواجهة العولمة والتحرر التجاري" (دورة كومسيك السادسة عشرة)،

٧ - "آثار الحواجز غير الجمركية على التجارة الخارجية للدول الأعضاء" (دورة كومسيك السابعة عشرة)،

٨ - استثمار القطاع الخاص في البلدان الأعضاء ودور البنك الإسلامي للتنمية (دورة كومسيك الثامنة عشرة)،

٩ - أثر التجارة الإلكترونية واستخدام تكنولوجيا المعلومات في تعزيز التجارة وتنميتها بين الدول الأعضاء في منظمة المؤتمر الإسلامي (دورة كومسيك التاسعة عشرة)،

١٠ - التسهيلات المتعلقة بالتجارة والنقل بين الدول الأعضاء في منظمة المؤتمر الإسلامي (دورة كومسيك العشرون)،

١١- دور السياحة في تعزيز التعاون الاقتصادي بين الدول الأعضاء في المنظمة (دورة كومسيك الحادية والعشرون)،

١٢ - "بناء القدرات في مجال تسهيل التجارة والاستثمار" (الدورة ٢٢ للكومسيك).

١٣ - تبادل الآراء حول موضوع: تمويل الائتمانات متناهية الصغر والتخفيف من حدة الفقر في الدول الأعضاء (الدورة الثالثة والعشرون للكومسيك).

قررت الدورة الثانية والعشرون للكومسيك أن يتولى مركز أنقرة المسؤولية الكاملة كمؤسسة تنسيق لاجتماعات تبادل الآراء، وطلبت من المركز، بالتعاون مع البنك الإسلامي للتنمية، إعداد وثيقة مرجعية حول آلية جديدة للإعداد لاجتماعات تبادل الآراء وتنفيذها وتقديمها، من خلال لجنة المتابعة للدورة التالية للكومسيك لاعتمادها.

كذلك قررت الدورة الثالثة والعشرون للكومسيك اعتبار موضوع "تحسين مناخ الاستثمار موضوعاً لتبادل الآراء في الدورة الرابعة والعشرين للكومسيك، وطلبت من البنك الإسلامي للتنمية بالتعاون مع مركز أنقرة والأمانة العامة وأجهزة المنظمة المعنية وغيرها من المنظمات الدولية ذات الصلة، تنظيم ورشة عمل حول هذا الموضوع، قبل انعقاد الدورة الرابعة والعشرين للكومسيك وتقديم تقرير بهذا الشأن إلى الدورة القادمة للكومسيك.

#### ثامناً: الاتفاقية الإطارية لنظام الأفضلية التجارية

شكل دخول نظام الاتفاقية الإطارية لنظام الأفضلية التجارية بين الدول الأعضاء في منظمة المؤتمر الإسلامي حيز التنفيذ، تطوراً مهماً في الجهود التي بذلتها المنظمة لتوسيع نطاق التجارة الإسلامية البينية، وبعد أن صدقتها أكثر من عشر دول قررت كومسيك في دورتها الثامنة عشرة إنشاء لجنة للمفاوضات التجارية مؤلفة من البلدان المشاركة التي صدقت الاتفاقية وسيتم التفاوض بشأن الامتيازات التجارية المعلنة. واعتمدت الدورة التاسعة عشرة للكومسيك الإعلان الوزاري الذي أعلن انطلاق الجولة الأولى من المفاوضات التجارية بين الدول التي صدقت الاتفاقية الإطارية. نظم المركز الإسلامي لتنمية التجارة اجتماعاً لفريق خبراء برعاية الكومسيك من ٢٤ إلى ٢٦ يونيو ٢٠٠٣ بالدار البيضاء لإعداد العمل الأساسي للجولة الأولى.

انعقد الاجتماع الأول من الجولة الأولى للجنة المفاوضات التجارية في إطار الاتفاقية خلال الفترة من ٦ إلى ٩ إبريل ٢٠٠٤ في أنطاليا. حيث اعتمدت اللجنة في هذا الاجتماع إستراتيجية تفاوضية اقترحت برنامجاً للمفاوضات التجارية لكل منتج بمفرده، وخطوطاً توجيهية وخطة عمل للوصول إلى السوق وجدولاً زمنياً للتحرير التجاري في إطار الاتفاقية. وتلا ذلك اجتماعان آخران في أنطاليا

خلال الفترة من ٧ إلى ١٠ سبتمبر ٢٠٠٤ ومن ٥ إلى ٨ يناير ٢٠٠٥) حيث ركزت المفاوضات خلال هذين الاجتماعين على وضع الكيفية المتعلقة بالتفاوض التجاري ضمن إطار زمني محدد و تعطيية المنتج". واختتمت الجولة الأولى بإعداد "مشروع بروتوكول نظام التعرفة التفضيلية لنظام الأفضلية التجارية لمنظمة المؤتمر الإسلامي" (بريتاس) خلال اجتماعها الأخير خلال الفترة من ٣٠ مارس إلى ٢ أبريل ٢٠٠٥ في أنطاليا. وقد قدم البنك الإسلامي للتنمية دعماً مالياً للجولة الأولى من المفاوضات التجارية.

استكمل هذا البروتوكول في دورة خاصة انعقدت على هامش الدورة الحادية والعشرين لكومسيك في ٢٣ نوفمبر ٢٠٠٥، واعتمدته كومسيك في دورتها الحادية والعشرين.

يدخل البروتوكول حيز التنفيذ في اليوم التسعين من تاريخ إيداع وثائق التصديق أو القبول أو الاعتماد من عشر حكومات على الأقل من الدول المشاركة. وقد وقعت لحد الآن كل من مصر والأردن وتونس وتركيا، البروتوكول المذكور في مراسم خاصة نظمت خلال الدورة الحادية والعشرين لكومسيك. كذلك وقعت ماليزيا البروتوكول في مارس ٢٠٠٦. ووقعت كل من بنغلاديش والكاميرون والإمارات هذا البروتوكول في مراسم خاصة نظمت خلال الدورة ٢٢ لكومسيك، تلتها باكستان في فبراير ٢٠٠٧. كما وقعت غينيا على البروتوكول في الدورة ٢٣ لكومسيك باعتماد بريتاس سبتداً مرحلة هامة في الجهود التي تبذل على مستوى المنظمة لتعزيز التعاون الاقتصادي والتجاري. ويرجى أن يوسع نطاق عملية المفاوضات لتشمل في نهاية الأمر جميع الدول الأعضاء في المنظمة من خلال تصديقها الاتفاقية الإطارية وبريتاس.

تنفيذاً لقرارات المؤتمر الوزاري والكومسيك ذات الصلة، أطلقت الدورة الوزارية الجولة الثانية من المفاوضات التجارية وبحضور وزراء التجارة ورؤساء وفود الدول الأعضاء في لجنة المفاوضات التجارية، في ٢٤ نوفمبر ٢٠٠٦. وانعقد الاجتماع الأول من الجولة الثانية للمفاوضات التجارية في اسطنبول في الفترة من ٢٤ إلى ٢٦ نوفمبر ٢٠٠٦ والثاني والثالث والرابع في أنقرة من ٢٧ إلى ٣٠ مارس ٢٠٠٧، ومن ١٩ إلى ٢٢ يونيو ٢٠٠٧ ومن ١٠ إلى ١٢ سبتمبر ٢٠٠٧ على التوالي. واختتم الاجتماع الرابع الجولة الثانية من المفاوضات للدول الأعضاء في لجنة المفاوضات التجارية التي حققت تقدماً على صعيد قواعد المنشأ والتدابير شبه الجمركية وغير الجمركية في الاجتماع لوزراء التجارة الذي عقد في الجمهورية التركية يوم ١٢ سبتمبر ٢٠٠٧، بلغ عدد البلدان المشاركة في نظام الأفضلية التجارية ٢٢ بلداً.

بالإضافة إلى ذلك أجرت الأمانة العامة لمنظمة المؤتمر الإسلامي اتصالاً بمنظمة إقليمية وهي الاتحاد الاقتصادي والنقدي لدول غرب إفريقيا، لانضمام دوله الأعضاء للاتفاقية الإطارية لنظام التجارة التفضيلية والبريتاس. وقد شارك الاتحاد في الدورة الثانية والعشرين لكومسيك من أجل إجراء مزيد من المباحثات لاستكشاف طرق لإجراء مزيد من النقاش حول انضمام دوله الأعضاء. علاوة على ذلك، سينظم المركز الإسلامي لتنمية التجارة دورة تدريبية لتسهيل انضمام الاتحاد

الاقتصادي والنقدي لدول غرب أفريقيا للبروتوكول الخاص بنظام التعريفات الجمركية التفضيلية (بريتاس) ، بالتعاون مع البنك الإسلامي للتنمية ، في واغادوغو ، بوركينا فاسو في ٢٠٠٨.

(ب) التعاون في مجال الأمن الغذائي والتنمية الزراعية

ظلت مشكلة الأمن الغذائي دون حل في بعض البلدان الأعضاء في المنظمة وخاصة الدول الإفريقية منها. كذلك نظمت الأمانة العامة بالتعاون مع البنك الإسلامي للتنمية والبنك الإفريقي للتنمية والحكومة السنغالية ندوة بشأن الأمن الغذائي في البلدان الإسلامية في داكار بجمهورية السنغال في شهر ديسمبر ١٩٩١ ، على هامش مؤتمر القمة الإسلامي السادس. وبعد إطلاق مؤتمر القمة الإسلامي السادس على تقرير ندوة داكار، اعتمد إعلان "عقد الأمن الغذائي" في الدول الأعضاء في منظمة المؤتمر الإسلامي، الذي، من بين أمور أخرى، دعا الدول الأعضاء إلى تقديم المزيد من الموارد المالية إلى المؤسسات المالية المعنية، من أجل تمكينها من تقديم المزيد من المساعدات للدول الإفريقية الأعضاء في منظمة المؤتمر الإسلامي حتى تتمكن من تنفيذ استراتيجيتها الوطنية للأمن الغذائي بسرعة وفعالية. وتقوم اللجنة الخاصة التي أنشئت خلال الندوة برئاسة وزير التنمية الريفية والمياه في جمهورية السنغال ببذل ما بوسعها من جهود من أجل تنفيذ توصيات ندوة داكار. وقد عقد بالفعل اجتماعان للخبراء واجتماعان آخران لكبار المسؤولين، كما زارت بعثة مشتركة من حكومة السنغال والبنك الإسلامي للتنمية وبنك التنمية الإفريقي بعض البلدان لتقويم برامجها في مجال الأمن الغذائي.

استضافت حكومة الجمهورية الإسلامية الإيرانية المؤتمر الوزاري الرابع لمنظمة المؤتمر الإسلامي بشأن الأمن الغذائي والتنمية الزراعية في طهران في الفترة من ١٤ إلى ١٦ يناير ١٩٩٥. وأكد الإعلان الذي صدر عن المؤتمر الحاجة لاستكشاف السبل والوسائل الملائمة لزيادة الإنتاج الزراعي. وقرر المؤتمر القيام باستعراض دوري وضع الأمن الغذائي في جميع الدول الأعضاء في منظمة المؤتمر الإسلامي. وسوف يعقد المعرض العالمي الأول للأغذية في الدول الأعضاء في منظمة المؤتمر الإسلامي في الجمهورية الإسلامية الإيرانية في ٢٠٠٨.

شهدت أسعار المواد الغذائية والخبز والشعير والذرة والحليب والزيت والصويا وغيرها من الأغذية الأخرى ارتفاعاً حاداً في الشهور الماضية في عدد من البلدان النامية رغم ما اتخذته الحكومات من إجراءات في إطار سياساتها للحد من آثار ارتفاع الأسعار الدولية على أسواق المواد الغذائية المحلية . ويمثل الإنفاق على الطعام ما بين ١٠ و ٢٠% من إنفاق المستهلكين في الدول الصناعية ، بينما يمثل ما بين ٦٠ و ٨٠% في البلدان النامية . ويعد الفقراء في الحواضر والمزارعون الذين يعانون من عجز غذائي من بين الفئات الأشد تضرراً لأنها تعتمد على السوق للحصول على المنتجات الغذائية.

تعتبر أربع عشرة دولة من الدول الأعضاء ( أفغانستان ، بنغلاديش تشاد ، كوت ديفوار ، غانا ، غينيا ، غينيا بيساو ، موريتانيا ، الصومال ، سيراليون ، طاجيكستان وأوغندا ) من بين سبع وثلاثين دولة من دول العالم تعاني من أزمة تستدعي مساعدة خارجية لتوفير الأغذية . وتحتاج هذه البلدان إلى مزيد من الدعم من المجتمع الدولي ، بما في ذلك دول منظمة المؤتمر الإسلامي ، للتعامل مع الارتفاع الحاد في أسعار الأغذية في العالم. وبما أن ارتفاع أسعار المواد الغذائية من شأنه أن يؤدي إلى زعزعة الاستقرار في البلدان ما دامت الأسر الفقيرة في البلدان النامية تنفق ما يزيد على ٨٠% من دخلها على الغذاء، فإن هنالك حاجة ملحة بالنسبة لمنظمة المؤتمر الإسلامي لمعالجة هذا الموضوع.

الجدير بالذكر أنه منذ ١٩٩٥ لم يعقد مؤتمر وزاري في مجال الأمن الغذائي والتنمية الزراعية. والأمانة العامة لمنظمة المؤتمر الإسلامي تحت بنشاط الدول الأعضاء على تنظيم مثل هذا الاجتماع الوزاري.

#### (ج) التعاون في مجال الصناعة

تنفيذاً لقرارات الاجتماع الوزاري التشاوري الثالث حول التعاون الصناعي الذي أجري في عام ١٩٨٧، عقد اجتماع لفريق العمل المعني بتعزيز المشروعات المشتركة برعاية البنك الإسلامي للتنمية بجدة في شهر نوفمبر ١٩٨٧ والذي بحث بالتفصيل آلية لتعزيز المشروعات المشتركة بين البلدان الأعضاء حسب ما حدده الوزراء.

دعت الدورة التاسعة للكومسيك المنعقدة في اسطنبول في الفترة من ١ إلى ٤ سبتمبر ١٩٩٣ الدول الأعضاء التي لم تبحث توصيات فريق العمل بشأن الآلية المقترحة، إلى القيام بذلك وموافاة الأمانة العامة لمنظمة المؤتمر الإسلامي بآرائها وتعليقاتها حتى يتسنى للمشاورة الوزارية الرابعة النظر في الموضوع. كما ناشدت الدول الأعضاء مرة أخرى استضافة هذا الاجتماع الوزاري الاستشاري حتى يمكن استكمال المشروع ذي العقدين.

#### (د) التعاون في مجال النقل

انعقد الاجتماع الوزاري الأول لمنظمة المؤتمر الإسلامي حول النقل في اسطنبول في الفترة من ٧ إلى ١٠ سبتمبر ١٩٨٧م بالتزامن مع الدورة الثالثة لكومسيك . وخلال الاجتماع أعرب الوزراء عن قناعتهم بأن قطاع النقل يشكل عنصراً هاماً في تنمية التعاون التجاري والاقتصادي فيما بين الدول الإسلامية، وقرروا التعاون في تنمية النقل البري والبحري ، والسكك الحديدية ، والتدريب في مجال النقل والمواصلات.

حثت الدورة الحادية عشرة للكومسيك التي انعقدت في اسطنبول من ٥ إلى ٨ نوفمبر ١٩٩٥ ، الدول الأعضاء وأجهزة المنظمة المعنية على اتخاذ التدابير اللازمة لتنفيذ قرارات الاجتماع الوزاري الأول

للمنظمة حول النقل . ناقشت الدورة العشرون لكومسيك التي انعقدت في اسطنبول من ٢٣ إلى ٢٧ نوفمبر ٢٠٠٤ ، "تسهيل التجارة والنقل بين الدول الأعضاء في المنظمة" ، في دورتها المخصصة لتبادل الآراء . حيث أشارت إلى أهمية التكنولوجيا الحديثة في مجال الإعلام والاتصالات السلكية واللاسلكية في تعزيز أوساط التجارة والاستثمار وتسهيل إجراءات التجارة والنقل بين الدول الأعضاء في المنظمة.

وقبل انعقاد الدورة العشرين لكومسيك، نظمت حكومة جمهورية باكستان الإسلامية، ومركز الدار البيضاء بالتعاون مع البنك الإسلامي للتنمية ، ومركز أنقرة ، والغرفة الإسلامية ، حلقة عمل حول تسهيل التجارة والنقل بين الدول الأعضاء في المنظمة ، في إسلام آباد من ١٤ إلى ١٦ سبتمبر ٢٠٠٤ . وقدم تقرير الحلقة المذكورة وتوصياتها إلى الدورة العشرين لكومسيك لبحثها خلال دورتها المخصصة لتبادل الآراء. حيث سجلت كومسيك علمها مع التقدير بتوصيات الحلقة التي أعربت بشكل أساسي عن وجود حاجة لإطار تشريعي موث لتسهيل التجارة والنقل في مجالات البنية الأساسية وخدمات الدعم والدعم المالي. وقد شملت توصيات الحلقة، من بين أمور أخرى، ما يلي:

١- "دعوة البلاد الأعضاء لتوحيد إجراءاتها التشريعية الوطنية والإقليمية وفقا للضوابط الدولية الحالية لتسهيل التجارة والنقل".

٢- "دعوة البلاد الأعضاء لاتخاذ الخطوات اللازمة لإقامة بنية أساسية ملائمة للنقل الجوي والبحري والحديدي وخدمات الدعم".

٣- "دعوة البلاد الأعضاء للاستفادة من تكنولوجيا الاتصالات والمعلومات في تسهيل التجارة والنقل".

ناشدت الدورة الثانية والعشرون لكومسيك الدول الأعضاء أن تستضيف الاجتماع الثاني لوزراء النقل.

#### (هـ) التعاون في مجال الاتصالات السلكية واللاسلكية

انعقد الاجتماع الوزاري الأول لوزراء الاتصالات السلكية واللاسلكية بالتزامن مع الدورة الرابعة لكومسيك في اسطنبول ، تركيا في شهر سبتمبر ١٩٨٨ . وانعقد الاجتماع الوزاري الثاني حول الاتصالات في باندونج ، جمهورية إندونيسيا في الفترة من ٥ إلى ٨ نوفمبر ١٩٩١ م . وكان تخفيض تعرفه الاتصالات المطبقة على وسائل الإعلام من بين التوصيات المهمة الصادرة عن الاجتماع الوزاري الأول . كما عقد اجتماع لفريق الخبراء المعني بالوسائل والسبل لتخفيض تعرفه الاتصالات المطبقة على وسائل الإعلام في القاهرة في الفترة من ٢٨ إلى ٢٩ سبتمبر ١٩٩٣ .

دعت الدورة العاشرة لكومسيك التي انعقدت في اسطنبول من ٢٢ إلى ٢٥ أكتوبر ١٩٩٤ ، الدول الأعضاء ومؤسسات المنظمة المعنية لاتخاذ التدابير اللازمة لتنفيذ قرارات الاجتماعين الوزاريين

الأول والثاني حول الاتصالات السلكية واللاسلكية . واستضافت حكومة الجمهورية الإسلامية الإيرانية الاجتماع الوزاري الثالث لمنظمة المؤتمر الإسلامي حول البريد والاتصالات السلكية واللاسلكية في طهران في الفترة من ٨ إلى ١١ يوليو ١٩٩٦ . وأصدر الاجتماع قراراً من ٢٥ نقطة حدد فيه مجالات التعاون وقدم توصيات محددة للدول الأعضاء لتنفيذها بغية تعزيز التعاون فيما بينها في مجال البريد والاتصالات.

وقرر الاجتماع تكوين لجنة متابعة لرصد تنفيذ توصيات الاجتماع الوزاري الثالث حول البريد والاتصالات السلكية واللاسلكية. وقرر عقد اجتماعات للخبراء وندوات سنوية، ولو على مستوى إقليمي، تتضمن القطاع الخاص. وتقرر كذلك تقليص الفترة التي تفصل بين الاجتماعات الوزارية للبريد والاتصالات بحيث يعقد الاجتماع مرة كل ثلاث سنوات. وناشدت الدورة ٢٢ للكمسيك الدول الأعضاء لاستضافة الاجتماع الوزاري الرابع حول الاتصالات.

#### (و) التعاون في مجال الطاقة

انعقد الاجتماع الوزاري الأول للمنظمة حول الطاقة في اسطنبول ، تركيا في الفترة من ٣ إلى ٦ سبتمبر ١٩٨٩م بالتزامن مع الدورة الخامسة للكمسيك. وإدراكاً من الوزراء، بأن مسائل الطاقة تمثل عنصراً هاماً من عناصر التعاون في مختلف المجالات فيما بين الدول الأعضاء، فقد اعتمدوا قراراً شاملاً يوصي، من بين أمور أخرى، الدول الأعضاء بضرورة تحسين أداء منشآت الطاقة وتعجيل نقل التكنولوجيا فيما بينها في مجال الطاقة، وتشجيع البحوث في مجال موارد الطاقة الجديدة والمتجددة وإنشاء شبكات إقليمية مترابطة فيما بينها في مجال الكهرباء .

دعت دورة الكمسيك العاشرة المنعقدة في اسطنبول في الفترة من ٢٤ إلى ٢٥ أكتوبر ١٩٩٤م الدول الأعضاء وأجهزة المنظمة المعنية إلى اتخاذ التدابير الضرورية لتنفيذ قرارات الاجتماع الوزاري الأول وأهابت بالدول الأعضاء استضافة الاجتماع الوزاري الثاني حول الطاقة .

#### (ز) التعاون في مجال البنية الأساسية والأشغال العامة

انعقد الاجتماع الوزاري للمنظمة الأول حول البنية الأساسية والأشغال العامة في اسطنبول في الفترة من ٦ إلى ٩ أكتوبر ١٩٩١ وذلك بالتزامن مع دورة الكمسيك السابعة. وحث الاجتماع الوزاري الدول الأعضاء، من بين أمور أخرى، على تعزيز التعاون فيما بينها في هذا المجال. وطلب أفراد بند في الميزانية للأشغال العامة والبنية الأساسية ضمن القطاعات ذات الأولوية من "خطة عمل تعزيز التعاون الاقتصادي بين الدول الأعضاء" وأوصى بتطوير الطاقات والمشاريع الموجودة فعلاً في إطار منظومة المنظمة في هذا المجال.

لاحظت دورة الكمسيك العاشرة المنعقدة في اسطنبول في الفترة من ٢٢ إلى ٢٥ أكتوبر ١٩٩٤م القرارات الصادرة عن الاجتماع الوزاري الأول حول البنية الأساسية والأشغال العامة الذي عقد

باسطنبول من ٦ إلى ٩ أكتوبر ١٩٩١، ووجهت نداءً إلى جميع الجهات المعنية لاتخاذ التدابير اللازمة لتنفيذ قرارات الاجتماع الوزاري الأول حول البنية الأساسية والأشغال العامة. وأحاطت علماً باقتراحات إندونيسيا الخاصة بالتعاون في مجال البنية الأساسية الحضرية والتنمية الريفية.

#### (ح) التعاون في مجال القوى العاملة والضمان الاجتماعي

انعقد الاجتماع الثاني لفريق الخبراء المعني بالقوى العاملة والضمان الاجتماعي في كوالالمبور، ماليزيا، في أكتوبر ١٩٨٤ وكون مجموعتي عمل: الأولى لاستكمال "مشروع الاتفاقية الثنائية بشأن الضمان الاجتماعي"، والثانية لاستكمال "مشروع الاتفاقية الثنائية النموذجية بشأن العمالة وتبادل الأيدي العاملة". وقد اجتمعت مجموعة العمل المكلفة بالضمان الاجتماعي في عمان بالأردن، سنة ١٩٨٥، واستكملت مشروع الاتفاقية. كما انعقد اجتماع مجموعة العمل الثانية المكلفة بالعمالة وتبادل الأيدي العاملة في اسطنبول، بتركيا خلال الفترة من ٢٧ إلى ٢٩ مايو ١٩٨٩ واستكملت مشروع الاتفاقية.

أرسلت الأمانة العامة إلى الدول الأعضاء تقارير مجموعة العمل المعنية بالعمالة وتبادل الأيدي العاملة وكذلك مشروع الاتفاقية، وأبلغتها بأن مشروع الاتفاقيتين سيقدمان إلى الاجتماع الثالث لفريق الخبراء المعني بالعمالة والضمان الاجتماعي للدراسة.

#### (ط) التعاون في مجال السياحة

أكد مؤتمر القمة الإسلامي السابع الذي عقد بالدار البيضاء في عام ١٩٩٤، على أهمية التعاون داخل منظمة المؤتمر الإسلامي في مجال السياحة، والذي اعتبر "محورا أساسيا في التنمية الاقتصادية وتعزيز التبادل الثقافي والتقارب بين الأمم". ولتسهيل التقدم في اتجاه تحقيق هذا الهدف طلبت القمة من المؤسسات المعنية التابعة لمنظمة المؤتمر الإسلامي إجراء دراسة شاملة للإمكانيات السياحية في العالم الإسلامي.

أعرب المؤتمر الإسلامي الثالث والعشرون لوزراء الخارجية، الذي انعقد في كوناكري سنة ١٩٩٥ عن قناعته بأن السياحة تمثل محورا أساسيا في التنمية الاقتصادية والتبادل والتقارب الثقافي بين الأمم. وطلب من الأمين العام الدعوة لعقد اجتماع فريق من الخبراء في مجال السياحة في إطار اللجنة الدائمة للتعاون الاقتصادي خطة العمل الرامية إلى تعزيز التعاون الاقتصادي والتجاري بين الدول الأعضاء.

انعقد المؤتمر الإسلامي الأول لوزراء السياحة في أصفهان في الفترة من ٢ إلى ٤ أكتوبر ٢٠٠٠. حيث استضافته حكومة الجمهورية الإسلامية الإيرانية. وشاركت فيه إحدى وثلاثون دولة عضو. واعتمد المؤتمر قرارا حول السياحة. كذلك اعتمد إعلان أصفهان. وانعقد المؤتمر الإسلامي الثاني لوزراء السياحة في كوالالمبور يومي ٥-٦ سبتمبر ٢٠٠٢. و انعقد المؤتمر الإسلامي الثالث



لوزراء السياحة في الرياض في الفترة من ٧ إلى ٩ أكتوبر ٢٠٠٢. حيث اعتمد المؤتمر قراراً بشأن السياحة وإعلان الرياض. وانهقد المؤتمر الإسلامي الرابع لوزراء السياحة في دكا، السنغال في الفترة من ٢٨ إلى ٣٠ مارس ٢٠٠٥ واعتمد المؤتمر قراراً بشأن السياحة وإعلان دكا.

انهقد المؤتمر الإسلامي الخامس لوزراء السياحة في باكو، جمهورية أذربيجان في الفترة من ٩ إلى ١٢ سبتمبر ٢٠٠٦. حيث أثنى على حكومات كل من جمهورية إندونيسيا وماليزيا والجمهورية الإسلامية الإيرانية، لما تنهض به من دور هام بصفتها نقاط اتصال، بالتعاون مع المؤسسات المعنية التابعة لمنظمة المؤتمر الإسلامي، وذلك في تيسير السياحة وتسويقها والبحث والتدريب في مجالاتها. وأكد المؤتمر مجدداً أهمية إعداد خطة استراتيجية لتنمية السياحة من خلال الشراكة بين القطاعين الخاص والعام . وكلف المؤتمر الأمين العام بمتابعة تنفيذ القرارات التي تصدر عن المؤتمر.

وفي هذا الصدد ، رحب المؤتمر بمشروع التنمية المستدامة للسياحة من خلال شبكة عبر الحدود للمنترهات والمحميات الطبيعية في غرب أفريقيا، والذي يشمل تسعاً من الدول الأعضاء. وأكد المؤتمر مجدداً دعمه لهذا المشروع الإقليمي وناشد الدول الأعضاء في منظمة المؤتمر الإسلامي والمؤسسات الدولية تقديم الدعم السياسي والمالي الضروري من أجل تنفيذ هذا المشروع الإقليمي تنفيذاً عاجلاً وفعالاً . وقد عقد الاجتماع التنسيقي الثالث حول هذا المشروع في السدار البيضاء بالمغرب يوم ٢٤ مارس ٢٠٠٨.

ترتبط تنمية قطاع السياحة في الدول الأعضاء في منظمة المؤتمر الإسلامي ارتباطاً وثيقاً بتحقيق أهداف برنامج العمل العشري لمنظمة المؤتمر الإسلامي . ولقد حظيت أنشطة التعاون في المجال السياحي في الأونة الأخيرة بأهمية أكبر في أجندة منظمة المؤتمر الإسلامي. وقد عقد المؤتمر الخامس في باكو عاصمة جمهورية أذربيجان في شهر سبتمبر ٢٠٠٦ أما الدورة السادسة للمؤتمر الإسلامي لوزراء السياحة فسيعقد في دمشق بالجمهورية العربية السورية في ٢٠٠٨.

واعتمد الاجتماع الثاني لفريق خبراء منظمة المؤتمر الإسلامي المعني بتنمية السياحة الذي عقد في اسطنبول في الفترة من ٩ إلى ١١ مايو ٢٠٠٧ خطة إستراتيجية لتنمية السياحة في الدول الأعضاء في منظمة المؤتمر الإسلامي. وتشمل الأهداف الاستراتيجية لخطة العمل تعزيز الوعي العام في دول منظمة المؤتمر الإسلامي بمناطق الجذب السياحي الموجودة والموارد والمنشآت في العالم الإسلامي ، وذلك بغية تشجيع الرحلات السياحية إلى البلدان الإسلامية الأخرى من خلال توفير المعلومات الكاملة للسياح المحتملين . كما تشمل تشجيع القطاع الخاص على تقديم حزمات سياحية مختلطة تشمل مجموعة من البلدان من خلال تقييم الإمكانيات المتاحة لتنفيذ الحوافز المالية وإجراء التحسينات القانونية والإدارية وتشجيع وتسهيل المشاريع السياحية المشتركة وغير ذلك من استثمارات في القطاع الخاص في البلدان الأعضاء لتوسيع وتطوير القدرات السياحية الحالية. وسيساهم تنفيذ الخطة الاستراتيجية في تعزيز السياحة فيما بين دول منظمة المؤتمر الإسلامي وسيحقق نتائج إيجابية في هذا القطاع.

يعد تنظيم المعارض السياحية في البلدان الأعضاء أداة من أهم أدوات ترويج وتسويق المنتجات السياحية والخدمات ذات الصلة بها . وفي هذا الصدد، حقق المعرض السياحي الأول لدول منظمة المؤتمر الإسلامي الذي نظم في إسطنبول عام ٢٠٠٥ نتائج بالغة الأهمية في مجال التعاون بين البلدان الأعضاء.

نظمت جمهورية أذربيجان ، بصفتها رئيس الدورة الخامسة للمؤتمر الإسلامي لوزراء السياحة ، المؤتمر العلمي الدولي عن دور السياحة في اقتصادات البلدان الأعضاء في منظمة المؤتمر الإسلامي في باكو في يونيو ٢٠٠٧ . كما نظمت جمهورية أذربيجان منتدى الشركات السياحية العاملة على طريق الحرير " في شيكي " بأذربيجان من ١٣ إلى ١٥ أبريل ٢٠٠٨ . علاوة على ذلك ، نظمت الجامعة الإسلامية للتكنولوجيا ، بالتعاون مع جمهورية أذربيجان ، ندوة حول تنمية تكنولوجيا السياحة الإلكترونية في العالم الإسلامي وذلك في دكا بنغلاديش من ١ إلى ٣ إبريل ٢٠٠٨ . بالإضافة إلى ذلك ، نظمت المملكة العربية السعودية أيضاً المنتدى السياحي الإسلامي الأول في جدة من ٣٠ أكتوبر إلى ١ نوفمبر ٢٠٠٧ بالتعاون مع الغرفة الإسلامية للتجارة والصناعة .

وانطلاقاً من وعيها التام بأهمية السياحة في تنميتها الوطنية ، قد كثفت الدول الأعضاء جهودها الرامية إلى تنمية هذا القطاع وتعزيز التعاون في هذا المجال. سيعقد المعرض السياحي الثاني للبلدان الأعضاء في منظمة المؤتمر الإسلامي في بيروت بالجمهورية اللبنانية في الفترة من ٢٥ إلى ٢٧ يوليو ٢٠٠٨ . أما الدورة السادسة للمؤتمر الإسلامي لوزراء السياحة فستعقد في دمشق بالجمهورية العربية السورية في الفترة من ٢٩ يونيو إلى ٢ يوليو ٢٠٠٨ .

#### (ي) التعاون الفني فيما بين الدول الأعضاء في منظمة المؤتمر الإسلامي

انعقد الاجتماع الوزاري الأول بشأن التعاون الفني بالتزامن مع الدورة السادسة للجنة الدائمة للتعاون الاقتصادي والتجاري (كومسيك) في اسطنبول بالجمهورية التركية من ٧ - ١٠ أكتوبر ١٩٩٠ . وقد عقدت خمسة اجتماعات لمراكز الاتصال الوطنية حول التعاون الفني في اسطنبول بين ١٩٩٠ و ١٩٩٤ . وبحثت هذه الاجتماعات وضعية التعاون الفني فيما بين الدول الأعضاء في منظمة المؤتمر الإسلامي واعتمدت توصيات لتعزيز هذا التعاون . كما ركزت الاجتماعات على ضرورة تعزيز القدرات الإدارية والمالية لمراكز الاتصال الوطنية للتعاون الفني. وخلال الاتصالات الثنائية تم تحديث برامج التعاون وإعداد برامج جديدة.

أوصى المؤتمر الإسلامي الحادي والعشرون لوزراء الخارجية والدورة التاسعة للكومسيك بتعزيز التعاون الفني بين الدول الأعضاء مع التركيز على التدريب في المجالات الاقتصادية والثقافية والاجتماعية بالإضافة إلى إعداد المدربين .

لاحظت الدورة العاشرة للكومسيك، التي انعقدت في اسطنبول في الفترة من ٢٢ إلى ٢٥ أكتوبر ١٩٩٤م، أن اجتماعات مراكز الاتصال المعنية بالتعاون الفني تعقد سنوياً بصفة منتظمة في

اسطنبول، كما أعربت كذلك عن تقديرها للدعم المتواصل الذي تقدمه لهذه الاجتماعات كل من تركيا ومؤسسات منظمة المؤتمر الإسلامي مثل البنك الإسلامي للتنمية، ومركز البحوث الإحصائية والاقتصادية والاجتماعية والتدريب للبلدان الإسلامية، والمركز الإسلامي لتنمية التجارة، والجامعة الإسلامية للتكنولوجيا. كما دعت الدورة العاشرة للكونسليك الدول الأعضاء وأجهزة منظمة المؤتمر الإسلامي لتنفيذ قرارات الاجتماع الوزاري الأول حول التعاون الفني الذي انعقد من ٧ - ١٠ أكتوبر ١٩٩٠م في اسطنبول.

استضافت الجمهورية التركية اجتماع فريق الخبراء المعني بالتعاون التكنولوجي والفني في اسطنبول في الفترة من ٦ إلى ٨ مايو ١٩٩٨م. وقد عممت مقترحات المشاريع الصادرة عن الاجتماع وكذلك المقترحات المقدمة من الجمهورية الإسلامية الإيرانية على جميع الدول الأعضاء لاتخاذ ما يلزم بشأنها. وقد حولت الردود التي وصلت من بعض الدول الأعضاء المهمة بالأمر إلى حكومة الجمهورية التركية بغية إنشاء لجنة المشاريع طبقاً لآلية المتابعة والتنفيذ لخطة العمل.

وللبنك الإسلامي للتنمية برنامج فعال جداً لتمويل التعاون الفني بين الدول الأعضاء في منظمة المؤتمر الإسلامي. وسيرفع البنك تقريره في هذا الشأن إلى الدورة الرابعة والثلاثين المقبلة للمؤتمر الإسلامي لوزراء الخارجية.

ثالثاً: وضع توقيع النظم الأساسية والاتفاقيات وتصديقها

حدثت الدورة العاشرة لمؤتمر القمة الإسلامي والمؤتمر الإسلامي الثالث والثلاثون لوزراء الخارجية، ودورة الكونسليك الثانية والعشرون، الدول الأعضاء التي لم توقع و/أو تصدق بعد، مختلف النظم الأساسية والاتفاقيات في مجال التعاون الاقتصادي والتجاري، أن تبادر إلى ذلك في أسرع وقت ممكن. ويرد في الملحق ملخص محدث، في شكل جدول، لوضع توقيع والمصادقة على الاتفاقيات والنظم الأساسية وتصديقها (الملحق).

#### ١ - الاتفاقية العامة للتعاون الاقتصادي والفني والتجاري

اعتمد المؤتمر الإسلامي الثامن عشر لوزراء الخارجية عام ١٣٩٧هـ (١٩٧٧م) الاتفاقية العامة بشأن التعاون الاقتصادي والفني والتجاري. وتهدف الاتفاقية إلى تشجيع الاستثمارات ونقل رؤوس الأموال وتبادل المعلومات والخبرات والمهارات الفنية والتكنولوجية فيما بين الدول الأعضاء وكذلك إلى تسهيل التعامل بين البلدان المذكورة بشكل عادل وبدون تمييز مع إيلاء أهمية خاصة لأقل البلدان نمواً. وقد وقع الاتفاقية حتى الآن ثلاثة وأربعون بلداً، وصدقها واحد وثلاثون، وأصبحت الاتفاقية سارية المفعول اعتباراً من ٢٨ أبريل ١٩٨١.

#### ٢ - اتفاقية تشجيع وحماية وضمان الاستثمارات

اعتمد المؤتمر الإسلامي الثاني عشر لوزراء الخارجية في عام ١٤٠١هـ (١٩٨١م) اتفاقية

تشجيع وحماية وضمان الاستثمارات بين الدول الأعضاء، وتحدد الاتفاقية المبادئ الأساسية لتشجيع نقل رؤوس الأموال فيما بين الدول الأعضاء وحماية استثماراتها من المخاطر التجارية مع ضمان تحويل رؤوس الأموال وربيعها إلى الخارج . وحتى الآن وقعت الاتفاقية إحدى وثلاثون دولة ، وصدقت عليها خمس وعشرون دولة عضوا في المنظمة . وأصبحت سارية المفعول منذ فبراير ١٩٨٨م ، بعد أن صدقت عليها أكثر من عشر دول.

### ٣ - الاتفاقية الإطارية لنظام الأفضلية التجارية

أقرت دورة الكومسيك السادسة الاتفاقية الإطارية لنظام الأفضلية التجارية في شهر أكتوبر ١٩٩٠. وقد وقعت هذه الاتفاقية الإطارية حتى الآن إحدى وثلاثون دولة عضو وصدقتها اثنتان وعشرون دولة عضواً ، وبذلك دخلت حيز التنفيذ بعد استكمالها للعدد المطلوب لتصديقها.

### ٤ - بروتوكول برنامج التعرف التفضيلية لنظام الأفضلية التجارية في المنظمة (بريتاس)

اعتمدت الدورة الحادية والعشرون لكومسيك التي انعقدت في اسطنبول من ٢٢ إلى ٢٥ نوفمبر ٢٠٠٥ بروتوكول برنامج التعرف التفضيلية لنظام الأفضلية التجارية في المنظمة (بريتاس) باعتباره محصلة الجولة الأولى للمفاوضات التجارية. وقد وقعت البروتوكول إحدى عشر دولة عضو حتى أكتوبر ٢٠٠٧ . لكن لم تصدق البروتوكول سوى دولتين من الدول الأعضاء وهما: ماليزيا والمملكة الأردنية الهاشمية وجمهورية باكستان الإسلامية .

### ٥ - قواعد المنشأ الخاصة بنظام الأفضلية التجارية

اعتمدت قواعد المنشأ في الاجتماع الثاني لوزراء التجارة في الدول الأعضاء في لجنة المفاوضات التجارية في سبتمبر ٢٠٠٧ . وإلى غاية اليوم لم توقع قواعد المنشأ سوى سبع دول من الدول الأعضاء ولم تصدق عليها بعد أي دولة من الدول الأعضاء.

### ٦ - النظام الأساسي للمجلس الإسلامي للطيران المدني

وقعت النظام الأساسي للمجلس الإسلامي للطيران المدني سبع عشرة دولة من الدول الأعضاء، وصدقت عليها اثنتا عشرة دول فحسب.

### ٧ - النظام الأساسي لاتحاد الاتصالات السلكية واللاسلكية

اعتمد المؤتمر الإسلامي الخامس عشر لوزراء الخارجية في عام ١٤٠٥هـ (١٩٨٤م) النظام الأساسي لاتحاد الاتصالات السلكية واللاسلكية في الدول الإسلامية. وقد وقعت ست عشرة دولة من الدول الأعضاء وصدفته ستة عشرة دولة. وحتى الآن لم يدخل النظام الأساسي حيز التنفيذ بسبب عدم اكتمال النصاب المطلوب للتصديق.

### ٨ - النظام الأساسي لمعهد المعايير والمقاييس للبلدان الإسلامية

دعت الدورة (١٤) للكومسيك الدول الأعضاء الراغبة في المشاركة في أنشطة المعهد المذكور إلى توقيع النظام الأساسي المشار إليه وتصديقه. وقامت ثلاث عشرة دولة عضو بتوقيعه، وصدفته سبع دول أعضاء.

يلاحظ أن تقرير الأمين العام الذي قدم إلى الدورة الثامنة والعشرين للجنة الإسلامية للشئون الاقتصادية والاجتماعية والثقافية، تضمن قسماً حول وضع توقيع الاتفاقيات والأنظمة الأساسية وتصديقها وفقاً لما جرت عليه العادة. إلا أن اللجنة لم تبحث هذا الأمر ونقل بند جدول الأعمال الخاص بهذا الأمر إلى المواضيع القانونية في إطار ترشيح بنود جدول أعمال المنظمة وقراراتها. وعليه ، تم تصنيفه ضمن البند المماثل الذي بحثه اجتماع كبار الموظفين الذي انعقد في ٨ مايو ٢٠٠٥ وهي المواضيع القانونية.

#### رابعاً: نشاطات الأجهزة الفرعية والمؤسسات المتخصصة والمنتمية

من المقرر أن تقدم المؤسسات الخمس التالية، وهي الأجهزة الفرعية، والمؤسسات المتخصصة والمنتمية العاملة في مجال التعاون الاقتصادي والتجاري فيما بين الدول الأعضاء: مركز البحوث الإحصائية والاقتصادية والاجتماعية والتدريب للبلدان الإسلامية، والمركز الإسلامي لتنمية التجارة ، والجامعة الإسلامية للتكنولوجيا، والبنك الإسلامي للتنمية، والغرفة الإسلامية للتجارة والصناعة، والاتحاد الإسلامي لمالكي البواخر تقاريرها منفصلة إلى الاجتماع الرابع والعشرين للجنة متابعة الكومسيك، مع معلومات مفصلة حول نشاطاتها.

#### خامساً: مسائل متصلة بنشاطات منظمة التجارة العالمية

نوقش هذا الموضوع في الدورة الحادية والعشرين للكومسيك التي رحبت بنيل المملكة العربية السعودية العضوية الكاملة في منظمة التجارة العالمية بعد موافقة منظمة التجارة العالمية عليها في ١١ نوفمبر ٢٠٠٥، وحثت الدول الأعضاء على المشاركة النشطة في المؤتمر الوزاري السادس لمنظمة التجارة العالمية (هونج كونج ١٣-١٨ ديسمبر ٢٠٠٥) من خلال تقديم أجندة إيجابية فيما يتصل بالمواضيع ذات الأهمية البالغة والآثار المترتبة على اقتصاداتها خاصة منها تلك التي تتعلق بالزراعة بما فيها القطن، والمنتجات الصناعية والخدمات ومواضيع أخرى. وقد قدم البنك الإسلامي للتنمية والمركز الإسلامي لتنمية التجارة تقريريهما حول هذا الموضوع إلى الدورة الثالثة والعشرين للكومسيك.

نظم البنك الإسلامي للتنمية مؤخراً سلسلة من الحلقات الدراسية والدورات ، منها الحلقة الدراسية الخاصة بمفاوضات البلدان العربية من أجل الانضمام التي عقدت في دمشق بسمورية من ١ إلى ٤ إبريل ٢٠٠٧، وورشة عمل بالاشتراك مع المنظمة الدولية للملكية الفكرية بدل الملكية الفكرية ونقل التكنولوجيا للبلدان العربية في الرياض من ٤ إلى ٦ يونيو ٢٠٠٧ ، والدورة الدراسية الثالثة عشرة باللغة الفرنسية حول السياسة التجارية في ليبروفيل بالغابون من ٤ إلى ٢٢ يونيو ٢٠٠٧. ودورة

مكثفة حول مهارات المفاوضات التجارية لفائدة البلدان العربية في صنعاء بالجمهورية اليمنية من ١١ إلى ١٥ أغسطس ٢٠٠٧. وحلقة دراسية حول قواعد منظمة التجارة العالمية في اسطنبول بتركيا من ٤ إلى ٦ سبتمبر ٢٠٠٧ وحلقة دراسية حول المفاوضات في مجال الزراعة نظمت لفائدة الدول الأعضاء جميعاً في مقر البنك الإسلامي للتنمية بجدة ، المملكة العربية السعودية من ٢٩ إلى ٣١ أكتوبر ٢٠٠٧.

سادساً: تعزيز التعاون بين أسواق الأوراق المالية في البلدان الأعضاء في المنظمة

تناول مؤتمر القمة الإسلامي التاسع هذا البند لأول مرة تحت عنوان "إنشاء اتحاد إسلامي دولي لسوق الأوراق المالية" بإصداره للقرار رقم ٩/٣٩ - أ ق (١) بشأن هذا الموضوع. وإذ لاحظ القرار عدم وجود مؤسسة متخصصة تحت مظلة منظمة المؤتمر الإسلامي معنية بتنسيق أسواق الأوراق المالية ومراقبتها وتنميتها في الدول الأعضاء، دعا الدول الأعضاء إلى إنشاء قاعدة بيانات شاملة حول أسواقها المالية وأنظمتها الاستثمارية وإلى بحث إمكان إبرام اتفاقيات إقليمية بينها سعياً لإقامة علاقات بين أسواقها المالية. كما طلب من الأمين العام أن يصدر توجيهاته لمؤسسات المنظمة المعنية بالقيام بالدراسات اللازمة فوراً بشأن إمكان إيجاد آلية لإنشاء اتحاد إسلامي للأسواق المالية وغرفة مقاصة.

أصدر الأمين العام التوجيهات اللازمة، وقام مركز البحوث الإحصائية والاقتصادية والاجتماعية والتدريب للبلدان الإسلامية بإعداد دراسة حول الموضوع تحت عنوان "الطرق الممكنة لإنشاء اتحاد إسلامي لأسواق الأوراق المالية واتحاد مقاصة" وتم تعميمها على الدول الأعضاء . وبحث دورة الكومسيك الثامنة عشرة (اسطنبول، من ٢٢ إلى ٢٥ أكتوبر ٢٠٠٢) هذه الدراسة بالإضافة إلى دراسة أخرى حول الموضوع ذاته أعدها المركز الإسلامي لتنمية التجارة . وعهدت لمركز البحوث الإحصائية والاقتصادية والاجتماعية والتدريب للبلدان الإسلامية بالاشتراك مع المركز الإسلامي لتنمية التجارة، مهمة مواصلة متابعة دراسة الموضوع وتقديم تقرير مشترك إلى دورة الكومسيك التاسعة عشرة التي أكدت، بعد دراسة التقرير، أهمية الأمر في تعزيز فرص الأعمال التجارية في بلدان المنظمة ، واقترحت نهجاً تدريجياً للتحالف المقترح بين أسواق الأوراق المالية وغرف المقاصة في بلدان المنظمة وأسندت إلى مركز البحوث الإحصائية والاقتصادية، ومركز تنمية التجارة ، إجراء الدراسات اللازمة بشأن إنشاء مثل هذه الآلية.

وكان المؤتمر الإسلامي لوزراء الخارجية قد طلب، في وقت سابق، خلال دورته التاسعة والعشرين في معرض تأكيده القرار السابق، من المركزين المذكورين، إجراء تلك الدراسة، على ألا تؤدي تلك الدراسات إلى إنشاء "آية هيئات جديدة، بل إلى تفعيل الآلية الموجودة حالياً في هذه المجالات". وأكد المؤتمر الإسلامي الثلاثون لوزراء الخارجية مجدداً القرارات السابقة وغير عنوان القرار من "إنشاء اتحاد إسلامي دولي لأسواق الأوراق المالية" إلى "تعزيز التعاون بين أسواق الأوراق المالية في

البلدان الأعضاء في المنظمة ". وأصدر كل من مؤتمر القمة الإسلامي العاشر والمؤتمر الإسلامي الحادي والثلاثين لوزراء الخارجية قرارين مماثلين في هذا الشأن.

ذكر المؤتمر الوزاري الثاني والثلاثون بالقرارين رقم ١٠/٣٨ - أ ق (إ) الذي صدر عن الدورة العاشرة لمؤتمر القمة الإسلامي ورقم ٣١/٣٨ - أ ق الذي صدر عن الدورة الحادية والثلاثين للمؤتمر الوزاري ، وأصدر القرار رقم ٣٢/٢٢ - أ ق بهذا الشأن.

وحت المؤتمر الإسلامي لوزراء الخارجية في دورته الثانية والثلاثين الدول الأعضاء على مواصلة اتخاذ الخطوات اللازمة لحشد الموارد الداخلية في شكل أسهم لتسهيل الاستخدام الأمثل لمثل هذه الموارد في مشاريع استثمار مربحة في كل من القطاعين العام والخاص .

وعقدت سوق الأوراق المالية في اسطنبول اجتماع طاولة مستديرة حول موضوع تعزيز التعاون بين أسواق الأوراق المالية في الدول الأعضاء في منظمة المؤتمر الإسلامي وذلك يومي ٢٨ و ٢٩ مارس ٢٠٠٥ م .

لاحظ المؤتمر الوزاري الثاني والثلاثون مع التقدير إنشاء أرضية للتعاون بين أسواق الأوراق المالية أطلق عليها اسم "المنتدى الإسلامي لأسواق الأوراق المالية" نتيجة لاجتماع الطاولة المستديرة، وطلب من مركز البحوث الإحصائية والاقتصادية والاجتماعية والتدريب للبلدان الإسلامية، والمركز الإسلامي لتنمية التجارة، إجراء الدراسات اللازمة بشأن إيجاد آلية للتعاون بين دول منظمة المؤتمر الإسلامي في مجالي الأسواق المالية والمقاصة للأسهم والسندات، دون أن يترتب على إجراء الدراسات المذكورة إنشاء أجهزة جديدة بل تفعيل دور الأجهزة القائمة حاليا في مثل هذه الميادين.

كذلك نوقشت نتائج اجتماع الطاولة المستديرة المذكور أعلاه خلال دورة الكومسيك الحادية والعشرين (اسطنبول نوفمبر ٢٠٠٥). ودعت الكومسيك بورصات الدول الأعضاء إلى حشد جهودها من أجل التعاون في إطار "المنتدى الإسلامي لأسواق الأوراق المالية" ودعاها للمشاركة فيه بفعالية. كما طلب من بورصة اسطنبول، بالتعاون مع مركزي أنقرة والدار البيضاء والبنك الإسلامي للتنمية، متابعة مستجدات هذا الموضوع وتقديم تقرير بهذا الشأن إلى دورة الكومسيك القادمة.

سابعا: بناء القدرات للقضاء على الفقر في الدول الأعضاء في المنظمة

بحثت الدورة الثامنة والعشرون للجنة الإسلامية هذا الأمر للمرة الأولى لدراسة مبادرة ماليزيا التي قمتها باعتبارها رئيس القمة الإسلامية العاشرة ، لوضع برنامج لبناء القدرات بين البلدان ذات الدخل المنخفض وأقلها نموا الأعضاء في المنظمة مع التركيز على تدابير محددة لتنفيذ القرارات التي صدرت عن المنظمة في مجال التخفيف من حدة الفقر .

ورحب المؤتمر الثاني والثلاثون بمبادرة ماليزيا بوضع برنامج لبناء القدرات في البلدان الأعضاء في منظمة المؤتمر الإسلامي يرمي إلى التخفيف من حدة الفقر في البلدان الأقل نموا وذات الدخل

المتدني الأعضاء في المنظمة ، وأزجى الشكر لماليزيا لاستضافتها سلسلة من اجتماعات لكبار مسؤولي اللجنة التوجيهية المعنية بوضع برنامج بناء القدرات للبلدان الأعضاء في منظمة المؤتمر الإسلامي لبحث مضامين البرنامج وآليته المناسبة.

كما أكد المؤتمر الدور الذي يضطلع به البنك الإسلامي للتنمية في تسهيل عملية تنفيذ البرنامج . ودعا الدول الأعضاء إلى تقديم الدعم الكامل للبرنامج في سبيل رقي الأمة الإسلامية وتنميتها.

كانت حكومة ماليزيا هي التي أطلقت هذا البرنامج بصفتها رئيس مؤتمر القمة الإسلامي العاشر، لصالح البلدان ذات الدخل المنخفض وأقلها نموا الأعضاء في المنظمة لتخفيف حدة الفقر فيها.

والهدف من البرنامج هو المساعدة على صياغة المشاريع الملائمة لتعزيز بناء القدرات لدعم تنمية الموارد البشرية والمهارات المؤسسية والتنظيمية والإدارية، بما في ذلك تنمية البنى الأساسية. ويقترح أن يشمل نطاق هذا البرنامج عددا من النشاطات منها الصحة والتعليم والزراعة والعلوم والتكنولوجيا وتقنية المعلومات والاتصال ، التي يمكن أن تولد دخلا وتهيئ فرصا للعمل.

وكل الدول الأعضاء في المنظمة لها الحق في المشاركة في هذا البرنامج إما بصفة بلد مستفيد أو مساهم . ويرحب باقتراحات أعضاء المنظمة بشأن المشاريع التي يرجى تنفيذها. وستنفذ جميع المشاريع الواردة ضمن هذا البرنامج في البلدان المستفيدة بشكل أساسي.

ويمثل هذا البرنامج إطارا يجمع مختلف الدول الأعضاء في المنظمة، والقطاع الخاص فيها والمؤسسات الحالية مثل البنك الإسلامي للتنمية، لاستغلال إمكانات البلدان المقصودة للوصول لحلول تعود بالفائدة على جميع الأطراف.

وتتسق ماليزيا مع البنك الإسلامي للتنمية في وضع تفاصيل البرنامج، بما في ذلك تحديد البلاد المشاركة والمشاريع القابلة للتنفيذ. وينهض البنك الإسلامي للتنمية بدور فعال في متابعة الأمر على النحو التالي:

(١) اختيار مشاريع مجدية لها القدرة على توليد دخل وتهيئة فرص عمل في البلاد المقصودة.

(٢) العمل مع الحكومات، وتسهيل تنفيذ هذه المشاريع بما في ذلك معالجة موضوع التمويل.

ولا ينطوي على هذا البرنامج إنشاء صندوق جديد، حيث يعمل على استخدام الموارد والمؤسسات الحالية . وينشد هذا البرنامج تكميل البرامج والمشاريع القائمة التي تنفذها الدول الأعضاء في المنظمة المتصلة ببناء القدرات لتخفيف حدة الفقر. وثمة حاجة لإجراء مشاورات وتنسيق عن كثب بين جميع الأطراف المعنية على جميع المستويات لتجنب ازدواجية الجهود في هذا المجال.

كونت لجنة تسيير مؤقتة من مسؤولين كبار في كل من بروناي دار السلام، والجمهورية الإسلامية الإيرانية وجمهورية إندونيسيا والمملكة الأردنية الهاشمية وماليزيا والجمهورية التركية ودولة



الكويت ودولة قطر وجمهورية باكستان الإسلامية والمملكة العربية السعودية وسلطنة عمان ودولة الإمارات العربية المتحدة والمملكة المغربية وجمهورية مصر العربية والجمهورية اليمنية وجمهورية السنغال.

في إطار المرحلة الأولى من هذا البرنامج (٢٠٠٥/٢٠٠٦) ، اختيرت المشاريع الأربعة الريادية التالية:

- بناء القدرات لتطوير قطاع مصائد الأسماك في بنجلاديش .
  - بناء القدرات في مهام الإدارة و التخطيط واستغلال النفط والموارد المعدنية في موريتانيا .
  - بناء القدرات في صناعة زيت النخيل وتكنولوجيا الثروة الحيوانية في سيراليون .
  - بناء القدرات في المشاريع الصغيرة وتنمية التمويل متناهي الصغر في إطار مشروع يتوافق مع المصرفية الإسلامية للناجين من تسونامي في نانجروي آتشي دار السلام في إندونيسيا .
- انعقد الاجتماع الرابع للجنة التوجيهية في بندر سيرى بيجاون في بروناي دار السلام يومي ٢٩ و ٣٠ مارس ٢٠٠٦ ، واستعرض الاجتماع وضع تنفيذ المشاريع الريادية الأربعة الجارية (في بنجلاديش وإندونيسيا وموريتانيا وسيراليون) وشجع الأطراف المعنية على العمل لإنجاح التنفيذ.
- كذلك استعرض الاجتماع الخطوات التي خطاها البنك الإسلامي للتنمية في إعداد مشاريع للمرحلة الثانية من برنامج بناء القدرات لبلدان المنظمة. حيث وافقت اللجنة على النظر في أربعة مشاريع للتنفيذ في المرحلة الثانية وفق توصية البنك الإسلامي للتنمية وهي غينيا (تصنيع المانجو) والأردن (الطاقة الهوائية / تحسين مناخ الاستثمار) والمالديف (مصائد الأسماك) واليمن (وضع السياسات الاقتصادية) وذلك دون إضرار بالمشاريع الأخرى التي حددت في الاجتماع الثالث للجنة التسيير، و هي بوركينافاسو وجزر القمر وفلسطين والسنغال والصومال. كذلك وافق الاجتماع على النظر في طلب السنغال لتنمية قطاع الصناعة فيه .

كذلك أكد الاجتماع أهمية إشراك القطاع الخاص في برنامج بناء القدرات وفق ما جاء في التصور الأصلي للبرنامج . وتحقيقاً لذلك ، حث الاجتماع على تجميع معلومات عن البرنامج وكذلك المشاريع التي اختيرت، على جميع الدول الأعضاء في المنظمة وكذلك أجهزة المنظمة المعنية مثل صندوق التضامن الإسلامي ومركز البحوث الإحصائية والاقتصادية والاجتماعية والتدريب للبلدان الإسلامية والغرفة الإسلامية للتجارة والصناعة والغرف الوطنية للتجارة والصناعة واتحادات العمال والمهنيين.

قدمت ماليزيا عرضاً موجزاً للجنة حول التزامها المالي البالغ أكثر من ٣ ملايين دولار، للمشاريع الجارية في المرحلة الأولى من البرنامج.

كذلك أطلقت منظمة المؤتمر الإسلامي الاجتماع على وضع تنفيذ برنامج العمل العشري الذي

اعتمدته القمة الإسلامية الاستثنائية الثالثة التي انعقدت في مكة المكرمة في ديسمبر ٢٠٠٥. وقد دعا البرنامج الدول الأعضاء إلى المشاركة في الجهود الدولية لدعم البرامج الرامية إلى التخفيف من حدة الفقر وبناء القدرات في البلدان الأقل نمواً الأعضاء في منظمة المؤتمر الإسلامي.

أخذت الدورة ٢١ لكومسيك علماً ببرامج بناء القدرات الثمانية التي عرضتها ماليزيا لتنفيذها (٢٠٠٦-٢٠٠٨) في مجال التجارة والاستثمار والمشاريع الصغرى والمتوسطة وتيسير التجارة والنهوض بالبناء سيدات الأعمال والمنتجات والمعايير ، وحث البلدان الأعضاء على المشاركة في هذه البرامج .

طلبت الدورة ٢٢ لكومسيك من الأمانة العامة لمنظمة المؤتمر الإسلامي أن تقوم بالتعاون مع البنك الإسلامي للتنمية ، بمراقبة الأمور المتعلقة ببرامج بناء القدرات في البلدان الأعضاء في المنظمة ، ورفع تقريرها لكومسيك في دوراتها السنوية وللمنتديات المعنية الأخرى .

ثامنا: التعاون في مجال تفعيل التجارة والاستثمار في قطاع القطن

اعتمدت الدورة الحادية والثلاثون للمؤتمر الإسلامي لوزراء الخارجية قراراً بشأن خلل التجارة الدولية للقطن وانعكاساتها على البلدان المنتجة الأشد فقراً ودعا الوزراء المؤسسات المعنية التابعة لمنظمة المؤتمر الإسلامي لاستكشاف جميع الإمكانات المتاحة لدعم إنشاء بنية تحتية لمعالجة القطن في البلدان المعنية . وكذلك أكد برنامج العمل العشري لمنظمة المؤتمر الإسلامي الذي اعتمد عام ٢٠٠٥ ضرورة إيلاء عناية خاصة لإفريقيا لأنها القارة الأشد تضرراً من الفقر والأمراض والأمية والمجاعة وعبء المديونية.

وكذلك أشادت كومسيك بمبادرة الأمين العام للاتصال برؤساء الدول والحكومات خلال زيارته لبعض بلدان غرب أفريقيا الأعضاء في المنظمة في مارس ٢٠٠٥ وتم الاتفاق خلال هذه الجولة، من بين أمور أخرى، على تنشيط تنمية صناعات الأغذية والقطن في هذه البلاد من خلال تنمية المشاريع المشتركة بين الدول الأعضاء.

وفي هذا الصدد، نظمت الأمانة العامة للمنظمة بالتعاون مع حكومة بوركينا فاسو والبنك الإسلامي للتنمية والمركز الإسلامي لتنمية التجارة، منتدى حول " تنشيط التجارة والاستثمار في قطاع القطن في البلدان الأعضاء في المنظمة في إبريل ٢٠٠٥ "، ونظم البنك الإسلامي للتنمية الاجتماع الأول والثاني لفريق الخبراء المعني بتعزيز كفاءة القدرة الإنتاجية والقدرة التنافسية الدولية في الدول الأعضاء المنتجة للقطن ، في جدة بالمملكة العربية السعودية في مارس ٢٠٠٥، وفي إزمير بتركيا في مارس ٢٠٠٦ على التوالي.

وقد استدعى تنفيذ قرارات اجتماعي فريق الخبراء المذكورين وتحسين الفعالية والقدرة التنافسية في مجال القطن في السوق الدولية اعتماد خطة عمل خاصة بقطاع القطن وتنفيذ الخطة بصورة عاجلة

في مجال بناء القدرات.

اعتمد الاجتماع الثالث لفريق الخبراء المعني بتعزيز الكفاءة الإنتاجية والقدرة التنافسية الدولية في البلدان المنتجة للقطن الأعضاء في المنظمة ، الذي انعقد في أنطاليا بتركيا في أكتوبر ٢٠٠٦ خطة العمل الخاصة باستراتيجية تنمية التعاون بين البلدان المنتجة للقطن الأعضاء في منظمة المؤتمر الإسلامي (٢٠٠٧-٢٠١١) ، وترمي هذه الخطة إلى تعزيز التجارة والاستثمار ونقل التكنولوجيا في مجال إنتاج القطن في الدول الأعضاء ، ولا سيما في إفريقيا . والمجالات ذات الأولوية في خطة العمل الخاصة بالقطن هي: تحسين الإنتاجية وتقنيات الإنتاج ، وتقوية القدرات الهيكلية والتنظيمية في البلدان الأعضاء ، وتطوير المعالجة والتسويق والقدرة التنافسية الدولية والتجارة ، والبحث عن مصادر تمويل لهذه الأنشطة.

وفي إطار تنفيذ خطة العمل الخماسية لمنظمة المؤتمر الإسلامي في مجال القطن، استضافت الجمهورية التركية منتدى تحسين وتعزيز التجارة والاستثمار في قطاع القطن بين البلدان الأعضاء في منظمة المؤتمر الإسلامي في اسطنبول يومي ١٢ و ١٣ نوفمبر ٢٠٠٧ . وقد حدد المنتدى مراكز التفوق في البحوث في مجال القطن والنسيج في نيجيريا والسنغال وباكستان وتركيا ومصر وسوريا . وتم إنشاء لجنة توجيهية لبرنامج القطن . وسيتم تشكيل لجنة للمشروع تحت سلطة اللجنة التوجيهية وتسترخص هذه اللجنة المشاريع والبرامج التي تقدمها الدول الأعضاء ومركز البحث والمؤسسات التابعة لمنظمة المؤتمر الإسلامي ، والمنظمات الإقليمية في مجال القطن والنسيج والأنشطة ذات الصلة.

تاسعا: تنفيذ برنامج العمل العشري لمنظمة المؤتمر الإسلامي في مجال الاقتصاد.

عقدت القمة الإسلامية الطارئة الثالثة في مكة المكرمة يومي ٧ و ٨ ديسمبر ٢٠٠٥ ، بدعوة من خادم الحرمين الشريفين، الملك عبد الله بن عبد العزيز آل سعود، لبحث وتدارس التحديات التي تواجه العالم الإسلامي في القرن الحادي والعشرين، ولتحديد السبل والوسائل الكفيلة بمعالجة هذه التحديات بروح جماعية جديدة قوامها مبادئ التضامن الإسلامي.

تمخضت القمة عن إنجاز كبير للعالم الإسلامي حيث اعتمدت وثيقة ذات أهمية تاريخية في شكل برنامج عمل عشري، وهو عبارة عن مخطط يتناول جميع المجالات التي تشغل بال العالم الإسلامي والتي تقتضي من الأمة الإسلامية القيام بعمل جماعي.

في أعقاب القمة، قرر الأمين العام الشروع في متابعة برنامج العمل العشري وتنفيذه على الفور، وكلف في هذا الصدد، جميع الإدارات داخل الأمانة العامة بتقديم نبذة عن المجالات التي تتدرج ضمن اختصاص كل منها، لإعداد توصيات بشأن تنفيذ برنامج العمل العشري. وبالترام مع ذلك، وجه الأمين العام رسائل إلى وزراء خارجية الدول الأعضاء يدعوهم من خلالها إلى تقديم إسهاماتهم وإبداء وجهات نظرهم وملاحظاتهم حول تنفيذ هذا البرنامج في السياقين الوطني والدولي، وكخطوة

إضافية دعا الأمين العام أجهزة منظمة المؤتمر الإسلامي تقديم مقترحاتها بخصوص التنفيذ وإلى عقد اجتماعها يوم ٥ مارس ٢٠٠٥ بجده.

وقد اجتمعت جميع الأجهزة التابعة لمنظمة المؤتمر الإسلامي في جده يوم ٥ مارس ٢٠٠٦ وتدارست على نحو مكثف ما ورد من أحكام في برنامج العمل العشري، واقترح مسؤولو هذه الأجهزة بأن تعتمد كل مؤسسة على حدة سير عملها فيما يتصل بمجالات تنفيذها لبرنامج العمل العشري. كما حضرت الاجتماع اللجان الثلاث الدائمة، وهي: الكومستيك والكومسيك والكوميالك. واعتمد الاجتماع التنسيق إطاراً لتنفيذ البرنامج.

وقد تضمن البرنامج تدابير وأعمال في مجال الاقتصاد في إطار العناوين الفرعية التالية تحت العنوان الرئيسي وهو التنمية والمواضيع الاجتماعية الاقتصادية والعلمية.

١. التعاون الاقتصادي.
٢. دعم البنك الإسلامي للتنمية.
٣. التضامن الإسلامي في مواجهة الكوارث الطبيعية.
٤. دعم التنمية وتخفيف حدة الفقر في إفريقيا.

عين الأمين العام منسق عام لتنفيذ برنامج العمل العشري . ويقوم المنسق برفع تقارير منظمة للدول الأعضاء عن تنفيذ برنامج العمل العشري في جميع الاجتماعات الوزارية الهامة لمنظمة المؤتمر الإسلامي.

#### عاشرا: خلاصة وملاحظات عامة

تبين التفاصيل الواردة أعلاه أن التقدم الذي تحقق في مختلف مجالات الأولوية كان غير متسق. فبينما انعقدت اجتماعات وزارية حول تسعة مجالات من أصل المجالات العشرة ذات الأولوية ، نجد أن أكثر من اجتماع انعقد حول بعض المجالات (الأغذية، الصناعة، الاتصالات السلكية واللاسلكية، وبشكل خاص السياحة) . وفي الواقع ، إلى جانب الاهتمام بالأوضاع العالمية المتغيرة، أبدت الدول الأعضاء في منظمة المؤتمر الإسلامي في السنوات الأخيرة اهتماماً بتنمية قطاع السياحة. فبينما تعذر عقد كثير من اجتماعات فرق الخبراء في إطار خطة عمل المنظمة في مختلف المجالات ، اجتمع وزراء السياحة خمس مرات منذ اجتماعهم الأول في أصفهان في الفترة من ٢ إلى ٤ أكتوبر ٢٠٠٠. كذلك تمت مشاركة القطاع الخاص في مختلف نشاطات منظمة المؤتمر الإسلامي بشكل كبير.

شددت الدورة السابعة عشرة للكومسيك على أهمية التوصيات الصادرة عن اجتماع فريق الخبراء لتسريع تنفيذ خطة العمل (الوثيقة رقم OIC/COMCEC/EGM-PA-01/REP) ودعت إلى تنفيذها.

أكد برنامج العمل المستعرض أعلاه أهمية تنفيذ جميع اتفاقات المنظمة القائمة الخاصة بالتجارة والاقتصاد وكذلك خطة عمل المنظمة لتعزيز التعاون الاقتصادي والتجاري بين الدول الأعضاء. وفي

هذا الصدد، دعا الدول الأعضاء إلى توقيع جميع هذه الاتفاقات وتصديقها وتنفيذ الفقرات ذات الصلة الواردة في خطة عمل المنظمة.

كذلك، كلف الكومسيك باتخاذ تدابير لتوسيع نطاق التجارة البينية في إطار المنظمة وبحث إمكانية إنشاء منطقة تجارة حرة بين الدول الأعضاء من أجل تحقيق قدر أكبر من التكامل الاقتصادي والنهوض بالحجم الإجمالي للتجارة البينية إلى مستوى ٢٠% خلال فترة الخطة (٢٠٠٥-٢٠١٥)، ودعا الدول الأعضاء لدعم نشاطاتها والمشاركة فيها على أعلى مستوى بوفود لها الخبرة اللازمة.

من أهم إنجازات الدورة الحادية عشرة لمؤتمر القمة الإسلامي تحقيق فهم مشترك للحاجة الملحة لبناء شراكة اقتصادية جديدة بين الدول الأعضاء في منظمة المؤتمر الإسلامي . فضلاً عن اعتماد الميثاق المعدل لمنظمة المؤتمر الإسلامي الذي يعتبر إيذاناً بانطلاق عهد جديد في تاريخ منظمة المؤتمر الإسلامي وخلق مسارات جديدة للمنظمة للاضطلاع بدور أكثر نشاطاً في التنمية الاقتصادية لدولها الأعضاء.

الأصل: بالإنجليزية

استعراض تنفيذ خطة عمل  
تعزيز التعاون الاقتصادي والتجاري  
بين الدول الأعضاء في منظمة المؤتمر الإسلامي  
الدورة الرابعة والعشرون للجنة متابعة  
(كومسيك)  
أنطاليا- الجمهورية التركية  
٨ - ١٠ جمادى الأولى ١٤٢٨ هـ (١٣-١٥ مايو ٢٠٠٨)

أولاً: مقدمة

طلبت الدورة الثالثة والعشرون للجنة الدائمة للتعاون الاقتصادي والتجاري (كومسيك) من الأمانة العامة (في الفقرة ٣٦ [ثالثاً من القرار رقم ١] الاستمرار في إمداد الدورة السنوية لكومسيك بمعلومات دورية حول تنفيذ خطة العمل، وتنفيذ لهذا القرار نستعرض ما يلي:

ثانياً: معلومات أساسية حول خطة العمل:

تم اعتماد خطة عمل تعزيز التعاون الاقتصادي و التجاري بين الدول الأعضاء في منظمة المؤتمر الإسلامي في مؤتمر القمة الإسلامي الثالث الذي انعقد في مكة المكرمة بالمملكة العربية السعودية في الفترة من ٢٥ إلى ٢٨ يناير ١٩٨١. وكلف مؤتمر القمة الإسلامي السادس لجنة كومسيك بوضع وتنفيذ استراتيجية جديدة لخطة العمل الهادفة لتعزيز التعاون الاقتصادي والتجاري بين الدول الأعضاء في منظمة المؤتمر الإسلامي، مع الأخذ بعين الاعتبار التحولات التي حدثت في العالم منذ إقرار خطة العمل في سنة ١٩٨١م. وعليه، اعتمدت الدورة العاشرة لكومسيك ( من ٢٢ إلى ٢٥ أكتوبر ١٩٩٤ ) خطة منقحة. وقد اعتمد مؤتمر القمة الإسلامي السابع (الدار البيضاء بالمملكة المغربية، ١٣-١٥ ديسمبر ١٩٩٤) بموجب قراره ٧/٨ -أق (ق ا) هذه الوثيقة إلى جانب الاستراتيجية التي أجازتها كومسيك في وقت سابق. وقد حددت خطة عمل ١٩٩٤ الأهداف القطاعية وبرامج العمل في المجالات التالية: —

- الأغذية والزراعة و التنمية الريفية
- الصناعة
- الطاقة والتعدين
- التجارة الخارجية
- النقل والاتصالات
- السياحة
- النقد والمصارف وتنفق رأس المال

- التكنولوجيا والتعاون الفني
- تنمية الموارد البشرية
- البيئة

بحثت لجنة المتابعة المنبثقة عن كومسيك، في اجتماعها الحادي عشر، المواضيع الفنية والتنظيمية الخاصة بتنظيم الاجتماع القطاعي البيني وأوصت بأنه، عوضاً عن تنظيم اجتماع قطاعي بيني واحد لبدء تنفيذ خطة العمل، قد يمثل تنظيم أكثر من اجتماع واحد للتعامل مع مجال واحد أو عدد من المجالات المتصلة ببعضها في آن واحد، نهجاً أفضل عملياً. وقد قبل الاجتماع الحادي عشر لكومسيك التوصية ودعا الدول الأعضاء إلى استضافة كل من الاجتماعات القطاعية و الاجتماعات القطاعية البينية.

#### ثالثاً: آلية تنفيذ الخطة:

وفقاً للمادة الخاصة بـ " آلية التنفيذ والمتابعة " التي تشكل جزءاً لا يتجزأ من خطة العمل، فإن عملية تنفيذ مشاريع تعاونية محددة في كل من قطاعات الأولوية العشرة يجب أن تبدأ من خلال عقد اجتماعات قطاعية لفرق الخبراء. أما المهمات الموكلة لفريق الخبراء في كل، قطاع/مجال، في الخطة فهي استعراض احتياجات العمل وتقديم اقتراحات في هذا الشأن. ويجب عقد اجتماعات الخبراء لتحديد مشاريع تعاونية معينة. وعليه، يجب أن تتكون " لجان المشاريع " من الدول الأعضاء المعنية بالأمر تحت رئاسة البلد المقترح للمشروع أو المشاريع. فمسؤولية تنفيذ أي مشروع تقع على عاتق لجنة (الجان) المشروع المعنية بالأمر.

#### رابعاً: تنفيذ الخطة

منذ اعتماد خطة العمل المنقحة، ناشدت جميع الاجتماعات التي عقدتها كومسيك وكذلك مؤتمرات القمة والمؤتمرات الإسلامية لوزراء خارجية الدول الأعضاء استضافة اجتماعات فرق الخبراء لتحديد مشاريع تعاونية.

استضافت حكومة الجمهورية التركية اجتماع فريق الخبراء حول النقد والتمويل وتدفق رؤوس الأموال في اسطنبول خلال الفترة الممتدة من ١ إلى ٣ سبتمبر ١٩٩٧م. ونظمت حكومة جمهورية باكستان الإسلامية اجتماعاً لفريق الخبراء حول "تسهيلات التجارة الخارجية للدول الأعضاء في منظمة المؤتمر الإسلامي" في كراتشي يومي ٢٤ و ٢٥ أكتوبر ١٩٩٧م. ونظمت حكومة الجمهورية التركية اجتماعاً لفريق الخبراء حول التكنولوجيا والتعاون الفني في اسطنبول خلال الفترة من ٦ إلى ٨ مايو ١٩٩٨م.

وقد أسفرت هذه الاجتماعات عن عدد من مقترحات مشاريع تعاونية وأفكار مشاريع. وقد أرسلت تقارير اجتماعات فريق الخبراء إضافة إلى المشروعات المقترحة إلى جميع الدول الأعضاء، مع الطلب منها موافاة الأمانة العامة برغباتها في هذا الصدد كتابة، وطلب من الدول الأعضاء التي

قدمت أفكار مشاريع تقديم التفاصيل اللازمة حول مقترحات مشاريعها في استمارات تعريفية كاملة عن المشاريع. كما طلب من الدول الأعضاء التي أبدت اهتماماً بأفكار المشاريع التي اقترحتها مؤسسات منظمة المؤتمر الإسلامي تقديمها باعتبارها مقترحاتها حتى يمكن تعميمها على جميع الدول الأعضاء.

بالرغم من الجهود التي بذلت، فإن بطء تقدم تنفيذ خطة عمل المنظمة أصبح يمثل مصدر قلق لكومسيك. فقد اعتمدت الدورة الخامسة عشرة لكومسيك قراراً أعربت فيه عن قلقها لـ "بطء التقدم في تنفيذ خطة العمل"، وأوصت لجنة المتابعة أن تقترح في اجتماعها التالي "أنجع السبل لتحسين الوضع"، وعليه، تداولت لجنة المتابعة في اجتماعها السادس عشر في اسطنبول في الفترة من ٩ إلى ١١ مايو ٢٠٠٠م، بشأن أفضل السبل والوسائل الكفيلة بتعجيل تنفيذ الخطة، وقدمت عدداً من التوصيات للدورة السادسة عشرة لكومسيك.

كذلك انعقد رأي كومسيك على أن لجنته الدورية هي الجهاز الملزم للإشراف على نشاطات المؤسسات المعنية التابعة لمنظمة المؤتمر الإسلامي وتنسيق نشاطاتها في الاضطلاع بالمهام الموكولة لها فيما يتعلق بتنفيذ خطة العمل. ووفقاً لذلك أقرت التعديلات الضرورية على النظام الأساسي والقواعد الإجرائية لكومسيك.

كذلك شرعت اللجنة الدورية، في إطار المسؤولية الجديدة التي أنيطت بها بعد تعديل النظام الأساسي وقواعد الإجراءات (كما صدقتها الدورة التاسعة عشرة لكومسيك) في مزاولة عملها بالفعل حيث عقدت حتى الآن تسعة اجتماعات قدمت تقاريرها إلى كومسيك كما تم تعميمها على الدول الأعضاء.

ناشدت الدورة التاسعة عشرة لكومسيك الدول الأعضاء التي أيدت مشاريع معينة أن تعجل بتشكيل لجان المشاريع وفقاً لم تضمنته خطة العمل بغية تنفيذ المشاريع التي اقترحت في الاجتماعات القطاعية لفريق الخبراء. كذلك وافقت اللجنة الدورية على مراجعة جميع المشاريع التي اقترحت في الاجتماعات القطاعية لفريق الخبراء. ووفقاً لذلك عممت الأمانة العامة مقترحات المشاريع المذكورة على جميع الدول الأعضاء مع الطلب منها إبداء رغبتها بشأنها. بالإضافة إلى ذلك، طلب من الجهات الراعية للمشاريع ملاً استمارات تعريفية عن المشاريع وإرسال ردودها إلى الأمانة العامة. وتقديراً لحصول مزيد من التأخير في تنفيذ خطة العمل، طلب من الدول الأعضاء الراعية للمشاريع إرسال ردودها في أجل أقصاه ١٥ مايو ٢٠٠٤م، على أنه (طبقاً لما نصت عليه توجيهات كومسيك)، في حالة عدم وصول أية ردود من دولة راعية خلال الأجل المحدد، فإنها ستعتبر غير راعية في المشروع وسيتم شطبها من قائمة المشاريع، وتم عقب ذلك إرسال مذكرة (موجهة إلى الممثلين الدائمين للدول الأعضاء الراعية للمشاريع) وذلك يوم ٣٠ أغسطس ٢٠٠٤م.

عين الاجتماع السادس للجنة الدورية، الذي انعقد خلال الدورة الثامنة والعشرين للجنة الإسلامية للشئون الاقتصادية والثقافية والاجتماعية في جدة في ٤ مايو ٢٠٠٥، بعض مؤسسات المنظمة منسقة لتنفيذ المشاريع السنة ذات الأولوية. وأجاز الاجتماع الحادي والعشرون للجنة المتابعة المنبثقة عن



كومسيك، الذي انعقد في اسطنبول من ١٠ إلى ١٢ مايو ٢٠٠٥، توصيات الاجتماع السادس للجنة الدورية ومنها تكليف بعض الأجهزة المتفرعة عن منظمة المؤتمر الإسلامي و المنتمة إليها، بتنسيق العمل المطلوب لتنفيذ المشاريع الست التي اقترحتها الجمهورية التركية، ودعا للقيام بالعمل اللازم لتحقيق ذلك.

استعرض الاجتماع التاسع للجنة الدورية الذي انعقد في اسطنبول في ٢٠ نوفمبر ٢٠٠٦، قبل الدورة الثانية والعشرين للكومسيك، التقدم الذي أنجز فيما يتعلق بمشاريع التعاون المقترحة بالفعل وبحث المشاريع المضافة. أحاط مكتب تنسيق الكومسيك اللجنة بأن المملكة الأردنية الهاشمية قد أرسلت بالفعل مقترح مشروع اسمه "نظام معلومات القطع الأثرية" من خلال الأمانة العامة لمنظمة المؤتمر الإسلامي. حيث وافقت اللجنة على إدراج هذا المشروع في قائمة مشاريع كومسيك وكلفت إرسبكا بمهمة التنسيق.

استعرض الاجتماع العاشر للجنة الدورية الذي عقد في أنقرة يوم ٢٨ مايو ٢٠٠٧ قبل الدورة الثالثة والعشرين لمتابعة الكومسيك، ما تم إحرازه من تقدم بخصوص مشاريع التعاون المقترحة سابقاً. وبعد الاستماع إلى العروض المقدمة حول مختلف المشاريع، أعربت اللجنة عن قلقها إزاء البطء الذي يشوب عملية تنفيذ غالبية المشاريع بالرغم من الجهود الدؤوبة التي يبذلها الرعاة والمنسقون. ولوحظ أن ذلك مرده إلى الاهتمام غير الكافي من جانب الدول الأعضاء. وعليه فقد طلبته اللجنة من الدول الأعضاء، من خلال كبار مسؤوليها، اعتماد مقاربة أكثر فاعلية ودعوة نقاطها المحورية إلى الاتصال بأصحاب المشاريع ومسقيها، وذلك في أقرب الآجال بغية تنفيذها. كما سعت اللجنة إلى الحصول على موافقة كبار المسؤولين على حذف المشاريع التي لم تلق أي اهتمام من الدول الأعضاء خلال الدورة الثالثة والعشرين للكومسيك.

استعرض الاجتماع الحادي عشر للجنة الدورية الذي عقد في اسطنبول يوم ١٣ نوفمبر ٢٠٠٧، قبل موعد انعقاد الدورة الثالثة والعشرين للكومسيك، ما تم إحرازه من تقدم بخصوص مشاريع التعاون التي اقترحت في السابق. وأعربت اللجنة عن ارتياحها إزاء التقدم المحرز بخصوص المشاريع (١) و (٢) و (٧). أما فيما يتعلق بالمشاريع المتبقية فقد طلبت اللجنة من الدول الأعضاء، عن طريق كبار مسؤوليها، اعتماد منهج أكثر تفاعلاً ودعت مراكز الاتصال فيها إلى ربط الاتصال بأصحاب المشاريع والمنسقين. وطلبت اللجنة كذلك موافقة كبار المسؤولين لإلغاء المشاريع التي لا تحظى باهتمام أي بلد (توجد قائمة المشاريع مرفقة ضمن الملحق).

#### خامساً: متابعة قرارات الدورة الثالثة والعشرين لكومسيك

وجهت الدورة الثالثة والعشرون للكومسيك لجميع الأطراف المعنية بالأمر النداء الذي وجهته الدورة الثانية والعشرون لكومسيك لجميع الدول الأعضاء التي لم توقع أو تصدق بعد مختلف الاتفاقات والنظم الأساسية التي أعدت تحت رعاية منظمة المؤتمر الإسلامي سعياً لتكثيف التعاون الاقتصادي بين الدول الأعضاء أرسلت الأمانة العامة لجميع الأطراف المعنية بالأمر النداء الذي وجهته الدورة

الثانية والعشرون لكومسيك لجميع الدول الأعضاء التي لم توقع أو تصدق مختلف الاتفاقات والنظم الأساسية التي أعدت تحت رعاية منظمة المؤتمر الإسلامي سعياً لتكثيف التعاون الاقتصادي بين الدول الأعضاء. وتولي الكومسيك اهتماماً خاصاً بتوقيع وتصديق بروتوكول برنامج التعرف التفضيلية لنظام منظمة المؤتمر الإسلامي للأفضلية التجارية (بريتاس). وحتى الآن وقعت بريتاس كل من مصر والأردن وماليزيا وسوريا وتونس وتركيا وبنغلاديش والكاميرون وباكستان والإمارات العربية المتحدة وغينيا . بينما لم تصدق الاتفاق سوى ماليزيا والأردن وباكستان. ويتطلب سريان مفعول بريتاس تصديق عشرة دول أعضاء.

انطلقت الجولة الثانية من المفاوضات بانعقاد الجلسة الوزارية يوم ٢٤ نوفمبر ٢٠٠٦، وانعقد الاجتماع الأول من الجولة الثانية للجنة المفاوضات التجارية في اسطنبول من ٢٤ إلى ٢٦ نوفمبر ٢٠٠٦. وعقد الاجتماع الثاني والثالث والرابع من الجولة الثانية للجنة في أنقرة من ٢٧ إلى ٣٠ مارس ٢٠٠٧ ومن ١٩ إلى ٢٢ يونيو ٢٠٠٧ ومن ١٠ إلى ١٢ سبتمبر ٢٠٠٧ على التوالي. وقد أحرزت هذه الاجتماعات تقدماً مهماً بخصوص مشروع البروتوكول المتعلق بنظام الأفضلية التجارية، وقد تمخضت الجولة الثانية عن اتفاق بشأن قواعد المنشأ الذي وقعته سبع دول أعضاء ، وتم كذلك إحراز تقدم مهم في المفاوضات المتعلقة بالتدابير شبه التعريفية وغير التعريفية.

طلبت الدورة الثانية والعشرون لكومسيك من الدول الأعضاء التي عرضت بالفعل استضافة اجتماعات قطاعية لفرق خبراء التعجيل بعقد هذه الاجتماعات، كما ناشدت الدول الأعضاء تقديم مقترحاتها بشأن استضافة اجتماعات فرق خبراء قطاعية أو قطاعية بينية في مجالات الأولوية المحددة في خطة العمل، والتي لم تعقد حولها اجتماعات فرق خبراء حتى الآن. وقد رحبت كومسيك بالعروض المقدمة من بعض الدول الأعضاء لاستضافة عدة اجتماعات وزارية واجتماعات قطاعية لمجموعات الخبراء وندوات وورشات عمل إقليمية. وفي هذا السياق، تجري الأمانة العامة اتصالات مع هذه الدول الأعضاء من أجل وضع الترتيبات اللازمة لعقد هذه الاجتماعات والندوات وورش العمل.

عقدت الدورة الخامسة للمؤتمر الإسلامي لوزراء السياحة في باكو بجمهورية أذربيجان يومي ١١-١٢ سبتمبر ٢٠٠٦. ورحبت بمشروع التنمية المستدامة للسياحة في إطار شبكة الحدائق والمحميات العابرة للحدود في غرب إفريقيا التي تشمل تسعة دول أعضاء. وأكد المؤتمر مجدداً دعمه لهذا المشروع الإقليمي وناشد الدول الأعضاء ومنظمة المؤتمر الإسلامي والمؤسسات الدولية تقديم الدعم السياسي والمالي اللازم للإسراع بالتنفيذ الفعال لهذا البرنامج الإقليمي.

كذلك جدد المؤتمر تأكيد ضرورة تطوير شراكة بين الدول الأعضاء في منظمة المؤتمر الإسلامي من أجل تنمية السياحة، وأكد مجدداً في هذا السياق أهمية إعداد خطة استراتيجية تشارك فيها الحكومة والقطاع الخاص. على أن تشجع هذه الخطة القدرة على تنظيم المشاريع والنقاء الآراء وفقاً لخطة

عمل منظمة المؤتمر الإسلامي وبرنامج العمل العشري لمنظمة المؤتمر الإسلامي. كما أكد المؤتمر ضرورة تأمين تنمية الموارد البشرية في مجال السياحة وإدارة الضيافة.

توجه المؤتمر بالشكر إلى الجمهورية التركية لاستضافة اجتماع فريق الخبراء حول تنمية السياحة والذي عقد في اسطنبول من ٩ إلى ١١ مايو ٢٠٠٧، وعلى إعداد الخطة الاستراتيجية لتنمية السياحة في منظمة المؤتمر الإسلامي. كما طلب المؤتمر من كومسيك بالتنسيق مع الأمانة العامة لمنظمة المؤتمر الإسلامي والمؤسسات المعنية الأخرى، اتخاذ التدابير اللازمة لتنفيذ هذه الخطة الاستراتيجية التي يجب أن تتسق مع خطة عمل منظمة المؤتمر الإسلامي لتعزيز التعاون الاقتصادي والتجاري بين الدول الأعضاء وبرنامج العمل العشري لمنظمة المؤتمر الإسلامي. وتناقش الخطة البنود التالية ، من بين بنود أخرى ، في جدول أعمال الاجتماع: البحوث والتدريب في مجال السياحة؛ تسويق السياحة وتعزيزها ؛ تسهيل السياحة تعزيز خدمات النقل الجوي بين الدول الأعضاء . وأكد المؤتمر ضرورة تعزيز قدرة الأمانة العامة على تأمين متابعة فعالة لتنفيذ جميع قرارات مؤتمر وزراء السياحة والمحافل الأخرى الخاصة بالسياحة والمساهمة بنشاط في إعداد الخطة الاستراتيجية . وفي هذا الصدد توجه المؤتمر بالشكر إلى جمهورية أذربيجان على استضافتها ، بصفتها الرئيس الحالي للمؤتمر الإسلامي لوزراء السياحة لمؤتمر علمي حول دور السياحة في اقتصادات الدول الأعضاء في منظمة المؤتمر الإسلامي وذلك يومي ٢١ و ٢٢ يونيو ٢٠٠٧ في باكو ، أذربيجان.

جددت الكومسيك في دورتها الثالثة والعشرين تأكيد ضرورة إشراك القطاع الخاص في تنمية مشاريع تعاونية تبحثها اجتماعات فريق الخبراء التي تعقد حول مختلف مجالات الأولوية التي حددت في خطة العمل. وفي هذا الصدد، واصلت الغرفة الإسلامية للتجارة والصناعة ، بصفتها مؤسسة منتظمة لمنظمة المؤتمر الإسلامي ، جهودها في تنظيم اجتماعات القطاع الخاص وفقاً لتوجيهات الكومسيك من أجل تحقيق تنفيذ فعال لخطة العمل . وحتى الآن عقد اثنا عشر اجتماعاً للقطاع الخاص في بلدان مختلفة من بلدان منظمة المؤتمر الإسلامي وعقد الاجتماع الحادي عشر في المنامة بمملكة البحرين (٥ - ٧ فبراير ٢٠٠٧م) . وعقد الاجتماع الثاني عشر للقطاع الخاص في السنغال في الفترة من ٢١ إلى ٢٣ نوفمبر ٢٠٠٧م . ونظم المعرض التجاري الإسلامي الحادي عشر في السنغال من ٢١ إلى ٢٥ نوفمبر ٢٠٠٧ بالتعاون مع المركز الإسلامي لتنمية التجارة والغرفة الإسلامية للتجارة والصناعة.

#### سادساً: الخلاصة والتوصيات:

إن غياب أهداف وغايات كمية محددة يمثل أحد المشاكل الأساسية المتصلة ببطء التقدم في تنفيذ خطة عمل المنظمة. فتحديد إطار زمني يتوقع أن تنفذ فيه الأعمال المخطط لها، يعد شرطاً أساسياً للتخطيط والمتابعة بفعالية. وجميع خطط وبرامج العمل الدولية لها بعد زمني.

ومن جانب آخر، نجد أنه بينما تُعذر عقد كثير من اجتماعات فرق الخبراء في إطار خطة عمل المنظمة في مختلف المجالات، حتى عندما أعلنت عروض مختلفة لاستضافتها، اجتمع وزراء السياحة

خمس مرات منذ اجتماعهم الأول في أصفهان في الفترة من ٢ على ٤ أكتوبر ٢٠٠٠ بسبب اهتمام و التزام حكومات أربع دول أعضاء.

عندما تتبنى الدول الأعضاء أو أجهزة المنظمة أي فكرة أو مشروع أو ترعاه، فهو ينفذ. و في الواقع نفذت العديد من المشاريع التي وردت في جداول أعمال كومسيك لأنها أوكلت إلى أجهزة ومؤسسات مختلفة تابعة للمنظمة. و انطلاقاً من مثل هذه الملاحظات، عين بعض مؤسسات المنظمة "منسقة" لتنفيذ بعض المشاريع الواردة في جدول أعمال كومسيك. وسترفع تقارير بشأن هذه المشاريع إلى الدورات التالية لكومسيك لاتخاذ ما يلزم من عمل.

كذلك تعد الاستفادة من تجربة برامج التعاون الاقتصادي شبه الإقليمي والإقليمي التي تشترك فيها البلدان الأعضاء في المنظمة، سبيلاً هاماً للغاية لتنفيذ خطة عمل المنظمة. لذلك، سيؤدي تنظيم اجتماعات سنوي بين المنظمة والتجمعات شبه الإقليمية والإقليمية الحالية مثل منظمة التعاون الاقتصادي ومجلس التعاون الخليجي والجماعة الاقتصادية لدول غرب إفريقيا والاتحاد الاقتصادي والنقدي لدول غرب أفريقيا، إلى تأثير هام في هذا الصدد.

في الختام، لا بد كذلك من التعجيل بعملية توقيع وتصديق مختلف الاتفاقيات والأنظمة الأساسية التي تم وضعها برعاية منظمة المؤتمر الإسلامي وتتعلق بالمجالين الاقتصادي والتجاري، إذ ستوفر الإطار الضروري لإقامة تعاون اقتصادي وتجاري بين الدول الأعضاء.

#### المرفق

#### قائمة بعروض المشروعات

الرقم	مقترحات / أفكار المشروعات	الدولة/المؤسسة صاحبة الاقتراح	البلد المعني	المنسق
١	التعاون الفني فيما بين مكاتب براءات الاختراع في الدول الأعضاء في منظمة المؤتمر الإسلامي	تركيا	كازاخستان، سوريا، المغرب، بنغلاديش، باكستان، اليمن	المركز الإسلامي للتنمية التجارة.
٢	التدريب في مجال إدارة الحضانات بين الدول الأعضاء في	تركيا	-	الغرفة الإسلامية للتجارة والصناعة

			منظمة المؤتمر الإسلامي.	
٣	تركيا	كازاخستان	التعاون في مجال التطور التقني: شركة طيران تربوفان الإقليمية للطيران متوسط المدى.	-
٤	تركيا	تركيا/بنغلاديش	تطبيقات نظام رسم الخرائط القائم على التصوير منخفض التكلفة، لمراقبة التغيرات الطبيعية والأنثروبوجينية التي تحدث لسواحل الدول الأعضاء في منظمة المؤتمر الإسلامي	الجامعة الإسلامية للتكنولوجيا
٥	تركيا	تركيا	مركز للتحكم في الأقمار الصناعية ومراقبتها.	
٦	تركيا	تركيا	القمر الصناعي Low Earth Orbit	
٧	غينيا	جامبيا، غينيا بيساو، مالي، موريتانيا، السنغال، سيراليون	إنشاء شبكة حدائق ومحميات عابرة للحدود في غرب إفريقيا	المركز الإسلامي لتنمية التجارة / مركز للبحوث الإحصائية والاقتصادية والاجتماعية والتدريب للبلدان الإسلامية.
٨	الأردن		التعاون الفني في مجال الحفاظ على التراث	مركز الأبحاث للتاريخ والفنون والثقافة الإسلامية



المرفق

(٨)





الأصل: بالإنجليزية

**تقرير لجنة الدورة الثانية عشرة للكمسيك  
(أنطاليا، ١٢ مايو/آيار ٢٠٠٨)**

١. عقد الاجتماع الثاني عشر للجنة الدورة الثانية للكمسيك في ١٢ مايو/آيار ٢٠٠٨، قبل انعقاد الاجتماع الرابع والعشرين للجنة المتابعة المنبثقة عن الكمسيك.
  ٢. وقد ترأس الاجتماع سعادة السيد فروح تيغلي، رئيس مكتب تنسيق الكمسيك.
  ٣. حضر الاجتماع الأمانة العامة لمنظمة المؤتمر الإسلامي ومكتب تنسيق الكمسيك، بالإضافة إلى المؤسسات التالية التابعة للمنظمة:
    - مركز البحوث الإحصائية والاقتصادية والاجتماعية والتدريب للدول الإسلامية (مركز أنقرة)
    - المركز الإسلامي لتنمية التجارة
    - البنك الإسلامي للتنمية
    - الغرفة الإسلامية للتجارة والصناعة
    - الجامعة الإسلامية للتكنولوجيا
- كما حضر الاجتماع بعض المؤسسات التركية صاحبة مشروعات التعاون المقترحة ضمن خطة عمل الكمسيك.
- وافق الاجتماع على بنود جدول الأعمال التالية لأخذها بعين الاعتبار:
- ١- استعراض مشروعات التعاون المقترحة ضمن خطة عمل الكمسيك.
  - ٢- مقترحات المشروع الجديد المقدم من قبل الغرفة الإسلامية للتجارة والصناعة بشأن إنشاء صندوقين؛ أحدهما للبحوث والتكنولوجيا، والآخر للاستثمار.
  - ٣- استعراض مشروع جدول الأعمال للدورة الرابعة والعشرين للكمسيك.
  - ٤- ما يستجد من أعمال.

#### تحت البند ١ من جدول الأعمال:

٤. قدم مكتب تنسيق الكومسيك عرضاً حول آخر المستجدات فيما يتعلق بمقترحات المشروعات. وبعد ذلك، قام أصحاب مقترحات المشروعات ومنسقوها بعرض آخر للمستجدات فيما يتعلق بمشروعاتهم.

٥. اتخذت اللجنة التوصيات التالية بشأن المشروعات:

بالنسبة لمشروع "التعاون الفني بين مكاتب براءات الاختراع في الدول الأعضاء في منظمة المؤتمر الإسلامي"، قام ممثلو كل من المعهد التركي لبراءات الاختراع والغرفة الإسلامية لتنمية التجارة بتقديم آخر المستجدات بشأن هذا المشروع التي حدثت منذ انعقاد آخر اجتماع للجنة الدورة. وفي إطار برنامج الأنشطة الخاص بهم والرامي إلى تعزيز بناء القدرات المؤسسية، والذي تم اعتماده في المؤتمر الثاني "لتعاون الفني بين مكاتب الملكية الصناعية في الدول الأعضاء بمنظمة المؤتمر الإسلامي" في الفترة من ١١-١٣ يوليو/تموز في الدار البيضاء بالمملكة المغربية عام ٢٠٠٧، قام كل من المعهد التركي لبراءات الاختراع والغرفة الإسلامية لتنمية التجارة بتنظيم مشترك مع المنظمة العالمية للملكية الفكرية، ومجموعة البنك الإسلامي للتنمية، لورشة العمل بين الإقليمية حول المؤشرات الجغرافية في الفترة من ٣-٤ إبريل/نيسان ٢٠٠٨ في أنقرة، بالجمهورية التركية.

يعد الهدف الأساسي من ورشة العمل إمداد المشاركين بنطاق الحماية الذي توفره المؤشرات الجغرافية، والتفاصيل الخاصة بالاتفاقيات الدولية التي تنص على إجراءات الحماية، وأمثلة التطبيقات في الدول النموذج، والتعريف بالمنظمات غير الحكومية التي تعمل في مجال المؤشرات الجغرافية. كما تهدف ورشة العمل إلى إنشاء منابر للمناقشة بين المسؤولين الوطنيين للدول الأعضاء بمنظمة المؤتمر الإسلامي المنوطين بتسجيل المؤشرات الجغرافية وإدارتها. أتاحت ورشة العمل فرصة للمشاركين للبحث عن إجابة لأسئلتهم الخاصة بالمؤشرات الجغرافية وكذلك لتبادل تجاربهم مع الخبراء والمختصين المشاركين من المنظمات الدولية ذات الصلة، بما في ذلك المنظمة العالمية للملكية الفكرية، والمعهد القومي لأصول الجودة في فرنسا (INAO). وقد حضر ورشة العمل مشاركون من بنجلاديش، وبنين، وغينيا، والمغرب، وموزمبيق، وأوزباكستان، وأوغندا، والسودان، والسنغال، وتركيا، واليمن.

بالإضافة إلى ذلك، أحاط المركز الإسلامي لتنمية التجارة للجنة علماً بأنه سيقوم، بالتنسيق مع المعهد المغربي لبراءات الاختراع (OMPIC)، بإنشاء بوابة إلكترونية مخصصة لمعلومات حول الملكية الفكرية في الدول الأعضاء بمنظمة المؤتمر الإسلامي.

- ستقوم هذه البوابة بتوفير معلومات عامة حول الملكية الفكرية في الدول الأعضاء بمنظمة المؤتمر الإسلامي، والقوانين ونماذج الاستعلام، والإجراءات، ومحركات البحث الخاصة بالعلامات التجارية في مرحلة أولى، ثم التوسع لتشمل مجالات أخرى في الملكية الفكرية.
- كما ستشتمل على شبكة إضافية تكون منبراً للمناقشات وتبادل المعلومات بين العاملين في مكاتب الملكية الفكرية.
- سيتم تقديم المساعدات للدول الأقل نمواً كي يتمكنوا من الوصول إلى الشبكة الإضافية والمشاركة في عملية نشر المعلومات على البوابة الإلكترونية.

قام كل من المعهد التركي لبراءات الاختراع والمركز الإسلامي لتنمية التجارة بإبلاغ الاجتماع بأنه سيتم مد فترة هذا المشروع حتى يتسنى القيام بالأنشطة المتبقية والمتضمنة في خطة العمل التي تم اعتمادها في المؤتمر الثاني" للتعاون الفني بين مكاتب الملكية الصناعية في الدول الأعضاء بمنظمة المؤتمر الإسلامي". رحبت اللجنة بالتقدم الذي تم إحرازه في هذا المشروع، وأوصت بمد فترة المشروع لعامين آخرين حتى يتم استكمال جميع الأنشطة.

أما فيما يتعلق بمشروع "التدريب على إدارة الحضانات بين الدول الأعضاء بمنظمة المؤتمر الإسلامي"، قام ممثل كل من المنظمة التركية لتنمية الصناعات الصغيرة والمتوسطة (KOSGEB)، والغرفة الإسلامية للتجارة والصناعة (منسق المشروع)، بإحاطة اللجنة علماً بأنه، نظراً لظروف غير متوقعة، تم تأجيل ورشة العمل التي كان من المقرر أن تعقد في إبريل/نيسان ٢٠٠٨، ليتم عقدها في تاريخ لاحق في النصف الثاني من عام ٢٠٠٨ قبل انعقاد كل من الدورة الرابعة والعشرين للكومسيك، ومنتدى إدارة الحضانات في ٢٠٠٩. وقد تم إعلام اللجنة كذلك بغياب الدعم اللازم من جانب الدول الأعضاء فيما يتعلق بالمشروع السابق الذكر. وعليه، وافقت كل من الأمانة العامة لمنظمة المؤتمر الإسلامي، ومنظمة KOSGEB، والغرفة الإسلامية للتجارة والصناعة على بذل قصارى جهدهم للترويج لهذا المشروع في الدول الأعضاء المعنية.

بالنسبة لمشروع "التعاون في مجال التطور التقني: شركة طيران تربوفان الإقليمية للطيران متوسط المدى"، قام ممثل جامعة الأناضول (وهي القائد الجديد لفريق المشروع) بإحاطة اللجنة علماً بأنها قد قامت بالفعل بتقديم التغييرات التي طرأت على فريق المشروع ومسئوليته للبنك الإسلامي للتنمية. كما أقر مكتب تنسيق الكومسيك بأنه ووزارة المالية التركية (محافظ البنك الإسلامي للتنمية) قد قاما بالفعل بتقديم خطاب دعمهما للبنك الإسلامي للتنمية فيما يتعلق بالتغيير الذي طرأ على المشروع. وقد ساندت اللجنة التغيير وطلبت من مكتب تنسيق الكومسيك ووزارة المالية التركية إعادة إرسال نفس الخطابات لإدارة مكتب التعاون للبنك الإسلامي للتنمية في أقرب وقت ممكن. قامت اللجنة بتعيين مركز البحوث الإحصائية والاقتصادية والاجتماعية والتدريب للدول الإسلامية (مركز أنقرة) منسقا للمشروع. كما وافقت اللجنة على أن تقوم الأمانة العامة لمنظمة المؤتمر الإسلامي بتنسيق هذا

المشروع، وكذلك مشروع آخر في نفس المجال يتم تحت مظلة اللجنة الدائمة للتعاون العلمي والتكنولوجي (كومستك)، لمنع وقوع أي ازدواج.

بالنسبة لمشروع "تطبيقات نظام رسم الخرائط القائم على التصوير منخفض التكلفة لمراقبة التغيرات الطبيعية والأنثروبوجينية التي تحدث بسواحل الدول الأعضاء في منظمة المؤتمر الإسلامي"، أحاط ممثل الجامعة الإسلامية للتكنولوجيا باللجنة علماً بأن المشروع في حاجة إلى إدخال بعض التعديلات عليه نظراً للتغيرات التكنولوجية. طلبت اللجنة من صاحب المشروع، وهو مجلس البحوث العلمية والفنية بالجمهورية التركية (TÜBİTAK)، استضافة الهيئات البنجلاديشية ذات الصلة والجامعة الإسلامية للتكنولوجيا (٣-٥ نقاط اتصال في المشروع) في مقار المشروع لمناقشة تفاصيله، وإحاطة مكتب تنسيق الكومستيك علماً في أقرب وقت ممكن.

بالنسبة لمشروع "مركز الرصد والتحكم عبر القمر الصناعي (ساتكماك)، ومشروع القمر الصناعي Low Earth Orbit، اللذين اقترحهما اتحاد تشغيل كابلات التلفزيون ووسائل الاتصال عبر القمر الصناعي (ترك سات)، أوصت اللجنة بأن يتم الاحتفاظ بهذين المشروعين على قائمة المشروعات لتقوم الدورة الرابعة والعشرين للكومستيك بدراستهما.

بالنسبة لمشروع "التنمية المستدامة لإنشاء شبكة حداثق ومحميات عابرة للحدود في غرب إفريقيا"، أحاط المركز الإسلامي لتنمية التجارة باللجنة علماً بأن اللجنة التوجيهية لهذا المشروع قد عقدت حتى الآن نحو ٧ اجتماعات على التوالي في دكا (مارس/آذار ٢٠٠٥)، وبامكو (مايو/آيار ٢٠٠٦)، والدار البيضاء (يوليو/تموز ٢٠٠٦)، وباكو (سبتمبر/أيلول ٢٠٠٦)، وأكرا (أكتوبر/تشرين الأول ٢٠٠٧)، وكارتاجان دي إندياز (نوفمبر/تشرين الثاني ٢٠٠٧)، والدار البيضاء (مارس/آذار ٢٠٠٨).

كان الهدف من الاجتماع الأخير الإطلاع على ما تم إحرازه من تقدم في تنفيذ المشروع، وتحديث برنامج النشاط المستقبلي (٢٠٠٨/٢٠٠٩). وقد حضر الاجتماع كل من: غينيا، وموريتانيا، ومالي، والسنغال، المنسق الإقليمي للمشروع، والأمانة العامة لمنظمة المؤتمر الإسلامي، ومنظمة السياحة العالمية التابعة للأمم المتحدة، ومركز البحوث الإحصائية والاقتصادية والاجتماعية والتدريب للدول الإسلامية (مركز أنقرة).

وقد وافقت الاجتماعات السابقة على الإطار المرجعي لدراسة الجدوى الخاصة بالمشروع بمكوناته الأربع كما تم تقديمه بغرض التمويل، وأوصت برفعه للبنك الإسلامي للتنمية. وقد قام وزير السياحة والصناعات اليدوية بجمهورية غينيا، بوصفه المنسق لهذا المشروع، بزيارة محافظ البنك الإسلامي للتنمية في ديسمبر/كانون الأول ٢٠٠٦. وعقب هذه الزيارة، طلب البنك الإسلامي للتنمية من كل دولة طرف في المشروع التقدم بطلب منفصل للتمويل من خلال محافظ البنك الممثل لها في مجلس محافظي البنك الإسلامي للتنمية. وحتى الآن، تقدمت خمس دول باستمارة الطلب. وقد لاحظت اللجنة

أن الأمانة العامة لمنظمة المؤتمر الإسلامي قد بعثت بمذكرة شفوية للبنك الإسلامي للتنمية تطلب فيها تقديم المزيد من المساهمات المالية لتنفيذ المشروع أنف الذكر.

وقد أحيطت اللجنة علما بأن الوكالة الكورية للتنمية الدولية قد تفضلت بتقديم مساهمة مالية قدرها ٤٢٥ ألف دولارا أمريكيا للقيام بدراسة الجدوى لهذا المشروع. كما تفضلت مؤسسة ST-EP بمنظمة السياحة العالمية التابعة للأمم المتحدة بتقديم مساهمة مالية قدرها ٥٠ ألف دولارا أمريكيا.

بالنسبة لمشروع "التعاون الفني في مجال المحافظة على التراث" الذي اقترحتة المملكة الأردنية الهاشمية، ستقوم الأمانة العامة لمنظمة المؤتمر الإسلامي بالاتصال بالأردن ومركز الأبحاث للتاريخ والفنون والثقافة الإسلامية (إرسىكا- منسق المشروع)، لإبقاء اللجنة على علم بما إذا كانوا يرون الإبقاء على المشروع ضمن القائمة.

٦. بعد العروض، أعربت اللجنة عن ارتياحها إزاء ما تم إحرازه من تقدم فيما يتعلق بالمشروعات رقم ١، ٣، و٧.

٧. عقب تقديم العروض الخاصة بكل المشروعات، طلبت اللجنة من الدول الأعضاء تبني نهجا أكثر استباقية، وناشدت نقاط الاتصال بها أن تتصل بأصحاب المشروعات ومنسقيها على التوالي، في أقرب وقت ممكن، بغية تنفيذ تلك المشروعات. كما سعت اللجنة أيضا إلى الحصول على موافقة كبار المسؤولين لإلغاء المشروعات التي لم تعرب أي من الدول عن اهتمامها بها.

٨. أوصت اللجنة بإشراك الدول الأعضاء المعنية في الاجتماعات المستقبلية للجنة الدورة.

٩. تماشيا مع القرار ذي الصلة الصادر عن القمة الإسلامية الحادية عشرة، أحيطت اللجنة علما بمشروع انشاء خط سكة حديد يربط بين دكار وميناء السودان.

#### تحت البند ٢ من جدول الأعمال:

١٠. أفاد ممثل الغرفة الإسلامية للتجارة والصناعة أن معالي الشيخ صالح كامل رئيس الغرفة الإسلامية للتجارة والصناعة قد شرع في تنفيذ المقترحات المتعلقة بإنشاء صندوقين هما: صندوق البحوث والتكنولوجيا، وصندوق الاستثمار. كما أخطرت اللجنة بأن رئيس الغرفة الإسلامية للتجارة والصناعة يعقد حاليا اجتماعات مع رؤساء الدول لشحذ دعمهم توطئة لإعداد الدراسات اللازمة. وفيما يتعلق بالمشروع المتعلق بالاستثمار، أحيطت اللجنة علما بشركة استثمارات فوراس التي تم إنشاؤها في عدد من البلدان الأعضاء بعد إجراء دراسات جدوى، وخطط تجارية، وإعداد خرائط للاستثمار. وقد رحبت اللجنة بالجهود التي يبذلها رئيس الغرفة الإسلامية للتجارة والصناعة من أجل اتخاذ خطوات ملموسة على طريق تعزيز التعاون الاقتصادي من خلال تأسيس الشركات في البلدان الأعضاء.

**تحت البند ٣ من جدول الأعمال:**

١١. تحت هذا البند من جدول الأعمال، قام مكتب تنسيق الكومسيك بإحاطة اللجنة بالهدف من وضع صياغة جديدة لمشروع جدول أعمال الدورة الرابعة والعشرين للكومسيك. وقد وافقت الكومسيك على تقديم النسخة الجديدة من مشروع جدول الأعمال أمام الاجتماع الرابع والعشرين للجنة المتابعة المنبثقة عن الكومسيك لتقوم بدراستها.

**تحت البند ٤ من جدول الأعمال:**

١٢. تحت البند الخاص بما يستجد من أعمال، أفادت الأمانة العامة لمنظمة المؤتمر الإسلامي اللجنة بأن المنتدى الثاني عشر للقطاع الخاص من المزمع تنظيمه في الفترة من ١٦-١٨ يونيو/حزيران ٢٠٠٨، في كمبالا، أوغندا، بالإشتراك مع غرفة التجارة بأوغندا والغرفة الإسلامية للتجارة والصناعة، كما أخطرت لجنة الدورة بشأن منتدى الصناعات الزراعية المقرر تنظيمه في مالي في ٢٠٠٨. وقد أحيطت اللجنة علما بهذين المننديين، كما أحيطت بالتوصيات الصادرة عن الاجتماع الأول للجنة التوجيهية بشأن تنفيذ خطة العمل في مجال القطن لمنظمة المؤتمر الإسلامي.

١٣. اختتمت اللجنة أعمالها بتوجيه كلمات الشكر.

قائمة بعروض المشروعات

رقم	مقترحات/ أفكار المشروعات	الدولة/ المؤسسة صاحبة الاقتراح	البلد المعني	المنسق
١	التعاون الفني فيما بين مكاتب براءات الاختراع في الدول الأعضاء في منظمة المؤتمر الإسلامي	تركيا	كازاخستان، سوريا، المغرب، بنجلاديش، باكستان واليمن	المركز الإسلامي لتنمية التجارة
٢	التدريب على إدارة الحضانات فيما بين الدول الأعضاء في منظمة المؤتمر الإسلامي	تركيا	-	الغرفة الإسلامية للتجارة والصناعة
٣	التعاون في مجال التطور التقني: شركة طيران تربوفان الإقليمية للطيران متوسط المدى	تركيا	كازاخستان	مركز البحوث الإحصائية والاقتصادية والاجتماعية والتدريب للدول الإسلامية (مركز أنقرة)
٤	تطبيقات نظام رسم الخرائط القائم على التصوير منخفض التكلفة، لمراقبة التغيرات الطبيعية والأنثروبوجينية التي تحدث لسواحل الدول الأعضاء في منظمة المؤتمر الإسلامي	تركيا	بنجلاديش/تركيا	الجامعة الإسلامية للتكنولوجيا
٥	مركز للتحكم في الأقمار الصناعية ومراقبتها	تركيا	تركيا	
٦	القمر الصناعي Low Earth Orbit	تركيا	تركيا	
٧	إنشاء شبكة حدائق ومحميات عابرة للحدود في غرب أفريقيا	غينيا	جامبيا، غينيا بيساو، مالي، موريتانيا، السنغال، سيراليون	المركز الإسلامي لتنمية التجارة/ مركز أنقرة
٨	التعاون الفني في مجال المحافظة على التراث	الأردن		مركز الأبحاث للتاريخ والفنون والثقافة الإسلامية (مركز اسطنبول)





المرفق

(٩)



**تقرير مجموعة البنك**  
**(المؤسسة الإسلامية لتمويل التجارة)**  
**حول توسيع نطاق التجارة البينية في بلدان منظمة المؤتمر الإسلامي**  
**مقدم**

(للاجتماع لجنة المتابعة للكمسيك ١٣-١٥ مايو ، ٢٠٠٨ ، أنطاليا ، تركيا)

**مجموعة البنك الإسلامي وتعزيز التجارة البينية في إطار منظمة المؤتمر الإسلامي**

١. جعلت مجموعة البنك الإسلامي للتنمية من تعزيز وتسهيل التجارة البينية في إطار منظمة المؤتمر الإسلامي جزءاً حيوياً من إطارها الاستراتيجي ، الذي يجري تنفيذه ، كما تعتبره عنصراً لا يتجزأ من رؤية ١٤٤٠ هـ للبنك . كذلك يواصل البنك العمل على أساس التزامه بتسهيل وتعزيز التجارة البينية في إطار منظمة المؤتمر الإسلامي وفقاً للأهداف التي حددت في إعلان مكة ٢٠٠٥ - برنامج العمل العشري لمنظمة المؤتمر الإسلامي.
٢. يعد البنك الإسلامي رائداً بين مؤسسات التنمية متعددة الأطراف التي تعتبر التجارة جزءاً لا يتجزأ من عملية التنمية . وحالياً يزداد اعتماد مؤسسات التنمية الأخرى لهذا القول.
٣. السمة الفريدة التي تميز تمويل البنك الإسلامي للتجارة هي توافق جميع منتجاته المالية مع أحكام الشريعة الإسلامية ، ولا تنحصر ريادة البنك الإسلامي في هذا المجال ، بل يواصل البنك الريادة في مجال تنمية المنتجات المالية الجديدة الإسلامية التي تتوافق مع أحكام الشريعة الإسلامية.
٤. كان من أهم المبادرات التي اتخذتها مجموعة البنك الإسلامي لتعزيز التجارة البينية في إطار منظمة المؤتمر الإسلامي ، إنشاء المؤسسة الإسلامية الدولية لتمويل التجارة بوصفها كياناً متخصصاً في إطار مجموعة البنك الإسلامي للتعامل مع جميع نشاطات تسهيل التجارة وتعزيزها.
٥. يبلغ رأس المال المصرح به للمؤسسة الإسلامية لتمويل التجارة، التي بدأت أعمالها رسمياً في غرة محرم ١٤٢٩ هـ (١٥ يناير ٢٠٠٨) ، ٣ مليار دولار أمريكي ويبلغ رأس ماله المكتتب فيه ٧٥٠ مليون دولار أمريكي. و مجموعة البنك الإسلامي للتنمية هي المساهم الرئيس في المؤسسة التي تتخذ من جدة، السعودية مقراً لها. وسوف يفتح أول فرع للمؤسسة في دبي ، الإمارات العربية المتحدة مع وجود خطط لفتح مزيد من المكاتب الفرعية في البلدان الأعضاء في البنك الإسلامي.
٦. ستطلق المؤسسة من خبرة كسبها البنك الإسلامي خلال أكثر من ثلاثين سنة في مجالات

تسهيل التجارة وتعزيزها . وتأمل المؤسسة أن توسع وتطور نطاق تمويل المنتجات تمويل التجارة المتاحة للموردين والمصدرين في البلدان الأعضاء في البنك ، مع تركيز خاص على تعزيز التجارة البينية في إطار منظمة المؤتمر الإسلامي. ويتوقع من هذا الكيان الجديد أن يحقق الأهداف الأساسية التالية:

- تعزيز وتسهيل زيادة التجارة البينية بين البلدان الأعضاء .
- المساعدة ، بانفراد أو بالتعاون مع ممولين آخرين ، في تمويل التجارة من خلال استخدام الأدوات والآليات المالية التي تراها المؤسسة ملائمة لكل حالة.
- تسهيل حصول البلدان الأعضاء والمشاريع ، عامة كانت أو خاصة، على رأس المال العام الخاص والمحلي والخارجي بما في ذلك الوصول إلى الأسواق المالية.
- تحفيز تنمية فرص الاستثمار المواتية لتدفق رأس المال الخاص والعام والمحلي والخارجي ، إلى استثمارات في البلدان الأعضاء لتمكينها من تعزيز قدراتها التصديرية.
- الريادة في تنمية الأدوات والمنتجات المالية وتنويعها مع التحقق من الالتزام بأحكام الشريعة الإسلامية.
- تقديم مساعدات فنية وتدريب لمصارف محلية في البلدان الأعضاء في تمويل التجارة وما يتصل بها من مجالات.
- تقديم خدمات استشارية للبلدان والمؤسسات الأعضاء ومشاريعها العامة والخاصة في الأمور التي تتصل بأهدافها.
- تعزيز التجارة مع تركيز خاص على دعم أقل البلدان الأعضاء نموا خاصة في أفريقيا جنوب الصحراء وبلدان الكومونويلث المستقلة.

٧. في مجال تعزيز التجارة تبني المؤسسة تحالفات إستراتيجية مع أهم الجهات النشطة في التجارة العالمية ومنها منظمة التجارة العالمية ومركز التجارة الدولية المنتمي إليها . وفي فبراير ٢٠٠٨ ، وقعت المؤسسة مذكرة تفاهم مع المركز المذكور ركزت على :

- بناء القدرات في كيانات القطاع العام والخاص والمشاريع الصغيرة والمتوسطة في البلدان الأعضاء في منظمة المؤتمر الإسلامي.
- تسهيل الوصول إلى قاعدة بيانات مركز التجارة الدولية ومعلومات تحليل السوق التي يتيحها المركز.
- تقديم خدمات دعم التجارة.
- تقديم خدمات دعم وتسهيل تتعلق بنشاطات المؤسسة الخاصة بتعزيز التجارة في البلدان الأعضاء.

- إجراء دراسات جدوى تشد تنمية التجارة البينية في إطار منظمة المؤتمر الإسلامي على أساس كل حالة على حدة.

٨. كذلك يعمل البنك على استضافة اجتماع فريق خبراء حول فريق عمل الكومسيك ليستكشف سبل وطرق المساعدة على تحقيق أهداف تنمية التجارة البينية في إطار منظمة المؤتمر الإسلامي إلى مستوى ٢٠% بحلول ٢٠١٥. وسوف يقدم تقرير بهذا الشأن في حينه إلى الاجتماع المقبل للكومسيك في نوفمبر ٢٠٠٨.

اعتمادات تمويل مجموعة البنك الإسلامي للتنمية:

٩. بلغ إجمالي اعتمادات تمويل التجارة في إطار برامج التمويل الأربعة منذ تأسيس البنك في ١٣٩٧ هـ وحتى اليوم ، ٢٩,١٣ بليون دولار أمريكي على النحو التالي:

- أ. عمليات تمويل التجارة الواردة ٢٣,٥ بليون دولار
- ب. برنامج تمويل الصادرات ١,٦٧ بليون دولار
- ج. محفظة البنوك الإسلامية ٣,٠٤ بليون دولار
- د. صندوق حصص الاستثمار ٩٢١ مليون دولار

مع إنشاء المؤسسة وبدء أعمالها ، أصبحت جميع عمليات مجموعة البنك الإسلامي الخاصة بتمويل التجارة تنفذ تحت مظلة واحدة.

١٠. بلغ إجمالي صافي المبلغ المعتمد في إطار هذه البرامج بين ١٤٢٤ هـ و ٢٨ ١٤ هـ ، ١١,٤ بليون دولار على النحو التالي:

الجدول ١: إجمالي اعتمادات تمويل التجارة

بملايين الدولارات الأمريكية

السنة	عمليات تمويل التجارة الواردة	برنامج تمويل الصادرات	محفظة البنوك الإسلامية	صندوق حصص الاستثمار	الإجمالي
١٤٢٤ هـ	١٢٦٥	١٢٢	١٧١	١٠٢	١,٦٦٠
١٤٢٥ هـ	١,٨٤٢	٢٤٧	٣٠٨	١٦٦	٢,٥٦٣
١٤٢٦ هـ	١,١٥٩	١٦٠	٣٣٣	١٢٣	١,٧٧٥
١٤٢٧ هـ	٢,١١١	٣٧٨	٢٠٣	٩٠	٢,٧٨٢
١٤٢٨ هـ	٢,٦٠٣	-	-	١٥	٢,٦١٨
الإجمالي	٨,٩٨٠	٩٠٧	١,٠١٥	٤٩٦	١١,٣٩٨

١١. في سنة ١٤٢٨ هـ ، بلغ إجمالي اعتمادات تمويل التجارة ٢,٦ بليون دولار أمريكي . وفي إطار الانتقال إلى المؤسسة الإسلامية الدولية لتمويل التجارة ، لم تنفذ عمليات تمويل في ظل البرامج الأخرى ( برنامج تمويل الصادرات ، محفظة البنوك الإسلامية ، صندوق حصص الاستثمار ) التي تعين عليها فسخ الطريق أمام النهج الموحد في ظل المؤسسة.

١٢. شكل تمويل تجارة القطاع الخاص ٤٥% أي ١,٢ بليون دولار من الإجمالي في ١٤٢٨ هـ مقابل ٣٨ % في ١٤٢٧ هـ.

١٣. تم حشد ١,٣ بليون دولار أي ٥٠% من التمويل من أسواق المال في شكل تمويل جماعي أو تمويل مشترك ١٤٢٨ % أي بزيادة ٢٠% مقارنة بالسنة السابقة.

#### تمويل التجارة البينية

١٤. مثل تعزيز التجارة البينية في إطار منظمة المؤتمر الإسلامي أحد الأهداف الإستراتيجية للنشاطات التجارية للبنك الإسلامي منذ إقامة برامج تمويل التجارة وسوف تظل هكذا في المؤسسة. وتبرز ذلك ببرنامج العمل العشري لمنظمة المؤتمر الإسلامي الذي اعتمد ضمت إعلان مكة في ديسمبر ٢٠٠٥ ، حيث حدد هدف معين لإجمالي التجارة البينية في إطار المنظمة وهو ٢٠%.

١٥. يوضح الجدول التالي نسب تمويل التجارة البينية في إطار منظمة المؤتمر الإسلامي من إجمالي اعتمادات المؤسسة الإسلامية الدولية لتمويل التجارة في البنك الإسلامي للتنمية من ١٤٢٠ هـ إلى ١٤٢٨ هـ:

#### جدول ٢ تمويل التجارة البينية في المؤسسة الإسلامية لتمويل التجارة

بملايين الدولارات

السنة	إجمالي الاعتمادات	التجارة البينية	النسبة
حتى ١٤٢٠ هـ	١١,٦١٦	٨,٥٠٣	٧٣
١٤٢١ هـ	٩٨٧	٧٧٢	٧٨
١٤٢٢ هـ	١,٢٢٤	٨٩٨	٧٤
١٤٢٣ هـ	١,٣٠١	٩١٤	٧١
١٤٢٤ هـ	١,٦٤٧	١,٠٢٦	٦٣
١٤٢٥ هـ	١,٩٧٥	١,٣٢٦	٦٧
١٤٢٦ هـ	١,١٥٩	٨٧٠	٧٥
١٤٢٧ هـ	٢,١١٠	١,٧٠٠	٨٠

١٦. في ١٤٢٨ هـ ، اعتمد البنك الإسلامي تمويلًا بـ ٢,٠ بليون دولار أمريكي لعمليات التجارة البينية في إطار منظمة المؤتمر الإسلامي أي ما يبلغ ٧٧% من إجمالي اعتمادات المؤسسة الإسلامية لتمويل التجارة للسنة المذكورة.

١٧. مازالت المؤسسة الإسلامية لتمويل التجارة تحتل الصدارة في مجال تعزيز التجارة البينية في إطار منظمة المؤتمر الإسلامي من خلال نشاطاتها وذلك عن طريق تقديم تسعير وفترة زمنية للتمويل امتيازية لعمليات التجارة البينية في إطار منظمة المؤتمر الإسلامي التي تمولها.

١٨. تتضح آثار هذه الإستراتيجية من خلال ارتفاع نسبة اعتمادات المؤسسة لعمليات تمويل التجارة البينية في إطار منظمة المؤتمر الإسلامي.

-----  
-----





المرفق

(١٠)



الأصل: بالفرنسية

**التقرير السنوي للمركز الإسلامي لتنمية التجارة  
حول التجارة بين الدول الأعضاء في منظمة المؤتمر الإسلامي  
مقتطف  
الدورة الرابعة والعشرون للجنة المتابعة  
المنبثقة عن اللجنة الدائمة للتعاون الاقتصادي  
والتجاري لمنظمة المؤتمر الإسلامي  
(الكومسيك)**

(٢٠٠٨)

**لمحة عامة**

**١- أهم التوجهات الاقتصادية والتجارية العالمية سنة ٢٠٠٦.**

تميز الاقتصاد العالمي سنة ٢٠٠٦ بنمو مطرد وتوسع متزايد في المبادلات التجارية. واستناد لمنظمة التجارة العالمية سجل نمو الإنتاج الداخلي الخام العالمي ٣,٧%، وهي ثاني أفضل نتيجة يتم تحقيقها منذ سنة ٢٠٠٠. وتعزى هذه التطورات التي عرفها الاقتصاد العالمي على وجه الخصوص إلى الانتعاش الاقتصادي الذي عرفته أوروبا والذي فاق كل التوقعات.

ولقد شكلت التطورات الإيجابية للوضع الاقتصادي العالمي الشامل سنة ٢٠٠٦ إطارا مناسباً لنمو التجارة العالمية. فلقد سجلت الصادرات العالمية للسلع سنة ٢٠٠٦ زيادة بنسبة ٨%.

كما كان لتطورات أسواق البترول بليغ الأثر على المبادلات التجارية في الشرق الأوسط. وتشير بعض التقديرات إلى أن صادرات السلع في هذه المنطقة عرفت زيادة بنسبة ١٩% كما سجلت الواردات زيادة بنسبة ١٤%.

ومن بين المناطق التي سجلت أداء استثنائياً نذكر مجموعة الدول المستقلة التي عرفت خلال سنة ٢٠٠٦ أعلى نسبة نمو من ناحيتي الصادرات والواردات. ونظراً لارتفاع أسعار المحروقات والمعادن في الأسواق العالمية فقد ارتفعت صادرات المنطقة مسجلة ٤٢٢ مليار دولار أمريكي، بينما سجلت قيمة الواردات ٢٧٨ مليار دولار أمريكي.

ولقد ارتفعت صادرات السلع الإفريقية بنسبة ٢١% بينما حققت الواردات كالمعتاد نسبة أقل بلغت ١٦%. وإذا كان ازدهار الصادرات يعزى على وجه الخصوص إلى ارتفاع صادرات البترول، فمن الجدير أن نلاحظ أن بعض دول المنطقة الغير مصدرة للبترول قد سجلت هي الأخرى ارتفاعا في صادراتها بنسبة ١٦%.

أما في أمريكا الجنوبية وأمريكا الوسطى ومنطقة الكارييب فقد سجلت تجارة السلع تطورا ملحوظا يعزى بصفة خاصة إلى الارتفاع الكبير الذي عرفته أسعار المعادن والمواد الأساسية التي كان لها الأثر الإيجابي على صادرات سورينام وجامايكا وخاصة الشيلي وبيرو اللتان حققتا قفزة بنسبة ٤٠%. بالنسبة للمنطقة الآسيوية، فالصين عرفت صادراتها كالمعتاد نموا كبيرا مقارنة بحجم وارداتها مما مكنها من توفير فائض تجاري استثنائي.

#### ١- التجارة العالمية للسلع:

تم تقدير نمو صادرات السلع بنسبة ٨% سنة ٢٠٠٦ مسجلة زيادة بنقطتين مقارنة مع سنة ٢٠٠٥.

ولقد تأثرت الصادرات العالمية المقدرة بالدولار سنة ٢٠٠٦ تأثيرا ملحوظا بعدم استقرار الأسعار الذي تتفاوت أهميته حسب القطاعات. وبناء على مؤشرات أسعار المواد الأساسية لصندوق النقد الدولي فإن الأسعار العالمية لصادرات المواد المنجمية والمواد المعدنية غير الحديدية قد ارتفعت بنسبة ٥٦% كما ارتفعت أسعار المحروقات بنسبة ٢١% والمواد الغذائية والمواد الأولية غير الزراعية بنسبة ١٠%.

سجلت قيمة الصادرات العالمية (بالدولار) من السلع زيادة بنسبة ١٥,٤% سنة ٢٠٠٦ مقابل ١٣% سنة ٢٠٠٥، حيث بلغت قيمتها ١١٧٦٠ مليار دولار أمريكي.

وتتوزع قيمة صادرات السلع العالمية حسب مجموعات المواد سنة ٢٠٠٦ كالآتي: المحروقات (١٧٧١ مليار دولار أمريكي)، المعدات المكتبية وتجهيزات الاتصالات (١٤٥١ مليار دولار أمريكي)، آلات أخرى (١٤٤٨ مليار دولار أمريكي)، مواد صناعة السيارات (١٠١٥ مليار دولار أمريكي)، المنتجات الزراعية (٩٤٥ مليار دولار أمريكي)، مواد كيميائية أخرى (٩٣٧ مليار دولار أمريكي)، مواد شبه مصنعة أخرى (٧٩٥ مليار دولار أمريكي)، الحديد والفولاذ (٣٧٤ مليار دولار أمريكي)، المواد الصيدلانية (٣١١ مليار دولار أمريكي)، الملابس (٣١١ مليار دولار أمريكي)، المعادن غير الحديدية (٣٠٦ مليار دولار أمريكي)، المعدات العلمية ومعدات الرقابة -التكنولوجيا الحديثة- (٢٤٠ مليار دولار أمريكي)، النسيج (٢١٩ مليار دولار أمريكي) المواد المنجمية (٢٠١ مليار دولار أمريكي).

لقد ارتفعت صادرات المنتجات الزراعية سنة ٢٠٠٦ بحوالي ١١% مقابل ٨% سنة ٢٠٠٥. كما سجلت المواد الغذائية، التي تشكل ٨٠% من صادرات المنتجات الزراعية، زيادة بنسبة ١٠%.

وتعزى هذه الزيادة نوعاً ما إلى ارتفاع أسعار الحبوب (٢١%) وسوء المحاصيل في أهم البلدان المنتجة وارتفاع الطلب في اقتصاديات البلدان الصاعدة وكذلك استعمال المواد الزراعية لاستخراج مواد طاقية.

أما عن المواد المصنعة، فتشير التقديرات إلى أن الصادرات العالمية من هذه المواد قد سجلت زيادة بنسبة ١٣% سنة ٢٠٠٦. ويمكن تفسير نسبة النمو المسجلة في قطاع الحديد وال فولاذ (١٨%) بالحصصة العالية نسبياً لـ مواد الطاقة إضافة إلى تصاعد الطلب. وعلى خلاف ذلك، سجل قطاع النسيج مجدداً سنة ٢٠٠٦ أدنى نسبة نمو ٧% من صادرات المواد المصنعة.

ارتفعت صادرات الآليات ومعدات النقل، وهي تشكل أهم مكونات المواد المصنعة (٥٣%)، بنسبة ١٤%. أما أوروبا التي تأتي في صدارة البلدان المصدرة لهذا النوع من المواد (٤٤% من الصادرات العالمية) فقد ارتفعت صادراتها بنسبة ١٢%. وقد ازدادت الصادرات الآسيوية التي تستأثر بحوالي ٣٦% من الصادرات العالمية بنسبة ١٦% كما ازدادت صادرات أمريكا الشمالية بنسبة ١٣%.

سجل قطاع المعدات المكتبية والاتصالات السلكية واللاسلكية، الذي يشكل ١٨% من صادرات المواد المصنعة، زيادة بنسبة ١٣% سنة ٢٠٠٦. سجلت صادرات الاتحاد الأوروبي، التي تحتل الصدارة في هذا القطاع، زيادة بنسبة ١٢%. نجد في الصف الثاني الصين التي استأثرت بحوالي ٢٠% من الصادرات العالمية.

ارتفعت صادرات معدات النقل بنسبة ١٣% أي ما يعادل ضعف الزيادة المسجلة سنة ٢٠٠٥ والتي بلغت ٦%. ارتفعت مشتريات مواد صناعة السيارات في مجموعة الدول المستقلة وفي أمريكا الجنوبية وأمريكا الوسطى والمنطقة الإفريقية على التوالي بنسبة ٦٣% و ٢٩% و ٢٠% سنة ٢٠٠٦. استأثرت الاتحاد الأوروبي بنسبة ٥٣% من الصادرات العالمية و ٤٤% من الواردات العالمية.

أما قطاع النسيج فقد سجلت التجارة العالمية للنسيج زيادة بنسبة ١٠%. فالملابس التي تشكل حوالي ٦٠% من مجموع تجارة هذا القطاع، سجلت نتائج أفضل من الأنسجة حيث حققت نمواً بنسبة ١٢% مقابل ٧% بالنسبة للأنسجة. وبالرغم من نظام الحصص المفروض من قبل الاتحاد الأوروبي والولايات المتحدة الأمريكية فقد تمكنت الصين من رفع حصتها من السوق العالمية للملابس بحوالي ١٢%. وبذلك تصبح حصتها من الصادرات العالمية ٣١%.

## ٢. التجارة العالمية للخدمات

سجلت صادرات الخدمات التجارية سنة ٢٠٠٦ نمواً بنسبة ١١% حيث بلغت قيمتها ٢٧١٠ مليار دولار أمريكي، ويعد هذا النمو مشابهاً تماماً للنمو الحاصل خلال السنة الماضية.

لقد سجلت الخدمات المصنفة ضمن "الخدمات التجارية الأخرى" أعلى نسبة نمو من ضمن الأصناف الثلاثة الكبرى للخدمات: خدمات النقل، خدمات السفر، خدمات تجارية أخرى، حيث سجل هذا

الصنف الأخير من الخدمات سنة ٢٠٠٦ نما بنسبة ١٣% مقابل ٩% و ٧% لخدمات النقل وخدمات السفر على التوالي.

بلغت قيمة الصادرات المنضوية تحت "خدمات تجارية أخرى" ١٣٨٠ مليار دولار أمريكي سنة ٢٠٠٦. سجل هذا الصنف من الخدمات خلال السنوات الماضية نموا ملحوظا حيث تضاعفت قيمة صادراته. لقد كان الاتحاد الأوروبي بدوله الأعضاء الخمس والعشرين المزود الرئيسي للخدمات المصنفة تحت "الخدمات التجارية الأخرى" حيث يؤمن ٥٠% من الصادرات العالمية، أي ما يعادل ٦٨٤ مليار دولار أمريكي ثم تأتي الولايات المتحدة الأمريكية في المرتبة الثانية بـ ٢١٢ مليار دولار أمريكي.

أما عن خدمات الاتصالات السلكية واللاسلكية فقد أصبحت دولة الكويت مزودا هاما لهذا الصنف من الخدمات إذ بلغت صادراته ٣،٤ مليار دولار أمريكي سنة ٢٠٠٦. تخصصت الكويت في خدمات الاتصالات الجوال أو المتنقلة حيث حقق الكويت سنة ٢٠٠٦ وصلات لفائدة حوالي ٢٧ مليون مشترك في الهاتف الجوال في بلدان الجوار في الشرق الأوسط والبلدان الإفريقية الواقعة جنوب الصحراء.

أما عن خدمات الإعلاميات والمعلومات فإن الهند تؤمن حوالي ٧٠% من هذا الصنف من الصادرات في آسيا. وفي سنة ٢٠٠٦ أصبحت الصين المصدر الرئيسي للبرمجيات اليابانية.

تعمل بلدان أخرى أعضاء في منظمة المؤتمر الإسلامي على تسخير جهودها الاقتصادية لتنشيط تصدير الخدمات الإعلامية نذكر منها باكستان، المغرب، إندونيسيا، تونس وماليزيا التي تعتبر بعد الهند والصين القطب الثالث المصدر لخدمات الإعلاميات.

## II - تطور الاقتصاد العالمي سنة ٢٠٠٧

عرفت وتيرة نمو الإنتاج والمبادلات العالمية شيئا من التباطؤ سنة ٢٠٠٧. ولقد أدى انخفاض الطلب في البلدان المتقدمة إلى تراجع النمو الاقتصادي العالمي من ٣،٧% سنة ٢٠٠٦ إلى ٣،٤% سنة ٢٠٠٧ أي ما يساوي معدل النمو المسجل خلال السنوات العشرة الأخيرة.

ويتبين من التوزيع التفصيلي للنمو العالمي حسب المناطق أن النمو السنوي للناتج الداخلي الخام في الولايات المتحدة قد سجل أدنى نسبة (٢،٢%) منذ سنة ٢٠٠٢. أما في اليابان فقد سجل الناتج الداخلي الخام نموا بنسبة (٢،١%) سنة ٢٠٠٧.

سجلت نسبة نمو الناتج الداخلي الخام في أوروبا ٢،٨% متفوقة في ذلك على الولايات المتحدة واليابان. وبفضل ارتفاع إيرادات الصادرات من ناحية ونمو الاستثمارات من ناحية أخرى تمكنت روسيا من تحقيق نسبة نمو بلغت ٨% وهي أعلى نسبة نمو منذ سنة ٢٠٠٠.

أما في أمريكا الجنوبية والوسطى ثم في إفريقيا والشرق الأوسط فقد سجل نمو الناتج الداخلي الخام على التوالي ٦,٣ و ٥,٥% سنة ٢٠٠٧. ولقد سجلت مرة أخرى البلدان الصاعدة ذات نسمة سكانية كثيفة - الصين و الهند- بصفة استثنائية نسبة نمو عالية جدا بلغت على التوالي ١١,٤% و ٩,١%.

#### - التجارة العالمية سنة ٢٠٠٧

لقد تأثر هيكل الصادرات العالمية للسلع المعيرة بالدولار بصفة ملحوظة بتطورات أسعار المواد الأساسية وأسعار الصرف سنة ٢٠٠٧. كما سجلت الأسعار تطورات مختلفة سنة ٢٠٠٧ حسب القطاعات والمناطق.

وحسب الأرقام الاستدلالية للمواد الأساسية لصندوق النقد الدولي فإن أسعار الصادرات العالمية للمحروقات والمواد الغذائية والمشروبات قد شهدت ارتفاعا كبيرا سنة ٢٠٠٧. وإذا ما قارنا المعدلات السنوية فإن أسعار المعادن ارتفعت بنسبة ١٨% والمواد الغذائية والمشروبات ١٥% والمحروقات ١٠% أما المواد الأولية الزراعية فقد ارتفعت بنسبة ٥% فقط.

سجلت قيمة صادرات السلع المعيرة بالدولار سنة ٢٠٠٧ زيادة بنسبة ١٥% لتبلغ ١٣٦٠٠ مليار دولار أمريكي. ويعزى ثلثي الزيادة تقريبا إلى التضخم المالي. وقد شهدت صادرات الخدمات التجارية زيادة بنسبة ١٨% بقيمة ٣٣٠٠ مليار دولار أمريكي وهي زيادة صافية أسرع من الزيادة المسجلة سنة ٢٠٠٦ وأعلى من النسبة التي سجلتها تجارة السلع.

#### III - تطور التجارة الخارجية للدول الأعضاء في منظمة المؤتمر الإسلامي:

سجلت قيمة الصادرات الإجمالية للدول الأعضاء في منظمة المؤتمر الإسلامي ١١٩٠,٥ مليار دولار أمريكي سنة ٢٠٠٦ ما يمثل ١٠,٥% من الصادرات العالمية أي ما يعادل زيادة بنسبة ٢١,٤٣% مقارنة مع سنة ٢٠٠٥. كما سجلت قيمة الواردات ٩٤٦ مليار دولار أمريكي أي ما يعادل ٨,٤% من الواردات العالمية مسجلة بذلك زيادة بنسبة ١٩,٤% مقارنة مع سنة ٢٠٠٥. يعزى هذا التطور الإيجابي لحصة بلدان منظمة المؤتمر الإسلامي في التجارة العالمية بالأساس إلى ارتفاع أسعار المحروقات وباقي المواد الأولية بين سنتي ٢٠٠٥ و ٢٠٠٦.

#### ١. تجارة السلع:

سجلت التجارة الخارجية للدول الأعضاء في منظمة المؤتمر الإسلامي نموا ملحوظا سنة ٢٠٠٦ وذلك راجع بالأساس إلى ارتفاع حجم صادرات المحروقات وغيرها من المواد الأولية إضافة إلى التصاعد الملحوظ في الأسعار.

#### ١.١ التوزيع الجغرافي لتجارة السلع الإجمالية:

يتميز توزيع التجارة العالمية للدول الأعضاء في منظمة المؤتمر الإسلامي حسب المناطق سنة

## ٢٠٠٦ بالخاصيات الآتية:

- الصادرات: تؤمن بلدان مجلس التعاون الخليجي ٣٥,٤% من الصادرات العالمية للدول الأعضاء ، وتستأثر البلدان الآسيوية بنسبة ٣٤,٧٤% وبلدان الشرق الأوسط ١٢,٥% وبلدان المغرب العربي ١٠% وبلدان إفريقيا الواقعة جنوب الصحراء ٧,٣% من الصادرات العالمية للدول الأعضاء.
- الواردات: تؤمن البلدان الآسيوية ٣٥,٥% من الواردات العالمية للدول الأعضاء، بلدان مجلس التعاون الخليجي ٢٥% وبلدان الشرق الأوسط ٢٣%, وتحتل بلدان اتحاد المغرب العربي وبلدان إفريقيا الواقعة جنوب الصحراء المركز الرابع بـ ٨% من الواردات العالمية للدول الأعضاء لكل منطقة.

## ١,٢ هيكل تجارة السلع الإجمالية حسب توزيع المواد:

يمكن تحليل المعطيات المتوفرة حول التجارة الخارجية لدول منظمة المؤتمر الإسلامي من إيداء الملاحظات الآتية:

### الصادرات:

- زيادة حصة صادرات بلدان منظمة المؤتمر الإسلامي من المواد المصنعة بنسبة ١٠,٤٢% مرتفعة من ١٩,٠٩% سنة ٢٠٠٥ إلى ٢١,٠٨% سنة ٢٠٠٦،
- زيادة حصة صادرات بلدان منظمة المؤتمر الإسلامي من خامات غير قابلة للاستهلاك بنسبة ٢,١٢% مرتفعة من ٢,٨٣% سنة ٢٠٠٥ إلى ٢,٨٩% سنة ٢٠٠٦،
- زيادة طفيفة في حصة صادرات بلدان منظمة المؤتمر الإسلامي من المحروقات بنسبة ٠,٤٨% مرتفعة من ٥٥,٨٢% سنة ٢٠٠٥ إلى ٥٦,٠٩% سنة ٢٠٠٦، وهو نتيجة زيادة وارتفاع أسعارها خلال نفس الفترة،
- تراجع حصة صادرات بلدان منظمة المؤتمر الإسلامي من المواد الغذائية بنسبة ٤% منخفضة من ٤,٩٨% سنة ٢٠٠٥ إلى ٤,٧٨% سنة ٢٠٠٦،
- تراجع حصة صادرات بلدان منظمة المؤتمر الإسلامي من المواد الكيماوية بنسبة ٦,٢٣% منخفضة من ٤,١٧% سنة ٢٠٠٥ إلى ٣,٩١% سنة ٢٠٠٦،
- تراجع حصة صادرات بلدان منظمة المؤتمر الإسلامي من الآليات ومعدات النقل بنسبة ١٤,١٨% منخفضة من ١٣,١١% سنة ٢٠٠٥ إلى ١١,٢٥% سنة ٢٠٠٦،

### الواردات:

- زيادة حصة واردات بلدان منظمة المؤتمر الإسلامي من مختلف المواد المصنعة بنسبة ٦,٨٨% مرتفعة من ٢٩% سنة ٢٠٠٥ إلى ٣١% سنة ٢٠٠٦،



- زيادة حصة واردات بلدان منظمة المؤتمر الإسلامي من المحروقات بنسبة ٦,٧٧% مرتفعة من ١٠,٩٢% سنة ٢٠٠٥ إلى ١١,٦٦% سنة ٢٠٠٦،
- تراجع حصة واردات بلدان منظمة المؤتمر الإسلامي من مواد أولية أخرى بنسبة ٣,٥٢% منخفضة من ٣,٩٧% سنة ٢٠٠٥ إلى ٣,٨٣% سنة ٢٠٠٦،
- تراجع حصة واردات بلدان منظمة المؤتمر الإسلامي من الآليات ومعدات النقل بنسبة ٤,٤٠% منخفضة من ٣٦,٥١% سنة ٢٠٠٥ إلى ٣٤,٩٠% سنة ٢٠٠٦،
- تراجع حصة واردات بلدان منظمة المؤتمر الإسلامي من المواد الغذائية بنسبة ٤,٧٨% منخفضة من ٩,٤١% سنة ٢٠٠٥ إلى ٨,٩٦% سنة ٢٠٠٦،
- تراجع حصة واردات بلدان منظمة المؤتمر الإسلامي من المواد الكيماوية بنسبة ٥,٣٢% منخفضة من ١٠,١٥% سنة ٢٠٠٥ إلى ٩,٦١% سنة ٢٠٠٦،

## ٢. تجارة الخدمات:

سجلت القيمة الإجمالية لصادرات الخدمات في الدول الأعضاء في منظمة المؤتمر الإسلامي ١١٣,٦٧ مليار دولار أمريكي سنة ٢٠٠٦، مسجلة زيادة بنسبة ١٨,٦٦% مقارنة مع سنة ٢٠٠٥. تشكل هذه الصادرات ٤% من الصادرات العالمية للخدمات. ومن جانب آخر، سجلت قيمة الواردات ١١٨,٦٥ مليار دولار أمريكي سنة ٢٠٠٦ مسجلة زيادة بنسبة ١١,٢٤% مقارنة مع سنة ٢٠٠٥. وبذلك بلغ العجز الإجمالي لتجارة الخدمات ٤,٩٨ مليار دولار أمريكي. كما بلغت نسبة واردات الخدمات للدول الأعضاء من الواردات العالمية للخدمات ٤,٥% سنة ٢٠٠٦.

## الصادرات:

أهم الدول الأعضاء المصدرة للخدمات هي: تركيا: سجلت قيمة صادراتها من الخدمات ٢٣,٥٢ مليار دولار أمريكي أي ٢٠,٦٩% من صادرات الدول الأعضاء، ماليزيا: سجلت قيمة صادراتها من الخدمات ٢١,١٥ مليار دولار أمريكي أي ١٨,٦١% من صادرات الدول الأعضاء، مصر: سجلت قيمة صادراتها من الخدمات ١٥,٨٣ مليار دولار أمريكي أي ١٣,٩٣% من صادرات الدول الأعضاء، لبنان: سجلت قيمة صادراتها من الخدمات ١٢,٢٥ مليار دولار أمريكي أي ١٠,٧٨% من صادرات الدول الأعضاء، المغرب: سجلت قيمة صادراتها من الخدمات ٩,٢٨ مليار دولار أمريكي أي ٨,١٧% من صادرات الدول الأعضاء، العربية السعودية: سجلت قيمة صادراتها من الخدمات ٦,٢٣ مليار دولار أمريكي أي ٥,٤٩% من صادرات الدول الأعضاء، الكويت: سجلت قيمة صادراتها من الخدمات ٦ مليار دولار أمريكي أي ٥,٢٩% من صادرات الدول الأعضاء وتونس: سجلت قيمة صادراتها من الخدمات ٤ مليار دولار أمريكي أي ٣,٥٦% من صادرات الدول الأعضاء.

أمنت هذه البلدان الثمانية ٨٦,٥٢% من الصادرات الإجمالية للخدمات في الدول الأعضاء في منظمة المؤتمر الإسلامي سنة ٢٠٠٦.

#### الواردات:

أهم الدول الأعضاء المستوردة للخدمات هي: ماليزيا: سجلت قيمة وارداتها من الخدمات ٢٣ مليار دولار أمريكي أي ١٩,٤٢% من واردات الدول الأعضاء، العربية السعودية: سجلت قيمة وارداتها من الخدمات ١٨ مليار دولار أمريكي أي ١٥,٢٢% من واردات الدول الأعضاء، تركيا: سجلت قيمة وارداتها من الخدمات ١٠,٤٧ مليار دولار أمريكي أي ٨,٨٣% من واردات الدول الأعضاء، مصر: سجلت قيمة وارداتها من الخدمات ١٠,١٣ مليار دولار أمريكي أي ٨,٥٤% من واردات الدول الأعضاء، لبنان: سجلت قيمة وارداته من الخدمات ٨,٧٥ مليار دولار أمريكي أي ٧,٣٨% من واردات الدول الأعضاء، الكويت: سجلت قيمة وارداته من الخدمات ٨,٦ مليار دولار أمريكي أي ٧,٢٥% من صادرات الدول الأعضاء، كازاخستان: سجلت قيمة وارداته من الخدمات ٨,٥٨ مليار دولار أمريكي أي ما يعادل ٧,٢٣%، باكستان: سجلت قيمة وارداته من الخدمات ٨ مليار دولار أمريكي أي ٦,٨٢% من واردات الدول الأعضاء سنة ٢٠٠٦.

أمنت هذه البلدان الثمانية ٨٣,٦٨% من واردات الخدمات الإجمالية للدول الأعضاء سنة ٢٠٠٦.

#### ١,٢- التوزيع الجغرافي لتجارة الخدمات الخارجية سنة ٢٠٠٦:

##### - الصادرات:

يبدو الشرق الأوسط وآسيا المنطقتان الأكثر أهمية ضمن مناطق منظمة المؤتمر الإسلامي من حيث التوزيع الجغرافي لصادرات الخدمات:

- الشرق الأوسط: وهي المنطقة الأولى المصدرة للخدمات حيث أمنت ٤٩,١٤% من العرض الإجمالي للخدمات في الدول الأعضاء في منظمة المؤتمر الإسلامي بما يعادل ٥٥,٨٥ مليار دولار أمريكي؛

- المنطقة الآسيوية: وهي المنطقة الثانية المصدرة للخدمات حيث أمنت ٢٥,٨١% من العرض الإجمالي للخدمات في الدول الأعضاء في منظمة المؤتمر الإسلامي بما يعادل ٢٩,٣٣ مليار دولار أمريكي؛

- مجلس التعاون لدول الخليج العربية: وهي المنطقة الثالثة المصدرة للخدمات حيث أمنت ١٢,٤١% من العرض الإجمالي للخدمات في الدول الأعضاء في منظمة المؤتمر الإسلامي بما يعادل ١٤,١٠ مليار دولار أمريكي؛

- المغرب العربي: وهي المنطقة الرابعة المصدرة للخدمات حيث أمنت ١٢% من العرض الإجمالي للخدمات في الدول الأعضاء في منظمة المؤتمر الإسلامي بما يعادل ١٣,٧٣ مليار دولار أمريكي؛

- إفريقيا الواقعة جنوب الصحراء: وهي المنطقة الخامسة المصدرة للخدمات حيث أمنت ٥٦,٠% من العرض الإجمالي للخدمات في الدول الأعضاء في منظمة المؤتمر الإسلامي بما يعادل ٦٤٠ مليون دولار أمريكي.

- الواردات:

تبدو آسيا والشرق الأوسط المنطقتان الأكثر أهمية ضمن مناطق منظمة المؤتمر الإسلامي من حيث التوزيع الجغرافي لواردات الخدمات:

- المنطقة الآسيوية: وهي المنطقة الأولى المستوردة للخدمات حيث أمنت ٣٩,٤٠% من الطلب الإجمالي للخدمات في الدول الأعضاء في منظمة المؤتمر الإسلامي بما يعادل ٤٦,٧٥ مليار دولار أمريكي؛

- الشرق الأوسط: وهي المنطقة الثانية المستوردة للخدمات حيث أمنت ٢٩,٢٨% من الطلب الإجمالي للخدمات في الدول الأعضاء في منظمة المؤتمر الإسلامي بما يعادل ٣٤,٧٤ مليار دولار أمريكي؛

- مجلس التعاون لدول الخليج العربية: وهي المنطقة الثالثة المستوردة للخدمات حيث أمنت ٢٣,٤٥% من الطلب الإجمالي للخدمات في الدول الأعضاء في منظمة المؤتمر الإسلامي بما يعادل ٢٧,٨٢ مليار دولار أمريكي؛

- المغرب العربي: وهي المنطقة الرابعة المستوردة للخدمات حيث أمنت ٦,٩١% من الطلب الإجمالي للخدمات في الدول الأعضاء في منظمة المؤتمر الإسلامي بما يعادل ٨,٢ مليار دولار أمريكي.

- إفريقيا الواقعة جنوب الصحراء: وهي المنطقة الخامسة المستوردة للخدمات حيث أمنت ٩٧,٠% من الطلب الإجمالي للخدمات في الدول الأعضاء في منظمة المؤتمر الإسلامي بما يعادل ١,١٤ مليار دولار أمريكي؛

#### ٢,٢- بنية تجارة الخدمات الخارجية حسب المواد:

يمكن إبداء الملاحظات الآتية من خلال توزيع ميزان خدمات الدول الأعضاء في منظمة المؤتمر الإسلامي حسب الأبواب:

#### الصادرات:

تحتل السياحة والأسفار مكانة متميزة في الصادرات الإجمالية للدول الأعضاء حيث تستأثر حصتها بحوالي ٤٢,٥٧% بما يعادل ٤٨,٣٨ مليار دولار أمريكي. يأتي النقل في المرتبة الثانية حيث يستأثر بحوالي ٢٠,٣٠% من الصادرات الإجمالية للدول الأعضاء بما يعادل ٢٣ مليار دولار أمريكي. نجد في المرتبة الثالثة التحويلات الخاصة للعمال المهاجرين التي سجلت ١٨,٢٨% من إجمالي صادرات الخدمات بما يعادل ٢٠,٧٨ مليار دولار أمريكي.

#### الواردات:

باستثناء الباب المتعلق بسائر الخدمات الأخرى (الذي يشتمل على الخدمات المالية والاتصالات السلوكية واللاسلكية والخدمات المهنية للشركات "المعلومات... الخ...") الذي استأثر بحصة ٢٧,٣٤% من إجمالي واردات خدمات الدول الأعضاء بما يعادل ٣٢,٤٤ مليار دولار أمريكي، نلاحظ أن التحويلات الخاصة للعمال المهاجرين تحتل مكانة هامة حيث سجلت حصتها ٢٨% من الواردات الإجمالية للخدمات في الدول الأعضاء، بما يعادل ٣٣,٣٢ مليار دولار أمريكي، يليها النقل ٢٨% بما يعادل ٣٣,٢٩ مليار دولار أمريكي، ثم نجد في الصف الرابع السياحة والأسفار التي سجلت ١٦,٥٢% من الواردات الإجمالية للخدمات في الدول الأعضاء في منظمة المؤتمر الإسلامي بما يعادل ١٩,٦٠ مليار دولار أمريكي.

#### IV - تطور التجارة البينية لمنظمة المؤتمر الإسلامي سنة ٢٠٠٦:

لقد كان لتصاعد أسعار المحروقات وارتفاع حجم صادرات هذه المواد في بعض الدول الأعضاء في منظمة المؤتمر الإسلامي الأثر المباشر في تطورات التجارة البينية لمنظمة المؤتمر الإسلامي سنة ٢٠٠٦.

سجلت التجارة الإجمالية البينية لمنظمة المؤتمر الإسلامي (الصادرات البينية + الواردات البينية) تطورات إيجابية سنة ٢٠٠٦، حيث ارتفعت بنسبة ٢٣%، مرتفعة من ٢٧١ مليار دولار أمريكي سنة ٢٠٠٥ إلى ٣٣٣ مليار دولار أمريكي سنة ٢٠٠٦. ونتيجة ذلك بلغت التجارة البينية الصافية ١٧٥ مليار دولار أمريكي حيث ارتفعت حصة التجارة البينية الصافية لمنظمة المؤتمر الإسلامي من ١٥,٥ سنة ٢٠٠٥ إلى ١٦,٣% سنة ٢٠٠٦ مسجلة زيادة بنسبة ٥%.

لقد بقيت حصة الصادرات البينية لمنظمة المؤتمر الإسلامي من الصادرات الإجمالية للدول الأعضاء في حالة استقرار مسجلة ١٤%، بين سنتي ٢٠٠٥ و ٢٠٠٦. كما ارتفعت حصة الواردات البينية

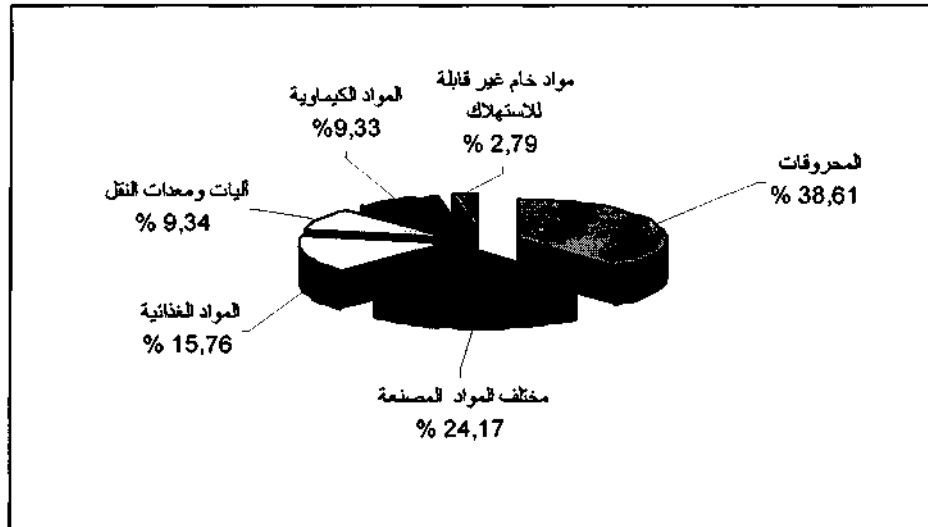
لمنظمة المؤتمر الإسلامي من الواردات الإجمالية للدول الأعضاء بنسبة ٤,٥% حيث ارتفعت من ١٧% سنة ٢٠٠٥ إلى ١٨% سنة ٢٠٠٦.

كما سجلت قيمة الصادرات البينية لمنظمة المؤتمر الإسلامي توجها تصاعديا حيث ارتفعت من ١٣٤,٣ مليار دولار سنة ٢٠٠٥ إلى ١٦٢,٤٤ مليار دولار سنة ٢٠٠٦، بزيادة بنسبة ٢١%، كما ارتفعت قيمة الواردات البينية لمنظمة المؤتمر الإسلامي من ١٣٧,١ مليار دولار أمريكي سنة ٢٠٠٥ إلى ١٧١ مليار دولار أمريكي سنة ٢٠٠٦، بزيادة بنسبة ٢٥%. الفارق بين الصادرات والواردات راجع بالأساس إلى احتساب الصادرات فوب (FOB) والواردات كاف (CAF) (بما فيها تكلفة التأمين والنقل).

### ١-٣ - بنية التجارة البينية لمنظمة المؤتمر الإسلامي حسب المواد:

يتبين من خلال بنية التجارة البينية لمنظمة المؤتمر الإسلامي أن تجارة المحروقات تكتسي الجانب الأهم في المبادلات حيث استأثرت في المعدل بأكثر من ٣٥,٩٥% سنة ٢٠٠٦.

#### - بنية الصادرات البينية لمنظمة المؤتمر الإسلامي:

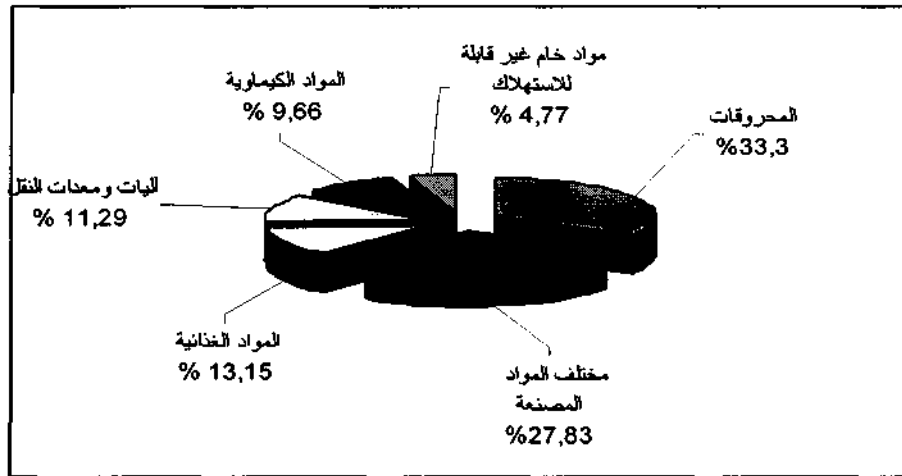


استأثرت المواد الأولية (ومن ضمنها المحروقات ٣٨,٦١%) بالنصيب الأوفر من الصادرات البينية لمنظمة المؤتمر الإسلامي مسجلة ٥٧,١٦%، بما يعادل ٩٢,٨٥ مليار دولار أمريكي سنة ٢٠٠٦ مقابل ٧٣,٤٤ مليار دولار أمريكي سنة ٢٠٠٥، أي بزيادة في القيمة بنحو ٢٦,٤٢%. كما شكلت المواد المصنعة ٤٢,٨٤% من الصادرات البينية بما يعادل ٦٩,٥٩ مليار دولار أمريكي سنة ٢٠٠٦ مقابل ٥٨,٢ مليار دولار سنة ٢٠٠٥، مسجلة بذلك نموا في القيمة بنسبة ١٩,٥٧%.

وتتلخص توجهات الصادرات البينية لمنظمة المؤتمر الإسلامي سنة ٢٠٠٦ فيما يلي:

- ارتفاع حصة الصادرات البينية لمنظمة المؤتمر الإسلامي من مواد خام غير قابلة للاستهلاك بنسبة ١٠,٧١%، حيث ارتفعت من ٢,٥٢% سنة ٢٠٠٥ إلى ٢,٧٩% سنة ٢٠٠٦؛
- زيادة حصة الصادرات البينية من المواد الغذائية بنسبة ٧,٤٣%، حيث ارتفعت من ١٤,٦٧% سنة ٢٠٠٥ إلى ١٥,٧٦% سنة ٢٠٠٦؛
- زيادة طفيفة في حصة الصادرات البينية من المواد الكيماوية بنسبة ٠,٨٦% حيث ارتفعت من ٩,٢٥% سنة ٢٠٠٥ إلى ٩,٣٣% سنة ٢٠٠٦؛
- استقرار حصة الصادرات البينية من المحروقات بين سنتي ٢٠٠٥ و ٢٠٠٦ في حدود ٣٨,٦% سنة ٢٠٠٦؛
- تراجع حصة الصادرات البينية من مختلف المواد المصنعة بنسبة ٣,٧٨% حيث انخفضت من ٢٥,١٢% سنة ٢٠٠٥ إلى ٢٤,١٧% سنة ٢٠٠٦؛
- تراجع حصة الصادرات البينية من الآليات ومعدات النقل بنسبة ٥% حيث انخفضت من ٩,٨٤% سنة ٢٠٠٥ إلى ٩,٣٤% سنة ٢٠٠٦.

#### بنية الواردات البينية لمنظمة المؤتمر الإسلامي:

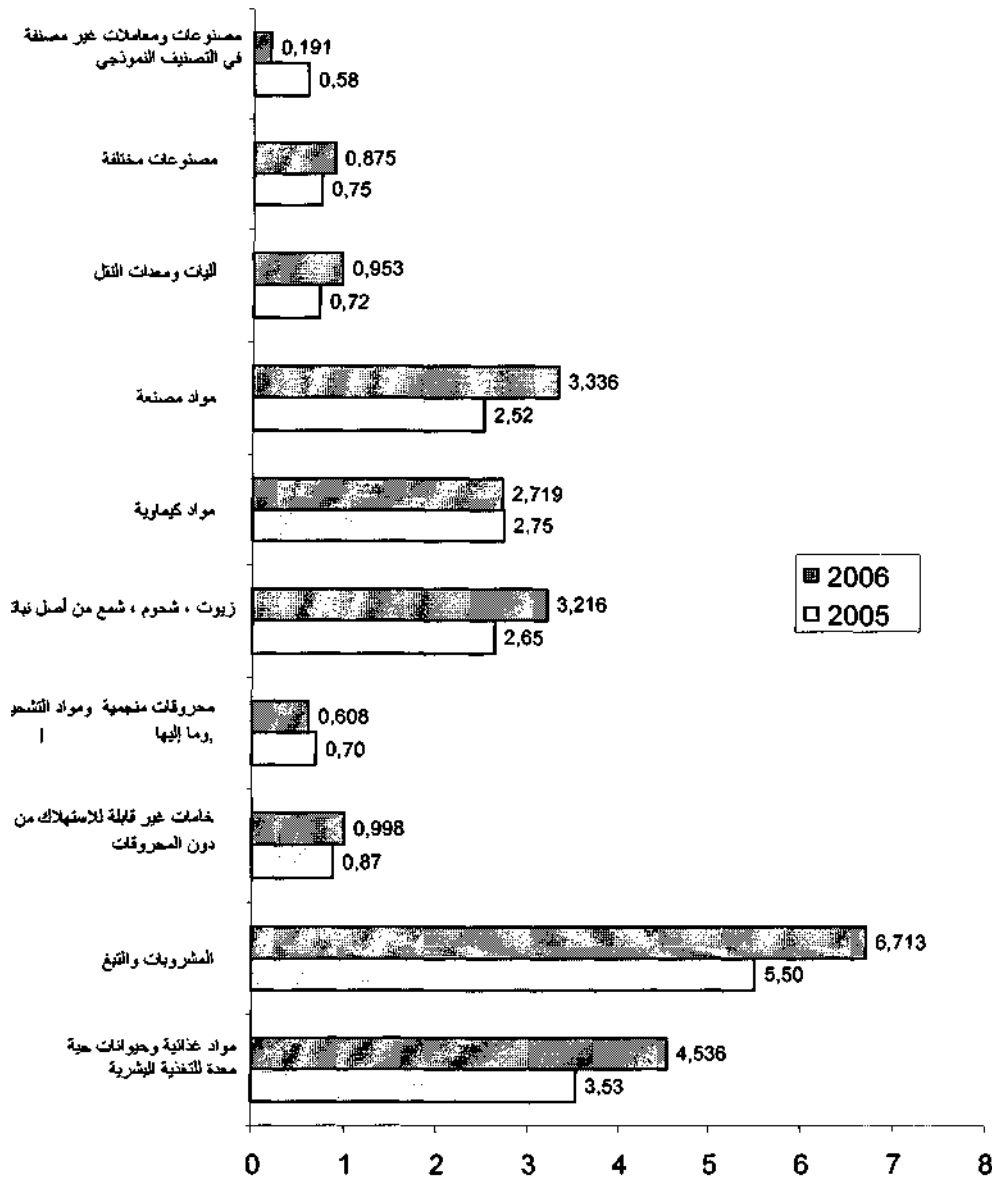


تشكلت أغلب الواردات البينية لمنظمة المؤتمر الإسلامي سنة ٢٠٠٦ من المواد الأولية بنسبة ٥١,٢٢%، بما يعادل ٨٧,٥٤ مليار دولار أمريكي ونجد من ضمنها المحروقات المعدنية التي تمثل لوحدها ٦٥% من مجموع المواد الأولية ثم نجد مباشرة بعد ذلك المواد المصنعة التي سجلت ٤٨,٧٨%، بما يعادل ٨٣,٣٦ مليار دولار أمريكي.

ويمكن تلخيص أهم الملاحظات في شأن توجهات الواردات البيئية لمنظمة المؤتمر الإسلامي كما يلي:

- ارتفاع حصة الواردات البيئية لمنظمة المؤتمر الإسلامي من المحروقات بنسبة ٤% حيث ارتفعت من ٣٢,٠١% سنة ٢٠٠٥ إلى ٣٣,٣% سنة ٢٠٠٦؛
- ارتفاع حصة الواردات البيئية لمنظمة المؤتمر الإسلامي من المواد الغذائية بنسبة ٢% حيث ارتفعت من ١٢,٨٨% سنة ٢٠٠٥ إلى ١٣,١٥% سنة ٢٠٠٦؛
- انخفاض طفيف في حصة الواردات البيئية لمنظمة المؤتمر الإسلامي من مختلف المواد المصنعة بنسبة ٠,٦% حيث انخفضت من ٢٨,٠٢% سنة ٢٠٠٥ إلى ٢٧,٨٣% سنة ٢٠٠٦؛
- انخفاض حصة الواردات البيئية لمنظمة المؤتمر الإسلامي من مواد خام غير قابلة للاستهلاك بنسبة ١,٨% حيث تراجعت من ٤,٨٦% سنة ٢٠٠٥ إلى ٤,٧٧% سنة ٢٠٠٦؛
- انخفاض حصة الواردات البيئية لمنظمة المؤتمر الإسلامي من المواد الكيماوية بنسبة ٥,٧% حيث تراجعت من ١٠,٢٤% سنة ٢٠٠٥ إلى ٩,٦٦% سنة ٢٠٠٦؛
- انخفاض حصة الواردات البيئية لمنظمة المؤتمر الإسلامي من الآليات ومعدات النقل بنسبة ٥,٨% حيث تراجعت من ١١,٩٩% سنة ٢٠٠٥ إلى ١١,٢٩% سنة ٢٠٠٦.

مؤشر الأولوية الجوهرية بالنسبة للمواد بين سنة ٢٠٠٥ و ٢٠٠٦



٢,٣ - التوزيع الجغرافي للتجارة البينية لمنظمة المؤتمر الإسلامي:

استأثرت ١٠ دول من الدول الأعضاء في منظمة المؤتمر الإسلامي بحوالي ٧٢,٧٦% من الصادرات البينية لمنظمة المؤتمر الإسلامي و حوالي ٦١% من الواردات البينية. نذكر هذه البلدان بحسب الأهمية:

- العربية السعودية، الإمارات العربية المتحدة، تركيا، ماليزيا، إندونيسيا، إيران، الكويت، باكستان، مصر وسوريا.



• شكلت حصة هذه البلدان العشرة في الصادرات البينية لمنظمة المؤتمر الإسلامي ٧٢,٧٦% سنة ٢٠٠٦ مقابل ٧١,٩٥% سنة ٢٠٠٤، مسجلة بذلك ارتفاعا بنسبة ١,١٢%. وقد بلغت قيمة صادرات هذه المجموعة من البلدان ١١٨,٢٠ مليار دولار أمريكي سنة ٢٠٠٦؛

• ارتفعت حصة هذه البلدان العشرة من الواردات البينية لمنظمة المؤتمر الإسلامي من ٥٦,٢١% سنة ٢٠٠٤ إلى ٦١% سنة ٢٠٠٦، مسجلة ارتفاعا بنسبة ٨,٥٧%. وقد سجلت قيمة الواردات البينية لهذه البلدان العشرة حوالي ١٠٤,٣ مليار دولار أمريكي سنة ٢٠٠٦.

من جهة أخرى لاحظنا أن ١٠ دول من الدول الأعضاء في منظمة المؤتمر الإسلامي استأثرت ب ٧٧,٨٧% من الصادرات البينية لمنظمة المؤتمر الإسلامي من المواد المصنعة بما يعادل ٥٤,١٩ مليار دولار أمريكي، هذه الدول هي حسب الأهمية: تركيا (١٧%)، ماليزيا (١٠,٨٦%)، إندونيسيا (١٩,٨٦%)، العربية السعودية (٩,٢٣%)، الكويت (٧,٩٥%)، إيران (٧,٨١%)، الإمارات العربية المتحدة (٤,٣٤%)، باكستان (٣,٨٨%)، مصر (٣,٥٩%) والبحرين (٣,٣٤%).

#### درجة الاندماج في التجارة البينية لدول منظمة المؤتمر الإسلامي:

سجلت حصة الصادرات البينية للدول الأعضاء من الصادرات الإجمالية لدول منظمة المؤتمر الإسلامي انخفاضا طفيفا بنسبة ٠,٤٢% حيث انخفضت من ١٣,٧% سنة ٢٠٠٥ إلى ١٣,٦٥% سنة ٢٠٠٦. وقد سجلت ٢٨ دولة من الدول الأعضاء أعلى معدلات الاندماج على صعيد منظمة المؤتمر الإسلامي، علما أن معدل الاندماج لدول منظمة المؤتمر الإسلامي يبلغ ١٤%.

أما البلدان الأكثر اندماجا على مستوى الصادرات البينية فهي:

الصومال: سجلت صادراته نحو منطقة منظمة المؤتمر الإسلامي حوالي ٩١,٨٧% من صادراته الإجمالية جيبوتي: سجلت صادراتها نحو منطقة منظمة المؤتمر الإسلامي حوالي ٧٣,١٨% من صادراتها الإجمالية، لبنان: سجلت صادراته نحو منطقة منظمة المؤتمر الإسلامي حوالي ٧٣% من صادراته الإجمالية، طاجيكستان: سجلت صادراته نحو منطقة منظمة المؤتمر الإسلامي حوالي ٤٥,٢٨%، الأردن: سجلت صادراته نحو منطقة منظمة المؤتمر الإسلامي حوالي ٤٥,٢٨%، السنغال: سجلت صادراته نحو منطقة منظمة المؤتمر الإسلامي حوالي ٤٤,٣٣%، قرقيزستان: سجلت صادراتها نحو منطقة منظمة المؤتمر الإسلامي حوالي ٤٢,٣٧%، توغو: سجلت صادراته نحو منطقة منظمة المؤتمر الإسلامي حوالي ٤١%، سوريا: سجلت صادراتها نحو منطقة منظمة المؤتمر الإسلامي حوالي ٤٠% من صادراتها الإجمالية والبنين سجلت صادراتها نحو منطقة منظمة المؤتمر الإسلامي حوالي ٣٨,١٣% من صادراتها الإجمالية.

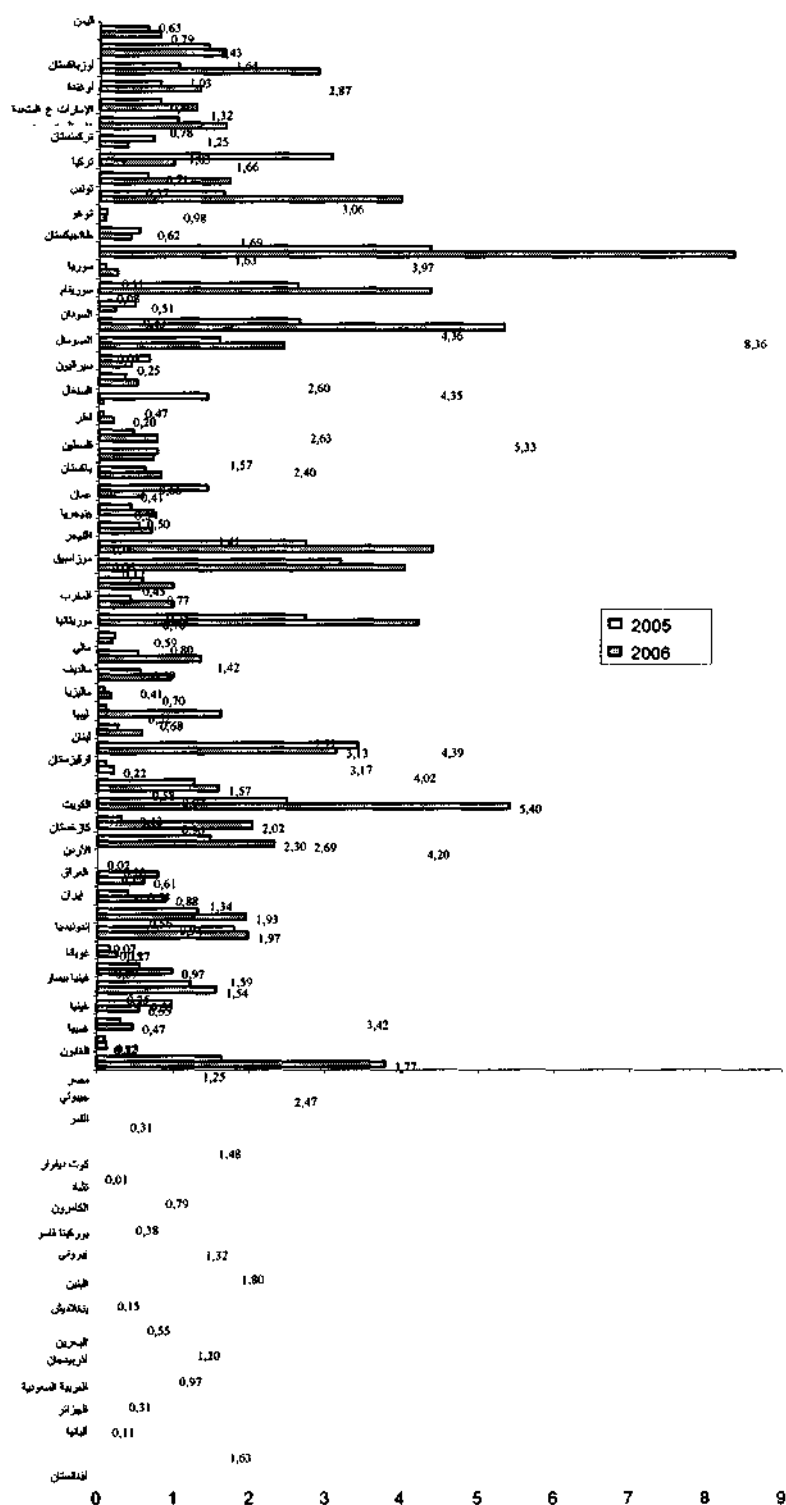
ومن جهة أخرى، عرفت الواردات البينية لمنظمة المؤتمر الإسلامي زيادة بنسبة ٤,٤٥%، فقد ارتفعت من ١٧,٣٠% سنة ٢٠٠٥ إلى ١٨,٠٧% سنة ٢٠٠٦. سجلت ٣٤ دولة من الدول الأعضاء

أعلى معدلات الاندماج على مستوى الواردات البينية، علماً أن معدل الاندماج على مستوى الواردات يبلغ ١٨,٠٧%. ومن أهم هذه البلدان التي سجلت أعلى مستويات الاندماج نذكر:

العراق: سجلت وارداته من منطقة منظمة المؤتمر الإسلامي حوالي ٥٩,٢٠% من وارداته الإجمالية، أفغانستان: سجلت وارداته من منطقة منظمة المؤتمر الإسلامي حوالي ٥٣,١٤% من وارداته الإجمالية، الصومال: سجلت وارداته من منطقة منظمة المؤتمر الإسلامي حوالي (٥١,٥٠%) من وارداته الإجمالية، البحرين: سجلت وارداتها من منطقة منظمة المؤتمر الإسلامي حوالي (٤٦,٥٥%) من وارداتها الإجمالية، اليمن: سجلت وارداته من منطقة منظمة المؤتمر الإسلامي حوالي (٤٤,١٤%) من وارداته الإجمالية، بوركينا فاسو: سجلت وارداته من منطقة منظمة المؤتمر الإسلامي حوالي (٤٣,١٩%) من وارداتها الإجمالية، طاجيكستان: سجلت وارداتها من منطقة منظمة المؤتمر الإسلامي حوالي (٤٢,٠٤%) من وارداتها الإجمالية، تركمنستان: سجلت وارداتها من منطقة منظمة المؤتمر الإسلامي حوالي ٤١,١٠% من وارداتها الإجمالية، الأردن: سجلت وارداتها من منطقة منظمة المؤتمر الإسلامي حوالي ٣٨,٧٩% من وارداتها الإجمالية، باكستان: سجلت وارداته من منطقة منظمة المؤتمر الإسلامي حوالي ٣٥,٦٨% من وارداته الإجمالية.

## مؤشر الكثافة التجارية للدول الأعضاء في منظمة المؤتمر الإسلامي

لسنة ٢٠٠٥ و ٢٠٠٦



التجارة الإقليمية البينية:

سجلت قيمة التجارة الإقليمية البينية سنة ٢٠٠٦ حوالي ٦٤،٦٨ مليار دولار أمريكي مقابل ٥٧،٣٨ مليار دولار سنة ٢٠٠٥، أي بزيادة بنسبة ١٢،٧٣%. وهذا راجع بالأساس إلى نمو قيمة التجارة الإقليمية البينية لبلدان الشرق الأوسط (+٣٣،١٧%)، وبلدان المغرب العربي (+٢٤،٥٩%)، والبلدان الآسيوية (+٢٢،٩٩%)، وللبلدان الإفريقية الواقعة جنوب الصحراء (+٦،٩٧%) خلال الفترة المعنية. كما أن حصة التجارة الإقليمية البينية من التجارة البينية الإجمالية لمنظمة المؤتمر الإسلامي قد سجلت انخفاضا بنسبة ٦،٧٦% حيث تراجع من ٤٢،٧١% سنة ٢٠٠٥ إلى ٣٩،٨٢% سنة ٢٠٠٦.

يمكن تفسير تراجع حصة التجارة الإقليمية البينية من التجارة الإجمالية البينية لمنظمة المؤتمر الإسلامي بانخفاض حصة دول مجلس التعاون لدول الخليج العربية بنسبة (- ٢١،٩٤%) وحصة البلدان الإفريقية الواقعة جنوب الصحراء (- ١١،٥٤%). ومن جهة أخرى، نلاحظ ارتفاع حصة التجارة الإقليمية البينية لبعض المناطق الأخرى من التجارة الإجمالية البينية لمنظمة المؤتمر الإسلامي بين سنتي ٢٠٠٥ و ٢٠٠٦.

سجلت مناطق مجلس التعاون لدول الخليج العربية وآسيا والشرق الأوسط مجتمعة ٨٧،٤٠% من التجارة الإقليمية البينية لمنظمة المؤتمر الإسلامي سنة ٢٠٠٦، حيث سجلت هذه المناطق على التوالي ٣٥،٩٧% و ٣١% و ٢٠،٤٣%. أما المنطقة الإفريقية الواقعة جنوب الصحراء ومنطقة المغرب العربي فقد سجلت على التوالي ٨،٨٩% و ٣،٧١% من التجارة الإقليمية البينية لمنظمة المؤتمر الإسلامي.

التجارة بين مناطق منظمة المؤتمر الإسلامي:

ارتفعت قيمة المبادلات التجارية بين مناطق منظمة المؤتمر الإسلامي بنسبة ٢٧%، حيث ارتفعت من ٧٦،٩٦ مليار دولار أمريكي سنة ٢٠٠٥ إلى ٩٧،٧٦ مليار دولار أمريكي سنة ٢٠٠٦. ويرجع ذلك إلى نمو قيمة مبادلات المناطق الآتية: الشرق الأوسط (+٣٧،٩٦%)، آسيا (+٣١،٢٣%)، إفريقيا جنوب الصحراء (+٢٩،٥٢%)، مجلس التعاون لدول الخليج العربية (+٢٢،٤٦%)، المغرب العربي (+١٨،٠٤%).

أما حصة التجارة بين مناطق منظمة المؤتمر الإسلامي من التجارة الإجمالية البينية لمنظمة المؤتمر الإسلامي فقد ارتفعت بنسبة ٥% بين سنتي ٢٠٠٥ و ٢٠٠٦ حيث ارتفعت من ٥٧،٢٩% سنة ٢٠٠٥ إلى ٦٠،١٨% سنة ٢٠٠٦. أما عن تطور حصة التجارة بين مناطق منظمة المؤتمر الإسلامي سنة ٢٠٠٦ فقد كان كالآتي: الشرق الأوسط (+١٤،١٠%)، آسيا (+٨،٥٣%)، إفريقيا الواقعة جنوب الصحراء (+٧،١١%)، منطقة مجلس التعاون لدول الخليج العربية: (+١٠،٢٧%)، المغرب العربي (- ٢،٣٨%).

وخلال سنة ٢٠٠٦، سجلت مناطق مجلس التعاون لدول الخليج العربية وآسيا والشرق الأوسط مجتمعة ٨٩,٥% من التجارة بين مناطق منظمة المؤتمر الإسلامي مسجلة على التوالي: ٤٦,٥٢% و ٢٥,٣٠% ثم ١٧,٦٨%. أما حصص بلدان المغرب العربي والبلدان الإفريقية الواقعة جنوب الصحراء فقد مثلت على التوالي: ٧,١٠% و ٣,٤١% من التجارة بين مناطق منظمة المؤتمر الإسلامي.

#### ٧- أبرز عوائق تنمية التجارة بين الدول الأعضاء في منظمة المؤتمر الإسلامي والآفاق المستقبلية

لقد عرفت التجارة الإجمالية البينية لمنظمة المؤتمر الإسلامي (الصادرات البينية + الواردات البينية لمنظمة المؤتمر الإسلامي) تطورات إيجابية سنة ٢٠٠٦ حيث سجلت قيمتها زيادة بنسبة ٢٣% مرتفعة من ٢٧١ مليار دولار سنة ٢٠٠٥ إلى ٣٣٣ مليار دولار سنة ٢٠٠٦. لذا، فإن التجارة البينية الصافية لمنظمة المؤتمر الإسلامي ارتفعت إلى ١٧٥ مليار دولار أمريكي. كما أن حصة التجارة البينية لمنظمة المؤتمر الإسلامي من التجارة الإجمالية للدول الأعضاء قد ارتفعت من ١٥,٥% سنة ٢٠٠٥ إلى ١٦,٣% سنة ٢٠٠٦، بزيادة قدرها ٥%.

وبالرغم من الجهود المبذولة على مستوى منظمة المؤتمر الإسلامي والدول الأعضاء على وجه الخصوص لأجل تنمية المبادلات التجارية البينية فإن العديد من العوائق مازالت قائمة نذكر منها على وجه الخصوص :

- مشاكل تتعلق بالدخول إلى الأسواق: حواجز تعريفية، حواجز شبه تعريفية وخاصة غير تعريفية؛
- عوائق على المستوى اللوجستيكي: البنية التحتية، النقل، الخدمات المدعمة للتجارة الدولية التي قد تكون ضعيفة أو غير ملائمة؛
- عدم توفر المعلومات حول الأسواق وفرص الأعمال بالرغم من الجهود المبذولة من طرف المركز الإسلامي لتنمية التجارة؛
- إجراءات إدارية معقدة في إدارة وتبدير شؤون التجارة الخارجية على المستوى الجمركي والمصرفي وفي الموانئ؛
- انعدام آليات التمويل المناسبة لفائدة المؤسسات الصغرى والمتوسطة أو ضعف أدائها.

تبقى هذه النتائج دون الطموحات بالنظر إلى الإمكانيات الوافرة التي يزخر بها العالم الإسلامي. ومن المؤمل طبقا لبرنامج العمل العشري لرفع التحديات التي تواجه الأمة الإسلامية في القرن الحادي والعشرين المصادق عليه من طرف القمة الاستثنائية الثالثة لمنظمة المؤتمر الإسلامي المنعقدة بمكة المكرمة بالمملكة العربية السعودية يومي ٧ و ٨ ديسمبر ٢٠٠٥، الارتقاء بحصة التجارة البينية من

التجارة الإجمالية للدول الأعضاء إلى مستوى ٢٠% في أفق سنة ٢٠١٥. وتشير الدراسات المستقبلية بما فيها دراسة جدوى إنشاء منطقة للتبادل الحر التي أعدها المركز الإسلامي لتنمية التجارة إلى أن هذا الهدف يمكن تحقيقه قبل سنة ٢٠١٥.

وفعلا، بحث برنامج العمل العشري لمنظمة المؤتمر الإسلامي الدول الأعضاء على بحث كل إمكانيات إنشاء منطقة للتبادل الحر بين الدول الأعضاء في منظمة المؤتمر الإسلامي. سيسهم إنجاز هذا المشروع في رفع كل الحواجز التي تعوق التجارة البينية لمنظمة المؤتمر الإسلامي وسيسير حثيثا بمسلسل الاندماج الاقتصادي في مجال منظمة المؤتمر الإسلامي.

وليس من العسير تحقيق هذا الهدف في أفق ٢٠١٥، الذي يبقى وفقا على التحاق المزيد من منظمة المؤتمر الإسلامي بمجموعة الدول الحادية والعشرين الأطراف في نظام الأفضليات التجارية لمنظمة المؤتمر الإسلامي وعلى مدى التزام الدول المشاركة في المفاوضات بتنفيذ مخطط المسلسل السريع لتخفيض التعريفات Fast.track الذي ينص عليه البروتوكول حول المخطط التعريفي لنظام الأفضليات التجارية للدول الأعضاء في منظمة المؤتمر الإسلامي (PRETAS) والذي تم التوقيع عليه لحد الآن من قبل إحدى عشرة دولة: بنغلاديش، الكامرون، مصر، الإمارات العربية المتحدة، غينيا، الأردن، ماليزيا، باكستان، سوريا، تونس، تركيا.

ومن جانب آخر، تعتبر المؤسسة الإسلامية الدولية لتمويل التجارة التي تم إنشائها ضمن نظام مجموعة البنك الإسلامي للتنمية أداة متميزة لتدعيم التعاون الاقتصادي بين الدول الأعضاء وتكثيف فرص المبادلات التجارية من مواد وخدمات وتنشيط الاستثمارات ذات العلاقة بالتجارة.

بالرغم من العوائق الكثيرة الذكر، فإن الدول الأعضاء في منظمة المؤتمر الإسلامي زاخرة بإمكانات كبيرة قابلة للاستغلال. كما أنها تتوفر على كل مقومات التكامل الاقتصادي باعتبار أن ما قل ونذر في بلد من بلدان المنظمة إلا وتوفر أحيانا بكثافة في بلد آخر من بلدان منظمة المؤتمر الإسلامي.

وعلى وجه المثال نذكر القطاعات التالية :

- الطاقة: يمكن أن تفي الإمكانيات المعروفة لحد الآن بحاجيات العالم بأسره لعدة عقود من الزمن، وما الاكتشافات البترولية الأخيرة في بحر قزوين وفي إفريقيا (السودان، تشاد، موريتانيا الخ..) سوى دليل على الاكتفاء الذاتي الجماعي من هذه المادة.

تمثل احتياطات هذا القطاع في الدول الإسلامية ما يزيد عن ٧١% من الاحتياطات العالمية للبترول الخام و ٥٠% بالنسبة للغاز الطبيعي. وتؤمن حاليا الدول الإسلامية ٥٢% من الصادرات العالمية من البترول الخام و ٣٢% من الصادرات العالمية للغاز الطبيعي، يضاف إلى ذلك، الاكتشافات الأخيرة للبترول في عدد من دول آسيا الوسطى والسودان وموريتانيا وغيرها. فهذا القطاع يزخر بإمكانات هامة للتبادل التجاري والاستثمارات البينية للدول الإسلامية في المستقبل القريب.

- **المنتجات الصناعية:** تخصصت العديد من البلدان في القطاعات الصناعية، خاصة منها الصناعات الكيماوية والصناعات الميكانيكية والصناعات الإلكترونية بحيث أصبحت العديد من الدول الأعضاء مصدرة لهذه المواد مثل ماليزيا، تركيا، العربية السعودية، إيران إلخ ....

- **الخدمات:** استعرضت مقدمة هذا التقرير الوضع الراهن لتجارة الخدمات في الدول الأعضاء في منظمة المؤتمر الإسلامي، مما مكن من ضبط بنية تدفق الخدمات. وقد تبين أن السياحة والخدمات المهنية والنقل هي أهم القطاعات الواعدة في المستقبل. كما نذكر أيضا بعض القطاعات الأخرى مثل التربية والتعليم والطب حيث تمكنت بعض الدول الأعضاء من منافسة بعض بلدان الشمال التي تتمتع بخبرة طويلة في هذا المجال،

- **المنتجات الزراعية:** تبدو مواطن التكامل في هذا المجال بديهية وبارزة للعيان، إذ أن أزيد من ٢٠% من المبادلات البينية لمنظمة المؤتمر الإسلامي تتعلق بهذه المنتجات. وتبقى حظوظ تنمية هذه المبادلات قائمة وواعدة بالنظر إلى الإمكانيات الهامة المتوفرة خاصة إذا ما أزيحت في المستقبل العراقيل والعقبات الفنية.

ويتبين من دراسة أعدها المركز الإسلامي لتنمية التجارة حول إمكانيات المبادلات التجارية بين بلدان منظمة المؤتمر الإسلامي من حيث الأصناف الرئيسية للمواد والخدمات فإن أهم المواد والخدمات ذات الإمكانيات العالية للمبادلات هي الآتية:

#### **السلع:**

الأصناف الرئيسية للمواد الأكثر تبادلا هي :

الزراعة والصيد ٧,٥٢٠ مليون دولار أمريكي، النسيج والملابس والجلد ٦,٩٦٠ مليون دولار أمريكي، الفحم الحجري والمواد البترولية والمحروقات ٦,٣٦٠ مليون دولار أمريكي، المواد الغذائية، المشروبات والتبغ ٤,٦٤٠ مليون دولار أمريكي، المعادن والمواد المعدنية ٤,٠٠٠ مليون دولار أمريكي، التجهيزات الكهربائية والإلكترونية ٢,٨٨٠ مليون دولار أمريكي، المواد المعدنية غير المنجمية، محركات السيارات وغيرها من معدات النقل ١,٧٢٠ مليون دولار أمريكي بالنسبة لكل صنف والمواد الكيميائية والمطاط والمواد من البلاستيك ١,١٦٠ مليون دولار أمريكي بالنسبة لكل صنف من المواد.

أما البلدان التي لا تستغل سوى القليل من إمكانيات المبادلات المتاحة مع بقية بلدان منظمة المؤتمر الإسلامي فهي الآتية:

قرقيزستان، تونس، البحرين، الأردن، إندونيسيا، بنين، بوركينا فاسو، ماليزيا، المغرب، ألبانيا، قطر، إيران، الجزائر، أذربيجان، بروناي دار السلام، الكويت، السودان، تركيا، تركمنستان، أوغندا، كازخستان، نيجيريا، باكستان، سوريا، بنغلاديش، مالي، العربية السعودية.

### الخدمات:

أما عن الخدمات فإن القطاعات ذات الآفاق الواعدة والتي تتمتع فيها العديد من البلدان بميزة تنافسية ويشند عليها الطلب في منطقة منظمة المؤتمر الإسلامي فهي الآتية:

الخدمات المالية، الخدمات التجارية، خدمات الاتصالات، خدمات النقل، السياحة والخدمات التابعة لها، البناء والخدمات الهندسية التابعة له، الأنشطة الثقافية والترفيهية والرياضة (وخدمات أخرى باستثناء الخدمات السمعية والبصرية)، خدمات البيئة والصحة والخدمات الاجتماعية التابعة لها<sup>١</sup>

أما البلدان التي يتميز فيها قطاع الخدمات بوفرة العرض فهي الآتية:

ماليزيا، تركيا، إندونيسيا، مصر، المغرب، السنغال، باكستان، نيجيريا، تونس، الأردن، إيران، البحرين والكويت.

بالرغم من أن التجارة البينية لمنظمة المؤتمر الإسلامي لا تمثل سوى ١٦,٣% من التجارة الإجمالية للدول الأعضاء سنة ٢٠٠٦، فإن تطور هذه التجارة يبعث على التفاؤل نظرا للإمكانيات المتوفرة على كافة المستويات. ولكن تجسيد هذه الإمكانيات لتصبح حقيقة اقتصادية ملموسة يتطلب اتخاذ تدابير فورية وأخرى على المدى المتوسط خاصة في ما يتعلق بمواصلة مسلسل التحرير الذاتي الذي قامت به الدول الأعضاء، والمضي قدما في تحقيق الاندماج على المستوى الإقليمي وبين أقاليم منظمة المؤتمر الإسلامي خاصة من خلال تنفيذ اتفاقية نظام الأفضليات التجارية للدول الأعضاء في منظمة المؤتمر الإسلامي.

فعلا، فمن الصعب أن تحقق التجارة البينية لمنظمة المؤتمر الإسلامي القفزة النوعية المنشودة بدون وضع برنامج حقيقي للاندماج الاقتصادي بين الدول الأعضاء في منظمة المؤتمر الإسلامي والعمل على تنفيذه، وذلك على غرار المخططات التي تم العمل بها في مختلف مناطق العالم والتي نتج عنها ظهور تجمعات اقتصادية إقليمية قوية.

وفي اعتقادنا أن المرحلة الأولى من هذا البرنامج والمتمثلة في إنشاء منطقة للتبادل الحر بين بلدان منظمة المؤتمر الإسلامي ستؤدي على سبيل المثال إلى زيادة هامة في التجارة البينية لمنظمة المؤتمر الإسلامي، إذ من المؤمل أن تبلغ حصتها ٢٠% على الأقل من التجارة الإجمالية للدول الأعضاء في أفاق سنة ٢٠١٥.

كما يتعين اتخاذ تدابير مصاحبة لتسهيل التجارة البينية لمنظمة المؤتمر الإسلامي والعمل على تميمتها خاصة في الميادين الآتية :

<sup>١</sup> تعتمد لائحة القطاعات والخدمات المعنية بالأساس على الالتزامات المتميزة للدول الأعضاء في منظمة المؤتمر الإسلامي في إطار الاتفاقية العامة حول تجارة الخدمات (GATS/OMC).



### التمويل

• لقد تم بالفعل إنشاء مؤسسة تابعة لمجموعة البنك الإسلامي للتنمية تعنى بتمويل التجارة ضمن منطقة منظمة المؤتمر الإسلامي، وهي المؤسسة الإسلامية الدولية لتمويل التجارة. تم إنشاء هذه المؤسسة برأس مال قدره ٣ مليار دولار تم لحد الآن تحريره بمبلغ ٥٠٠ مليون دولار أمريكي. فبعد حل SFE و FCBE وإنشاء المؤسسة الإسلامية الدولية لتمويل التجارة أصبح تمويل كل العمليات التجارية لمجموعة البنك الإسلامي للتنمية يتم في إطار مخطط موحد. وتبعاً لذلك ستعرف التجارة البينية لمنظمة المؤتمر الإسلامي انتشاراً واسعاً بانتشار العمل بخدمات وآليات تمويل هذه المؤسسة عند بلوغها أوج الأداء؛

- العمل على إيجاد نظراء تجاريين بين البائعين والمشتريين بالتعاون مع الهيئات الحكومية وغير الحكومية المعنية بالتجارة البينية لمنظمة المؤتمر الإسلامي وكذلك مع البنوك التجارية؛
- العمل على تسديد أموال العمليات التجارية عن طريق التوافق الثنائي أو متعددة الأطراف، وذلك حرصاً على تحسين أداء التجارة والاستثمار.

### النقل

• العمل على إنشاء شركات تجارية للنقل البحري على المستوى الإقليمي والتنسيق بين مالكي البواخر في البلاد الإسلامية، خاصة عن طريق تشجيع الشراكة بين منظمة مالكي البواخر الإسلامية والبنك الإسلامي للتنمية. كما يتعين العمل على تحسين التعاون في مجال النقل الجوي عن طريق إنشاء شركات إقليمية للشحن وشركات النقل الجوي "شارتار" لتنمية السياحة البينية في البلاد الإسلامية.

### التجارة الإلكترونية

- يتعين على الدول الأعضاء في منظمة المؤتمر الإسلامي تشجيع استعمال التجارة الإلكترونية في الصفقات العمومية وبين المؤسسات والأفراد لتسريع تنفيذ الصفقات وخفض الكلفة والرقى بمستوى التجارة البينية لمنظمة المؤتمر الإسلامي إلى الأفضل.

### شركات التجارة الإقليمية

- تشجيع إنشاء شركات التصدير والاستيراد المتعددة الأطراف بين مختلف أقاليم منظمة المؤتمر الإسلامي متخصصة في تجارة السلع والخدمات ذات المنشأ بدعم من البنك الإسلامي للتنمية والمركز الإسلامي لتنمية التجارة (Trading companies).

### تسهيل المبادلات

- تشجيع الدول الأعضاء في منظمة المؤتمر الإسلامي على إحداث آليات للتشاور ضمن الكومسيك لوضع مخطط عمل لتأهيل السياسات والبنى التحتية في مجال تسهيل المبادلات عن طريق القيام بدراسة شاملة حول تسهيل المبادلات وتقييم الحاجيات الداعمة لقدرات المؤسسات وإمكانياتها المادية فضلا عن تقديم المساعدة الفنية.

### تنشيط الاستثمار

- دعوة الدول الأعضاء إلى مراجعة استراتيجياتها في ميدان تنشيط الاستثمار لضبط الشوائب التي تعوق تنمية المبادلات البيئية والعمل على التخلص منها؛
  - دعوة الأمانة العامة لمنظمة المؤتمر الإسلامي إلى دراسة إمكانية مراجعة "الاتفاقية حول تنشيط وحماية واثتمان الاستثمار " وتعديلها للرفع من جواها وجعلها تتلاءم مع العولمة والتحويلات الجديدة في مجال الاستثمار ؛
  - تدعيم نشاطات بورصة القيم المنقولة كوسيلة لتنشيط الاستثمار خاصة من خلال منتدى بورصات القيم لمنظمة المؤتمر الإسلامي الذي تم إنشاؤه في اسطنبول في مارس ٢٠٠٥؛
  - تسهيل الدخول إلى الأسواق المالية وتحفيز المنافسة من خلال تحرير نشاطات المؤسسات المالية عبر الحدود والعمل على رفع الحواجز أمام دخول المؤسسات المالية الواقعة خارج المنطقة إلخ...؛
  - تسهيل حركة تنقل الأشخاص ذوي العلاقة بالاستثمار بتسريع إجراءات منح رخص الإقامة والشغل وإلغاء التأشيرة بالنسبة للبلدان المشاركة في التجمعات الإقليمية ؛
  - تحرير نظام الصرف بالعمل والعمل على رفع جميع القيود على الصفقات الجارية وتحقيق التحويل الكامل للعملة وتحرير الصفقات على رأس المال المرتبط بالاستثمار المباشر والاستثمار في سوق الأسهم والسندات والعمل آجلا على إنشاء سوق موحدة.
- يتعين إذا على بلدان منظمة المؤتمر الإسلامي القيام بقفزة نوعية في المقاربة التي تنهجها للتعاون الاقتصادي والتجاري للقضاء على كل القيود والعوائق وفي هذا الإطار، صادق مؤتمر القمة الاستثنائي الثالث لمنظمة المؤتمر الإسلامي" المنعقد بمدينة جدة يوم ٥ مارس ٢٠٠٥ على قرارات هامة من ضمنها القرار المتعلق بالمصادقة على "مخطط العمل العشري في مواجهة تحديات الأمة الإسلامية في القرن الحادي والعشرين" الذي حدد من بين أهدافه رفع حصة التجارة البيئية لمنظمة المؤتمر الإسلامي من التجارة الإجمالية للدول الأعضاء إلى مستوى ٢٠% في أفق سنة ٢٠١٥ وبحث إمكانية إنشاء منطقة للتبادل الحر بين بلدان منظمة المؤتمر الإسلامي.

لن تنفيذ برنامج العمل العشري لرفع التحديات التي تواجه الأمة الإسلامية في القرن الحادي والعشرين يتطلب تضافر كل الجهود بما فيها مؤسسات منظمة المؤتمر الإسلامي كالمركز الإسلامي لتنمية التجارة والبنك الإسلامي للتنمية وكذلك بقية الفعاليات من حكومات الدول الأعضاء والتجمعات الاقتصادية الإقليمية والقطاع الخاص. وكلها معنية بإدراج كل المشاريع الواردة في البرنامج العشري ضمن مخططاتها التنموية.

ولقد جاء برنامج العمل العشري لرفع التحديات التي تواجه الأمة الإسلامية في القرن الحادي والعشرين ليشكل لبنة إضافية لمخطط العمل لمنظمة المؤتمر الإسلامي لتدعيم التعاون الاقتصادي والتجاري الذي تم اعتماده من قبل مؤتمر القمة الإسلامي السابع المنعقد بالدار البيضاء ، مع الملاحظ أن الكومسيك، برعاية من معالي الرئيس عبد الله غول، تعمل على إعادة تنشيط هذا المخطط الذي أصبح يتضمن مشاريع ملموسة جديدة للتعاون.

وهكذا، أصبحت الدول الأعضاء في منظمة المؤتمر الإسلامي منذ نوفمبر ٢٠٠٥ تتوفر على نظامها الخاص للأفضليات التجارية. فقد تم التوقيع على "البروتوكول حول مخطط التعريفات الجمركية لنظام الأفضليات التجارية لمنظمة المؤتمر الإسلامي (بريتاس) من قبل ١١ دولة من الدول الأعضاء كما تم التوقيع على قواعد المنشأ من قبل ٧ دول أعضاء.

وفي هذا الإطار، يجدر التأكيد على أن الجولة الثالثة من المفاوضات التجارية في إطار نظام الأفضليات التجارية بين الدول الأعضاء في منظمة المؤتمر الإسلامي التي ستقام قريباً في الجمهورية التركية بمشاركة ٢١ دولة من الدول الأعضاء ستتمكن من توسيع مجال تحرير المواد والخدمات، وهو أمر لا تخفي أهمية آثاره على تكثيف حجم التجارة البينية لمنظمة المؤتمر الإسلامي ورفع الحواجز التي تعوق المبادلات بين الدول الأعضاء. كما سيتسنى تسريع مسلسل التكامل الاقتصادي بين الدول الأعضاء وتدعيمه.



المرفق

( ١١ )



**مشروع تقرير**  
**الاجتماع الأول لقوة العمل**  
**للتوسع في التجارة البينية فيما بين الدول الأعضاء**  
**(أنطاليا، ١٢ مايو/آيار ٢٠٠٨)**

عقد الاجتماع الأول لقوة العمل التابعة لمنظمة المؤتمر الإسلامي، والتي تم إنشاؤها للمساعدة في رفع مستوى التجارة البينية فيما بين الدول الأعضاء لمستوى الـ ٢٠% بحلول عام ٢٠١٥، في ١٢ مايو/آيار ٢٠٠٨ في أنطاليا، تركيا.

حضر الاجتماع الأمانة العامة لمنظمة المؤتمر الإسلامي، ومكتب تنسيق الكومسيك، ومركز البحوث الإحصائية والاقتصادية والاجتماعية والتدريب للدول الإسلامية (مركز أنقرة)، والمركز الإسلامي لتنمية التجارة، ومجموعة البنك الإسلامي للتنمية (التي تضم البنك الإسلامي للتنمية، والمؤسسة الإسلامية لتمويل التجارة، والمؤسسة الإسلامية لتأمين الاستثمار وائتمان الصادرات)، والغرفة الإسلامية للتجارة والصناعة.

وقد ترأس الاجتماع معالي السيد فروح نِيغلي، رئيس مكتب تنسيق الكومسيك.

قام ممثلو المؤسسات التابعة لمنظمة المؤتمر الإسلامي بإلقاء كلماتهم وتسجيل ملاحظاتهم وتوصياتهم فيما يتعلق بهدف الوصول بمستوى التجارة البينية فيما بين الدول الأعضاء إلى نسبة الـ ٢٠% بحلول عام ٢٠١٥.

وبعد استعراض خطط العمل والأنشطة الخاصة بمؤسسات منظمة المؤتمر الإسلامي، خلص الاجتماع إلى النقاط التالية:

١. على الرغم من الجهود المكثفة التي بذلت على مستوى منظمة المؤتمر الإسلامي والدول الأعضاء بغية تنشيط التجارة البينية فيما بين الدول الأعضاء، وإزالة العوائق التجارية، مازال هناك العديد من المشاكل القائمة. بعضها كالتالي:

  - مشاكل متعلقة بدخول السوق: الحواجز الجمركية، الحواجز شبه الجمركية، وفي أغلب الأحوال الحواجز غير الجمركية؛
  - عوائق على المستوى اللوجستي: البنية التحتية الضعيفة أو غير المناسبة، والمواصلات، والتجارة الخارجية، وخدمات الدعم للتجارة الدولية؛

- العرض غير المتنوع للتصدير الذي يحتاج إلى التكيف مع قواعد ومعايير الأسواق العالمية؛
- عدم توافر معلومات حول الأسواق، والمنتجات، وفرص الأعمال، على الرغم من العمل الذي يقوم به المركز الإسلامي لتنمية التجارة في هذا الصدد؛
- ندرة فرص عقد اللقاءات وغياب التعزيز الكافي للمنتجات القومية في أسواق منظمة المؤتمر الإسلامي الأخرى؛
- الإجراءات الإدارية المعقدة على مستوى التجارة الخارجية (مثل الجمارك، البنوك، إجراءات الموانئ، ... إلخ)
- عدم توافر تنفيذيين وفنيين مدربين تدريباً كافياً ومتخصصين في التجارة الخارجية.
- قلة أدوات التمويل وعدم كفاءتها، خاصة تلك التي تخدم المشاريع الصغيرة والمتوسطة.

٢. تعد الإرادة السياسية للدول الأعضاء خطوة هامة على طريق التوسع في التجارة البينية فيما بين الدول الأعضاء. ولا تعد مساهمات البنك الإسلامي للتنمية، والمؤسسة الإسلامية لتمويل التجارة، والمركز الإسلامي لتنمية التجارة، والغرفة الإسلامية للتجارة والصناعة الشرط الأساسي الوحيد لتحقيق التجارة البينية فيما بين الدول الأعضاء. فعلى الدول الأعضاء هي الأخرى أن تحد من الحواجز الجمركية وغير الجمركية التي تفرضها، وأن تخفض تكاليف مواصلاتها، .. إلخ حتى تدعم التجارة البينية فيما بين الدول الأعضاء بمنظمة المؤتمر الإسلامي قدر الإمكان. وفي هذا الصدد، وحتى يتسنى تنفيذ نظام الأفضليات التجارية فيما بين الدول الأعضاء بمنظمة المؤتمر الإسلامي، لابد من قيام الدول الأعضاء بالتوقيع والمصادقة على بروتوكول خطة التعريفية التنفيذية الخاصة بنظام الأفضليات التجارية (بريتاس)، وقواعد المنشأ بحلول الأول من يناير ٢٠٠٩. كما ينبغي على مؤسسات منظمة المؤتمر الإسلامي أن تعمل معاً من أجل الوفاء بالموعد المستهدف لنفاذ نظام الأفضليات التجارية فيما بين الدول الأعضاء بمنظمة المؤتمر الإسلامي.

٣. يعد رأس المال عاملاً هاماً آخر في عملية التوسع في التجارة البينية فيما بين الدول الأعضاء بمنظمة المؤتمر الإسلامي. إن رأس مال المؤسسة الإسلامية لتمويل التجارة والبالغ نحو ٧٥٠ مليون دولار لهو مبلغ غير كافٍ في هذا الصدد. إذ لابد من تشجيع الاستثمار وعقد المشاريع المشتركة في الدول الأعضاء بمنظمة المؤتمر الإسلامي. كما ينبغي تعزيز الاستثمار بين الدول الأعضاء في القطاعات المدرة للربح في اقتصادات الدول الأعضاء حتى يتسنى بناء قدرات هذه القطاعات. وفي سياق الاستعدادات لجلسة تبادل وجهات النظر المقرر عقدها في إطار الدورة الرابعة والعشرين للكمسيك، سيقوم البنك الإسلامي للتنمية (المؤسسة الإسلامية للتأمين على الاستثمارات وضمان الصادرات) بتنظيم ورشة عمل تعقد في جدة، المملكة السعودية في



يولية/تموز ٢٠٠٨، بالتعاون مع مركز البحوث الإحصائية والاقتصادية والاجتماعية والتدريب للدول الإسلامية (مركز أنقرة).

٤. إن تبادل المعلومات على مستوى القطاع الخاص غير كافٍ. وتعد المبادرة التي اتخذتها الغرفة لإسلامية للتجارة والصناعة لإنشاء بنك للمعلومات خطوة هامة في هذا الصدد.

٥. إن الجزء الأكبر من تمويل التجارة الخاصة بمجموعة البنك الإسلامي للتنمية يوجه إلى منتجات النفط. لذلك، هناك ضرورة لتوجيه التمويل نحو المنتجات الأخرى للدول الأعضاء، مثل النسيج، والمنتجات الغذائية، والآلات.

٦. نظراً لأن غالبية الدول الأعضاء في منظمة المؤتمر الإسلامي من الدول النامية فإن تمويل التجارة في حد ذاته لا يعد حلاً لزيادة التجارة البينية، بل لابد من أن يصاحبها تسهيلات تجارية وبناء للقدرات ودعم للبنية التحتية .

٧. سيتم خلال إجتماع مجموعة الخبراء مناقشة أهم القضايا وأخطرها، بالإضافة إلى الوسائل والطرق الخاصة لزيادة التجارة فيما بين الدول الأعضاء في منظمة المؤتمر الإسلامي. ولما كان من شأن التجمعات الاقتصادية فيما بين الدول الأعضاء أن تلعب دوراً رئيساً في رفع مستوى التجارة فيما بين هذه الدول، يصبح من الضروري إشراك هذه التجمعات في عملية زيادة التجارة البينية. وفي هذا الصدد فلا بد من دعوة التجمعات الإقليمية القائمة فيما بين الدول الأعضاء مثل منظمة التعاون الإقتصادي، ومجلس التعاون الخليجي، ومنطقة التجارة الحرة العربية لحضور إجتماع مجموعة الخبراء الذي من المقرر عقده في أنقرة والذي سوف ينظمه البنك الإسلامي للتنمية (المؤسسة الإسلامية لتمويل التجارة) بالتعاون مع مركز البحوث الإحصائية والاقتصادية والاجتماعية والتدريب للدول الإسلامية (مركز أنقرة) واتحاد الغرف التركية.

٨. لابد من تعزيز تنافسية ومعايير منتجات الدول الأعضاء بالمنظمة حتى تتمكن من منافسة منتجات الدول غير الأعضاء، وهذا هو السبيل لتصبح التجارة بين الدول الأعضاء بمنظمة المؤتمر الإسلامي أكثر إستدامة.

٩. لما كان التنسيق بين المؤسسات التابعة لمنظمة المؤتمر الإسلامي له أهمية كبرى، يصبح هناك بالتالي ضرورة للمحافظة على الاتصالات المنتظمة وتقويتها من أجل تبادل البيانات والأفكار.

قرر الإجتماع إعداد خريطة استرشادية وإطاراً مرجعياً لقوة العمل. وفي هذا الصدد، سيقوم مكتب تنسيق الكومسيك بإعداد مسودة للإطار المرجعي، ونقل وجهات نظر المؤسسات التابعة لمنظمة

المؤتمر الإسلامي والتي ستتم مناقشتها خلال إجتماع التنسيق الثالث للمؤسسات التابعة لمنظمة المؤتمر الإسلامي الذي سيعقد في جدة-المملكة العربية السعودية في ٢٣ مايو/آيار ٢٠٠٨.

كما قرر الإجتماع أيضاً أن تعقد قوة العمل اجتماعا مرتين على الأقل كل عام في موعد سابق على دورات الكومسيك واجتماعات لجنة المتابعة.

-----  
-----



المرفق

(١٢)



تقرير الغرفة الإسلامية للتجارة والصناعة  
بشأن ملتقيات القطاع الخاص للدول الإسلامية  
(أنطاليا - تركيا، ١٣ - ١٥ مايو ٢٠٠٨م)

جدول أعمال اجتماع الدورة الرابعة والعشرين للجنة المتابعة للجنة الدائمة للتعاون الاقتصادي والتجاري لمنظمة المؤتمر الإسلامي (الكومسيك):

٥- ب- ملتقيات القطاع الخاص للدول الإسلامية:

معلومات مرجعية:

١- وسعت الغرفة الإسلامية نطاق أنشطتها أخذة بعين الاعتبار احتياجات ومتطلبات هذا القطاع. ومتابعة لتوجيهات لجنة الكومسيك القاضية بتنظيم ملتقيات القطاع الخاص، بما في ذلك القطاعات الفرعية، لقد دأبت الغرفة على مدار ثلاثة عشر عاما على تنظيم منتديات لصالح سيدات الأعمال وورش العمل لتعزيز القدرات، ومؤتمرات للخصخصة والاستثمار، بما في ذلك تبادل الوفود التجارية، والمشاركة في تنظيم المعارض.

٢- بالإضافة تركّز الغرفة الإسلامية من خلال خطة عملها العشرية بشكل رئيسي على تعزيز التعاون الاقتصادي فيما بين دول منظمة المؤتمر الإسلامي من خلال زيادة التبادل التجاري، والمشاريع الاستثمارية المشتركة، ولتحقيق هذه الغاية بادرت الغرفة الإسلامية على إنشاء مشاريع عديدة والتي يتم تأسيسها من خلال شركات، وتغطي مشروعات الغرفة الإسلامية قطاعات متنوعة إلا أنها تهدف بشكل عام إلى تعزيز التعاون الاقتصادي فيما بين الدول الأعضاء.

إن ما تحقق من تقدم في هذا الإطار وفي ضوء المهام الملقاة على عاتق الغرفة الإسلامية بموجب برنامج العمل العشري يتمثل في ما يلي:

(١) خطة عمل شاملة لتأسيس شركات لتنمية الموارد البشرية في دول منظمة المؤتمر الإسلامي، هذا المشروع في مراحله الأخيرة، وسوف يتم تعميمه على الشركات المحتملين في القريب العاجل.

(٢) تعمل الغرفة الإسلامية في الوقت الراهن على تأسيس الوكالة الإسلامية للتصنيف والاعتماد (IRCA) والتي سيتم بموجبها منح شهادات الاعتماد في مجالات: الأخلاقيات (قيم)، والجودة (الاتقان)، والحلال.

٣- بنك الإعمار الدولي: لقد تم إعداد دراسة الجدوى لهذا المشروع من قبل شركة دولية مرموقة، كما تم عقد اجتماعات مع كبار المسؤولين في وزارات المالية والبنوك المركزية في كل من المملكة العربية السعودية، وماليزيا، ومملكة البحرين، وجمهورية مصر العربية. كما عقدت اجتماعات تحضيرية مع المساهمين المؤسسين في كل من جدة وماليزيا، كذلك تم عقد اجتماعات على المستويين الفني والتكنولوجي مع هيئة السوق المالية السعودية، وهيئات السندات والسلع في دولة الإمارات العربية المتحدة، وشركة Deloitt. وقد أبدت إحدى دول مجلس التعاون الخليجي موافقتها المبدئية على النظام الأساسي للبنك.

٤- الهيئة العالمية الأهلية للأوقاف: تم الاتفاق على اللائحة التنفيذية والنظام الأساسي للهيئة، كما تجري حاليا مراسلات واتصالات مع وزارات الأوقاف للمصادقة على النظام الأساسي بغية إنشاء صناديق للوقف، وكذلك تجري الغرفة اتصالات مع كبار رجال الأعمال في كل من المملكة العربية السعودية ودولة الإمارات العربية المتحدة للمساهمة والتبرع للهيئة.

٥- الشركة الإسلامية الدولية لاستكشاف الفرص الاستثمارية في العالم الإسلامي: يكمن ما أحرزته الشركة من تقدم فيما يلي: إنجاز دراسة الجدوى الاقتصادية وخطط العمل من قبل شركة عالمية مرموقة، تم عمل عدد ٥ خرائط استثمارية لخمس دول إسلامية، تم البدء في تأسيس ٦ شركات وليدة واحتضانها في مجال الطاقة، الإعلام، البنية التحتية، الزراعة، التكنولوجيا، الصحة والتعليم، يجري حاليا التخطيط لإنشاء الفرع الإقليمي للشركة في مصر خلال النصف الثاني من العام الجاري (٢٠٠٨م).

٦- بغية توفير تأشيرة مفتوحة لمجتمع الأعمال في دول منظمة المؤتمر الإسلامي، قامت الغرفة الإسلامية بتأسيس اتحاد أصحاب الأعمال، وقد تم اعتماد النظام الأساسي للاتحاد، ويجري حاليا اتصالات مع كل الجهات ذات العلاقة لاعتماد المزايا الممنوحة لأعضاء الاتحاد في الدول الإسلامية بعد اعتمادها رسميا من الدول والشركات، كما يجري الاتصال مع المؤسسات الأعضاء لتوسيع عضوية الاتحاد، كما تم توقيع مذكرات تفاهم مشتركة بين الغرفة الإسلامية مع الغرف والاتحادات الأعضاء في ١٦ دولة.

٧- الهيئة العالمية للزكاة: تم توقيع مذكرة التفاهم لإنشاء الهيئة العالمية للزكاة بين الأطراف التالية (حكومة ماليزيا، البنك الإسلامي للتنمية، المجلس العام للبنوك والمؤسسات المالية الإسلامية، كما جرى التنسيق حاليا مع الهيئة الشرعية العالمية للزكاة بدولة الكويت لاستكمال وثيقة للتعاون المشترك، كما تم توقيع إتفاقيات وبروتوكولات تعاون لإنشاء فروع للهيئة في كل من (جمهورية بنين، وجمهورية السنغال، وجمهورية موريتانيا الإسلامية، وجمهورية السودان).

٨- بغية تنفيذ خطة العمل العشرية للغرفة، ولصالح المستقبل الاقتصادي لعالمنا الإسلامي، أطلقت الغرفة "مشروع عمار الأرض"، يهدف المشروع إلى إشراك شباب الأمة في عملية التنمية، وتمكينهم

من إنشاء مشاريع صغيرة ومتوسطة أو تعزيز مشاريعهم القائمة، بحيث يتمكنوا من تطوير قدراتهم وتعزيز دورهم في عملية النمو الاقتصادي لبلدانهم.

٣) لقد درجت الغرفة طيلة ثلاثة عشر عاما على تنظيم ملتقيات القطاع الخاص، بهدف توفير أرضية مشتركة، للالتقاء فيها ومناقشة الخيارات الممكنة في مجالات السياسات التجارية وتبديل الخبرات والمعلومات حول الفرص المتاحة وتعزيز التعاون المشترك في مجالات التجارة والمشاريع الاستثمارية، ونقل التكنولوجيا. وفي ختام الملتقيات يتم رفع توصياتها إلى اجتماع اللجنة الوزارية للكومسيك للنظر والموافقة عليها من قبل أصحاب المعالي الوزراء. ومن المقرر عقد الملتقى الثاني عشر لتنمية التجارة البينية والاستثمار في المشاريع المشتركة فيما بين الدول الإسلامية في كمبالا بجمهورية يوغندا خلال الفترة من ١٦-١٨ يونيو ٢٠٠٨م.

٤) دأبت الغرفة الإسلامية على تنظيم منتديات سنوية لصالح سيدات الأعمال في الدول الإسلامية، وعقدت حتى تاريخه ثلاثة منتديات. حيث عقد المنتدى الثالث في الدوحة بدولة قطر خلال الفترة من ١٣-١٥ يناير ٢٠٠٨م وقد تم تنظيمه بالتعاون مع كل من وزارة الاقتصاد والتجارة القطرية، رابطة رجال الأعمال القطريين، ومنتدى سيدات الأعمال القطريات تحت رعاية كريمة من سمو الشيخة موزة بنت ناصر المسند حرم صاحب السمو الشيخ حمد بن خليفة آل ثاني أمير دولة قطر، تحت شعار " التمويل الدقيق... الطريق نحو الإزدهار الاقتصادي"، وقد تفضل كل من البنك الإسلامي للتنمية والوحدة الخاصة بتعاون الجنوب الجنوب التابعة للبرنامج الإنمائي للأمم المتحدة بتقديم مساندة قيمة وتعاون لتنظيم هذا المنتدى. وشارك فيه أكثر من ٣٥٠ شخص من أكثر من ٤٥ من الدول الأعضاء وممثلي المنظمات الدولية. ومن المقرر عقد المنتدى الرابع لسيدات الأعمال في الدول الإسلامية في دمشق بالجمهورية العربية السورية في نوفمبر ٢٠٠٨م.

٥) بالإضافة إلى ما تقدم بيانه درجت الغرفة الإسلامية على تنظيم العديد من الأنشطة الدورية بشكل منتظم مثل منتديات السياحة، ومؤتمرات الاستثمار والخصخصة، والمؤتمر الإسلامي الاقتصادي والثقافي الدولي وورش عمل لتعزيز القدرات.

٦) كما تسعى الغرفة الإسلامية إلى تنفيذ خطة العمل الخمسية لمنظمة المؤتمر الإسلامي لتعزيز وتنمية التجارة والاستثمار والبحوث في مجالات القطن، وصناعات النسيج ذات الصلة في دول منظمة المؤتمر الإسلامي، حيث اقترحت الغرفة تعيين مراكز امتياز في مراكز أبحاث القطن القائمة. كما تلعب الغرفة دوراً نشطاً في اللجنة التنظيمية.

٧) تم تنظيم خمسة اجتماعات لفريق العمل لمنظمة المؤتمر الإسلامي للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة الحجم وسوف يُعقد الاجتماع الأخير والنهائي للفريق في عام ٢٠٠٨م، ومن المتوقع أن يقوم أعضاء الفريق خلاله بمراجعة كافة التوصيات الصادرة عن الاجتماعات السابقة، وصياغة إستراتيجية على أساس الأولوية للتوصيات، للإطلاق نحو الأمام. ثم إعداد برنامج عمل شامل



ومتكامل لتحقيق أهداف قصيرة ومتوسطة وطويلة المدى وفق خطة العمل العشرية للغرفة الإسلامية، مع تحديد دور كل مؤسسة تابعة لمنظمة المؤتمر الإسلامي، وعلى مستوى القطاع الخاص، بالإضافة إلى ما تقدم تسعى الغرفة الإسلامية إلى تأسيس شبكة منظمة المؤتمر الإسلامي لهيئات تنمية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة (ONSA)، وذلك تنفيذاً لإحدى التوصيات الصادرة عن اجتماعات فريق العمل، كما قامت الغرفة الإسلامية بتنظيم برنامج تدريبي لمدة أربعة أيام تحت عنوان "برنامج تدريبي لإعداد برنامج وطني لتطوير المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في دول منظمة المؤتمر الإسلامي" وذلك في العاصمة البنغلاديشية دكا خلال الفترة من ١٠-١٣ ديسمبر ٢٠٠٧م.

٨) تسعى الغرفة الإسلامية كذلك إلى تنويع مجالات عملها بتغطية النواحي الحيوية والهامة التي يكون لها تأثير مباشر أو غير مباشر على التعاون الاقتصادي بوجه عام في هذا السياق تتعامل الغرفة الإسلامية في مجالات الإعلام، والتعليم، وتوظيف العمالة، والتدريب، والقطاع المصرفي، وإستكشاف الفرص التجارية والاستثمارية.

٩) ووفقاً للدور المناط بالغرفة من قبل لجنة الكومسيك لتنفيذ مشروع حول "التدريب في مجال إدارة الحاضنات في الدول الإسلامية" حيث تقوم كل من الهيئة التركية للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة KOSGEB والغرفة الإسلامية للتجارة والصناعة بتنظيم ورشة عمل ومنتدى للمدراء المعنيين في أنقرة بالجمهورية التركية خلال عام ٢٠٠٨م.

١٠) وبغية سد فجوة المعلومات أطلقت الغرفة عدة مبادرات، مثل بنك الغرفة الإسلامية للمعلومات ICCI-DataBank، وتصميم موقع اليكتروني مخصص لسيدات الأعمال باسم "شبكة المعلومات لسيدات الأعمال في منظمة المؤتمر الإسلامي تحت عنوان: [www.oic-bin.net](http://www.oic-bin.net). وتعمل بالتنسيق والتعاون مع مجموعة العمل الإحصائية (Statistical Working Group) (المختصة بجمع ومعالجة وتعميم البيانات). كما وافقت من حيث المبدأ على شراء شركة شبكة منظمة المؤتمر الإسلامي للمعلومات (OIC Networks)، وهي مشروع إستثماري مشترك بين البنك الإسلامي للتنمية وشركة ميموس الماليزية (MIMOS) تم تأسيسها وتسجيلها في ماليزيا برأس مال وقدره ٥٥ مليون رنجيت ماليزي (تم دفع عشرة ملايين رنجيت منها)، ويملك البنك الإسلامي للتنمية ما نسبته ٥١% من رأسمالها بينما تمل الشركة الماليزية ما تبقى من رأس المال.

١١) تتعاون الغرفة الإسلامية مع بوابة الجنوب الجنوب (SS-Gate System) (مشروع للوحدة الخاصة بتعاون جنوب الجنوب التابعة للبرنامج الإنمائي للأمم المتحدة) ويركز المشروع على ثلاث نواحي رئيسية، تطوير السياسات، وتعزيز التعاون فيما بين دول الجنوب الجنوب، وتنمية الشراكة بين القطاعين العام والخاص من أجل تخفيف حدة الفقر، وإدارة المعرفة. ولقد تم تطوير النظام اللازم لذلك حيث تم في المرحلة الأولى للمشروع تعيين المؤسسات المشاركة من كل من الصين، وماليزيا، ونيجيريا، وسنغافورة، وجنوب إفريقيا، وتنزانيا، وتايلاند، وتركيا، وباكستان لتدريبهما على هذا النظام. والهدف الرئيسي للمشروع هو نقل التكنولوجيا من وإلى دول الجنوب الجنوب.

(١٢) أكد لجنة الكومسيك في اجتماع دورتها الثالثة والعشرين ولجنة المتابعة للكومسيك في اجتماعها الثالث والعشرين على أهمية دور الغرفة الإسلامية كممثل رئيسي للقطاع الخاص في الدول الأعضاء في منظمة المؤتمر الإسلامي.

(١٣) طلبت لجنة الكومسيك في اجتماع دورتها الثالثة والعشرين من الغرفة الإسلامية الاستمرار في مبادراتها لصالح القطاع الخاص، بزيارة القائمين على أمره في الدول الأعضاء وتشجيعهم على الإضطلاع بدور فعال في عملية التعاون الاقتصادي فيما بين الدول الأعضاء في منظمة المؤتمر الإسلامي. كما ناشدت اللجنة الغرفة بمواصلة جهودها الرامية إلى تنمية وتطوير القطاع الخاص، من خلال تنظيم المنتديات ذات الصلة وتقديم تقاريرها إلى لجنة الكومسيك للإطلاع وتقديم المساندة والمتابعة لهذه التوصيات.

(١٤) ناشدت لجنة الكومسيك في اجتماع دورتها الثالثة والعشرين وكذلك لجنة المتابعة للكومسيك في اجتماعها الثالث والعشرين الدول الأعضاء على تشجيع غرفها التجارية والصناعية ومنظمات القطاع الخاص على المشاركة بفعالية في أنشطة الغرفة الإسلامية.

(١٥) . تقوم الغرفة الإسلامية بتنظيم الأنشطة التالية خلال العام الجاري (٢٠٠٨م):-

• الاجتماع السادس لفريق العمل لمنظمة المؤتمر الإسلامي للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة.

• ورشة عمل حول "تنمية الصادرات من منتجات الثروة السمكية ذات القيمة المضافة في بنين"، ورشة عمل حول لتصنيع البن (يوغندا)، ورشة عمل حول الرخام المصنوع يدوياً (باكستان)، ورشة عمل لصغار المنتجين العاملين في مجال تصنيع الأغذية ومعالجة الحبوب الزيتية (باكستان)، ورشة عمل حول تسويق وتعبئة المنتجات الزراعية، محصول الكسافة نموذجاً (نيجيريا).

• المنتدى الرابع لسيدات الأعمال في الدول الإسلامية، في دمشق - الجمهورية العربية السورية (نوفمبر ٢٠٠٨م).

• المؤتمر الثالث حول الاستثمار والخصخصة في دول منظمة المؤتمر الإسلامي، سيعقد في الجمهورية الإسلامية الإيرانية في عام ٢٠٠٨م.

## Third Forum for Businesswomen in Islamic Countries

### *Theme of the Forum:*

*"Micro-Credit Financing.... the way forward for economic prosperity"*

**Doha, State of Qatar, 13-15 January 2008**

In response to the recommendations of the Second Forum for Businesswomen in Islamic countries held in Kuala Lumpur from 8-10 December 2006, and on the invitation of the Ministry of Economy of Commerce, Qatari Businessmen Association and Qatari Businesswomen Forum, the Islamic Chamber of Commerce and Industry organized the Third Forum for Businesswomen in Islamic Countries in Doha, State of Qatar from 13-15 January 2008, corresponding to 17-19 Muharram 1429, under the patronage of Her Highness Sheikha Mozah Bint Nasser Al Missned wife of HH the Emir of the State of Qatar. This Forum was organized with the collaboration of Islamic Development Bank (IDB) and the Special Unit for South-South Cooperation, United Nations Development Programme, (SU/SSC-UNDP). The Forum's theme was "Micro-Credit Financing.. the way forward for economic prosperity".

The Forum was attended by over 350 delegates representing 45 OIC Member Countries and International Organizations, including the Islamic Development Bank (IDB); the Special Unit for South-South Cooperation, United Nations Development programme (UNDP); International Fund For Agricultural Development (IFAD); and International Organization for Sustainable Development (IOSD), (list of participants attached).

During the Forum the speakers highlighted the need to develop the status of women as an essential means for broader development. The participants identified several impediments peculiar to the circumstances of women, particularly in accessing finance and market access. During the Forum the participants networked among themselves, exchanged experiences and know-how in the establishment and operation of businesses; and in identifying new markets, thereby expanding contacts and business ties amongst their enterprises.

### INAUGURAL SESSION:

The Forum was inaugurated on Sunday, January 13, 2008, at Sheraton Hotel, with the recitation from the Holy Quran, followed by the following statements:

1. His Excellency Mr. Yousef Hussain Kamal, Minister of Finance and Acting Minister of Economy and Commerce in his welcome address expressed his strong confidence that the areas of economic, commercial and developmental cooperation between Islamic countries are quite vast and the businesswomen have a great role to play in these areas to make maximum benefit. H.E. said

that the Forum would come up with recommendations that reflect the significant role of businesswomen in accelerating the pace of economic development of the Islamic Countries. He thanked HRH Sheikha Mozah Nasser Al-Missned, the wife of HRH Sheikh Hamad Bin Khalifah Al-Thani, The Emir of State of Qatar, for her patronage of this Forum. Further, he thanked and welcomed all the participants wishing them pleasant stay in Qatar. He also thanked QBA, ICCI, UNDP and IDB and staff of the Ministry of Economy and Trade for their efforts in organizing this Forum.

2. H.E. Sheikh Faisal Bin Qassim Al Thani, Chairman of Qatari Businessmen Association (QBA), welcomed the participants and expressed his pride in organizing it in collaboration with the Ministry of Economy and Trade, ICCI, IDB, UNDP and Qatari Businesswomen Forum. He thanked on behalf of the Board of Directors and the Members of the QBA, all the participants of the Forum who came from abroad to contribute in developing the knowledge and culture about the activities of the businesswomen in Islamic Countries. He further added that the convening of a global forum that gathers distinguished personalities and prominent businesswomen from Arab and Islamic Countries is mainly aimed at enhancing and supporting women participation in the business community and encourages women projects and initiatives that reflect the economic progress of Arab and Islamic World. On the other hand the Forum would focus in projecting contributions and challenges of the businesswomen in terms of providing appropriate financing resources for their pioneering projects and identifying the needs and requirements of the businesswomen who came to Qatar to share their experiences and views with their counterparts.
3. Ms. Attiya Nawazish Ali, Assistant Secretary General for Coordination, Islamic Chamber of Commerce and Industry in her welcome address stated that today fight against poverty tops the list of developmental objectives of the third millennium. Realizing the importance of this subject as identified by the businesswomen participants during the last 3-events organized by the Islamic Chamber. She said that the biggest barrier for the Businesswomen is neither ideas nor infrastructure, but simply Micro-Finance. Keeping in view that women are the major recipient of micro-credit financing, ICCI took the initiative of taking the theme of the 3<sup>rd</sup> Businesswomen Forum as "Micro-Credit Financing... the way forward for economic prosperity." She requested the participants to take active part in the discussion by not only identifying the obstacles in micro-credit financing but also bring some concrete recommendations with practical solutions which could be incorporated in the Final Communique of this Forum, which would help Islamic Chamber, Islamic Development Bank and the UNDP in preparing an Action Plan for the future.
4. The message of His Excellency Professor Dr. Ekmeleddin Ihsanoglu, Secretary General, Organisation of Islamic Conference (OIC), was read out by Ms. Maha Mustapha Akeel, Managing Editor of the OIC Journal. In the message, H.E. showed confidence on the organization of the Forum and that it will not only explore the role of women entrepreneurship in job creation on the one hand, but it will also emphasize the prominent and effective role of women in the society, on the other. H.E. assured of the continued active support of the OIC General Secretariat and its organs and institutions in the process of implementation of the OIC Ten-Year Programme of Action, of

which this Forum is a part. H.E. assured that he will spare no effort to encourage and promote economic empowerment of our honourable sisters in the Member States.

5. The message of Mr. Yiping Zhou, Director Special Unit for South-South Cooperation was read out by Mr. Shahid Hussain, Special Advisor. In his message, he said that it is pleasure to note that in the true spirit of South-South Cooperation, this Forum is providing a platform to the participants from OIC member states and their diasporas, spread across several geographical regions of the world, to network among themselves and to learn from each other's experiences innovative ways of accessing finance for their businesses; thereby overcoming the challenges they are facing in this regard. He expressed his hope that the participants would succeed in developing some concrete recommendations and a viable action plan in realizing the key goals.
6. His Excellency Dr. Ahmed Mohammad Ali, President of Islamic Development Bank (IDB) addressing the participants of the Forum, congratulated the organizers for rightly choosing the theme as Micro-Finance, which has great importance in the development process. H.E. said that IDB looks forward to the success of this Forum and hopes it would produce valuable initiatives that would strengthen the strategies of micro-financing in combating poverty and fortify solid ground for economic empowerment of the needy and less developed segments of the society. H.E. informed that the Islamic Solidarity Fund for Development which was established with the capital of US\$10 billion in pursuance of the resolution of the Extra-Ordinary Summit of Makkha El-Mukarrama. This Fund would contribute to strengthening initiatives that would emerge from this Forum, so that the small projects of women may play pioneering role in taking the less income individuals out of poverty cage and free them from poverty bondage.
7. Her Excellency Svetlana Inamova, Deputy Prime Minister of Republic of Uzbekistan in her address said that this Businesswomen Forum reflects the significance of women and their role in the socio-economic development in general and in investments and micro-financing in Islamic Countries in particular. H.E. added that Uzbekistan has facilitated businesswomen activities and the last decision taken by the government regulates for the development of micro-finance for women entrepreneurs. This facilitated more job opportunities in various sectors and there is a committee chaired by the daughter of the Deputy Prime Minister, this manifest the important role of women who assumed many important political slots.
8. Her Excellency Sheikha Hessa Saad Al-Abdullah Al-Sabah, Chairperson of Arab Businesswomen Council highlighted the economic and commercial developments of the Islamic Countries which are the main focus of national and religious matters, which is also becoming one of the major tools for reforms and developments that are looked after by our Islamic countries.

In the end, Islamic Chamber's representative made the inaugural presentation of the OIC-Businesswomen Information Network.

**OFFICE BEARERS:**

The Forum elected the following office bearers:

- Chairperson - Ms. Aisha Al-Furdan

- Vice Chairperson - Ms. Attiya Nawazish Ali
- Rapporteur - Mr. Syed Shahid Husain

Afterwards, a drafting committee was set up which comprised of the following:

- Dr. Syed Azhar Ibne Hasan
- Mr. Ahmed El Shaffee

### **PRESENTATION OF PAPERS:**

In nine sessions, the participants presented papers describing the role and issues being faced by businesswomen in the Islamic countries, with recommendations and proposals, for the possible solutions. Each session concluded with discussions, and question and answers.

The 1<sup>st</sup> SESSION chaired by H.E. Sheikha Hessa Saad Al-Abdullah Al-Sabah, President of Arab Businesswomen Council, discussed the theme "Micro-Credit Financing....the way forward for economic prosperity". The following participants made their presentations:

- Dr. Savaş Alpay, Director General SESRTCIC, addressed the forum on 'Micro credit Financing as a strategy for poverty alleviation in OIC Member Countries: problems and challenges'.
- Mr. Ozair A. Hanafi, President & CEO, Pak-Oman Micro-Finance Bank presented his paper on "Women Empowerment and Micro-Finance".
- Mrs. Reem Badran, Jordan, focused her presentation on 'Micro- Finance and the Empowerment of Women- Jordan's Experience'
- Dr. Amany Asfour, President, Egyptian Business Women Association, presented her paper on "Economic Empowerment of Women in Islam".

Continuing the theme of the 1<sup>st</sup> Session, the 2<sup>nd</sup> SESSION was chaired by Mrs. Ghada Zaytoun, Heya. The following speakers presented their papers:

- Madam Fatemeh Hashemi Rafsanjani, Secretary General, Women Solidarity Association of Iran, made her presentation and shared with the audience on "Cultural Understanding for Progress and Growth under the perspectives of Islamic Shariah".
- Mrs. Mervat Tellawy, Former Ex Secretary of ESCWA.
- Mrs. Randa Berri, Vice President of National Commission for Lebanese Women.
- Ms. Gulnara I. Hasanova, representative of Azerbaijan Chamber of Commerce & Industry, presented the country paper on Azerbaijan.

The 3<sup>rd</sup> SESSION was chaired by Mr. Syed Shahid Husain, Special Advisor, Special Unit for South-South Cooperation, UNDP, and the theme of the session was "Businesswomen Role Models". Under this session, the following participants were present for their contribution:

- **Ms. Sabrina Islam**, President, Women Entrepreneurs' Association (WEA), Bangladesh
- Mrs. Suhila Al Harib, Acting Secretary General, Arab Youth Council for Development, Qatar

The 4<sup>th</sup> SESSION was chaired by Madam Aisha Al-Furdan, President, Qatari Businesswomen Forum, and the theme of the session was "Role and achievements of businesswomen councils/associations in the Arab Region - their success in promoting Women Entrepreneurs".

- Mrs. Rabia El-Alam, Director, Morocco on "Women Micro Financing Institutions and their contribution to economic growth of Morocco".
- Madam Leila Karami, President of the Lebanon Businesswomen Association.
- Mr. Sami Al Hawaj, Head of Industrial Support Unit, Gulf Organization for Industrial Consulting
- Ms. Ragia Mohamed Abd El Halim Mohamed Hassan, Sudanese Businessmen and Employers Federation, Sudan

The 5<sup>th</sup> SESSION was chaired by Mr. Rabih Mattar, Islamic Development Bank (IDB), and theme of the session was "Global best practices in decision making for Businesswomen".

- Mr. Shahid Hussain, Special Advisor, SU/SSC.
- Ms. Joni Simpson "Importance of offering a continuum of services, adapted to the needs of women entrepreneurs, that follow them along their path to financial autonomy".
- Ms. Fatima Bello Aliyu, Special Advisor, Governor of Kano State, Nigeria on "Role of International Agencies in the development of women entrepreneurs".
- Ms. Lejla Sunagic, Gender Specialist, UN International Fund for Agriculture Development (IFAD) and representative of Federal Ministry of Agriculture.

The 6<sup>th</sup> SESSION was a session of "Open Dialogue" chaired by Sheikha Hanadi Bint Nasser Al Thani, Chairperson of Amwal, Qatar, and theme of the session was "Empowerment of Businesswomen in Islamic Countries". Keynote speakers were invited, namely:

- H.E. Dr. Rafida Aziz, Minister of Economy, Malaysia.
- H.E. Barrister Shahida Jameel, Federal Minister for Women Development, Social Welfare and Special Education, Government of Pakistan.

The session was highly interactive and the Honorable speakers presented their views and that of their respective governments on the steps and policies. Thereafter, a question answer session took place.

The 7<sup>th</sup> SESSION was chaired by Madam Widad Yaqoob Ibrahim, President, Sudanese Businesswomen Secretariat, and theme of the session was "Role and achievements of businesswomen councils/associations in the African Region - their success in promoting Women Entrepreneurs".

- Madame Gangbo Lawani Grace, Vice President, Benin Chamber of Commerce & Industry.
- Ms. Dunstanette Macauley, Association of Women Entrepreneurs of Togo.
- Ms. Hajati Aisha Basajjanaku Lubega, Uganda on "Micro financing for women in Uganda".
- Madame Koulsoumi Muller Epouse Koulangna, Cameroon.

The 8<sup>th</sup> SESSION was chaired by Begum Salma Ahmed, Women Chamber of Commerce and Industry, Pakistan, and theme of the session was "Role and

achievements of businesswomen councils/associations in the Asia Region - their success in promoting Women Entrepreneurs".

- Ms. Damira Mirzakhilova, representative of Businesswomen Association of Uzbekistan on 'Role and achievements of businesswomen association in the Republic of Uzbekistan - its success in promoting Women Entrepreneurs'.
- Ms. Seema Ghani, representative of Afghanistan Chamber of Commerce & Industry.
- Ms. Shaira Saleem, President, Maldives Women Entrepreneurs Council (WEC).
- Mrs. Seyedeh Fatemeh Moghimi, Advisor to ICCIM President in Women Entrepreneurs Affairs, Iran.
- Mrs. Sharifah Aminah Al-Khared, Malaysia.

The 9<sup>th</sup> SESSION was chaired by Mr. Ozair A. Hanafi, President & CEO, Pak-Oman Micro-Finance Bank, and theme of the session was "Micro-financing for Women Owned Business: How could capital and technical support providers enhance their service to promote women entrepreneurs".

- Mr. Rabih Mattar, Islamic Development Bank (IDB).
- Mrs. Charmaine Hidayatullah, Vice President First Women Bank of Pakistan.
- Madam Widad Yaqoob Ibrahim, President, Family Bank, Sudan.

#### **FINAL COMMUNIQUE:**

The Forum encouraged and stimulated in-depth discussions among all the participants. Based upon the presentations and views expressed, it adopted the following Communique:

We the delegates to the Third Forum for Businesswomen in Islamic Countries gathered in Doha, State of Qatar:

- Greatly appreciate the patronage of Her Highness Sheikha Mozah Bint Nasser Al Missned consort of HH the Emir of the State of Qatar, and the consent of His Excellency Mr. Yousef Hussain Kamal, Minister of Finance and Acting Minister of Economy and Commerce to inaugurate the Forum and extend generous support and cooperation in convening of the event.
- **RECOGNIZE** the efforts of the Islamic Chamber of Commerce and Industry (ICO), the Islamic Development Bank (IDB), and the Special Unit for South-South Cooperation, UNDP, in organizing the Third Businesswomen Forum on the theme of 'Micro-credit Financing... the way forward for economic prosperity.'
- **ACKNOWLEDGE** the initiative of the Islamic Chamber in fostering a platform for Businesswomen of Islamic Countries.
- **APPRECIATE** the support of the international and regional organizations in strengthening the capacity of the Islamic Chamber for creating linkages among businesswomen organizations.
- **EMPHASIZE** the need for closer collaboration among businesswomen organizations/associations at regional and inter-regional levels.



- **CONCERNED** with the continuing lack of information, and absence of financing, which pose obstacles in strengthening and expanding the business activities of women entrepreneurs in Islamic Countries.
  - **ACKNOWLEDGE** the progress attained towards networking among businesswomen of Islamic Countries through the establishment of a database mechanism by the Islamic Chamber in collaboration with IDB and UNDP and further call for making the web portal broader based.
  - **APPRECIATE** the recent initiatives of the Islamic Development Bank, especially the establishment of Islamic Solidarity Fund for Development with a capital of US\$ 10 billion which would assist in the micro-credit sector, focusing on the needs of businesswomen.
1. **EXPRESS** the hope that national financial Institutions in OIC Member States will collaborate with the Islamic Development Bank in formulating an effective mechanism within a well planned time frame for increasingly accessing micro-credit facilities to women entrepreneurs in OIC Member Countries.
  2. **CALL UPON** the Islamic Chamber of Commerce and Industry and other relevant Institutions to setup a Capacity Building Institute / Training Institute to support micro-finance, to identify relevant tools and share best practices.
  3. **ENCOURAGE** businesswomen's enterprises in OIC Countries, and in Muslim Communities in non-OIC Member Countries, to actively participate in the OIC-Businesswomen Information Network (oic-bin) by contributing information to its database, and accessing information from it, for exploring business opportunities.
  4. **CALL UPON** the OIC, its institutions, the United Nations agencies, its funds programs and agencies, and Member Chambers of Commerce and Industry to continue their collaboration with the Islamic Chamber of Commerce & Industry in organizing future Forums, Workshops and Training Programs for Businesswomen.
  5. **CALL UPON** the businesswomen's organizations in OIC Member Countries to increasingly utilize the strengthened capacity of the Islamic Chamber in promoting business relations and joint ventures among themselves.
  6. **CALL UPON** the General Secretariat of ICCI to transmit this Declaration to relevant Foras of OIC, and of the United Nations.
  7. **ACKNOWLEDGE** the invitation of the Federation of Syrian Chambers of Commerce & Industry to host the Fourth Forum for Businesswomen in Islamic Countries, in November 2008 in Damascus.
  8. **EXPRESS** gratitude to the Islamic Chamber of Commerce and Industry; Islamic Development Bank; Special Unit for South-South Cooperation, UNDP; Businessmen Association; and Qatari Businesswomen Forum for their support and contribution towards the successful organization of the Third Forum for Businesswomen in Islamic Countries.

End of the Communiqué.

**CLOSING SESSION:**

The closing session was co-chaired by H.E. Sheikha Ahmed Al Mahmoud, Minister of Education, Qatar and H.E. Yiping Zhou, Director Special Unit for South-South Cooperation, UNDP. In the closing statement H.E. Yiping Zhou extended the greetings from the Secretary General of the United Nations Mr. Ban Ki Moon, and from the Administrator of UNDP, Mr. Kemal Derviş, and their best wishes for the success of the Forum. The UN Secretary-General has, on several occasions, stressed that "South-South cooperation is central to global efforts to eradicate poverty, stimulate economic growth and promote sustainable development". UNDP's commitment to this cause is also at the highest level. He emphasized that "learning from, and focusing on the absolute need to improve the position of, women is an essential component of broader development and vital to our common goals." The instrumentality of micro-credit is an important remedy against this impediment, and the organizers of the Third Forum have been wise in identifying this issue for review and discussion at this occasion. He said that he is sure that the experiences shared here and the aspirations for working together would become the "upper-hander" in today's most competitive market, domestic and foreign, and going to make the dreams of millions businesswomen in OIC countries and around the world come true. He expressed his confidence that the work here and the network that ICCI has established are going to make a decisive contribution to our ongoing efforts to create a 'One Million Businesswomen of the South On-line' at our first Global South-South Development Expo later this year. He invited all the participants at that event.

The Organizing Committee of the Forum presented Awards to the "Most Outstanding Businesswomen" to: Mrs. Sabrina Islam of Bangladesh; Dr. Amany Asfour of Egypt; and Mrs. Fatima Bello Aliyu of Nigeria. The selection was made on the basis of performance and contributions to the socio-economic development of the respective countries.

On January 15, 2008, all the foreign delegates were taken on a visit to HE Sheikh Faisal Bin Qassim Al Thani's Private Farm and Museum, arranged by the Qatari Businessmen Association.

**REPORT ON  
THE TRAINING PROGRAMME ON DEVISING NATIONAL SME  
DEVELOPMENT PROGRAMMES FOR OIC MEMBER COUNTRIES  
HELD AT DHAKA, BANGLADESH ON DECEMBER 10 - 13, 2007**

**Preamble:**

Small and Medium Enterprises (SMEs) have been recognized as an important strategic factor for generating speedy high income growth and alleviating poverty and unemployment. Almost all countries of the world place special emphasis on the development of their SMEs because of their integrated, flexible and comparatively more rapid production capability. They are commonly recognized as an effective means of stimulating economic activity with appreciable impact on social progress. There is a need for concerted efforts in OIC Countries to exploit the fuller potential of SMEs. It is a sector that needs to be carefully nurtured by institutional support, access to finance, business development services and lesser regulation oriented business environment.

The Islamic Commission for Economic, Cultural and Social Affairs at its 23<sup>rd</sup> Session held in January 2000 in Jeddah, Kingdom of Saudi Arabia, endorsed the proposal of the Islamic Chamber of Commerce and Industry (ICO) for the establishment of a Task Force on Small and Medium Enterprises (SMEs). The proposal was approved by the Islamic Conference of Foreign Ministers (ICFM) at its 27<sup>th</sup> Session held in Kuala-Lumpur, Malaysia in July 2000 and subsequently adopted by the Islamic Summit Conference at its 9<sup>th</sup> Session held in Doha, State of Qatar in November 2000. Accordingly, the Task Force was established in 2001 by the Secretary General of the Organization of the Islamic Conference (OIC). ICCI was given the mandate to convene Meetings of the Task Force to study and analyze the needs, problems and future requirements of SMEs in OIC Countries and to formulate strategies for their development.

Accordingly, ICCI with the collaboration of the Islamic Development Bank (IDB), Member Chambers and SME Authorities has organized 5 consecutive meetings; first in Bangladesh in 2002, second in Mozambique in 2003, third in Pakistan in 2004, fourth in Thailand in 2005 and fifth in Turkey in 2006, to examine the problems and constraints of SMEs in OIC Countries, and to identify practical means of improving their performance.

**Training Programme on Devising National SME Development Programme  
for OIC Member Countries:**

The members of the Task Force have laid special emphasis on the fact that in order to survive in today's globalized and challenging environment, it is imperative for SMEs to be competitive and resilient. Towards this end, SMEs need to

continuously strengthen their capacity and sharpen their capability to produce high quality products and services at competitive prices. They should acquire new skills, techniques and technologies, and the ways to utilize these to improve their business operations.

Within this context, the Islamic Chamber of Commerce and Industry, in collaboration with the Islamic Research & Training Institute (IRTI) of Islamic Development Bank (IDB), the Perez-Guerrero Trust Fund (PGTF), and the Federation of Bangladesh Chambers of Commerce & Industry (FBCCI) organized a 4-day Training Programme on Devising National SME Development Programmes for OIC Member Countries in Dhaka, Bangladesh on December 10-13, 2007.

The Training Programme was attended by 44 trainees from Member Chambers and by the representatives of SME Authorities, SME Banks, SME Associations, SMEs owners and other officials from 13 OIC Countries namely, Afghanistan, Albania, Bangladesh, Egypt, Islamic Republic of Iran, Sultanate of Oman, Pakistan, Sudan, Syria, Togo, Turkey, Turkish Cyprus and Yemen. The list of participants is annexed.

#### Objectives;

The main objectives of the training programme were to:

- \* develop and strengthen the capabilities of SME owners and their chambers for facilitating the development and growth of SMEs in their respective countries;
- \* sharpen strategies focusing on competitive edge;
- \* develop skills for the removal of functional bottlenecks hampering smooth operations of the SMEs;
- \* develop greater familiarity with new technology development in the promotion of SMEs
- \* develop greater awareness of sources and modalities of investment and of technical assistance to SME projects;
- \* Formulate functional and information network among the trainees.

These objectives were based upon two main considerations:

The international economic scene is rapidly changing, creating new dynamics of enterprise development and competition. These forces are radically altering the organizational structures of enterprises, as well as their productive processes, and marketing and distribution of goods and services, both in the domestic and foreign markets.

In this context, many of the Small and Medium Enterprises operating in OIC Member Countries would need upgrading of their technological capabilities and of their National SME development Programmes. Moreover, they will need to acquire competitiveness, through the establishment of efficient distribution networks, speedy delivery systems and a deeper knowledge of technology supplies, competitors, and their customers' needs.

### **Inaugural Session:**

The Training Programme was inaugurated on the morning of Monday, 10<sup>th</sup> December 2007 with recitation of verses from the Holy Quran. The welcome address was delivered by Mr. Syed Manzur Elahi, Administrator, Federation of Bangladesh Chambers of Commerce & Industry (FBCCI) and the opening address was delivered by the Chief Guest Dr. Md. Nurul Amin, Secretary, Ministry of Industries, Government of the People's Republic of Bangladesh. Mrs. Attiya Nawazish Ali, Assistant Secretary General (Coordination), Islamic Chamber of Commerce and Industry (ICCI) and Mr. Abu Nasser Mohammad Abduz-Zaher, Chairman, Islam i Bank Bangladesh Limited (IBBL) delivered their addresses on behalf of the ICCI and IBBL respectively. The message of Mr. Yiping Zhou, Director, Special Unit for South-South Cooperation (SUSSC), United Nations Development Programme (UNDP), New York was read out by Mr. Syed Naşir Ali Mirza, Manager Industrial Investment, ICCI. At the conclusion of the inaugural session, Mr. Syed Jamaluddin, Secretary General, FBCCI presented vote of thanks.

### **Working Sessions:**

During the four-day Training Programme, seven working sessions were held and 13 lectures were delivered by resource persons from Bangladesh. In addition, 11 country papers were presented by the trainees, explaining the national policies and current status of SMEs in their respective countries.

In addition, 5 resource persons from the Technology Incubation Centre (TIC), National University of Science and Technology (NUST), Pakistan, Sardar & Sardar Development and Management Consultants, Pakistan, Small and Medium Enterprise Development Authority (SMEDA), Pakistan, Small & Medium Industry Development Organization (KOSGEB), Turkey, and Islamic Development Bank (IDB), Jeddah also delivered lectures. The training covered the following themes:

1. A uniform definition of SMEs in OIC member states;
2. Problems faced by SMEs related to finance, marketing, technical, managerial and regulatory;
3. Technology Incubators and their Networking;
4. Business incubators, clusters of innovative SMEs and barriers to the innovation of SMEs;
5. Developing data and statistical information as a basis for establishing measures to address the issues of SME financing;
6. Venture Capital and Credit Guarantee Funds;
7. Network of all technological and innovative centres, business centers, incubators, and related institutions to share experiences, and develop institutional memories and contacts;

8. Customized forms of finance for SMEs (special credit facilities, micro-credit schemes, seed capital, guarantee schemes, leasing, venture capital, concept of business angles) and other suitable and situation-specific forms of financings;
9. IDB's technical and financial support to SMEs through its various financing facilities and windows;
10. Research and Development Facilities. Transfer of technology and know-how from advanced market economies;
11. Linkages between universities, research organizations, national planning authorities and industries;
12. Sub-contracting and inter-firm linkages;
13. Key success factors for National SME Development Programme;
14. SME Baseline Survey (Issues in SME Growth);
15. The respective and collaborative roles of Government, Chambers & Private Sector;
16. Specialized Services for facilitating SMEs.

#### **Visit to the Bangladesh Machine Tool Factory (BMTF):**

The trainees visited the Bangladesh Machine Tools Factory (BMTF) on the 4<sup>th</sup> day of the training programme at Gazipur. The factory is situated 30 kilometers away from Dhaka.

The programme at the factory included a comprehensive presentation on the facilities and the products being assembled and manufactured including:

- Military and other vehicles, such as trucks, pick-up vehicles, ambulance, etc.
- Lathes and other workshop machines, that hitherto were mostly imported.
- Components and parts for various industries in the country.

The factory is equipped with high production machinery and equipment, capable of manufacturing a variety of Engineering products. Its basic production facilities include casting, forging, machining, heat and surface treatment etc.

The tour was comprehensive and gave the trainees a clearer picture of the way BMTF is supporting SMEs, especially in the light engineering and automobile sectors.

#### **Observations by the Trainees:**

Both during the training programme, and at its conclusion, the trainees made the following observations:

- Facilitating access to accurate information on market opportunities for subcontracting, and on potential foreign partners through market reports and data

bases, trade fairs, exhibitions abroad, and electronic trading platforms or subcontracting exchanges, should be strongly recommended.

- Encouraging SME investment by facilitating companies' efforts to expand their businesses abroad through information services and other suitable means could be conducive to the stability and expansion of SMEs.
- Supporting the establishment and development of industry groupings (i.e. clusters) on regional, cross-regional, or cross-border levels could be an important vehicle for promoting collective self-reliance among SMEs.
- Promoting business linkages through identifying and matching potential partners while ensuring diversification of partners and helping SMEs to develop their negotiating capacities and skills through institutional support (awareness building) and training measures should be important elements of national policies for the development of SMEs.
- For a planned and sustained growth and development of micro enterprises, it would be highly desirable to enact a 'Micro, Small and Medium Enterprise Development Act' in all those OIC countries where such legislation is either non-existent or inadequate. The Act should clearly define SMEs and cover aspects such as the institutional set-up, including the creation of national-level promotional organizations, with representatives from the private sector, to take into account their concerns, and broad policy parameters, including finance related funding of development programmes, their protection and monitoring.
- There is an increasing need for a compendium of all national authorities and national and international institutions involved in the development of SMEs in OIC Countries. The compendium, when prepared, would need periodic updating.
- A roundtable of SME owners, SME authorities and institutions, that are actively engaged in the task of SME development, be convened to help share experiences with one another.
- National Chambers of Commerce and Industries and Professional Associations in OIC countries should create inter linked databases for providing general and specialized information on SMEs.
- A mechanism be developed through relevant OIC Institutions to help in the preparation of feasibility studies and business plans of SMEs in different sectors for export oriented projects for all OIC member countries, especially those that have priority in terms of financial support by IDB.
- The need for the development of SMEs in OIC member countries warrants initiatives such as the creation of incubation centers, promotion of joint ventures, and the setting up of an effective information sharing and follow-up mechanism among OIC member countries. In order to meet this objective, a network, to be hosted by a centralized body, like ICO, and focal agencies in the respective OIC Countries, need to be established.
- Active and effective service of a technology cum-business incubator could be of great help for the growth of SMEs to combat the problems related to access

to finance, innovation, achievement of international quality of products / services, development of appropriately skilled human resources, aggressive marketing of their products / services etc. OIC Countries could look for experience from more developed among developing countries and even from the developed ones in this regard.

- ICCI could initiate projects among some of the institutions of OIC Countries, such as the Islamic University of Technology in Bangladesh, and the Islamic University in Niger, build their capacities thereby enabling them to act as technology incubators and innovation centers.
- It was felt that the SME development bodies in most OIC countries comprise largely (in some instances, entirely) of government servants and relatively little (or no) participation is seen from the private sector. This could be one of the main reasons for the apparent lack of dynamism in SME development support initiatives in those Countries.
- Access to finance is sometimes a lesser constraint for an SME entrepreneur; a bigger one is the lack of problem-solving and entrepreneurial skills that spell the setbacks faced by SME owners and managers.
- OIC countries have universities and research institutions but correspondingly little or no inventions, innovations or patents on the global scenario.
- Best practices exist in OIC member countries but because of lack of systematic information exchange activity, SMEs do not get the benefit from the experiences of other countries.
- The Islamic Chamber Research & Information Centre (ICRIC) has reportedly offered to launch the Muslim World SMEs Website. This should be welcomed and used by all ICCI Member Chambers and SME owners.

**For Follow-up Activities:**

- ICCI may support training and capacity building via skill development programmes and business development service programmes so that the SMEs can acquire the specific technical skills and business services required to develop, grow, expand and sustain themselves.
- SME Authorities in OIC Countries need to promote clusters and networks to improve SME participation in global value chains through fostering and strengthening links between universities, research institutions and SME owners.
- ICCI may follow-up with the SME owners / Government Authorities in OIC Member Countries to introduce a Japanese concept of 'One-Village One-Product' to develop specialization and distinct identities to enterprises in the villages. This would greatly help in exploiting the traditional skills of entrepreneurs, giving boost to ethnic products, besides improving the local economy. The same concept has been introduced through the slogans of One Tambon One Product (OTOP) in Thailand and Aik-Hunar-Aik-Nagar (AHAN) in Pakistan. It is in the process of being introduced in Bangladesh through the similar slogan of One-District One Product (ODOP).



- Since several UN Agencies and other multilateral organizations have devised programmes to help the growth and development of the SME sector in their respective fields of competence, effective cooperation between ICCI and these Agencies should be useful in avoiding duplication, promoting complementarities and the sharing of best practices in addressing different issues of SMEs.

**Outcomes:** •

At the conclusion of the Training Programme, the trainees reported having gained considerable knowledge of SME profiles and strategies in the following areas:

- 1) Professional development activities in the workplace, with primary emphasis on National SME Development Programmes, learning resources and transfers of knowledge and skills.
- 2) Timely advice to SMEs on the integration of their products with their business development programmes and processes.
- 3) Systematic consultations and coordination among SME Authorities, SME Banks, SME Associations, SME owners etc. with the view to reducing skill gaps and shortages in the SME sector.
- 4) Development of networks of policymakers, enterprise support agencies, chambers of commerce and SME owners for sharing knowledge and experiences in the preparation of National SME Development Programmes.
- 5) The importance of improving competitiveness in order to compete in the global market through the production of high quality products at attractive prices.

**Training Evaluation:**

The participants' evaluation of the training programme was completed before the concluding session; each having submitted his/her inputs through a questionnaire. This brought in a good deal of information about the perceived impact of the programme. A review of this information revealed the usefulness of the knowledge that had been gained in the discussions, group work sessions and exercises. With this, the trainees recognized the importance of keeping abreast of changing technologies, production and marketing techniques, as well as business management practices in order to improve competitiveness and enhanced productivity.

The trainees expressed their interest in seeing more tailor-made training programmes in key SME sectors developed by ICCI for enhancing the growth and development of SMEs, and for improving their business operating environment to be able to compete on a global scale. They stressed the need for having effective financial support schemes, increased Research and Development activity, encouragement of innovative ideas, and more active support of export initiatives. Better cooperation between R & D institutions, universities and SMEs should lead to the emergence of innovative practices and competitiveness of SMEs in OIC Countries.

### **Closing Session:**

The closing session of the Training Programme was held on Thursday, 13<sup>th</sup> December 2007. The closing ceremony was started with recitation of verses from the Holy Quran. Mr. Syed Naşir Ali Mirza, Manager Industrial Investment, ICCI presented the Report of the Training Programme.

Mrs. Attiya Nawazish AH, Assistant Secretary General (Coordination), Islamic Chamber of Commerce and Industry (ICCI) presented the closing address expressing the hope that the Training Programme just concluded would assist the trainees in building the capabilities and capacities of SMEs for enhancing growth and competitiveness. She was sure that the trainees had benefited from the Training Course and would be able to assist the SMEs by their superior performance in their respective companies, organizations and chambers. She was confident that activities such as this training programme would lead to the achievement of ICCPs objectives. She expressed her thanks and appreciations to the Federation of Bangladesh Chambers of Commerce & Industry (FBCCI) for all its support and cooperation in successfully organizing the training course. She also thanked IRTI/IDB and PGTF/UNDP for their generous financial support towards this operation.

In his closing address, Mr. Syed Manzur Elahi, Administrator, Federation of Bangladesh Chambers of Commerce & Industry (FBCCI) said that the findings of this Training Programme will provide a guideline to develop stronger SME and overcome the internal and external weaknesses such as lack of capabilities and resources, poor management, lack of modern technology, lack of inadequate infrastructure, low investment, lack of R & D facilities etc. He believed that this programme would help in making building blocks for the establishment of a network of Small and Medium Industries among the Members Countries that should eventually lead to institutionalize a new foundation. The recommendations made from the programme should help develop a number of specific areas for economic cooperation. He recommended that the Chambers of Commerce and Industry of all Islamic Countries should engage themselves in a process of interaction with their respective Governments for the formulation of a pragmatic SME policy aiming at greater trade liberalization, and freer movement of capital, technology and people among the member countries. He thanked the trainees, Islamic Chamber of Commerce and Industry (ICCI), Islamic Research & Training Institute of Islamic Development Bank (IDB) and Perez-Guerrero Trust Fund (PGTF) of the United Nations Development Programme (UNDP) for their cooperation and support in organizing this Course. He declared the programme a great success.



المرفق

(١٣)



**تقارير حول**  
**المعارض التجارية للبلدان الإسلامية**  
**يقدمها**  
**المركز الإسلامي لتنمية التجارة**  
**المعرض الحادي عشر للبلدان الإسلامية**  
**(داكار ٢١ \_ ٢٥ نوفمبر ٢٠٠٧)**

**تذكير**

رحبت اللجنة الدائمة للتعاون الاقتصادي والتجاري بين الدول الأعضاء في منظمة المؤتمر الإسلامي \_ الكومسيك\_ في الفقرة ٧٢ من القرار رقم ١ الصادر عن دورتها العشرين المنعقدة باسطنبول من ٢٣ إلى ٢٧ نوفمبر ٢٠٠٤ بالعرض الذي تقدمت به جمهورية السنغال بتنظيم المعرض التجاري الحادي عشر لبلدان منظمة المؤتمر الإسلامي سنة ٢٠٠٦.

استعادت جمهورية السنغال وفق هذا القرار حقها في تنظيم المعرض التجاري لبلدان منظمة المؤتمر الإسلامي بعد أن تخلت طوعا عن تنظيم الدورة التاسعة للمعرض لفائدة دولة الإمارات العربية المتحدة سنة ٢٠٠٢.

ولهذا الغرض، قام المركز الإسلامي لتنمية التجارة والمركز السنغالي الدولي بتوقيع مذكرة تفاهم تضبط مسؤوليات كل جهة وتحدد مهامها في تنظيم المعرض التجاري الحادي عشر لبلدان منظمة المؤتمر الإسلامي الذي يقام لأول مرة في إحدى الدول الأعضاء الواقعة جنوب الصحراء، الأمر الذي يمثل فرصة استثنائية للدول الإفريقية الأعضاء لعرض ثرواتها وإمكانياتها الاقتصادية والتجارية.

وفي هذا الإطار، عقد الجانبان ١٠ اجتماعات للتنسيق تم خلالها اعتماد وتنفيذ برنامج لتنشيط المعرض وتنظيمه من ٢١ إلى ٢٥ نوفمبر ٢٠٠٧.

أقيم المعرض التجاري الحادي عشر لبلدان منظمة المؤتمر الإسلامي تحت إشراف معالي الأستاذ عبد الله واد رئيس جمهورية السنغال. وقد شاهدت هذه التظاهرة مشاركة ٣١ دولة من الدول الأعضاء وممثلين عن الجالية المسلمة المقيمة في دول غير أعضاء (مثل فرنسا).

أقيم المعرض على امتداد ٥ أيام وفتح أبوابه في وجه المهنيين من الساعة التاسعة صباحا إلى الواحدة زوالا ثم يستقبل عموم الزائرين ويستمر إلى غاية الساعة مساء. وخلال العطلة الأسبوعية وعلى امتداد يومين فتح المعرض أبوابه للعموم إلى غاية التاسعة ليلا.

شهد المعرض مشاركة الدول الأعضاء الإحدى والثلاثين الآتية:

١. الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية،
٢. المملكة العربية السعودية،
٣. جمهورية بنغلاديش الشعبية،
٤. جمهورية البنين،
٥. بوركينا فاسو
٦. جمهورية الكامرون،
٧. اتحاد القمر،
٨. جمهورية الكويت دي فوار،
٩. جمهورية مصر العربية،
١٠. جمهورية الغابون،
١١. جمهورية غمبيا،
١٢. جمهورية غينيا،
١٣. جمهورية غينيا بيساو،
١٤. جمهورية إندونيسيا،
١٥. جمهورية إيران الإسلامية،
١٦. دولة الكويت،
١٧. الجماهيرية العربية الليبية الشعبية الاشتراكية العظمى،
١٨. ماليزيا،
١٩. جمهورية مالي،
٢٠. الجمهورية الإسلامية الموريتانية،
٢١. المملكة المغربية،
٢٢. جمهورية النيجر،
٢٣. جمهورية نيجيريا الفدرالية،
٢٤. جمهورية أوزبكستان،
٢٥. جمهورية باكستان الإسلامية،
٢٦. جمهورية السنغال،
٢٧. جمهورية السودان،
٢٨. الجمهورية العربية السورية،
٢٩. الجمهورية التونسية،
٣٠. الجمهورية التركية،
٣١. جمهورية اليمن،
٣٢. الجالية المسلمة في فرنسا

شارك البنك الإسلامي للتنمية في هذه التظاهرة عن طريق تمويل مشاركة ١٣ دولة من الدول الأعضاء الأقل نمواً المذكورة أعلاه.

#### ١- حفل الافتتاح

تم افتتاح المعرض يوم ٢١ نوفمبر ٢٠٠٧ على الساعة الرابعة بعد الزوال أثناء حفل أقيم بهذه المناسبة في المركز الدولي للمبادلات بذاكار وقد ترأس الحفل معالي الشيخ هاجيبو صوماري الوزير الأول لجمهورية السنغال.

حضر هذا الحفل أصحاب السعادة سفراء الدول الأعضاء المشاركة المعتمدين بذاكار ورؤساء البعثات المشاركة ورجال الأعمال الوافدين من الدول الأعضاء وعدد كبير من المسؤولين السنغاليين وممثلي المؤسسات الوطنية والدولية مثل مجموعة البنك الإسلامي للتنمية والوكالة الوطنية لمنظمة المؤتمر الإسلامي والوكالة السنغالية لتنشيط الصادرات والوكالة الوطنية المكلفة بتنشيط الاستثمار والأشغال الكبرى والبنك الإفريقي للتنمية الخ...

خلال حفل الافتتاح تناول الكلمة السادة:

- نابيكا ديالو، مستشار الأمين العام لمنظمة المؤتمر الإسلامي،
- علال رشدي المدير العام للمركز الإسلامي لتنمية التجارة،
- بابا دمبا ديالو المدير العام للمركز السنغالي الدولي للتجارة الخارجية.

بعد إلقاء كلمته قام معالي السيد صوماري صبحية المسؤولين في الجهات المنظمة وبعض الشخصيات البارزة بتدشين المعرض وافتتاحه بصفة رسمية.

#### ٢- تقييم المعرض

يتبين من التحليل الأولي للمعرض الذي أقيم لأول مرة في دولة إفريقية جنوب الصحراء من الدول الأعضاء في منظمة المؤتمر الإسلامي أن أغلب العارضين تمكنوا من القيام بعلاقات أعمال مفيدة. كما توصل المركز ببعض الطلبات تكشف عن رغبة العارضين في إقامة المعرض كل سنة.

وفعلا، لقد بلغت المساحة التي أقيم عليها المعرض بالمركز السنغالي الدولي بذاكار حوالي ١٠,٠٠٠ متر مربع، وذلك بفضل جهود الجهات القائمة على تنظيم المعرض. وخلال ٥ أيام وفد على المعرض بفضل الحملة الترويجية التي امتدت طوال عدة أشهر قبل المعرض عدد كبير من رجال الأعمال تجاوز عددهم ٣٠٠٠ رجل من مختلف الدول الأعضاء باحثين عن فرص الأعمال. وتفيد المعلومات المستقاة لدى العارضين أن اتصالات الأعمال الصفقات المبرمة بهذه المناسبة تبعث على الارتياح. وقد تمحورت هذه الصفقات بصفة خاصة حول الصناعات التقليدية، الفواكه الطازجة، المعلبات، المعدات الإلكترونية، الأثاث، التجهيزات المكتبية، تجهيزات النقل، خدمات الإعلاميات.



### ٣- توزيع الجوائز والشهادات

وفقا للبند ١٥ من نظام المعرض التجاري للبلدان الإسلامية عقدت لجنة الجائزة، المتكونة من ممثلي المركز السنغالي الدولي للتجارة الخارجية والمركز الإسلامي لتنمية التجارة، اجتماعا برئاسة السيد علال رشدي المدير العام للمركز الإسلامي لتنمية التجارة لاختيار الجناح الوطني الأكثر استحقاقا وفقا للمعايير المحددة في نظام المعرض:

- المساحة،
- جودة المعارضات،
- عدد الشركات العارضة،
- عدد ومستوى التمثيل التجاري الرسمي،
- المداومة على المشاركة في المعرض

وقد تم منح الجوائز للبلدان الآتية:

- |   |                          |
|---|--------------------------|
| • المملكة العربية السعودية              | الجائزة الأولى           |
| • المملكة المغربية                      | الجائزة الثانية          |
| • الجمهورية التركية ودولة الكويت مناصفة | الجائزة الثالثة بالتساوي |

اعتبار لهذه المعايير ونظرا للجهود الخاصة التي بذلتها الحكومة السنغالية لتنظيم هذه التظاهرة وإحاطتها بكل أسباب النجاح تم منح جائزة تقديرية خاصة لجمهورية السنغال.

تم تقديم هذه الجوائز للمستحقين أثناء حفل ترأسه معالي السيد أمادو حبيبي نداي وزير التجارة في الحكومة السنغالية تخللته عروض فنية من الفلكلور الشعبي السنغالي. كما تم أثناء هذا الحفل تقديم شهادات المشاركة لكل البلدان والمؤسسات المشاركة.

## المعرض التجاري الثاني عشر للبلدان الأعضاء

### في منظمة المؤتمر الإسلامي TF-OIC

القاهرة، جمهورية مصر العربية

١١-١٦ أكتوبر ٢٠٠٩

#### تذكير

أصدرت لجنة الكومسيك المنعقدة في دورتها الثانية والعشرين من ٢١ إلى ٢٤ نوفمبر ٢٠٠٦ باسطنبول قراراً رقم ١٠٧/V/I تدعو فيه جمهورية العراق وجمهورية غينيا تأكيد استعدادهما لاحتضان وتنظيم الدورتين الثانية عشرة والثالثة عشرة للمعرض التجاري للبلدان الإسلامية قبل انعقاد الدورة الثالثة والعشرين للجنة الكومسيك في نوفمبر ٢٠٠٧، حتى يتمكن المركز الإسلامي لتنمية التجارة من تحضير المعرض في أفضل الظروف. كما طلبت لجنة الكومسيك من المركز الإسلامي لتنمية التجارة متابعة هذه المسألة.

ووفقاً لهذا القرار دارت مشاورات بين المركز الإسلامي لتنمية التجارة والسلطات المختصة في البلدين. وتوصل المركز الإسلامي لتنمية التجارة بمذكرة من سفارة جمهورية العراق بالرباط بتاريخ ١٦ يوليو ٢٠٠٧ تفيد باعتذار جمهورية العراق لاحتضان الدورة الثانية عشرة للمعرض التجاري للبلدان الإسلامية المزمع تنظيمها في سنة ٢٠٠٨.

وفي هذا الصدد، طلب المركز الإسلامي لتنمية التجارة رسمياً من الدول الأعضاء الراغبة في تنظيم هذه الدورة الإعلان رسمياً عن نيتها قبل انعقاد الدورة الثالثة والعشرين للكومسيك، حيث سيتم تعيين البلد المنظم للدورة الثانية عشرة للمعرض.

وفعلاً، صادقت لجنة الكومسيك المنعقدة في دورتها الثالثة والعشرين من ١٤ إلى ١٧ نوفمبر ٢٠٠٧ باسطنبول على قرار ترحب فيه بالعرض المقدم من طرف جمهورية مصر العربية لتنظيم الدورة الثانية عشرة للمعرض التجاري للبلدان الإسلامية.

وإثر صدور هذا القرار بادر المركز الإسلامي لتنمية التجارة بالقيام باتصالات مع الجهات الرسمية المختصة في جمهورية مصر العربية للقيام بالتحضيرات اللازمة استعداداً لتنظيم هذه التظاهرة. وفي هذا الصدد قامت وزارة التجارة والصناعة المصرية بتعيين "المنظمة العامة للمعارض الدولية" للسهر على تنظيم المعرض التجاري الثاني عشر للبلدان الإسلامية.

## ١/ الاجتماع الأول للتنسيق

بناء على دعوة من وزارة التجارة والصناعة بجمهورية مصر العربية توجهت بعثة من المركز الإسلامي لتنمية التجارة إلى القاهرة يومي ٢٦ و ٢٧ مارس ٢٠٠٨ لعقد الاجتماع الأول للتنسيق لتنظيم الدورة الثانية عشرة للمعرض التجاري للبلدان الأعضاء لمنظمة المؤتمر الإسلامي سنة ٢٠٠٩.

ترأس الاجتماع السيد شريف عبد الرحمن سالم رئيس مجلس إدارة المنظمة العامة للمعارض الدولية حيث أقيم الاجتماع. وقد خصص هذا الاجتماع لبحث مختلف النقاط الواردة في مذكرة التفاهم التي قدمها المركز الإسلامي لتنمية التجارة والتي تحدد المسؤوليات وتوزيع المهام بين الجانبين.

أكد المركز الإسلامي لتنمية التجارة خلال هذا الاجتماع على أهمية هذه الدورة التي ستقام للمرة الثانية في مصر في قلب منطقة منظمة المؤتمر الإسلامي. تشكل فعلا جمهورية مصر العربية منطقة متميزة لما تتوفر عليه من مزايا هامة وسيشكل المعرض مناسبة لإبراز الإمكانيات الاقتصادية والتجارية التي تتوفر عليها أرض الكنانة.

أعرب السيد شريف عبد الرحمن سالم من جهته عن ارتياحه لمستوى التنسيق والتعاون الحاصل بين الجانبين لتنظيم المعرض التجاري الثاني عشر للبلدان الأعضاء في منظمة المؤتمر الإسلامي. كما تعهد أيضا بإحاطة هذه التظاهرة بكل أسباب النجاح حتى يجعل من الدورة الثانية عشرة حدثا متميزا سواء على مستوى التنظيم أو على مستوى مشاركة الدول الأعضاء.

وفي نهاية الاجتماع اتفق الطرفان على كل النقاط الواردة في جدول الأعمال، نذكر منها على الخصوص:

- ستقام الدورة الثانية عشرة للمعرض التجاري للبلدان الأعضاء في منظمة المؤتمر الإسلامي من ١١ إلى ١٦ أكتوبر ٢٠٠٩ بالمركز الدولي للمؤتمرات والمعارض بالقاهرة،
- ستقام هذه التظاهرة تحت إشراف وزارة التجارة والصناعة في جمهورية مصر العربية تحت شعار "الشراكة الاقتصادية الفعالة في خدمة الأمة الإسلامية"،
- تم احتساب سعر المتر المربع بالمركز الدولي للمؤتمرات والمعارض بهذه المناسبة كما يلي:

- المتر المربع في المساحة المغطاة المجهزة ١٥٠ دولار أمريكي

- المتر المربع في المساحة المغطاة بدون تجهيز ١٢٠ دولار أمريكي

- المتر المربع في الهواء الطلق بدون تجهيز ٧٠ دولار أمريكي

سيتم التوقيع بين الجانبين على الصيغة النهائية لمذكرة التفاهم خلال الندوة الصحفية التي ستقام بالقاهرة في الأسبوع الأخير من شهر مايو سنة ٢٠٠٨ بحضور معالي وزير التجارة والصناعة المصري.

وبهذه المناسبة قام وفد المركز الإسلامي لتنمية التجارة بزيارة ميدانية لأرضية المنظمة العامة للمعارض الدولية التي ستقام عليها الدورة الثانية عشرة للمعرض التجاري للبلدان الإسلامية التي تمتد على مساحة ٤٠,٠٠٠ متر مربع مغطاة.

**تقرير حول**  
**المعرض الثاني للسياحة للدول الأعضاء**  
**في منظمة المؤتمر الإسلامي**  
**(بيروت، ٢٥-٢٧ يوليو ٢٠٠٨)**

**١/ تذكير**

وفقا للقرارات الصادرة عن المؤتمرين الثاني والثالث لوزراء السياحة للدول الأعضاء في منظمة المؤتمر الإسلامي اللذان تم عقدهما على التوالي في ماليزيا (١٢-١٣ أكتوبر ٢٠٠١) وفي المملكة العربية السعودية (٦-٩ أكتوبر ٢٠٠٢) والقرارات الصادرة عن الدورة الثامنة عشرة للجنة الكومسيك المنعقدة باسطنبول من ٢٢ إلى ٢٥ نوفمبر ٢٠٠٢، سينظم المركز الإسلامي لتنمية التجارة المعرض الثاني للسياحة للدول الأعضاء في منظمة المؤتمر الإسلامي OICTOURISM 2007 ببلبنان.

وللتذكير فإن المركز الإسلامي لتنمية التجارة قد سبق أن نظم الدورة الأولى لهذا المعرض من ٢٤ إلى ٢٦ نوفمبر ٢٠٠٥ باسطنبول. وقد لقيت هذه التظاهرة نجاحا كبيرا حيث لقيت مشاركو ١٥ دولة من الدول الأعضاء وحوالي ٣٥٠ مشارك ينتمون إلى مختلف الفعاليات الاقتصادية ذات الصلة بقطاع السياحة.

يهدف هذا المعرض إلى تنشيط القطاع السياحي في الدول الأعضاء وتشجيع كل الفعاليات القائمة عليه باعتباره من القطاعات الحيوية في التنمية الاقتصادية وتكثيف المد السياحي وتدفق السياح على الدول الأعضاء في منظمة المؤتمر الإسلامي.

**اللقاءات التمهيدية**

خلال المعرض الأول للسياحة للدول الأعضاء في منظمة المؤتمر الإسلامي، المنعقد من ٢٤ إلى ٢٦ نوفمبر ٢٠٠٥ بمركب المعارض CNR-EXPO، أجرى المركز الإسلامي لتنمية التجارة لقاءات تمهيدية مع المسؤولين في وزارة السياحة اللبنانية لبحث الإجراءات التحضيرية للمعرض الثاني للسياحة للدول الأعضاء في منظمة المؤتمر الإسلامي الذي كان من المقرر أن يقام ببيروت في يونيو سنة ٢٠٠٧.

وقد اتفق الجانبان على وضع الترتيبات الضرورية للدورة الثانية لمعرض السياحة قصد الشروع في الحملة الترويجية في أقرب الآجال وفي هذا الصدد قام السيد علال رشدي المدير العام للمركز الإسلامي لتنمية التجارة السيد بتسليم مشروع اتفاقية تفاهم للمسؤولين اللبنانيين داعيا إياهم إبداء وجهة نظرهم في مقتضياته قصد بحثه خلال الاجتماع التالي.

وكان الجانبان قد اتفقا أيضا على تنظيم هذه التظاهرة خلال الأسبوع الأول من شهر يونيو ٢٠٠٧ مع الاحتفاظ بنفس الشعار الذي أقيمت حوله الدورة الأولى للمعرض "معرض السياحة للبلدان الأعضاء في منظمة المؤتمر الإسلامي : العروة الوثقى بين السلام والتسامح".

### الاجتماع التنسيق الأول

بناء على دعوة من وزارة السياحة في الجمهورية اللبنانية، عقدت اللجنة التحضيرية لتنظيم المعرض السياحي الثاني للدول الأعضاء في منظمة المؤتمر الإسلامي اجتماعاً بوزارة السياحة في العاصمة اللبنانية بيروت، وذلك في الفترة من ٣٠ يناير - كانون الثاني - إلى ١ فبراير شباط ٢٠٠٦.

وقد تم خلال هذا الاجتماع مناقشة جدول الأعمال التالي :

- ١- مشروع مذكرة التفاهم واعتماده ؛
- ٢- الحوافز المقدمة للمشاركين ؛
- ٣- الحملة الدعائية والترويج للمعرض ؛
- ٤- البرنامج الافتتاحي للمعرض ؛
- ٥- موعد ومكان الاجتماع التنسيق الثاني.

١- قام الطرفان بمناقشة بنود مشروع مذكرة التفاهم حيث ساد جو من التفاهم تحدهما الرغبة المشتركة في إحاطة هذه التظاهرة بكل أسباب النجاح. وبعد اعتماد مذكرة التفاهم، تم التوقيع عليها من الجانبين بالأحرف الأولى على أن يتم التوقيع عليها بصفة نهائية خلال الاجتماع التنسيق الثاني المقرر عقده بالدار البيضاء في موعد أقصاه أوائل حزيران - يونيو ٢٠٠٦.

٢- التزم الجانب اللبناني، وفقا لبنود مذكرة التفاهم بتوفير كل التسهيلات المتعلقة بالنقل والشحن والإقامة والتخليص الجمركي. وبهدف حث معظم الدول الأعضاء في منظمة المؤتمر الإسلامي على المشاركة، سيوفر الجانب اللبناني حوافز تتعلق خاصة بسعر المتر المربع في مركز بيروت الدولي للمعارض والترفيه بيال (Biel)، وذلك استناداً إلى الأسعار المطبقة خلال التظاهرات المماثلة التي أقيمت في الجمهورية اللبنانية، على أن يتم إفادة المركز الإسلامي لتنمية التجارة بهذا الأمر في أجل لا يتعدى ١٥ يوم بداية من انقضاء الاجتماع .

٣- اتفق الطرفان على بدء الحملة الترويجية في اقرب وقت ممكن وذلك بهدف جذب أكبر عدد ممكن من الدول الأعضاء للمشاركة في المعرض. وهكذا سيقوم الطرفان بالترويج للحدث خلال أهم الاجتماعات والتظاهرات الخاصة بمنظمة المؤتمر الإسلامي وكذلك جميع المعارض المتخصصة الإقليمية والدولية التي ستشارك بها الجمهورية اللبنانية، مع إمكانية القيام بحملات مشتركة بين الطرفين خلال هذه التظاهرات. كما اتفق الطرفان على إمكانية القيام بزيارات إلى

بعض الدول الأعضاء للقيام بلقاءات مع الجهات المختصة بها وذلك بهدف حثها على المشاركة بالمعرض. ولأجل ذلك، سيقوم الجانب اللبناني بتحضير المواد الترويجية الخاصة بالمعرض خلال ١٥ يوما من تاريخ التوقيع بالأحرف الأولى على مذكرة التفاهم، وذلك بالتنسيق مع المركز.

٤- سيقوم معالي وزير السياحة في الجمهورية اللبنانية بتوجيه دعوات رسمية إلى نظرائه في الدول الأعضاء في منظمة المؤتمر الإسلامي لحضور حفل افتتاح المعرض الذي سيكون برعاية دولة رئيس مجلس الوزراء بالجمهورية اللبنانية. كما سيقوم الجانب اللبناني بتوجيه دعوة رسمية إلى عدد من الشخصيات الهامة في منظمة المؤتمر الإسلامي، حيث سيزود المركز الجانب اللبناني بلائحة تتعلق بأسماء الشخصيات المعنية بهذه الدعوات وعلى رأسها معالي الأمين العام لمنظمة المؤتمر الإسلامي الذي يتعين إحاطته بعناية خاصة ومتميزة. ومن جهته، سيقوم المركز الإسلامي لتنمية التجارة بتوجيه دعوات رسمية للمشاركة إلى الوزارات المعنية بالسياحة في الدول الأعضاء في منظمة المؤتمر الإسلامي و المؤسسات ذات العلاقة بالسياحة في هذه الدول.

كما تم الاتفاق على أن يقوم المركز الإسلامي لتنمية التجارة بتنظيم ورشة عمل على هامش المعرض حول " الشراكة وتطوير الصناعة السياحية في الدول الأعضاء في منظمة المؤتمر الإسلامي "، حيث سلم المركز برنامج هذه الورشة للجانب اللبناني الذي سيقوم بتوفير قاعة مجهزة ووضعها على نمة المشاركين.

واستنادا إلى مذكرة التفاهم التي تم التوقيع عليها بالأحرف الأولى في فاتح فبراير ٢٠٠٦، نظم الجانبان ندوة صحفية ألقى خلالها معالي وزير السياحة اللبنانية كلمته التوجيهية أعلن فيها رسميا عن إقامة الدورة الثانية لمعرض السياحة للدول الأعضاء في منظمة المؤتمر الإسلامي في الفترة ما بين ٢٢ و ٢٤ حزيران - يونيو - ٢٠٠٧ على أرض معرض ببال بيروت وهي إشارة إلى انطلاق تنفيذ البرنامج الإعدادي للمعرض.

وقد قام المشاركون بزيارة معرض ببال (Biel) حيث تم الاجتماع مع رئيس مجلس الإدارة المدير العام السيد محمود جويدي الذي تفضل بمنح أسعار تشجيعية لتأمين مشاركة أكبر عدد ممكن من الدول الأعضاء، وذلك نزولا عند رغبة المركز الإسلامي لتنمية التجارة.

وتجدر الإشارة أن مركز بيروت الدولي للمعارض والترفيه (Biel) يقع على امتداد مساحة قدرها ١٠,٠٠٠ متر مربع مغطاة وكذلك على ٢٥,٠٠٠ متر مربع في الهواء الطلق. وقد تم بناء مركز بيروت الدولي للمعارض على أحدث طراز وتم تجهيزه بأحدث المعدات حتى يتوفر على كافة التسهيلات. كما يتميز هذا المركز بوجوده بقلب مدينة بيروت على الواجهة البحرية ويتسع موقف السيارات لحوالي ٣٠٠٠ سيارة.

٥ - اتفق الطرفان على عقد الاجتماع التنسيق الثاني لتنظيم المعرض الثاني للسياحة للدول الأعضاء في منظمة المؤتمر الإسلامي بمدينة الدار البيضاء في موعد أقصاه فاتح يونيو ٢٠٠٦.

#### ٤/ الحملة الترويجية

وفقا لمذكرة التفاهم المبرمة بين المركز الإسلامي لتنمية التجارة و وزارة السياحة اللبنانية لتنظيم المعرض السياحي الثاني للدول الأعضاء في منظمة المؤتمر الإسلامي من ٢٢ إلى ٢٤ يونيو ٢٠٠٧ ببيروت، انطلقت حملة ترويجية نظمها المركز الإسلامي لتنمية التجارة بمناسبة إقامة معرض "سوق السفر العربي ٢٠٠٦ Arab Travel Market " بمركز التجارة الدولي بمدينة دبي بالإمارات العربية المتحدة.

خلال هذا المعرض الذي يعتبر ثالث أكبر معرض على المستوى العالمي نظم ممثل المركز الإسلامي لتنمية التجارة بمعية المركز الدولي للمعارض والترفيه Biel اجتماعات مع ممثلي بعثات ١٧ دولة من الدول الأعضاء المشاركة تم خلالها تقديم معرض السياحة للدول الأعضاء في منظمة المؤتمر الإسلامي OICOURISM والنجاح الذي لقيته الدورة الأولى للمعرض ومزايا المشاركة في الدورة الثانية. وقد عبرت بعثات الدول المشاركة عن رغبتها في المشاركة في هذا الحدث.

#### ٥/ الاجتماع الثاني للتنسيق

لقد تم تأجيل الاجتماع الثاني للتنسيق الذي كان من المزمع إقامته مبدئيا في يوليو ٢٠٠٦ نظرا للعدوان الإسرائيلي على لبنان. ولقد اتفقت الجهات المنظمة على تنظيم هذا الاجتماع بعد شهر رمضان المبارك. ومن جهة أخرى وجه المركز الإسلامي لتنمية التجارة دعوات إلى السادة الوزراء وسامي الموظفين في القطاع السياحي في الدول الأعضاء للمشاركة في هذه التظاهرة. غير أنه، وبالنظر إلى الأحداث التي عاشها لبنان في يوليو ٢٠٠٦، فقد تقرر تأجيل تنظيم المعرض إلى سنة ٢٠٠٨ بناء على اقتراح من وزارة السياحة اللبنانية. وعلى إثر هذا القرار، اتفق الجانبان على تنظيم المعرض الثاني للسياحة في الدول الأعضاء في منظمة المؤتمر الإسلامي من ٦ إلى ٨ يونيو ٢٠٠٨ ببيروت.

ووفقا للقرار الصادر عن الدورة الثالثة والعشرين للجنة الدائمة للتعاون الاقتصادي والتجاري بين الدول الأعضاء في منظمة المؤتمر الإسلامي /الكومسيك/ المنعقدة من ١٤ إلى ١٧ نوفمبر ٢٠٠٧ باسطنبول الذي دعا الجمهورية اللبنانية إلى تأكيد عرضها الذي تقدمت به لتنظيم المعرض الثاني للسياحة لبلدان منظمة المؤتمر الإسلامي، عقد المركز الإسلامي لتنمية التجارة ووزارة السياحة اللبنانية ومركز ببال للمعارض الاجتماع الثاني للتنسيق للمعرض ببيروت يومي ١٤ و ١٥ نوفمبر ٢٠٠٧.



وقد تناول الاجتماع بحث المسائل الآتية:

- تأكيد العرض المقدم من طرف الحكومة اللبنانية لتنظيم المعرض الثاني للسياحة من ٢٥ إلى ٢٧ يوليو ٢٠٠٨ بمركز ببال للمعارض ببيروت. وقد تم تحديد هذا التاريخ من وجهة نظر الجانب اللبناني اعتباراً للظروف الخاصة التي يعيشها لبنان،
- وضع برنامج لترويج فعاليات المعرض ولتنظيمه،
- إعداد دليل المعارض والمطويات الإعلامية وغيرها من المنشورات والوسائل الترويجية من طرف مركز ببال للمعارض
- تنظيم الاجتماع الثالث للتنسيق بمقر المركز الإسلامي لتنمية التجارة بالدار البيضاء يومي ٢٢ و ٢٣ يناير ٢٠٠٨.

وبناء عن نتائج الاجتماع الثاني للتنسيق قام المركز الإسلامي لتنمية التجارة بإعلام الدول الأعضاء بالتاريخ الجديد للمعرض داعياً إياهم إلى المشاركة المكثفة في هذا الحدث المتميز.

#### ٦/ الاجتماع الثالث للتنسيق

انتقلت بعثة عن مركز ببال للمعارض إلى مدينة الدار البيضاء يومي ٢٢ و ٢٣ يناير ٢٠٠٨ للمشاركة في الاجتماع الثالث للتنسيق بشأن تنظيم المعرض الثاني للسياحة للبلدان الأعضاء في منظمة المؤتمر الإسلامي.

تباحث الجانبان خلال هذا الاجتماع في شأن برنامج ترويج المعرض وأكدوا على ضرورة اغتنام فرص المعارض المتخصصة للقيام بأعمال ترويجية إضافة إلى القيام بزيارات لبعض البلدان الأعضاء لحثها على المشاركة. كما اتفق الجانبان على ما يلي:

- يتعهد مركز ببال للمعارض بإرسال مطويات جديدة للمركز الإسلامي لتنمية التجارة تتضمن التاريخ الجديد للمعرض قبل موفى شهر فبراير ٢٠٠٨،
- اتفق الجانبان على تكوين وفد مشترك لزيارة معرض السياحة باسطنبول ( EMITT 2008) الذي سيقام من ١٤ إلى ١٧ فبراير ٢٠٠٨،
- اتفاق الجانبان على الترويج للمعرض خلال الدورة الحادية عشرة لمؤتمر القمة الإسلامي بداكار من ١٣ إلى ١٥ مارس ٢٠٠٨.
- وفي هذا الإطار، تم فعلاً إنجاز النقطة الثانية حيث تم إيفاد بعثة مشتركة بين المركز الإسلامي لتنمية التجارة ومركز ببال للمعارض للمشاركة في الدورة الثانية عشرة لمعرض EMITT 2008 الذي أقيم من ١٤ إلى ١٧ فبراير ٢٠٠٨ باسطنبول. قام الوفد المشترك باتصالات مع كافة المسؤولين عن الأجنحة المشاركة ورؤساء بعثات كل الدول الأعضاء المشاركة. وقد كانت هذه اللقاءات مناسبة للتعريف بالمعرض الثاني للسياحة للبلدان الأعضاء في منظمة المؤتمر الإسلامي كمناسبة لربط علاقات الأعمال والشراكة والاستثمار في قطاع السياحة.

### المعرض الثالث للسياحة في الدول الأعضاء

#### في منظمة المؤتمر الإسلامي

جمهورية مصر العربية، ٢-٤ يونيو ٢٠٠٩ م

تطبيقاً لقرارات مؤتمر القمة الإسلامي الحادي عشر للدول الأعضاء في منظمة المؤتمر الإسلامي المنعقد بأكار، جمهورية السنغال من ١٣ إلى ١٤ مارس ٢٠٠٨ م، وبناء على دعوة من الهيئة المصرية العامة للتنشيط السياحي بجمهورية مصر العربية، عقد وفد من المركز الإسلامي لتنمية التجارة ووفا من الهيئة الاجتماع التحضيري الأول لتنظيم المعرض الثالث للسياحة في الدول الأعضاء في منظمة المؤتمر الإسلامي وذلك يوم ٢٧ مارس ٢٠٠٨ بمقر الهيئة بالقاهرة.

تم خلال هذا الاجتماع تقديم عرض حول معرض السياحة وحيثيات تكليف المركز بتنظيمه من قبل اجتماع وزراء السياحة للدول الأعضاء في المنظمة، كما تم تقديم النتائج المشجعة للدورة الأولى من المعرض التي عقدت من ٢٤ إلى ٢٦ نوفمبر ٢٠٠٥ باسطنبول وكذلك المراحل التي قطعتها تحضيرات تنظيم الدورة الثانية منه المقررة من ٢٥ إلى ٢٧ يوليو ٢٠٠٨ ببيروت بالجمهورية اللبنانية.

على إثر ذلك، أعرب السيد عمرو العزبي، رئيس هيئة تنشيط السياحة في جمهورية مصر العربية عن ترحيبه بتنظيم معرض السياحة الثالث في بلاده كما أعرب عن سروره بالتعاون مع المركز الإسلامي لتنمية التجارة في تنظيم هذا الحدث مؤكدا ثقته وإرادته في وضع جميع الإمكانات بهدف تأمين جميع شروط النجاح لتنظيم معرض سياحي متخصص بمستوى دولي يليق بمكانة مصر السياحية.

وسلم وفد المركز تقريراً عن الدورة الأولى وكذلك المنشورات المتعلقة بالمعرض بالإضافة إلى قرص مدمج CD-ROM يتضمن صوراً من المعرض الأول.

وبعد مناقشات الطرفين تم الاتفاق على ما يلي:

- تحديد موعد أولي لتنظيم معرض السياحة الثالث للدول الأعضاء في منظمة المؤتمر الإسلامي أيام ٢ و٣ و٤ يونيو/حزيران ٢٠٠٩ بجمهورية مصر العربية بدون تحديد المكان وذلك لفتح المجال لمن أخرى علاوة على القاهرة لعقده ؛

- سيحيل رئيس الهيئة مشروع اتفاقية التفاهم لتنظيم المعرض (المقدم من المركز الإسلامي لتنمية التجارة) إلى الإدارة المركزية للعلاقات الدولية بوزارة السياحة لإبداء الرأي قبل التوقيع عليه باعتبارها الجهة المختصة لدراسة وإبرام الاتفاقيات ؛

- يتم النظر في تحديد موعد للقاء جديد بين مدير عام المركز ورئيس الهيئة للتوقيع على الاتفاقية في الأسبوع الثاني من شهر ماي ٢٠٠٨ ؛
- يقوم المركز بتزويد الهيئة بكل المعلومات الممكنة الإضافية حول الدورتين الأولى والثانية من معرض السياحة للدول الأعضاء.

## المعرض الثالث عشر للصناعات الغذائية والفنادق والمطاعم والتغليف

### FOOD-HOTEL-PROPAC ARABIA 2008

جدة، المملكة العربية السعودية ١٨ - ٢٢ ماي ٢٠٠٨

بناء على المذكرة المؤرخة في ٣١ أكتوبر ٢٠٠٧ التي تطلب فيها الأمانة العامة لمنظمة المؤتمر الإسلامي من المركز الإسلامي لتنمية التجارة تنسيق جهودها مع مؤسسة الحارثي للمعارض لتنظيم جناح منظمة المؤتمر الإسلامي في الدورة الثالثة عشرة لمعرض للصناعات الغذائية والفنادق والمطاعم والتغليف (Food Arabia 2008) الذي سيقام بجدة بالمملكة العربية السعودية من ١٨ إلى ٢٢ مايو ٢٠٠٨، شرع المركز الإسلامي لتنمية التجارة في إجراء اتصالات مع شركة الحارثي قصد ضبط سبل ووسائل التعاون بين الجانبين.

وفي هذا الإطار، وجه المركز الإسلامي لتنمية التجارة دعوة لشركة الحارثي للمشاركة في المعرض التجاري الحادي عشر للبلدان الإسلامية الذي أقيم على أرضية المركز الدولي للمبادلات بذاكار عاصمة السنغال من ٢١ إلى ٢٥ نوفمبر ٢٠٠٧ بالاشتراك بين المركز الإسلامي لتنمية التجارة والمركز السنغالي الدولي للتجارة الخارجية. تتمثل الغاية من هذه الدعوة في إجراء أول اجتماع للتنسيق بين المركز والشركة المذكورة فضلا عن الترويج لفود أرابيا ٢٠٠٨ " في المعرض التجاري الحادي عشر للبلدان الإسلامية الذي شهد مشاركة زهاء ٣٢ دولة من الدول الأعضاء في منظمة المؤتمر الإسلامي.

ووفقا لما سبق، قام المركز الإسلامي لتنمية التجارة من خلال الاجتماع التنسيق الأول بالترويج لهذا الحدث المتميز:

- توجيه دعوات رسمية لكل الدول الأعضاء في منظمة المؤتمر الإسلامي للمشاركة في هذه التظاهرة،
- توجيه دعوات لأجهزة تنشيط التجارة في الدول الأعضاء،
- الترويج لهذه التظاهرة على موقع المركز في شبكة الإنترنت وفي مجلة تجاريس.

كما تم عقد الاجتماع الثاني للتنسيق يوم ١٨ فبراير ٢٠٠٨ بمقر المركز بالدار البيضاء قام خلاله الجانبان بتقييم مستوى مشاركة الدول الأعضاء واتفقا على القيام بعدة أنشطة للمزيد من الترويج لهذه التظاهرة. كما اتفقا أيضا على تعزيز التعاون وتبادل الخبرات بينهما من خلال إبرام اتفاقية تعاون حول تنظيم المعارض وكافة الأنشطة ذات الصبغة الاقتصادية في الدول الأعضاء في منظمة المؤتمر الإسلامي.

تهدف هذه البادرة إلى تحقيق الأهداف المصادق عليها من قبل مؤتمر القمة الاستثنائي الثالث لمنظمة المؤتمر الإسلامي المنعقد بمكة المكرمة يومي ٧ و ٨ نوفمبر ٢٠٠٥ بمكة المكرمة خاصة في ما يتعلق بالارتقاء بحصة التجارة البينية لمنظمة المؤتمر الإسلامي إلى ٢٠% من التجارة الإجمالية للدول الأعضاء في أفق سنة ٢٠١٥.

وفي هذا السياق، طلب الجانبان من سعادة الأستاذ الدكتور إكمال الدين إحسان أوغلي، الأمين العام لمنظمة المؤتمر الإسلامي لترأس حفل توقيع هذا الاتفاقية.

طبقاً لبنود هذه الاتفاقية سوف يعمل الجانبان على وضع لائحة للنظائر والمعارض القطاعية المزمع تنظيمها بصفة مشتركة في الدول الأعضاء في منظمة المؤتمر الإسلامي للإسهام في تطوير التجارة البينية لمنظمة المؤتمر الإسلامي والتعريف بمؤهلات مختلف الدول الأعضاء.

-----  
-----

المرفق

(١٤)



## مجموعة البنك الإسلامي للتنمية

### تقرير عن

برنامج المساعدة الفنية بشأن المسائل المتعلقة بقضايا منظمة التجارة العالمية وبناء القدرات المقدم من مجموعة البنك الإسلامي للتنمية إلى الدول الأعضاء في منظمة المؤتمر الإسلامي

لتوزيعه على: الاجتماع الرابع والعشرين للجنة المتابعة للكومسيك

انطاليا - تركيا (١٣-١٥ مايو ٢٠٠٨م)

### برنامج مجموعة البنك الإسلامي للتنمية للمساعدة الفنية وبناء القدرات

#### للمسائل المتعلقة بمنظمة التجارة الدولية

#### موجز تنفيذي

شكل اكتمال جولة أورغواي علاوة على إنشاء منظمة التجارة العالمية في يناير عام ١٩٩٥ علامة هامة وبارزة في الاقتصاد العالمي بعمامة، وفي التجارة الدولية بخاصة. وإلى جانب الالتزامات الملزمة ذات الصلة بالتعرفات الجمركية، حددت الجولة أيضاً التزامات عديدة على الدول النامية تتعلق بسياساتها في مجالات كالاستثمار، والملكية الفكرية، وقطاع الخدمات والقطاع الزراعي. وإدراكاً لأهمية هذه التطورات والمستجدات فقد أطلقت مجموعة البنك الإسلامي للتنمية في عام ١٩٩٧ برنامجاً للمساعدة الفنية وبناء القدرات للمسائل المتعلقة بمنظمة التجارة العالمية هادفاً بذلك إلى تكملة الجهود التي تبذلها الدول الأعضاء في منظمة المؤتمر الإسلامي لتشارك بفاعلية وكفاءة في النظام التجاري الجديد متعدد الأطراف من خلال نشاطات مختلفة كالدورات التدريبية المتعلقة بالسياسات التجارية، والندوات، وحلقات العمل، والدراسات، والاجتماعات التشاورية، والدعم المحدد الذي يقدم للدول الأعضاء لمساعدتها على الانضمام إلى منظمة التجارة العالمية.

ووضع تصميم البرامج في إطار برنامج المساعدة الفنية وبناء القدرات المذكور أعلاه، والذي ينفذه ويشرف عليه مكتب التعاون التابع لمجموعة البنك الإسلامي للتنمية وفقاً لحاجات الدول الأعضاء في منظمة المؤتمر الإسلامي كما ورد في الطلبات العديدة التي تلقاها المكتب من عواصم هذه الدول ومن بعثاتها الدائمة المعتمدة لدى منظمة التجارة العالمية في جنيف.

وإدراكاً وتقديراً للتطورات السريعة في برنامج التفاوض بمنظمة التجارة العالمية الذي تلى إطلاق برنامج عمل الدوحة عام ٢٠٠١، رأى مكتب التعاون الحاجة الماسة إلى تحقيق مزيد من الزيادة في مستوى البرنامج المذكور أعلاه وتعزيز نوعيته بحيث يلبي الاحتياجات الفعلية للدول الأعضاء في



منظمة المؤتمر الإسلامي. وبهذه الروح انتقل البنك الإسلامي للتنمية ليركز أكثر على النشاطات التي تكون على شكل محاضرات "متخصصة" إلى برامج تدريبية وعملية تركز على إكساب "مهارات التفاوض" والحصول على الدراسات الفردية، وفتح النقاش، وعمليات المحاكاة. وعلاوة على ذلك، تم النظر في تحليل التبعات المترتبة عن السياسات جراء تنفيذ قواعد منظمة التجارة العالمية، وتبعات ذلك على التنمية الاقتصادية والاجتماعية في الدول الأعضاء في منظمة المؤتمر الإسلامي. كما تم التركيز بوجه خاص على مساعدة الدول الأعضاء التي بصدد الانضمام إلى المنظمة وذلك دعماً لقراراتها التفاوضية، لكي تفهم بصورة أفضل التبعات المترتبة عن تلك السياسات والتي تنشأ نتيجة للالتزامات التي تستتبع الانضمام إلى منظمة التجارة العالمية.

وقد أعربت الدول الأعضاء في منظمة المؤتمر الإسلامي والمؤسسات الدولية ذات الصلة عن تقديرها لهذا البرنامج، وانعكس ذلك في الملاحظات الإيجابية التي ترد إلى مكتب التعاون من المسؤولين من الدول الأعضاء الذين يتخذون من جنيف مقراً لهم، ومن المسؤولين في منظمة التجارة العالمية وغيرها من المنظمات والمؤسسات الدولية. إذ أنهم دائماً يشيدون بالطابع المحايد لهذا البرنامج والذي يعد السمة الأساسية التي تميزه عن غيره. وبناءً على هذا التقدير والاعتراف، يسعى مكتب التعاون جاهداً إلى تحسين آلية تنفيذ البرنامج كما يسعى إلى العمل أكثر وتعاون وثيق مع الدول الأعضاء في منظمة المؤتمر الإسلامي ليكون البرنامج المذكور أكثر فاعلية وكفاءة وأكثر فائدة وليحظى من الدول الأعضاء، كما يسعى إلى أن يتسق البرنامج مع "رؤية مجموعة البنك الإسلامي للتنمية حتى عام ١٤٤٠هـ" والتي من أهدافها: "تعزيز قدرات مجموعة البنك الإسلامي للتنمية بصورة ملحوظة لتوفير التدريب والخبرة التقنية والمشورة المتعلقة بالسياسات للدول الأعضاء الأقل نمواً لمساعدتها في التفاوض مع منظمة التجارة العالمية والانضمام إليها".

ومنذ انفضاض الاجتماع الثالث والعشرين للجنة المتابعة المنبثقة عن لجنة الكومسيك في مايو ٢٠٠٧م، نظم مكتب التعاون في إطار البرنامج المذكور دورتين تتعلقان بالسياسات التجارية، دورة لمهارات التفاوض التجاري، حلقتي عمل وثلاث ندوات واجتماع تشاوري واحد (ترد القائمة التفصيلية في التقرير الأساسي).

وفيما يتعلق بعام ٢٠٠٨م، تم التخطيط للاضطلاع باكثر من عشر فعاليات، ويجري اتخاذ الإجراءات اللازمة لتنفيذها. كما أختيرت مواضيع حلقات العمل والندوات القادمة بالتشاور مع الدول الأعضاء مع التركيز على المجالات ذات الأولوية التي حددتها هذه الدول.

**تقرير عن برنامج المساعدة الفنية بشأن المسائل المتعلقة  
بقضايا منظمة التجارة العالمية وبناء القدرات المقدم من مجموعة البنك الإسلامي للتنمية  
إلى الدول الأعضاء في منظمة المؤتمر الإسلامي**

**مقدمة**

يشكل اختتام جولة أوروغواي في أبريل ١٩٩٤م، وتأسيس منظمة التجارة العالمية بعد ذلك، أحد المعالم الهامة في تاريخ النظام التجاري العالمي متعدد الأطراف. وقد برزت منظمة التجارة العالمية إلى الوجود في يناير عام ١٩٩٥م لتحقيق الأهداف الرئيسية التالية:

- صياغة وإبرام الاتفاقيات المتعلقة بالتجارة الدولية وبالنشطة التجارية.
- توفير منبر للتفاوض بشأن تحرير التجارة على أساس متعدد الأطراف.
- تسوية المنازعات بين الأطراف المتعاقدة.
- تقديم المعلومات عن التجارة والسياسات التجارية.
- التعاون مع المؤسسات الأخرى متعددة الأطراف .

وتشمل رسالة منظمة التجارة العالمية الاتفاق الأصلي، وهو الاتفاق العام بشأن التعريفات الجمركية والتجارة (الجات) لعام ١٩٤٧م بصيغته المعدلة فيما بعد. إضافة إلى ذلك فقد صاحب تأسيس منظمة التجارة العالمية إيجاد اتفاقيات وادوات تجارية جديدة مثل الاتفاقية العامة الجديدة للتجارة في الخدمات، واتفاقية حقوق الملكية الفكرية ذات الصلة بالتجارة، ومختلف الاتفاقيات الجماعية للتجارة. وباختصار فإن هذه المنظمة هي مؤسسة دائمة تهتم بجميع جوانب التجارة في السلع، وفي الخدمات، وفي الأفكار. (حقوق الملكية الفكرية) كما أنها توفر نظاما لتسوية المنازعات أكثر تلقائية وشمولا مقارنة بالنظام الذي كان في عهد اتفاق (الجات).

وبالرغم ان النظام التجاري الجديد متعدد الأطراف قد أسهم في تحرير التجارة العالمية، إلا أنه أضاف مطالب مرهقة تتجاوز القدرة البشرية والموارد الفنية المحدودة للدول النامية. ونتيجة لذلك، لم تتمكن دول نامية عديدة، بما فيها بعض الدول الأعضاء في البنك من إدماج اقتصاداتها في النظام التجاري العالمي.

ومع أخذ هذه التطورات في الساحة التجارية الدولية في الحسبان، شرع البنك الإسلامي للتنمية في تنفيذ برنامج مساعدة فنية مكثف في عام ١٩٩٧م يهدف إلى مساعدة الدول الأعضاء في منظمة المؤتمر الإسلامي لرفع مستوى مواردها المؤسسية والبشرية العاملة في المجالات المتصلة بأنشطة منظمة التجارة العالمية. وقد نصت القرارات التي تم اعتمادها في الدورات الحادية عشرة، والثانية

عشرة، والثالثة عشرة للجنة الدائمة للتعاون التجاري والاقتصادي (كومسيك) على مزيد من التوجيه للجهود التي يبذلها البنك في هذا الاتجاه.

## ٢. أنشطة برنامج المساعدة الفنية المتعلقة بمنظمة التجارة العالمية

ولتعزيز القدرات المؤسسية والبشرية للدول الأعضاء في منظمة المؤتمر الإسلامي، أنشأ البنك في يناير ١٩٩٨م وحدة خاصة لشؤون منظمة التجارة العالمية لمتابعة قضايا هذه المنظمة. ومن بين ٥٧ دولة عضو في منظمة المؤتمر الإسلامي هناك ٤٠ دولة أعضاء في منظمة التجارة العالمية، و١٢ منها تتمتع بصفة مراقب. ويشمل برنامج المساعدة الفنية الذي يتعلق بشؤون منظمة التجارة العالمية أنشطة عديدة كالدورات الدراسية والتدريبية، والندوات، وحلقات العمل، والدراسات، والاجتماعات التشاورية للدول الأعضاء في منظمة المؤتمر الإسلامي للاستعداد للمشاركة في الاجتماعات الوزارية لمنظمة التجارة العالمية، فضلا عن تقديم مساعدات فنية محددة لهذه الدول. إن برنامج المساعدة الفنية للبنك بشأن قضايا التجارة العالمية، الذي ولدت فكرته في عام ١٩٩٧م، وذلك لتحسين القدرات المؤسسية والموارد البشرية العاملة في الدول الأعضاء يتضمن الأنشطة التالية:

### ١. الاجتماعات التشاورية

نظم البنك حتى تاريخه قرابة ٢٤ اجتماعا تشاوريا قبل وخلال وبعد الاجتماعات الوزارية لمنظمة التجارة العالمية، وذلك لإعانة الدول الأعضاء في منظمة المؤتمر الإسلامي في عملية الاستعداد للمؤتمرات الوزارية الست لمنظمة التجارة العالمية، التي عقدت في سنغافورة، وجنيف، وسياتل، والدوحة، وكانكون وهونغ كونغ. وقد شكلت هذه الاجتماعات التشاورية منبرا للدول الأعضاء لتبادل الآراء وللتسيق إن أمكن ذلك، لمواقفها إزاء قضايا منظمة التجارة العالمية وشؤونها.

### ٢. دورات عن السياسات التجارية

ينظم البنك الإسلامي للتنمية دورات عن السياسات التجارية تستغرق الدورة الواحدة ثلاثة أسابيع، وذلك بلغات البنك العاملة (العربية، والإنجليزية، والفرنسية)، بالتعاون والتنسيق مع منظمة التجارة العالمية. وهذه الدورات هي نسخة مصغرة للدورات المنتظمة التي تعالج السياسات التجارية، والتي تنظمها منظمة التجارة العالمية في جنيف لمدة ثلاثة شهور، وتشمل طائفة واسعة من المواضيع: النفاذ إلى الأسواق، والجمارك وإدارة التجارة، والزراعة، والمنسوجات والملابس، والتدابير الصحية وتدابير الصحة النباتية، والحوالز الفنية التي تعوق التبادل التجاري، والمشتريات الحكومية، والاتفاقيات العامة بشأن التجارة في الخدمات، وحقوق الملكية الفكرية، ومكافحة الإغراق، والدعم والإجراءات التعويضية، وإجراءات الوقاية، وشركات الإتجار الحكومي، وتسوية المنازعات، والاتفاق بشأن إجراءات الاستثمار المتعلقة بالتجارة، والتجارة وسياسة المنافسة، والتجارة والبيئة، والتعاون الإقليمي، والأنشطة المستقبلية. وقد عقدت ١٤ دورة عن السياسات التجارية منذ إنشاء هذا البرنامج.

### ٣. الندوات وحلقات العمل

ينظم البنك ندوات وحلقات عمل تشمل مجموعة كبيرة من قضايا منظمة التجارة العالمية، وذلك لتعريف الدول الأعضاء بمحتويات اتفاقيات هذه المنظمة وأحكامها، فضلا عن أنشطتها لتكون هذه الدول في وضع أفضل لتدافع عن مصالحها، وقد تم حتى الآن تنظيم الندوات وحلقات العمل التالية:

#### الندوات:

- ١ - ندوة عن أثر اتفاق (الجات) على التجارة في الخدمات في الدول الأعضاء في منظمة المؤتمر الإسلامي (نظمها المركز الإسلامي لتنمية التجارة بالتعاون مع البنك الإسلامي للتنمية). الدار البيضاء ، المغرب ، جمادى الآخرة ١٤١٦هـ (نوفمبر ١٩٩٥م).
- ٢ - الندوة الإقليمية عن اتفاقية التجارة الدولية المتعلقة بالعوائق الفنية للتبادل التجاري بين دول المغرب العربي ( نظمها وزارة التجارة التونسية بالتعاون مع البنك الإسلامي للتنمية) تونس، الجمهورية التونسية، جمادى الآخرة ١٤١٦هـ (نوفمبر ١٩٩٦م).
- ٣ - ندوة عن منظمة التجارة العالمية، للدول الإسلامية في وسط آسيا وبعض دول الشرق الأوسط. عشق آباد، جمهورية تركمانستان، ديسمبر ١٩٩٦م.
- ٤ - ندوة عن منظمة التجارة العالمية، للدول الأعضاء في منظمة المؤتمر الإسلامي في غرب ووسط إفريقيا. داكار، جمهورية السنغال، يناير ١٩٩٧م.
- ٥ - ندوة عن الانضمام إلى عضوية منظمة التجارة العالمية، وتنفيذ اتفاقيات جولة أوروغواي، جدة، المملكة العربية السعودية، يونيو ١٩٩٧م.
- ٦ - ندوة عن سياسات وطرق تعزيز صادرات الدول الأعضاء في البنك من النسيج والملابس الجاهزة إلى الأسواق الأوروبية. عمان، الأردن، أغسطس ١٩٩٧م.
- ٧ - ندوة عن الانضمام إلى عضوية منظمة التجارة العالمية، وتنفيذ اتفاقيات جولة أوروغواي، جدة ، المملكة العربية السعودية، ٧/١٠/١٩٩٧م.
- ٨ - ندوة عن تجارة الدول الإسلامية في منتجات الأغذية مع السوق الأوروبية في المستقبل على ضوء التطورات الراهنة في التجارة العالمية. تونس، الجمهورية التونسية، ديسمبر ١٩٩٧م.
- ٩ - ندوة عن تنمية الصادرات والتكامل في منتجات المنسوجات بين الدول الأعضاء في البنك، على ضوء التطورات الراهنة في التجارة العالمية. بيروت، لبنان، يوليو ١٩٩٨م.
- ١٠ - ندوة عن سياسات الصادرات غير التقليدية وطرق تنميتها في الدول الأعضاء في البنك. دمشق، سوريا، أغسطس ١٩٩٨م.

- ١١- ندوة عن الحواجز الفنية التي تعوق التبادل التجاري، وأثرها على صادرات الدول الأعضاء في البنك في إقليم البحر المتوسط. القاهرة، مصر، سبتمبر ١٩٩٨م.
- ١٢- الندوة الإقليمية عن الحواجز الفنية للتبادل التجاري والتدابير الصحية وتدابير الصحة النباتية، بالتعاون مع مركز التجارة الدولية، جنيف، عُقدت هذه الندوة في كوناكري، غينيا، ٢-٥ أغسطس ١٩٩٩م.
- ١٣- ندوة عن الحواجز الفنية التي تعوق التبادل التجاري، وتدابير الصحة والصحة النباتية، عُقدت باللغة الإنجليزية في دكا، جمهورية بنغلاديش الشعبية، ١٢-٢٤ ذو الحجة ١٤٢٠هـ (٢٧-٣٠ مارس ٢٠٠٠م).
- ١٤- ندوة عن آلية تسوية المنازعات في منظمة التجارة العالمية واتفاقيات مكافحة الإغراق، باللغة العربية، جدة، المملكة العربية السعودية، ٥-٨ جمادى الآخرة ١٤٢١هـ (٣-٦ سبتمبر ٢٠٠٠م).
- ١٥- ندوة عن منظمة التجارة العالمية، والنظام التجاري متعدد الأطراف للدول الأعضاء في البنك في الشرق الأوسط وشمال إفريقيا، عمان، المملكة الأردنية الهاشمية، ٢٤-٢٧ ذو الحجة ١٤٢١هـ (١٩-٢٢ مارس ٢٠٠١م).
- ١٦- ندوة باللغة الإنجليزية عن آلية تسوية المنازعات في منظمة التجارة العالمية، واتفاقيتي مكافحة الإغراق وإجراءات الوقاية، كوالالمبور، ماليزيا، ٢٩ محرم - ٢ صفر ١٤٢٢هـ (٢٣-٢٦ أبريل ٢٠٠١م).
- ١٧- ندوة باللغة الفرنسية عن آلية تسوية المنازعات في منظمة التجارة العالمية، واتفاقيتي مكافحة الإغراق وإجراءات الوقاية، دكار، السنغال، ٢٧-٢٩ نوالحجة ١٤٢٢هـ (١١-١٣ مارس ٢٠٠٢م).
- ١٨- ندوة باللغة العربية لصالح الدول العربية الأعضاء في منظمة المؤتمر الإسلامي عن سياسة وقوانين المنافسة، الخرطوم - السودان، ٢٧-٢٨ أبريل ٢٠٠٤م.
- ١٩- ندوة باللغة العربية والإنجليزية والفرنسية عن أثر إنهاء العمل باتفاقية منظمة التجارة العالمية المتعلقة بالمنسوجات والملابس على صادرات الدول الأعضاء في منظمة المؤتمر الإسلامي، جدة، المملكة العربية السعودية، ٢١-٢٢ ربيع الأول ١٤٢٥هـ (١٠-١١ مايو ٢٠٠٤م).
- ٢٠- ندوة مشتركة باللغة العربية مع المنظمة العربية للتنمية الصناعية والتعدين، والاتحاد العربي للحديد والصلب، تناولت موضوع مكافحة الإغراق، عمان - الأردن، ١٢-١٤ ربيع الثاني ١٤٢٥هـ (٣١ مايو - ٢ يونيو ٢٠٠٤م).
- ٢١- ندوة باللغة العربية والإنجليزية والفرنسية حول الوضع الراهن للمفاوضات الجارية في منظمة التجارة العالمية بخصوص الزراعة والنفوذ إلى الأسواق للسلع غير الزراعية:التحديات

والفرص للدول الأعضاء في منظمة المؤتمر الإسلامي، ١٩ - ٢٠ صفر ١٤٢٦هـ / ٢٩ - ٣٠ مارس ٢٠٠٥م، اسطنبول - الجمهورية التركية.

٢٢- اجتماع خبراء باللغة العربية والإنجليزية والفرنسية حول تسهيل التجارة لصالح الدول الأعضاء في منظمة المؤتمر الإسلامي، جدة، المملكة العربية السعودية، ٢٣-٢٤ شعبان ١٤٢٦هـ (٢٧-٢٨ سبتمبر ٢٠٠٥م).

٢٣- ندوة حول قضايا الانضمام لمنظمة التجارة العالمية، مقر البنك بجدة، ٢٨-٢٩ صفر ١٤٢٧هـ (٢٨-٢٩ مارس ٢٠٠٦م)

٢٤- ندوة حول تجارة الخدمات ينظمها البنك الإسلامي للتنمية لصالح الدول الأعضاء بمنظمة المؤتمر الإسلامي، ٢٤ - ٢٦ ربيع الآخر ١٤٢٧هـ (٢٢ - ٢٤ مايو ٢٠٠٦م)، أبو ظبي، دولة الإمارات العربية المتحدة.

٢٥- ندوة حول اتفاقية جوانب الملكية الفكرية المتعلقة بالتجارة وأثرها على الحصول على الأدوية الأساسية، داكار، السنغال، ١٠-١٢ يوليو ٢٠٠٦م.

٢٦- ندوة حول التجارة ونقل التكنولوجيا باللغة الإنجليزية لمجموعة من الدول الأعضاء خلال، ٢٧-٢٩ نوفمبر ٢٠٠٦م، إسلاماباد، جمهورية باكستان.

٢٧- ندوة حول قضايا مفاوضات الانضمام لمنظمة التجارة العالمية لصالح الدول العربية، دمشق، الجمهورية السورية، ١-٤ أبريل ٢٠٠٧م.

٢٨- تم تنظيم ندوة حول "قواعد منظمة التجارة العالمية" في إسطنبول بتركيا في الفترة من ٤-٦ سبتمبر ٢٠٠٧م.

٢٩- قام البنك الإسلامي للتنمية بتنظيم ندوة عن "المفاوضات الخاصة بالزراعة" لصالح كافة الدول الأعضاء بالبنك في المقر الرئيس للبنك بجدة، المملكة العربية السعودية في الفترة من ٢٩-٣١ أكتوبر ٢٠٠٧م.

٣٠- ندوة باللغة الفرنسية حول النفاذ إلى الأسواق للسلع الزراعية والمنتجات الصناعية، ١٤ - ١٧ يناير ٢٠٠٨م، داكار - جمهورية السنغال.

٣١- ندوة حول آخر المستجدات بشأن المفاوضات الخاصة بالنفاذ الى الأسواق للسلع غير الزراعية لصالح بعثات الدول الاعضاء بمنظمة المؤتمر الإسلامي بجنيف، ٢١-٢٢ فبراير ٢٠٠٨م، جنيف.

### حلقات العمل

- ١ - حلقة عمل عن أثر اتفاقية (الجات) ومتطلبات "المنظمة الدولية للمقاييس" على قدرات الدول الأعضاء في مجال الصادرات. جاكرتا، إندونيسيا، محرم ١٤١٦هـ (يوليو ١٩٩٥م).
- ٢ - حلقة عمل عن أثر اللوائح الفنية التي استحدثتها منظمة التجارة العالمية والاتحاد الأوروبي، على الدول الأعضاء في منظمة المؤتمر الإسلامي في منطقة البحر المتوسط. أنقرة، تركيا، أكتوبر ١٩٩٦م.
- ٣ - حلقة عمل عن اتفاقية منظمة التجارة العالمية حول "التجارة في الخدمات" على الدول الأعضاء في البنك. عمان، المملكة الأردنية الهاشمية، ٢٤-٢٦ يناير ١٩٩٩م.
- ٤ - حلقة عمل لمناقشة ثلاث دراسات أعدها البنك عن الزراعة والاستثمار والخدمات، جنيف، ١٣-١٦ ربيع الثاني ١٤٢٠هـ (٢٦-٢٨ يوليو ١٩٩٩م).
- ٥ - الندوة الإقليمية عن التجارة والبيئة (نظمت بالتعاون مع برنامج الأمم المتحدة للبيئة، المكتب الإقليمي لغرب آسيا). القاهرة، مصر، ٦-٨ سبتمبر ١٩٩٩م.
- ٦ - حلقة العمل الإقليمية عن إجراءات تسوية المنازعات وأساليبها (نظمت بالتعاون مع لجنة الأمم المتحدة الاقتصادية والاجتماعية لغرب آسيا (الإسكوا). بيروت، لبنان، ١٣-١٦ سبتمبر ١٩٩٩م.
- ٧ - حلقة العمل الدولية عن منظمة التجارة العالمية، وتحرير التجارة العالمية في الخدمات. كوالالمبور، ماليزيا، ٢٨-٢٩ سبتمبر ١٩٩٩م. (نظمها اتحاد المستثمرين من الدول الإسلامية).
- ٨ - دراسة إقليمية، وحلقة عمل عن أثر تحرير التجارة على البيئة في المنطقة العربية، المنامة، دولة البحرين، ٧-١١ يوليو ٢٠٠١م. (هذا المشروع مقدم من مركز البيئة والتنمية في المنطقة العربية).
- ٩ - حلقة عمل مشتركة مع الهيئة الحكومية التركية للتخطيط المعنية بالقطاع الخاص، اسطنبول، تركيا، ٧-٩ رجب ١٤٢٣هـ (١٤-١٦ سبتمبر ٢٠٠٢م).
- ١٠ - حلقة عمل مشتركة مع المنظمة الدولية لحقوق الملكية الفكرية، عن الملكية الفكرية، مالي، المالديف، ١٦-١٧ نوفمبر ٢٠٠٣م.
- ١١ - حلقة عمل باللغة الروسية حول الانضمام لمنظمة التجارة العالمية لدول اسيا الوسطى، قرقيزيا، ٣١ يناير-٣ فبراير ٢٠٠٥م.
- ١٢ - حلقة عمل حول "بناء القدرات فيما يتعلق بتيسير التجارة والاستثمار"، مقر البنك بجدة، ٣٠ جمادى الأولى-٢ جمادى الثاني ١٤٢٧هـ (٢٦-٢٨ يونيو ٢٠٠٦م).

- ١٣- حلقة عمل مشتركة مع منظمة التجارة العالمية لصالح الدول العربية حول اتفاقية جوانب الملكية الفكرية المتصلة بالتجارة، الكويت، ١٨-٢٠ سبتمبر ٢٠٠٦م.
- ١٤- حلقة عمل حول الانضمام لمنظمة التجارة العالمية لصالح دول آسيا الوسطى الأعضاء في البنك، جمهورية قرقيزيا، ١٣-١٥ مارس ٢٠٠٧م.
- ١٥- نظم البنك الإسلامي للتنمية بالتعاون مع المنظمة العالمية لحقوق الملكية الفكرية ورشة عمل حول "الملكية الفكرية ونقل التكنولوجيا" لصالح الدول العربية في الرياض في الفترة من ٤-٦ يونيو ٢٠٠٧م.
- ١٦- نظم البنك الإسلامي للتنمية دورة مكثفة حول مهارات التفاوض التجاري لصالح الدول العربية في صنعاء بالجمهورية اليمنية في الفترة من ١١-١٥ أغسطس ٢٠٠٧م.
- ١٧- حلقة عمل باللغة الإنجليزية عن تسوية المنازعات ومكافحة الإغراق وإجراءات الوقاية والدعم، اسطنبول، تركيا، ٤-٦ سبتمبر ٢٠٠٧م.
- ١٨- حلقة عمل متخصصة اساليب التفاوض لصالح مسئولين سوريين، دمشق، الجمهورية السورية، ٢٥-٢٨ نوفمبر ٢٠٠٧م.

#### ٤. الدراسات

أعد البنك حتى الآن ٥ دراسات قطاعية رئيسة شملت قطاعات الزراعة، والاستثمار، والخدمات، وجوانب حقوق الملكية الفكرية المتعلقة بالتجارة، والتجارة الإلكترونية. وفي هذا الصدد، استفاد البنك من خدمات بعض الخبراء العالميين المتخصصين في هذه الميادين، وتعاون مع مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية (الأونكتاد) للإشراف على بعض هذه الدراسات. واشتملت كل دراسة منها على مجموعة مختارة من الحالات التطبيقية الخاصة في الدول الأعضاء في منظمة المؤتمر الإسلامي، كما اشتملت على نصائح فنية قيمة، واستراتيجيات تفاوض بشأن مختلف القضايا التي تهم الدول الأعضاء في هذه المنظمة.

وكإجراء إضافي لضمان تكييف هذه الدراسات تكييفًا كاملاً مع احتياجات الدول الأعضاء في منظمة المؤتمر الإسلامي، تشاور البنك مع الدول الأعضاء في هذه المنظمة بشأن الخطوط العريضة لإعداد الشروط المرجعية لهذه الدراسات، وعقد جلسات لتبادل الأفكار والآراء، حيث جرت مناقشة مسودات هذه الدراسات، واستعرضها فريق من الخبراء من هذه الدول ومن المؤسسات الأخرى المتخصصة (منظمة التجارة العالمية/ مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية / لجنة الأمم المتحدة الاقتصادية والاجتماعية لغرب آسيا / المركز الإسلامي لتنمية التجارة .. الخ). وبالإضافة إلى ذلك، يصدر البنك (وحدة منظمة التجارة العالمية التابعة لمكتب التعاون) بصفة منتظمة مذكرات فنية عن منظمة التجارة العالمية حيث تقيّم وتحلل القضايا الراهنة للمنظمة التي تهم الدول الأعضاء في منظمة المؤتمر الإسلامي. ويتم تعميم هذه الدراسات والمذكرات الفنية على الدول الأعضاء والمؤسسات ذات الصلة.



٥. المساعدة الفنية المخصصة للدول الأعضاء في منظمة المؤتمر الإسلامي بشأن شؤون وقضايا منظمة التجارة العالمية

يقوم البنك، تمثيلاً مع برنامج المساعدة الفنية في مجال قضايا وشؤون منظمة التجارة العالمية، بتقديم مساعدات فنية محددة للدول الأعضاء في منظمة المؤتمر الإسلامي بناء على طلبها، وذلك بإيفاد خبراء استشاريين لتقديم خدماتهم أو استخدام خبراء من منظمة التجارة العالمية لمناقشة بعض المسائل الحيوية والهامة من اتفاقيات المنظمة، كعضوية المنظمة، وإعداد القوانين القطرية، وإنشاء وحدات لمنظمة التجارة العالمية، وتعزيز القدرات بوجه عام. وحتى الآن استفادت اثنا عشرة دولة عضو من هذا البرنامج.

## وضع الدول الأعضاء في منظمة المؤتمر الإسلامي، في منظمة التجارة العالمية

م	الدول الأعضاء في منظمة التجارة العالمية	تاريخ الانضمام لعضوية المنظمة	الدول التي تتمتع بصفة مراقب	دول لا تتمتع بأي صفة
١	ألبانيا	٨ سبتمبر ٢٠٠٠م	الجزائر	فلسطين
٢	البحرين	١ يناير ١٩٩٥م	أفغانستان*	الصومال*
٣	المملكة العربية السعودية	١١ ديسمبر ٢٠٠٥م	أذربيجان	سوريا
٤	بنغلاديش*	١ يناير ١٩٩٥م	العراق	تركمنستان
٥	بنين*	٢٢ فبراير ١٩٩٦م	قازاقستان	
٦	بروناي دار السلام	١ يناير ١٩٩٥م	لبنان	
٧	بوركينافاسو*	٣ يونيو ١٩٩٥م	ليبيا	
٨	الكاميرون	١٣ ديسمبر ١٩٩٥م	السودان*	
٩	تشاد*	١٩ أكتوبر ١٩٩٦م	طاجيكستان	
١٠	كوت ديفوار	١ يناير ١٩٩٥م	أوزبكستان	
١١	جيبوتي*	٣١ مايو ١٩٩٥م	اليمن*	
١٢	مصر	٣٠ يونيو ١٩٩٥م	إيران	
١٣	الجابون	١ يناير ١٩٩٥م	جزر القمر	
١٤	جامبيا*	٢٣ أكتوبر ١٩٩٦م		
١٥	غينيا*	٢٥ أكتوبر ١٩٩٥م		
١٦	غينيا - بيساو*	٣١ مايو ١٩٩٥م		
١٧	جوايانا	١ يناير ١٩٩٥م		
١٨	إندونيسيا	١ يناير ١٩٩٥م		
١٩	الأردن	١ يناير ١٩٩٥م		
٢٠	الكويت	١ يناير ١٩٩٥م		
٢١	جمهورية قيرغيزيا	٢٠ ديسمبر ١٩٩٨م		
٢٢	ماليزيا	١ يناير ١٩٩٥م		
٢٣	المالديف*	٣١ مايو ١٩٩٥م		
٢٤	مالي*	٣١ مايو ١٩٩٥م		
٢٥	موريتانيا*	٣١ مايو ١٩٩٥م		
٢٦	المغرب	١ يناير ١٩٩٥م		
٢٧	موزبيق*	٢٦ أغسطس ١٩٩٥م		
٢٨	النيجر*	١٣ ديسمبر ١٩٩٦م		
٢٩	نيجيريا	١ يناير ١٩٩٥م		
٣٠	عمان	٩ نوفمبر ٢٠٠٠م		
٣١	باكستان	١ يناير ١٩٩٥م		
٣٢	قطر	١ يناير ١٩٩٥م		
٣٣	السنغال*	١ يناير ١٩٩٥م		
٣٤	سيراليون*	٢٣ يوليو ١٩٩٥م		
٣٥	سورينام	١ يناير ١٩٩٥م		
٣٦	توجو*	٣١ مايو ١٩٩٥م		
٣٧	تونس	٢٩ مارس ١٩٩٥م		
٣٨	تركيا	٢٦ مارس ١٩٩٥م		
٣٩	الإمارات العربية المتحدة	١٠ أبريل ١٩٩٦م		
٤٠	أوغندا*	١ يناير ١٩٩٥م		

الدول الموضحة باللون الأصفر لم تنضم إلى عضوية البنك الإسلامي للتنمية بعد.

\* الدول الأعضاء الأقل نمواً.

المرفق

(١٥)



**تقرير حول**  
**المسائل المتعلقة بأنشطة منظمة التجارة العالمية**  
**يقدمه**  
**المركز الإسلامي لتنمية التجارة**  
**الدورة الرابعة والعشرون للجنة المتابعة المنبثقة**  
**عن اللجنة الدائمة للتعاون الاقتصادي والتجاري لمنظمة المؤتمر الإسلامي**  
**(الكومسيك)**  
**(أنطاليا، ١٣-١٥ ماي ٢٠٠٨)**

**تمهيد**

تم تكليف المركز الإسلامي لتنمية التجارة بصفته الجهاز الفرعي لمنظمة المؤتمر الإسلامي المكلف بتنمية التجارة الإسلامية البينية من قبل الأمانة العامة لمنظمة المؤتمر الإسلامي واللجنة الدائمة للتعاون الاقتصادي والتجاري بين الدول الأعضاء في منظمة المؤتمر الإسلامي -الكومسيك- بمتابعة المفاوضات التجارية المتعددة الأطراف الجارية في إطار منظمة التجارة العالمية وذلك بالتعاون مع مجموعة البنك الإسلامي للتنمية.

وفي هذا الإطار، يقدم المركز الإسلامي لتنمية التجارة بصفة منتظمة إلى الاجتماعات الدورية للكومسيك واللجنة الإسلامية للشؤون الاقتصادية والثقافية والاجتماعية لمنظمة المؤتمر الإسلامي وكذلك إلى المؤتمرات الإسلامية للشؤون الخارجية تقارير حول تطور هذه المفاوضات.

وفي نطاق التحضير للاجتماعات الوزارية لمنظمة التجارة العالمية يسهر المركز الإسلامي لتنمية التجارة على إعداد تقارير ودراسات تمهيدية للتعريف بوجهات نظر البلدان الإسلامية لإيجاد أرضية مشتركة تجمع بين مختلف المواقف والمنهجيات.

كما ينظم المركز أيضا جولات تدريبية لفائدة ممثلي الدول الأعضاء من القطاعين العام والخاص حول المفاوضات التجارية الدولية والمفاوضات التجارية البينية لمنظمة المؤتمر الإسلامي.

## القسم الأول المفاوضات التجارية المتعددة الأطراف لمنظمة التجارة العالمية<sup>١</sup>

الفقرة الأولى/ مجموعة نتائج حزمة يوليو ٢٠٠٤ :

عند نهاية أشغال المؤتمر الوزاري الخامس "كنكون" كلف الوزراء المسؤولين الساميين بمواصلة أشغالهم حول المسائل العالقة والإسراع في البت فيها مع الحرص على ضبط وتحديد الأهداف مع الأخذ بعين الاعتبار وجهات النظر التي تم التعبير عنها خلال مؤتمر "كنكون". ومن ناحية أخرى طلب الوزراء من رئيس المجلس العام العمل بالتعاون الوثيق مع المدير العام والتنسيق معه قصد عقد اجتماع للمجلس العام للمسؤولين الساميين قبل موفى ١٥ ديسمبر ٢٠٠٣، وذلك لاتخاذ التدابير الضرورية حرصا على انجاز الأهداف المرجوة. وفي هذا الإطار، أقيمت مفاوضات حثيثة في جنيف وفي مناطق أخرى منذ مؤتمر كنكون للوصول إلى تحقيق هذه الأهداف.

تكللت كل هذه الجهود بإبرام اتفاقية إطارية خلال اجتماع المجلس العمومي المنعقد من ٢٧ إلى ٣٠ يوليو ٢٠٠٤.

يضبط نص الاتفاقية الإطارية خمسة مسائل ستشملها المفاوضات وهي : الزراعة، دخول المنتجات غير الزراعية إلى الأسواق ، المسائل التنموية، تسهيل التجارة والخدمات. ولم يتم اتخاذ أية ترتيبات أو تعليمات تتعلق بالمسائل الأخرى الواردة في إطار مؤتمر الدوحة بما فيها حقوق الملكية الفكرية وفض النزاعات وقواعد منظمة التجارة العالمية في شأن التدابير المضادة للإغراق والمسائل البيئية إلى غير ذلك.

استفادت عامة البلدان النامية بنوعين من التدابير الهامة : الالتزام بإلغاء كل وسائل دعم الصادرات مع الإبقاء على ثلاثة مواضيع واردة ضمن مسائل سنغافورة خارج جدول المفاوضات المقررة ضمن برنامج عمل الدوحة للتنمية.

### مسائل سنغافورة

تم وضع ثلاث مسائل سنغافورة خارج جدول أعمال منظمة التجارة العالمية (الاستثمار، المنافسة، شفافية الصفقات العمومية)، على الأقل خلال فترة تنفيذ برنامج عمل الدوحة. وقد أعربت البلدان النامية عن معارضتها لثلاثة مسائل تمثل في تقديرها تدخلا في سياساتها الوطنية ويمكنها بالتالي أن

<sup>١</sup> - يقدم هذا التقرير عرضا للمفاوضات إلى غاية ٣١ أكتوبر ٢٠٠٦.

تعرقل جهودها التنموية. ولذا، تم الاتفاق على عدم القيام بمفاوضات حول هذه المسائل في إطار منظمة التجارة العالمية خلال جولة الدوحة.

ومن الملاحظ أنه لم يتم اتخاذ أي قرار حول مواصلة أشغال لجنتي الاستثمار والمنافسة. ومن جانب آخر، تم اعتماد مسألة تسهيل التجارة مع اتخاذ إجراءين مضادين في شأنهما: .

• **أولاً :** يبقى الإجراء المتعلق بأهمية الالتزامات وأجندة تنفيذها وفقاً على كفاءة البلدان النامية وقدراتها على تنفيذها ؛

• **ثانياً :** إذا لم تتوفر وسائل الدعم والمساندة المطلوبة لتشييد البنية التحتية الضرورية بتعين إعفاء البلدان النامية من الالتزام بتطبيق الوثيقة النهائية في مجال تسهيل للتجارة.

ويتعين على البلدان النامية التأكد من استمرارية الاستفادة من المرونة المتاحة في حقهم مع العمل على المشاركة في ضبط شروط ومقتضيات الاتفاقية.

## II - دخول المنتجات غير الزراعية إلى الأسواق. NAMA

يمكن أن نلاحظ من خلال تدابير المرونة التي جاءت في الاتفاقية الإطار أن المقتضيات المتميزة والواردة في نص "دبريز" (كنكون) تشكل في حد ذاتها منطلقاً للمفاوضات.

### آلية تخفيض التعريفات

تبقى مسألة كيفية هيكلة التخفيضات التعريفية المسألة الأكثر صعوبة لشدة تشعباتها. فقبل 'كنكون' و يوليو ٢٠٠٤، لم تدخر البلدان النامية جهداً لاعتماد منهجية مسترسلة تدفع من وجهة نظرها كل الأطراف إلى تقديم نسبة دنيا من التخفيضات على خطوط تعريفية مختلفة. في حين تؤكد البلدان الصناعية على ضرورة تطبيق معادلة تسمح بتخفيض الرسوم العالية بصفة جوهرية وتحافظ على تخفيضات مناسبة على الرسوم الضعيفة. ومن الحجج الرئيسية التي تحتج بها الدول النامية في مسعاها هي أن الضرر الذي سيلحق بها من التخفيضات غير المسترسلة سيشكل إجحافاً في حقها نظراً للرسوم العالية الموظفة عادة على المواد الصناعية.

المرفق "ب" من نتائج حزمة يوليو الذي يعالج مسألة دخول المنتجات الزراعية إلى الأسواق يشير بصريح العبارة إلى أن الدول الأعضاء في منظمة التجارة العالمية يتعين عليهم الاستمرار في العمل لاعتماد "معادلة غير مسترسلة يتم تطبيقها خط بعد خط". ولكن يمكن للبلدان النامية، بفضل التأكيد على الحاجيات والمصالح المتميزة للبلدان النامية الوارد في المرفق خاصة من خلال المعاملة بالمثل التي قد لا تكون شاملة في التزامات التخفيض، يمكن لها التأكيد بنوع من الحرية على التخفيضات المسترسلة فقط المتعلقة ببعض الخطوط التعريفية فقط، مع احتمال انعدام التخفيضات تماماً لغير ذلك.

هناك مسائل أخرى تتعلق بآلية التخفيض التعريفي التي يجب اعتمادها مثل مسألة تخفيض الرسوم الجمركية أو إلغائها بالاعتماد على النسبة المربوطة، حيث يتم منح الاعتماد لأجل التخفيضات

التعريفية الذاتية التي التزمت بها بعض البلدان النامية وكذلك مسألة تحويل الرسوم غير القيمة إلى مثيلاتها من الرسوم القيمة (advalorem) وذلك باعتماد منهجية يتم الاتفاق في شأنها.

أما بخصوص التعريفات غير المربوطة (unbound tariff) التي يتم التفاوض في شأنها فإن مقتضيات هذا النص تخول إمكانية اعتماد سقف التعريفية المربوطة يصل إلى ضعف التعريفية المطبقة فعلا. كما يتعين ضبط مستويات المرونة بالنسبة للبلدان النامية بصفة متميزة. وتنص المقتضيات المتعلقة بإلغاء التعريفات القطاعية على إمكانية القيام بتخفيضات طوعية.

وحسب بعض الملاحظين فإن دمج نص هذه الاتفاقية ضمن المرفقات يرجع إلى كون أن المفاوضات الحقيقية حول الدخول إلى الأسواق للمنتجات الصناعية لم تبدأ بعد وأن المفاوضات ينتظرون نتائج المفاوضات حول الزراعة.

#### الحوافز غير التعريفية

تم تشجيع كل المشاركين إلى إبلاغ الحوافز غير التعريفية التي تعترضهم قبل تاريخ ٣١ أكتوبر ٢٠٠٤ والقيام بضبط هذه الحوافز وتدقيقها وتصنيفها حسب الفئات ثم الدخول آجلا في مفاوضات حول هذه الحوافز. يتعين على هذه المفاوضات أن تأخذ بعين الاعتبار مبدأ المعاملة الخاصة والمتميزة لفائدة البلدان النامية والبلدان الأقل نموا.

### **III- المسألة الزراعية**

اتفقت البلدان المتقدمة بصفة مبدئية على إلغاء التعويضات ووسائل الدعم. كما سيتم إلغاء الاعتمادات المخصصة للصادرات وائتمان قروض الصادرات أو برامج التأمين التي تمتد مدة تسديدها إلى أكثر من ١٨٠ يوم. وأما البرامج التي تبلغ مدة تسديدها إلى ١٨٠ يوم أو أقل فسيتم إخضاعها إلى قواعد تنظيمية. وهكذا، تم ولأول مرة اتخاذ التزامات تتعلق بإلغاء وسائل دعم الصادرات. وستمكن مثل هذه التدابير من تجنب الآثار السلبية التي تلحق بالمبادلات نتيجة وسائل الدعم التي تخولها البلدان المتقدمة للقطاع الزراعي مما جعل هذه الأخيرة في وضعية احتكارية أدت إلى منافسة غير مشروعة إزاء المنتجات الزراعية للبلدان النامية. وبناء على نتائج حزمة يوليوز لم يتسن بعد تحديد تاريخ معين في هذا الشأن ولا حتى خارطة الطريق تمكن من رسم المراحل المستقبلية. لذا، يتعين فقط الانتظار لمعرفة الآفاق المستقبلية في هذا الشأن.

### **IV- القطن**

ومن المستجدات أيضا نتائج المفاوضات المخيبة للأمال حول القطن. لقد أكدت بلدان إفريقيا الغربية المنتجة للقطن التي تساندها المجموعة الإفريقية ومجموعة آسيا والكرايب والباسفيك على الوضعية الحرجة التي تعاني منها نتيجة التعويضات وآليات الدعم والتي تقدر بملايير الدولارات (المقدمة أساسا من قبل الولايات المتحدة الأمريكية). والتي تشكل عوائق كبيرة في وجه إنتاج القطن في



البلدان الواقعة غرب إفريقيا وفي نمو مبادلاتها ومداخلها من القطن بل وحتى في اضمحلال مستوى عيش مزارعيها.

لقد تخلت هذه البلدان أخيراً عن طلبها بشأن معالجة مسألة القطن بصفة مستقلة وقبلت مبدأ إدماجها ضمن المسألة الزراعية مع الاحتفاظ بموقفها المتمثل في وضع هذه المسألة ضمن إطار خاص يشتمل على تدابير متميزة وبرنامج خاصة بها.

#### ٧- الخدمات

في قطاع الخدمات، يجدد المرفق "ج" لحزمة يوليوز التأكيد على الالتزامات والأهداف الواردة في جدول أعمال الدوحة وضمن الخطوط العريضة للاتفاقية العامة لتجارة الخدمات. كما يؤكد نفس المرفق على ضرورة تقديم عروض جوهريّة في كل الميادين ذات العلاقة بالبلدان النامية.

وفعلاً، يحث المرفق "ج" من نتائج يوليوز الدول الأعضاء على :

"تأمين جودة عالية للعروض خاصة في القطاعات وصيغ توريد الخدمات التي تغيد صادرات البلدان النامية. كما يتعين منح عناية خاصة للدول الأقل نمواً."

وقد أشارت الدول الأعضاء إلى الاهتمام الذي توليه الدول النامية وغيرها من الدول الأعضاء للصيغة الرابعة، (تتقل الأشخاص الطبيعيين).

يتضمن القرار أيضاً إشارة واضحة إلى ضرورة تكثيف الجهود لإنهاء المفاوضات قصد إعداد القواعد وتقديم مساعدة فنية هادفة لفائدة البلدان النامية حتى تتمكن من المشاركة بصفة فعالة في المفاوضات حول الخدمات.

كما تمت الإشارة أيضاً إلى ضرورة تقديم الصيغة المراجعة للعروض في أجل لا يتجاوز شهر مايو ٢٠٠٥، في حين يتعين تقديم العروض المبدئية في أفضل الأجل. ولا تخفى أهمية تتقل الأشخاص الطبيعيين (الصيغة ٤) بالنسبة للبلدان النامية، إذ أن القرار يدعو إلى تكثيف الجهود والتسريع في إنهاء المفاوضات حول القواعد مثل القواعد الوقائية.

وبقطع النظر عن هذه التعليمات فإن المفاوضات لم تعرف منذ شهر يوليوز أي سير حثيث بالنظر إلى التعثر الواضح في المسلسل الثنائي لتقديم الطلبات والعروض بشأن الدخول إلى الأسواق.

وقد ناقشت الدول الأعضاء خلال الدورة الخاصة لمجلس تجارة الخدمات المنعقدة يومي ٢١ و ٢٢ فبراير ٢٠٠٥ المقترحات الخمسة عشرة حول مسائل متفرقة تبدأ بالنظام الداخلي وتنتهي بخدمات البريد. كما ناقشت هذه الدول أيضاً "الصيغة ٤" من الاتفاقية العامة حول تجارة الخدمات التي تعالج مسألة حركة مقدمي الخدمات عبر الحدود.

## VI- المسائل التنموية

بخصوص المسائل التنموية المتعلقة بالمعاملة الخاصة والتميز للبلدان النامية والمسائل المتعلقة بتطبيق اتفاقيات منظمة التجارة العالمية فقد عرفت هي الأخرى إخفاقا بعد عرضها للنقاش في اجتماعات جنيف. فلم يتم اتخاذ قرارات عملية في هذا الشأن لتدعيم التدابير الحالية المتعلقة بالمعاملة الخاصة والتميز ولم يتم اعتماد تدابير جديدة أو اتخاذ قرارات لحل المشاكل الخاصة بتطبيق قواعد منظمة التجارة العالمية. يحدد قرار جنيف أجالا جديدة بالنسبة للمسائل التي يتعين مراجعتها والتقارير التي يجب تقديمها في هذا الشأن.

وتجدر الإشارة إلى المستجدات الأخيرة بشأن المعاملة الخاصة والتميز والتي أدت إلى إلغاء التصنيفات الثانوية للبلدان النامية التي قد تؤدي إلى إحداث نوع من التمييز المتدرج. ومن الملاحظ أن توسيع مجال المساعدة لتشمل الاقتصاديات ذات الدخل الضعيف والاقتصاديات الانتقالية من شأنها أن تجعل الباب مفتوحا في وجه الدول الأعضاء الجديدة في الاتحاد الأوروبي لتستفيد من هذه المساعدة.

وفي خصوص المعاملة الخاصة والتميز فإن النص يتضمن تعليمات موجهة للدورة الخاصة للجنة التجارة والتنمية لبحث كامل الأشغال الجارية حول المقترحات المقدمة في شأن الاتفاقات مع تقديم تقرير في هذا الشأن في أجل لا يتعدى شهر يوليوز ٢٠٠٥. كما سيتم تقديم تقرير حول كل المسائل الأخرى الجارية. كما أن كل أجهزة منظمة التجارة العالمية المكلفة ببحث المقترحات من "الفئة ٢" مدعوة إلى تقديم توصيات إلى المجلس في أجل أقصاه شهر يوليوز ٢٠٠٥. أما المسائل المتعلقة بالتنفيذ فقد تم تكليف المدير العام بمواصلة المشاورات وتقديم تقرير إلى لجنة المفاوضات التجارية وإلى المجلس العمومي في مايو ٢٠٠٥ قصد تحضير قرار سيصدر عن المجلس في يوليوز ٢٠٠٥.

الفقرة الثانية/ المؤتمر الوزاري السادس لمنظمة التجارة العالمية- هونغ كونغ ١٣-١٨ ديسمبر ٢٠٠٥.

وفقا لتعليمات معالي الأمين العام لمنظمة المؤتمر الإسلامي الأستاذ الدكتور أكمل الدين إحسان أوغلي تولى السيد علال رشدي المدير العام للمركز الإسلامي لتنمية التجارة تمثيل معالي الأمين العام في أشغال المؤتمر الوزاري السادس لمنظمة التجارة العالمية المنعقد بهونغ كونغ من ١٣ إلى ١٨ ديسمبر ٢٠٠٥.

بهذه المناسبة، قدم المدير العام للمركز إلى وفود الدول الأعضاء في منظمة المؤتمر الإسلامي المشاركة وثيقة عنوانها " المفاوضات التجارية المتعددة الأطراف في إطار منظمة التجارة العالمية ومدى تأثيرها على الدول الأعضاء في منظمة المؤتمر الإسلامي". تقدم هذه الوثيقة عرضا لمستجدات المفاوضات غداة انعقاد المؤتمر مع محاولة ضبط إمكانيات التنسيق بين البلدان الأعضاء في منظمة

المؤتمر الإسلامي إزاء مختلف مواضيع المفاوضات. كما تتضمن الوثيقة أيضا مقترحات تؤكد على ضمان مصالح الدول الأعضاء في منظمة المؤتمر الإسلامي في المفاوضات.

يكتسي هذا المؤتمر أهمية خاصة نظرا لانعقاده في وقت حرج من المفاوضات. فمن ناحية، لا يمكن لمنظمة التجارة العالمية أن تتحمل فشلا آخر بعد فشل مؤتمر كنكون في إنجاح جولة الدوحة. ومن ناحية ثانية، لا يمكن للمنظمة أن تتقبل استمرار المفاوضات إلى ما لا أمد له مخافة أن يؤدي ذلك إلى لجوء الدول إلى الحلول الثنائية والرجوع بهم إلى الصراعات التجارية. لذا، تم مراجعة أهداف المؤتمر والحد من طموحاته لأن اختتام جولة الدوحة في هونغ كونغ أصبح صعب المنال خاصة وأن الأطراف الخمسة المعنية (الاتحاد الأوروبي، الولايات المتحدة الأمريكية، أستراليا، البرازيل، الهند) أصرت على مواقفها غير القابلة للتنازل.

سجل هذا المؤتمر نسبة عالية من المشاركة سواء على مستوى الحكومات أو على مستوى المنظمات الدولية. ومن الملاحظ أن حجم وأهمية الوفود المشاركة كانت تختلف حسب مستويات التنمية لهذه البلدان. فعلى سبيل المثال كان وفد الاتحاد الأوروبي يتكون من ٨٣٢ مندوب وهو أضخم وفد مشارك على الإطلاق يليه وفد الولايات المتحدة الأمريكية ب ٣٥٦ مندوب ثم اليابان ب ٢٢٩ مندوب. أما عن بلدان منظمة المؤتمر الإسلامي فقد كان عدد أعضاء الوفود يتراوح بين ٦٣ مندوب (المملكة العربية السعودية) ومندوبين عن (غامبيا). ولقد كان معدل عدد أعضاء وفود الدول الأعضاء في منظمة المؤتمر الإسلامي ١٢ مندوب لكل دولة.

بلغ عدد الدول الأعضاء في منظمة المؤتمر الإسلامي المشاركة في المؤتمر زهاء ٥٢ دولة منها ١٣ دولة في طور الانضمام حضرت بصفة ملاحظ. ولقد تميز هذا المؤتمر بالنسبة لمنظمة المؤتمر الإسلامي بانضمام المملكة العربية السعودية لحظيرة منظمة التجارة العالمية بعد ١٢ سنة من المفاوضات الصعبة.

كما شارك البنك الإسلامي للتنمية أيضا في هذا المؤتمر بصفة ملاحظ.

ترأس هذا الاجتماع السيد "جون تشانغ"، كاتب الدولة المكلف بالتجارة والصناعة والتكنولوجيا في حكومة هونغ كونغ (الصين). وقد تم تعيين ستة وزراء تجارة لتيسير انعقاد هذا الاجتماع :

- هيومايون أخطار خان من باكستان (المنتجات غير الزراعية) ؛
- موكيسا كيتيوي من كينيا (الزراعة) ؛
- كليمان روجي من غويانا (المسائل التنموية والتدابير المتعلقة بالمعاملة الخاصة والتميزة) ؛
- وقد تم توزيع الخدمات والقواعد على ثلاثة ميسرين: كيم هيونغ شونغ من كوريا، جونا كاهر ستور من النرويج، إكناسيو والكار من الشيلي.

ولقد تمت المداولات خلال الجلسة العامة و في نطاق اللجان: خلال الجلسة العامة، قام رؤساء وفود الدول المشاركة بإلقاء بيانات عامة تشرح وجهات نظر بلدانهم.

خلال الأيام الأربعة الأولى تمسكت أهم البلدان الفاعلة في التجارة الدولية بمواقفها المبدئية التي تعهدت بها في جنيف. ولكن تم تسجيل بعض الليونة في مواقف هذه الدول بداية من ليلة ١٧ ديسمبر ٢٠٠٥ في ما يتعلق بملفي الزراعة والقطن.

#### I- ما هي رهانات المؤتمر ؟

بعد قبول انضمام المملكة العربية السعودية واليونان إلى حظيرة منظمة التجارة العالمية تداولت حكومات ١٥٠ دولة مدة أسبوع كامل في شأن مشروع البيان الوزاري المقدم من أصحاب القرار في منظمة التجارة العالمية.

لم يستلزم البيان اتخاذ قرارات تستحق الذكر من طرف الوزراء. أهمها يتعلق فقط بأجل انتهاء أطر المفاوضات- أو الآليات الكاملة- بالنسبة للزراعة والمواد غير الزراعية. ولكن، زيادة عن مشروع البيان طرح المدير العام لمنظمة التجارة العالمية السيد باسكال لامي ورئيس المجلس العمومي السفيرة أمينة محمد (كينيا) على أنظار الوزراء مجموعة من المسائل المتميزة تتعلق بآليات المفاوضات حول الزراعة والمنتجات غير الزراعية.

يتضمن مشروع البيان الوزاري ٦ تقارير أعدها رؤساء المجموعات الرئيسية للمفاوضات. وقد حظي تقرير واحد بالمصادقة من طرف الدول الأعضاء قبل انعقاد الاجتماع الوزاري ويتعلق 'بتسهيل المبادلات'. أما بقية التقارير- الزراعة، المواد غير الزراعية، الخدمات، القواعد المتعلقة بالمعاملة الخاصة والتميزة -، فقد تم تقديمها من طرف رؤساء هذه المجموعات وتحت مسؤوليتهم بدون التفاوض أو حتى الاتفاق في شأن مضامينها مع الدول الأعضاء.

ومن أهم التغييرات الحاصلة منذ المؤتمر الأخير في ككون نذكر تزايد أهمية الدور الذي تقوم به الدول النامية للسير قدما بالمفاوضات. وقد تم إعداد رزمة يوليو ٢٠٠٤ التي من مزاياها إعادة إحياء جولة الدوحة من قبل الأطراف الخمسة المعنية (الاتحاد الأوروبي، الولايات المتحدة الأمريكية، أستراليا، البرازيل والهند)، وليس من قبل الرباعي المكون من الولايات المتحدة الأمريكية والاتحاد الأوروبي واليابان وكندا.

وقد استطاعت مجموعة G20 التي تكونت قبل ككون والتي تضم من بين أعضائها البرازيل والصين والهند وإفريقيا الجنوبية التوفيق بين مصالحها المختلفة وقدمت مقترحات موحدة تهم مختلف جوانب المفاوضات حول الزراعة. تلعب مجموعة G20 أيضا دورا هاما في تدعيم تحالفات البلدان النامية وخاصة منها G33 الذي تركز كل اهتمامها على الأمن الغذائي وتأمين وسائل العيش والتنمية القروية.

## II- نتائج مؤتمر هونغ كونغ الوزاري

تنص الاتفاقية المصادق عليها من طرف الدول الأعضاء في منظمة التجارة العالمية في ١٨ ديسمبر ٢٠٠٥ بهونغ كونغ بعد ستة أيام من المناقشات العسيرة على وضع حد للمساعدات التي توفرها البلدان المتقدمة لتدعيم سياساتها الزراعية وعلى فتح أسواقها في وجه السلع الواردة من البلدان النامية. ولقد تم التوصل إلى هذه النتائج بعد مناقشات حادة كانت تدور تحت ضغوطات المظاهرات المناهضة للعولمة. وعلى خلاف ذلك، تم تأجيل النظر في بعض المسائل الأساسية مثل الرسوم الجمركية الموظفة على المنتجات الزراعية وتخفيض الحواجز التي تعوق تجارة المواد الصناعية وتجارة الخدمات إلى غاية سنة ٢٠٠٦.

لقد حصل فعلاً اتفاق بين الوزراء حول بعض الأساسيات التي يتعين العمل وفقها لإعداد "الآليات الشاملة" حول الزراعة ودخول المنتجات غير الزراعية إلى الأسواق. كما تم تعيين تاريخ أبريل ٢٠٠٦ كأجل نهائي لاستكمال هذه الآليات.

وقد التزمت الدول الأعضاء في منظمة التجارة العالمية بتقديم مشاريع لوائح عامة لالتزامات المتعلقة بالآليات التي سيتم اعتمادها قبل ٣١ يوليو ٢٠٠٦. ومن المؤتمر الانتهاء من هذه الجولة قبل نهاية سنة ٢٠٠٦.

### ١/ الزراعة

لقد قبلت الدول الأعضاء في منظمة التجارة العالمية "إلغاء كل وسائل الدعم للصادرات" في أجل غايته نهاية سنة ٢٠١٣ شريطة تحقيق الجزء الأوفر من التخفيضات التي لم يتم تحديدها قبل سنة ٢٠١٠. وفي المقابل يمكن للبلدان الأوروبية فرض قيود على الصيغ الأخرى لوسائل دعم صادرات المنتجات الزراعية في العالم. ومن هذه الصيغ، نذكر اعتماد الصادرات والمساعدات الغذائية العينية في الولايات المتحدة الأمريكية والشركات التجارية العمومية في كندا وأستراليا وزيلاندا الجديدة المعروفة بممارساتها المخالفة للعرف التجاري.

ومن جهة أخرى، يتعين بمقتضى البيان الوزاري على الدول الأعضاء في منظمة التجارة العالمية إعداد سياسات حول المساعدة الغذائية والعمل على تطويرها وبرامج اعتماد الصادرات ومناهج عمل المؤسسات العمومية العاملة في ميدان الصادرات وذلك في أجل لا يتعدى ٣٠ أبريل ٢٠٠٦ في إطار الآليات. أما عن التعريفات فقد حصل اتفاق بين مختلف الأعضاء على وضع هياكل تعريفية تتدرج من خلالها التخفيضات حسب أربعة تفرعات.

وفضلاً عن هذا، فإن البيان الختامي الذي يتعين، عند الاقتضاء، اعتماده كدليل في إعداد الآليات الشاملة ستمكن بفضلها البلدان النامية من الاعتماد على نفسها في ضبط العدد الملائم من الخطوط التعريفية كموايد متميزة التي تملئها المؤشرات المتعلقة بالأمن الغذائي وضمان وسائل العيش والتنمية

الريفية. كما قد تلجأ هذه البلدان أيضا إلى الوسائل الوقائية الخاصة لحماية الزراعة ضد احتمالات ارتفاع الواردات بصفة فجائية أو انخفاض أسعار الواردات.

أما العناصر المتميزة والمتعلقة بمادة خاصة وبالآليات الوقائية فسيتم ضبطها لتصبح من العناصر المكونة للآليات الخاصة بالزراعة.

## ٢/ القطن

أما عن القطن فقد نجحت البلدان الإفريقية في اكتساب مبدأ إلغاء وسائل الدعم لصادرات القطن سنة ٢٠٠٦ بدون التوفيق في إلغاء الدعم الداخلي للإنتاج الذي كثيرا ما يكون أكثر ضررا للصادرات. وتشير الاتفاقية بصفة خاصة إلى ضرورة العمل على تخفيض وسائل دعم الصادرات بصفة أكثر فاعلية.

وفعلا لا تشير الاتفاقية إلى أي عمل خاص بالدعم الداخلي الذي قدرت قيمته بحوالي ٣,٨ مليار دولار أمريكي سنة ٢٠٠٤ وهو المبلغ الذي تدفعه الولايات المتحدة الأمريكية لتدعيم قطاع القطن.

ومن جهة أخرى، يمكن تصدير قطن الدول الأعضاء الأقل نموا وخاصة منها بلدان غرب إفريقيا (مالي، البنين، بوركينا فاسو، تشاد) نحو البلدان المتقدمة بدون أن توظف عليها رسوم أو تخضع لقيود نظام الحصص وذلك بداية من انتهاء مفاوضات الدوحة. ولكن لم تقنع كل هذه التدابير المنتجين الأفارقة واعتبروها غير مجدية.

## ٣/ التدابير التي تم اتخاذها لفائدة البلدان الأقل نموا

بإمكان البلدان النامية والبلدان المتقدمة الراغبة في ذلك أن تمنح الإعفاء من الرسوم الجمركية ونظام الحصص لفائدة ٩٧% على الأقل من سلع البلدان ذات المنشأ من الدول الأقل نموا وذلك بداية من سنة ٢٠٠٨.

## ٤/ المواد غير الزراعية

لم تسجل المفاوضات حول المواد غير الزراعية سوى تقدما طفيفا. ولقد دارت المناقشات حول صيغ التخفيض بدون التوفيق في تحديد نسبة التخفيض.

أما عن صيغ تخفيض التعريفات الموظفة على المواد غير الزراعية فقد اعتمد البيان الوزاري "الصيغة السويسرية" مع عدم تحديد عدد ضواري تخفيض التعريفات الصناعية.

كما ينص البيان على "المعاملة بالمثل غير الشاملة في تبادل التزامات التخفيض" كما يتعين أن توفر الصيغة المعتمدة "تخفيض التعريفات بما فيها تخفيض أو إلغاء الذروة التعريفية والتعريفات المرتفعة وتوالي ارتفاع الرسوم الموظفة بصفة خاصة على المواد التي يشكل تصديرها أهمية حيوية بالنسبة للبلدان النامية".

كما ينص البيان أيضا على توخي المرونة بالنسبة للبلدان النامية مثل الإعفاء من تخفيض عدد ضئيل من الخطوط التعريفية أو تخفيضات أقل أهمية من تلك التي تتطلبها الصيغة حول العدد الأقصى من الخطوط.

#### ٥/ الخدمات

لقد نال المرفق "ج" حول الخدمات أوفر حظ من الأخذ والرد من مشروع بيان ٧ ديسمبر ٢٠٠٥. فقد طلبت عدة بلدان نامية الإلغاء الكلي لهذا المرفق. إذ أبدت عدم ارتياحها لمقتضيات الملحق المتعلقة بأهداف الجودة وصيغته الإلزامية التي تطلب من الدول الأعضاء العمل على الدخول في مفاوضات متعددة الأطراف لبحث سبل الدخول إلى الأسواق كلما توصلت بطلب في هذا الشأن.

لقد انخفضت حدة الصيغة الإلزامية للبيان الوزاري النهائي خاصة في الفقرة السابعة من المرفق 'ج' المتعلق بمسلسل طلبات العروض المتعددة الأطراف في صيغته المراجعة والذي يضبط بصفة واضحة إلزامية اعتبار الطلبات الجماعية في إطار الفقرة الثانية من البند التاسع عشر من الاتفاقية العامة حول تجارة الخدمات التي تنص على أن تحرير تجارة الخدمات يجب أن يراعي تفاوت مستويات التنمية بين البلدان.

كما اتفقت الأطراف أيضا على وجوب تقديم الطلبات المتعددة الأطراف في أجل أقصاه ٢٨ فبراير ٢٠٠٦ أو بعد هذا التاريخ إذا ما سنحت الفرصة. كما سيتم تقديم السلسلة الثانية من العروض في صيغتها المراجعة في أجل لا يتعدى ٣١ يوليو ٢٠٠٦. ويتعين تقديم لوائح الالتزامات النهائية الأولية في أجل لا يتعدى ٣١ أكتوبر ٢٠٠٦.

#### الفقرة الثالثة/ المفاوضات التجارية لمنظمة التجارة العالمية بعد المؤتمر الوزاري السادس في هونغ كونغ.

تركز النقاش منذ اجتماع هونغ كونغ حول مسائل أساسية ثلاثة: تخفيض حجم المساعدات الزراعية الداخلية خاصة في الولايات المتحدة الأمريكية، فتح الأسواق في وجه المواد الصناعية وخدمات البلدان النامية ثم تخفيض التعريفات الجمركية الموظفة على منتجات الاتحاد الأوروبي الزراعية.

لقد تميزت مرحلة ما بعد هونغ كونغ ببذل جهود حثيثة قصد مراعاة تاريخ ٣٠ أبريل ٢٠٠٦ وهو الأجل المحدد لوضع الآليات المتعلقة بالزراعة ودخول المنتجات غير الزراعية إلى الأسواق NAMA وذلك وفقا لبلاغ هونغ كونغ. ورغم كل الجهود المبذولة فقد تم تعليق المفاوضات التجارية لجولة الدوحة في ٢٤ يوليو ٢٠٠٦ بجنيف. ولقد باعث قمة رؤساء حكومات دول مجموعة الثمانية G8 والتي انعقدت بسان بترسبورغ في ١٦ يوليو الماضي لتنشيط المفاوضات بالفشل.

وللتذكير، فإن تعثر المفاوضات أجبرت الأطراف المعنية إلى طلب تدخل المدير العام لمنظمة التجارة العالمية للعمل على تنشيط المفاوضات. ومع ذلك فقد باءت أيضا محاولات هذا الأخير بالفشل فأبدى رأيه خلال المجلس العمومي في يوليو ٢٠٠٦ بالتخلي عنها إلى أجل غير مسمى.

ولقد كان فشل هذه المفاوضات مرتقيا لتعذر احترام الآجال المحددة لاعتماد الآليات وتنفيذ بعض المهام الواردة في بلاغ هونغ كونغ والتي نص عليها أيضا الاجتماع الوزاري المصغر المنعقد بدافوس من ٢٧ إلى ٢٨ يناير ٢٠٠٦ على هامش المنتدى الاقتصادي العالمي. وتتعلق هذه الآجال بتقديم الطلبات الأولية المتعددة الأطراف في أجل أقصاه ٢٨ فبراير ٢٠٠٦ وبإعداد الآليات المتعلقة بالزراعة ودخول المنتجات غير الزراعية إلى الأسواق في أجل أقصاه ٣٠ أبريل ٢٠٠٦ و ٣١ يوليو ٢٠٠٦ بالنسبة لتقديم المشاريع واللوائح الخاصة بالخدمات والعروض المراجعة.

ولقد وصلت المفاوضات إلى الطريق المسدود نظرا للاختلافات القائمة بين وجهتي نظر الاتحاد الأوروبي والولايات المتحدة الأمريكية وتأثير السياسة الداخلية الأمريكية في المفاوضات التجارية. مع الإشارة إلى أن الاختلافات في وجهات النظر بين الولايات المتحدة الأمريكية والاتحاد الأوروبي من ناحية ومجموعة G20 من ناحية ثانية لم يكن لها تأثير حاسم في الموضوع. ومن الواضح أن خروج المفاوضات من الأزمة يمر أساسا بذويان جليد الحوار بين الاتحاد الأوروبي والولايات المتحدة الأمريكية على غرار اتفاقية 'بلار هاوس' خلال جولة الأوروغواي.

ويرى بعض الملاحظين أنه يتعين على الولايات المتحدة الأمريكية العمل على التقليل من أهمية الدعم الداخلي الذي تستفيد منه منتجاتها الزراعية. أما الاتحاد الأوروبي فيتعين عليه أن يفتح أسواقه أكثر فأكثر في وجه المنتجات الزراعية. كما يجب على مجموعة G20 وكبرى الدول النامية أن تعمل على تخفيض تعريفاتها الصناعية وفتح قطاع الخدمات في أسواقها.

ومن المحتمل أن تتطرق المفاوضات مجددا بعد الانتخابات الأمريكية المقررة في شهر نوفمبر. كما يرى البعض الآخر أنه سيقع تجميد جولة المفاوضات إلى غاية مجيء الإدارة الأمريكية الجديدة إلى البيت الأبيض سنة ٢٠٠٩، حيث من المعلوم أن إعادة انتخاب أعضاء الكونغرس سنة ٢٠٠٦ وانقضاء صلاحيات "سلطة تنشيط التجارة" (Trade Promotion Authority) في الولايات المتحدة الأمريكية في ٣١ يوليو ٢٠٠٧ التي تتمكن إدارة بوش بمقتضاها من التفاوض في شأن "اتفاقية شاملة"، كل ذلك قد يؤدي إلى تأجيل إمكانية التوصل إلى عقد اتفاقية لسنوات عديدة.

وهكذا، أدت حدة الخلافات بين الولايات المتحدة الأمريكية والاتحاد الأوروبي حول المسألة الزراعية إلى تأجيل المفاوضات حول المجالات الحيوية بالنسبة للبلدان الأقل نموا والبلدان النامية بصفة عامة ومن بينها بلدان منظمة المؤتمر الإسلامي إلى أجل غير مسمى.

ولا تخفي الدول الأعضاء في منظمة التجارة العالمية رغبتها الشديدة في إعادة تنشيط المفاوضات في إطار جولة الدوحة التي تم تعليقها في يوليو الماضي. ومن الملاحظ أن مجموعة G20 كانت الأكثر



نشاطا في هذا المجال حيث أشرفت على تنظيم لقاء بمدينة ريو دي جانيرو بالبرازيل في ٩ سبتمبر حتى يتمكن أعضاؤها من تنسيق مواقفهم وإرساء سبل التواصل مع مجموعات أخرى من البلدان النامية.

وفي بلاغ علني بتاريخ ٩ سبتمبر عبرت مجموعة G20<sup>2</sup> بالتعاون مع المجموعة الإفريقية ومجموعة آسيا والكرايبب والباسفيك والبلدان الأقل نموا وكذلك مجموعة البلدان ذات الاقتصاد الهش عن رغبتها في العودة أنيا إلى طاولة المفاوضات في شأن جولة الدوحة داعية بلدان الشمال إلى العمل على تحسين المقترحات التي تقدمت بها في شأن فتح الأسواق في وجه المنتجات الزراعية.

وقد طلبت البلدان النامية أن يتم الأخذ بعين الاعتبار اهتماماتها التي سبق أن أعربت عنها قبل مؤتمر هونغ كونغ في شأن المواد المتميزة والمسألة القطنية والآليات الوقائية الخاصة أو الدخول إلى الأسواق مع الإعفاء من الرسوم وبدون الخضوع إلى نظام الحصص بالنسبة للمواد ذات المنشأ من الدول الأقل نموا وكذلك الشأن بالنسبة للمساعدات الخاصة بالتجارة وتفعيل القرارات التي تم اتخاذها خلال المؤتمر الوزاري الأخير.

وفي حالة تأكد فشل المفاوضات فإن تعدد الاتفاقيات الثنائية سيكون هو النتيجة الحتمية لهذا الإخفاق مع ما في ذلك من تضخم مفرط في القواعد المختلفة مما يجعل المبادلات التجارية عملية معقدة ويزيد من حدة الفوارق بين البلدان وتشتد صولة البلدان القوية وتهمش وجهات نظر البلدان الصغيرة المنعزلة.

- لقد أجرى مؤخرا المدير العام لمنظمة التجارة العالمية السيد باسكال لامي اتصالات غير رسمية مع أهم الدول الفاعلة في التجارة العالمية لإيجاد مخرج للمفاوضات. إذ في اعتقاده بأن الظروف السياسية الراهنة سائحة لاختتام جولة الدوحة. ومن المعلوم أن أصحاب القرار السياسي في العالم بأسره يطلبون من منظمة التجارة العالمية إعادة الشروع في المفاوضات التي توقفت لأجل غير مسمى في يوليو ٢٠٠٦.

وقد قدم السيد باسكال لامي لمخاطبيه استطلاعا لأهم ميادين المفاوضات والمسائل الأساسية التي يتعين بحثها ومن أهمها:

- الدعم الداخلي للزراعة، حيث برزت بعض الملامح الدالة على الشروع في مباحثات جديدة حول الصلة بين رقم الدعم الداخلي الإجمالي ذو التداعيات المؤثرة في المبادلات و مختلف العناصر ونظم المواد المرتبطة بوسائل الدعم ذات التداعيات المؤثرة في المبادلات،
- الدخول إلى الأسواق للمواد الزراعية التي تعترق الدول الأعضاء في شأنها اعتماد منهجية أكثر شمولية بالنسبة للصلة بين المعادلة والمرونة الحالية، خاصة في ما يتعلق بالمواد الحساسة. ومن الملاحظ أن الوضعية الحالية للمواد المتميزة ما زالت أكثر غموضا،

<sup>2</sup> مجموعة G20 تضم ٤ دول أعضاء في منظمة المؤتمر الإسلامي : مصر، إندونيسيا، نيجيريا وباكستان.

- أما عن دخول المواد غير الزراعية إلى الأسواق فقد سجلت الأشغال بعض التقدم خاصة في ما يتعلق بالحواجز غير التعريفية والأعمال القطاعية وضوارب التخفيضات التعريفية،
- أما عن القواعد وخاصة منها القواعد المضادة للإغراق ووسائل الدعم ومنها وسائل الدعم الخاصة بالصيد البحري فعلى إثر المباحثات المكثفة سيقدم رئيس فريق المفاوضات وثيقة شمولية قد تشكل في الوقت المناسب وثيقة أساسية في المرحلة النهائية من المفاوضات،
- أما عن الاتفاقات التجارية الإقليمية فقد تم إبرام اتفاقية حول آليات الشفافية في هذه الاتفاقيات. لهذا، يتعين معالجة المسائل الأساسية المتعلقة بتوضيح القواعد الواردة في البند ٢٤ من اتفاقية 'الكات' في ما يتعلق "بأهم المبادلات التجارية"
- كما تم تسجيل بعض التقدم في بعض الميادين الأخرى مثل تسهيل المبادلات والتجارة والبيئة والإشارات الجغرافية والاتفاقية حول التعدد البيولوجي وبصفة خاصة المسألة الأساسية المتعلقة بالتمتع بما فيها الدخول إلى الأسواق بدون نظام حصص والإعفاء من الرسوم،
- وأخيراً، تسير المفاوضات بشأن المساعدة الخاصة بالتجارة نحو وضع آلية للمراقبة الواردة في بلاغ هونغ كونغ.

- اجتماع بوتسدام بألمانيا- يونيو ٢٠٠٧.

عقدت الأطراف الفاعلة الكبرى في المنظمة العالمية للتجارة ( الولايات المتحدة الأمريكية والاتحاد الأوروبي والهند والبرازيل ) اجتماعا غير رسمي بمدينة بوتسدام بألمانيا في يونيو ٢٠٠٧ قصد تسوية النزاعات التي تعرقل مفاوضات جولة الدوحة. وعلى غرار الاجتماعات السابقة لم يحقق هذا الاجتماع تقدما ملحوظا في المفاوضات نظرا للاختلافات القائمة حول المساعدات الزراعية وفتح الأسواق في وجه المنتجات الصناعية.

وقد يتسبب إخفاق اجتماع بوتسدام في تعثر مفاوضات الدوحة مع العلم بضيق الوقت. إذا ما أرادت البلدان ١٥١ الوفاء بالتزاماتها المتعلقة بإنهاء أشغالها قبل نهاية سنة ٢٠٠٧، لابد لها من التوصل إلى اتفاق حول الخطوط العريضة للمفاوضات خلال الأسابيع المقبلة.

وللتذكير، فإن الغرض من المفاوضات هو إيجاد حلول لمعادلة صعبة تتمثل في إقناع البلدان الغربية بضرورة المزيد من العمل على فتح أسواقها في وجه المنتجات الزراعية المستوردة من البلدان الصاعدة، وفي المقابل ستعمل هذه الأخيرة على رفع الحواجز التي تضعها أمام المنتجات الصناعية للدول الغنية.

## مواطن تبين المواقف

<p>- وسائل الدعم المقدمة للمزارعين:</p> <p>طلبت كل من البرازيل والاتحاد الأوروبي والهند من الولايات المتحدة الأمريكية تخفيض مستوى الدعم المقدم سنويا لفائدة مزارعيها إلى أقل من ١٥ مليار دولار أمريكي، في حين تتمسك الولايات المتحدة حاليا بنحو ٢٢ مليار دولار أمريكي.</p>
<p>- تخفيض الرسوم الجمركية على المنتجات الزراعية:</p> <p>في مقابل تخفيض مستوى الدعم الأمريكي المقدم لمزارعيها تطلب الولايات المتحدة الأمريكية من الاتحاد الأوروبي تخفيض الرسوم الجمركية بمعدل ٦٠ % على أقل تقدير على المنتجات الزراعية. يقدم الاتحاد الأوروبي بعرض لتخفيض بنسبة ٣٩ %، كما أبدى مبدئيا استعدادا للاقتراب من نسبة ٥٤ % التي تطلبها الدول الصاعدة.</p> <p>وتريد المفوضية الأوروبية حماية بعض المنتجات الحساسة مثل لحوم البقر من المغالاة في التخفيض. كما تود أن توفر حماية لـ ٨ % من الخطوط التعريفية (المنتجات المستوردة). وتطلب الولايات المتحدة الأمريكية أن لا تتجاوز هذه النسبة ١ % في حين تقترح منظمة التجارة العالمية ٥ % كحل وسط.</p>
<p>- تخفيض الرسوم الجمركية على المواد الصناعية:</p> <p>في مقابل تنازلات في الميدان الزراعي، تطلب البلدان الغربية من البلدان الصاعدة تحديد سقف الرسوم الجمركية الموظفة على وارداتها من المواد الصناعية في مستوى ١٥ % . أما الهند والبرازيل فيمكن لهما رفع هذا السقف إلى ٣٥ %. ولحماية صناعاتها الناشئة فهي تطالب باستمرار العمل بالتدابير الوقائية في مواجهة احتمالات ارتفاع الواردات.</p>

## القسم الثاني

### الدول الأعضاء في منظمة المؤتمر الإسلامي في طور الانضمام إلى منظمة التجارة العالمية

بلغ العدد الإجمالي لأعضاء منظمة التجارة العالمية ١٥١ دولة وذلك بعد انضمام طونغا في ٢٧ يوليو ٢٠٠٧.

يوجد ضمن هذه الدول ٣٩ دولة من الدول الأعضاء في منظمة المؤتمر الإسلامي أي ما يفوق ربع الدول الأعضاء في منظمة التجارة العالمية.

### الدول الأعضاء في منظمة المؤتمر الإسلامي المرشحة للانضمام إلى منظمة التجارة العالمية:

بلغ عدد الدول الأعضاء في منظمة المؤتمر الإسلامي المرشحة للانضمام إلى منظمة التجارة العالمية ١٤ دولة وهي : أفغانستان، الجزائر، أذربيجان، العراق، إيران، كازاخستان، لبنان، ليبيا، أوزبكستان، السودان، سوريا، طاجيكستان، اليمن وجزر القمر.

ويجدر أن نلاحظ أن شروط الانضمام أصبحت صعبة المنال بالنسبة للبلدان المرشحة الجديدة، وذلك بغض النظر عن المستوى التنموي للبلد المرشح. يتقيد البلد المرشح الجديد فعلا بالتزامات أكثر إجحافاً وتشدداً من تلك التي تلتزم بها الدول الأعضاء في منظمة التجارة العالمية (وهي ما يطلق عليه الالتزامات الإضافية للمنظمة العالمية للتجارة). كما أن المعاملة الخاصة والمتميزة لا تمنح للبلدان النامية عند انضمامها للمنظمة العالمية للتجارة.

ولا تستفيد البلدان التي تنضم إلى منظمة التجارة العالمية بفترات انتقالية بصفة آلية، وهي الفترات المخولة عادة للبلدان الأعضاء أصلاً بمقتضى البند XII، وذلك بقطع النظر عن مستوى التنمية الاقتصادية لهذه البلدان. لقد تم منح بعض الفترات الانتقالية ضمن قطاعات معينة ولمدة قصيرة وذلك بعد تقديم جدول زمني تفصيلي يتعلق بالتنفيذ وضمانات حول الالتزام بقواعد منظمة التجارة العالمية (إصدار القوانين المناسبة، تدريب الموظفين القائمين على عملية التنفيذ، الخ..) في بقية القطاعات.

ولهذا، يتعين على الدول الأعضاء في منظمة المؤتمر الإسلامي أن تدافع عن فكرة منح فترات انتقالية مناسبة للبلدان المرشحة للانضمام للمنظمة العالمية للتجارة. كما يجب أن تتلاءم شروط الدخول إلى الأسواق مع مستوى التنمية الاقتصادية للبلد المرشح. كما لا يجب أن يشترط على البلدان المرشحة للانضمام أن تقبل بالاتفاقيات المتعددة الأطراف مثل الاتفاقية حول الصفقات العمومية والاتفاقية حول الطيران المدني. كما يجب تبسيط الإجراءات المتبعة لانضمام البلدان الأقل نمواً والإسراع بتطبيقها.

١. أفغانستان :

قدمت أفغانستان طلبا للانضمام إلى منظمة التجارة العالمية يوم ٢١ نوفمبر ٢٠٠٤. وقد تم إنشاء فريق عمل خلال اجتماع المجلس العمومي بتاريخ ١٣ ديسمبر ٢٠٠٤. لم تقدم أفغانستان مذكرة حول نظام تجارتها الخارجية. ولحد الآن لم يجتمع فريق العمل.

٢. الجزائر

بعد حضورها بصفة ملاحظ منذ سنة ١٩٨٧، قدمت الجزائر رسميا في يونيو سنة ١٩٩٦ مذكرة للمنظمة العالمية للتجارة حول نظام تجارتها الخارجية. وهو ما يشكل الخطوة الأولى في إجراءات الانضمام للمنظمة.

تلقت الجزائر منذ هذا التاريخ سلسلة من الأسئلة من قبل بعض الدول الأعضاء في منظمة التجارة العالمية، ومنها الولايات المتحدة الأمريكية والاتحاد الأوروبي وسويسرا واليابان وأستراليا. بعد تلقي منظمة التجارة العالمية الأجوبة الأولى، عقد فريق العمل اجتماعه الأول حول انضمام الجزائر في شهر أبريل ١٩٩٨ بنجيف.

مرت الجزائر بثمانية جولات من المفاوضات المتعددة الأطراف (أبريل ١٩٩٨، فبراير ٢٠٠٢، مايو ٢٠٠٢، نوفمبر ٢٠٠٢، مايو ٢٠٠٣، ثم سنتي ٢٠٠٤ و ٢٠٠٥) وسلسلتين من المفاوضات الثنائية في قطاعات الزراعة والصناعة والخدمات (أبريل ٢٠٠٢ ونوفمبر ٢٠٠٢). أما المسائل التي تناولتها المفاوضات بالبحث فهي : الزراعة، النظام الجمركي، تجارة الدولة، الشفافية وإصلاح النظام القانوني ثم حقوق الملكية الفكرية المتعلقة بالتجارة (TRIPS).

قدمت الجزائر في مارس ٢٠٠٢ صيغة مراجعة للعروض المبدئية بشأن السلع والخدمات. كما تم توزيع صيغ مراجعة للعروض في ١٨ يناير ٢٠٠٥. وتم أيضا بحث عناصر مراجعة من مشروع تقرير فريق العمل وآخر المستجدات المتعلقة بالقوانين وذلك خلال اجتماع فريق العمل في ٢٥ فبراير ٢٠٠٥.

أجرت الجزائر لقاءات ثنائية مع حوالي ١٠ بلدان وهي : الولايات المتحدة الأمريكية، اليابان، سويسرا، أستراليا، كندا، الاتحاد الأوروبي، كوبا، الأوروغواي، تركيا وكوريا الجنوبية.

يضم فريق العمل المشرف على انضمام الجزائر والذي يرأسه السيد بريز ديلكاستيو (الأوروغواي) ٤٣ دولة.

- انعقد الاجتماع التاسع لفريق العمل المكلف بتحضير انضمام الجزائر إلى منظمة التجارة العالمية بمقر المنظمة بتاريخ ٢١ أكتوبر ٢٠٠٥.

تضمن جدول عمل هذا الاجتماع بحث تطورات المفاوضات الثنائية حول الدخول إلى الأسواق ومشروع تقرير فريق العمل وآخر المستجدات المتعلقة بتطور القانون الجزائري.

يعمل هذا الفريق حاليا على دراسة الوثيقة " مشروع تقرير فريق العمل حول انضمام الجزائر" التي تشكل محور مناقشات الاجتماع المنعقد في ٢١ أكتوبر ٢٠٠٥.

تم تنظيم لقاءات ثنائية بين ممثلي الوفد الجزائري وبعض الدول الأعضاء في منظمة التجارة العالمية على هامش انعقاد اجتماع فريق العمل من ١٨ إلى ٢٠ أكتوبر ٢٠٠٥. نذكر بصفة خاصة اللقاءات الثنائية مع الولايات المتحدة الأمريكية، سويسرا، زيلاندة الجديدة وماليزيا والتي تناولت بالبحث دخول السلع والخدمات إلى الأسواق.

تجري حاليا المفاوضات الثنائية في مجال الدخول إلى الأسواق على أساس العروض المعدلة المتعلقة بالسلع والخدمات. كما يجري حاليا على المستوى المتعدد الأطراف بحث نظام التجارة الخارجية وتم توزيع مشروع التقرير المعدل لفريق العمل في يونيو ٢٠٠٦.

#### بحثت الدول الأعضاء في منظمة التجارة العالمية في ١٧ يناير ٢٠٠٨ مشروع التقرير المراجع لمجموعة العمل

يتضمن تقرير مجموعة العمل فحصا لنظام التجارة الخارجية الجزائري وكذلك الإصلاحات التي قامت بها الجزائر خلال السنوات الأخيرة حتى يصبح إطارها القانوني والمؤسسي ملائما لقواعد منظمة التجارة العالمية. كما قام أعضاء مجموعة العمل بتقييم التقدم الحاصل في المفاوضات الثنائية الجارية حول دخول السلع والخدمات للأسواق.

وقد أقر أعضاء فريق العمل التقدم الذي حققته الجزائر في إصلاح نظامها التجاري حتى يتلاءم تماما مع قواعد ومقتضيات منظمة التجارة العالمية. وهكذا، اعتمدت الجزائر قوانين جديدة تتعلق بالحوافز الفنية للتجارة والتدابير الصحية والصحة النباتية والملكية الفكرية والممارسات المضادة للإغراق والتدابير الوقائية وتدابير المقاصة وسياسات الأسعار والتقييم الجمركي واستيراد المواد الصيدلانية وتصدير لحوم الأبقار والمواشي والنخيل.

#### المفاوضات الثنائية حول دخول السلع والخدمات للأسواق:

أنهت الجزائر مفاوضاتها مع البرازيل والأوروغواي وكوبا وفنزويلا وسويسرا كما أنها ستنهج نفس السياق مع الاتحاد الأوروبي وكندا وماليزيا وتركيا وجمهورية كوريا والإكوادور والولايات المتحدة الأمريكية والنرويج وأستراليا واليابان.

### ٣- أذربيجان

تم تكوين فريق العمل حول انضمام أذربيجان في ١٦ يوليو ١٩٩٧ وقد قدمت أذربيجان مذكرة حول نظام تجارتها الخارجية في أبريل ١٩٩٩. كما قدمت أذربيجان أجوبة على مجموعة أولى من الأسئلة حول هذه المذكرة في يوليو ٢٠٠٠، تلتها أجوبة أخرى في ديسمبر ٢٠٠١. انعقد الاجتماع الأول لفريق العمل في ٧ يونيو ٢٠٠٢، والاجتماع الأخير في مارس ٢٠٠٦. ويتم حالياً إجراء مفاوضات ثنائية حول دخول السلع والخدمات إلى الأسواق على أساس العروض المراجعة.

### ٤- العراق

تم إيداع طلب انضمام العراق إلى منظمة التجارة العالمية في ٣٠ سبتمبر ٢٠٠٤ بناء على البند الثاني عشر. كما تم إنشاء فريق عمل خلال المجلس العمومي المنعقد في ١٣ ديسمبر ٢٠٠٤ يترأسه السيد "كيلارمو فاليس كالميز" من الأوروبي.

قدم العراق مذكرة حول نظام تجارتها الخارجية ولكن لم يجتمع فريق العمل لحد الآن.

وللمرة الأولى منذ إيداع الطلب العراقي للانضمام لمنظمة التجارة العالمية سنة ٢٠٠٤ عقد فريق العمل اجتماعه في ٢٥ مايو ٢٠٠٧ لبحث القانون التجاري العراقي ومدى توافقه مع مبادئ منظمة التجارة العالمية.

عقد العراق اجتماعات ثنائية مع البرازيل ومصر والإمارات العربية المتحدة والولايات المتحدة الأمريكية والأردن والمغرب والنرويج وعمان وتايوان والاتحاد الأوروبي والفياتنام. وقد طلب من العراق تقديم عروض أولية للتقدم بالمفاوضات حول دخول السلع والخدمات إلى الأسواق.

ويتعهد العراق بإعداد الوثائق حول الزراعة والخدمات والحوالجز الفنية للتجارة والمسائل المتعلقة بالصحة والصحة النباتية والملكية الفكرية. كما سيقوم العراق بإعداد مخطط العمل التشريعي العام الذي سيبين للدول الأعضاء في منظمة التجارة العالمية الوضع الراهن لقانون التجارة الخارجية والمشاريع الحالية في هذا المجال.

قدم أعضاء فريق العمل في ٢ أبريل ٢٠٠٨ دعمهم لانضمام العراق السريع لمنظمة التجارة العالمية باعتباره سيسهم في إدماج العراق في الاقتصاد العالمي. وقد أشار وزير التجارة العراقي السيد السوداني إلى أن العراق مصمم على تجاوز الوضع الحالي الصعب الذي يتخبط فيه للمضي قدماً في مسلسل الانضمام لمنظمة التجارة العالمية، كما أضاف أن انضمام العراق يشكل ميزة مهمة بالنسبة للمجتمع الدولي.

### مراجعة التشريع التجاري:

هذا المستوى، يقوم أعضاء فريق العمل بمراجعة كل جوانب السياسات التجارية والاقتصادية في العراق لمعرفة مدى توافقها مع مقتضيات ومبادئ المنظمة العالمية للتجارة.

منذ الاجتماع الأول لفريق العمل المنعقد في مايو ٢٠٠٧ استعرض العراق مخطط العمل التشريعي الذي يبين فيه التقدم الحاصل في تنفيذ الإصلاحات القانونية. كما قدم العراق أيضا بيانات حول التدابير الصحية والصحة النباتية التي يطبقها والحواجز الفنية للتجارة وجوانب حقوق الملكية الفكرية ذات الصلة بالتجارة ووسائل الدعم الداخلي والتعويضات للصادرات التي يمنحها لفائدة قطاع الزراعة.

#### المفاوضات الثنائية

التقى العراق مجموعة من الأعضاء على هامش اجتماعات فريق العمل. سوف تنطلق المفاوضات حول الدخول للأسواق حينما يقدم العراق عروضه الأولية حول السلع والخدمات.

#### **٥- إيران**

تم إيداع طلب إيران لانضمامها إلى منظمة التجارة العالمية لدى المجلس العمومي خلال دورته المنعقدة يومي ٨ و ٩ يوليو ٢٠٠٤ بجنيف (WT/ACC/IRN/1). ولقد تمت الموافقة على ترشيح إيران بالإجماع خلال انعقاد المجلس العمومي يوم ٢٦ مايو ٢٠٠٥.

تم تكوين فريق العمل خلال انعقاد المجلس العمومي في ٢٦ مايو ٢٠٠٥. ولحد الآن لم تقدم إيران مذكرة حول نظام تجارتها الخارجية. ولم يجتمع فريق العمل بعد.

وللتذكير فإن إيران سبق أن قدمت ترشيحها في سبتمبر ١٩٩٦ وتم رفض طلبها ٢١ مرة منذ مايو ٢٠٠١ من طرف المجلس العمومي نظرا لممارسة حق الفيتو من طرف الولايات المتحدة الأمريكية.

#### **٦- كازاخستان**

تم تكوين فريق العمل حول انضمام كازاخستان في ٦ فبراير ١٩٩٦. وقد ابتدأت المفاوضات الثنائية للدخول إلى الأسواق في مجالي السلع والخدمات في أكتوبر ١٩٩٧ وتستمر في إطار عرض جديد حول السلع والخدمات. ومن بين المواضيع التي تم بحثها فهي : الزراعة، النظام الجمركي (وكذلك الاتفاقات الجمركية)، الرقابة على الأسعار، رخص الاستيراد، وسائل دعم القطاع الصناعي، المعايير والمواصفات الصحية والصحة النباتية، الحواجز الفنية للتجارة، شفافية النظام القانوني وإصلاح النظام التشريعي، الخدمات وحقوق الملكية الفكرية المتعلقة بالتجارة TRIPS.

تم وضع صيغة معدلة لمخلص أحداث النقاط التي تناولها اجتماع فريق العمل من طرف السكرتارية وتم بحثها خلال الاجتماع السابع لفريق العمل في نوفمبر ٢٠٠٤. وتم تحديد تاريخ مايو ٢٠٠٥ كموعدا للاجتماع الموالي.



قدم رئيس فريق العمل المكلف بتحضير انضمام كازاخستان لمنظمة التجارة العالمية السفير 'فيسا تاباني هيمانين' (فنلندا) يوم ٧ يونيو ٢٠٠٥ تقريرا إيجابيا حول تطورات ترشيح كازاخستان التي قامت بإصلاحات جوهرية.

يتم حاليا إجراء المفاوضات الثنائية حول الدخول إلى الأسواق على أساس العروض المحملة والمتعلقة بالسلع والخدمات الموزعة سنة ٢٠٠٤. ولقد تم توزيع الصيغة النهائية لمشروع تقرير فريق العمل في سبتمبر ٢٠٠٦ الذي عقد اجتماعه الأخير في نوفمبر ٢٠٠٦.

#### ٧- لبنان

تم تكوين فريق العمل حول انضمام لبنان في ١٤ أبريل ١٩٩٩. وقد تم نشر تقرير حول نظام التجارة الخارجية اللبنانية في يونيو ٢٠٠١، وتم توزيع الأجوبة المتعلقة بالأسئلة المطروحة في شأن المذكرة اللبنانية في يونيو ٢٠٠٢. وعقد فريق العمل اجتماعه الأول في ١٤ أكتوبر ٢٠٠٢.

ويتم حاليا إجراء مفاوضات ثنائية حول دخول السلع والخدمات إلى الأسواق على أساس العروض المراجعة. وقد تم عقد الاجتماع الخامس لفريق العمل في مايو ٢٠٠٧.

#### ٨- ليبيا

قامت ليبيا بإيداع طلب رسمي للانضمام للمنظمة العالمية للتجارة يوم ٢٥ نوفمبر ٢٠٠١ (Doc.WTO/ACC/LBY/1). وفي ٢٧ يوليو ٢٠٠٤ وافقت الدول الأعضاء في منظمة التجارة العالمية على الشروع في المفاوضات مع ليبيا.

لحد الآن لم تقدم ليبيا مذكرة حول نظام تجارتها الخارجية كما أن فريق العمل لم يعقد بعد اجتماعه الأول.

#### ٩- السودان

تم تكوين فريق العمل حول انضمام السودان يوم ٢٥ أكتوبر ١٩٩٤ كما تم تقديم مذكرة حول نظام التجارة الخارجية السودانية في يناير ١٩٩٩. كما قدم السودان أجوبة على الأسئلة التي طرحت في هذا الشأن في شهر نوفمبر ٢٠٠٠، كما تم طرح مجموعة ثانية من الأسئلة في يناير ٢٠٠٣. انعقد الاجتماع الثاني لفريق العمل في مارس ٢٠٠٤.

ويتم حاليا إجراء مفاوضات ثنائية حول دخول السلع والخدمات إلى الأسواق على أساس العروض المراجعة.

#### ١٠ - طاجيكستان

قدمت حكومة طاجيكستان طلبا رسميا يوم ٢٩ مايو ٢٠٠١ إلى المدير العام للمنظمة العالمية للتجارة للانضمام وفقا للفصل XII. وتم تكوين فريق العمل في ١٨ يوليو ٢٠٠١ خلال اجتماع المجلس

العمومي. قدمت طاجيكستان مذكرة حول نظام تجارتها الخارجية في فبراير ٢٠٠٣. ولقد تم التوصل بمجموعة من الأجوبة التي تم طرحها من طرف الدول الأعضاء في سبتمبر ٢٠٠٣. ويتم حاليا إجراء مفاوضات ثنائية حول دخول السلع والخدمات إلى الأسواق على أساس العروض المراجعة. ولقد عقد فريق العمل اجتماعه الثاني في أبريل ٢٠٠٥ تم خلاله بحث نظام التجارة الخارجية لطدجستان. ويتم حاليا إجراء مفاوضات ثنائية حول دخول السلع والخدمات إلى الأسواق على أساس العروض المعدلة. وقد تم عقد الاجتماع الثالث لفريق العمل في أكتوبر ٢٠٠٦ قصد مواصلة الاطلاع على نظام طاجيكستان للتجارة الخارجية وبحثه.

#### ١١- أوزبكستان

تم تكوين فريق العمل حول انضمام أوزبكستان إلى منظمة التجارة العالمية يوم ٢١ ديسمبر ١٩٩٤. وقدمت حكومة أوزبكستان مذكرة حول نظام تجارتها الخارجية في سبتمبر ١٩٩٨ كما تم تقديم أجوبة في شأن بعض الأسئلة في أكتوبر ١٩٩٩. وتم الشروع في مفاوضات ثنائية حول الدخول إلى الأسواق. اجتمع فريق العمل لأول مرة في ١٧ يوليو ٢٠٠٢.

أقامت أوزبكستان مفاوضات ثنائية حول دخول السلع والخدمات إلى الأسواق مع الدول الأعضاء المعنية على أساس العروض الأصلية المقدمة في سبتمبر ٢٠٠٥. ولقد انعقد الاجتماع الثالث لفريق العمل في أكتوبر ٢٠٠٥.

#### ١٢- سوريا

في ٣٠ أكتوبر ٢٠٠١ تم إبلاغ طلب انضمام سوريا إلى المدير العام لمنظمة التجارة العالمية (WT/ACC/SYR/1).

لحد الآن، لم يتم تكوين أي فريق عمل للنظر في طلب سوريا المتعلق بانضمامها لمنظمة التجارة العالمية (الوثيقة WT/ACC/SYR/1,2,3).

#### ١٣- اليمن

قدمت الحكومة اليمنية طلبا للانضمام للمنظمة العالمية للتجارة في ١٤ أبريل ٢٠٠٠ وبإدارة المجلس العمومي بتكوين فريق العمل في هذا الشأن يوم ١٧ يوليو ٢٠٠٠. وقامت الحكومة اليمنية بتوزيع المذكرة حول النظام اليمني للتجارة الخارجية في شهر نوفمبر ٢٠٠٢. ولحد الآن لم يجتمع فريق العمل.

عقد فريق العمل المكلف بتحضير انضمام اليمن إلى منظمة التجارة العالمية اجتماعه الثاني في ٣ أكتوبر ٢٠٠٥ حيث تم مبدئيا الاطلاع على ملخص وقائع أهم المسائل التي تم عرضها للبحث تلاه الاطلاع أيضا على نظام التجارة الخارجية وبحث آخر المستجدات على المستوى التشريعي باليمن. ولقد تم الشروع في مفاوضات ثنائية حول دخول السلع والخدمات إلى الأسواق على أساس العروض الأصلية.

انعقد الاجتماع الثالث لفريق العمل في يوليو ٢٠٠٦.

أكدت الحكومة اليمنية خلال الاجتماع الرابع لفريق العمل حول انضمام اليمن (المنعقد يوم ٢ نونبر ٢٠٠٧) عزمها على الاستجابة لكل شروط الانضمام لمنظمة التجارة العالمية سنة ٢٠٠٨ ليصبح اليمن عضوا في غضون سنة ٢٠٠٩.

رحب الرئيس هارتموت روبان (ألمانيا) بالبعثة اليمنية التي يقودها وزير التجارة والصناعة الجديد السيد يحي المتوكل معبرا عن ارتياحه لعزم اليمن المتجدد لتسريع المفاوضات قصد الانضمام لمنظمة التجارة العالمية.

يتعين على اليمن العمل على تجاوز النقائص التي تم ضبطها في نظامه التجاري ووضع تشريع وآليات تنفيذية تتوافق مع مقتضيات المنظمة العالمية للتجارة. وستمكن السكرتارية على أساس المعطيات التي تم الحصول عليها من ضبط عناصر مشروع تقرير فريق العمل للاجتماع القادم.

قام اليمن بعقد اجتماعات ثنائية مع بعض الأعضاء المهتمين واستوفى مفاوضاته مع الصين في خصوص الدخول إلى الأسواق. وسيتم القيام بمفاوضات ثنائية مكثفة على أساس عروض يتم تحسينها وتقديمها قبل الاجتماع القادم.

#### ١٤- جزر القمر

بادرت الجمعية العامة في ٩ أكتوبر ٢٠٠٧ بتكوين فريق عمل مكلف ببحث طلب جزر القمر المتعلق بانضمامها لمنظمة التجارة العالمية. ولقد منحت الرئيس حق تعيين رئيس فريق العمل بالتشاور مع مختلف الدول الأعضاء في المنظمة وممثلي جزر القمر (WT/ACC/COM/I).

رئيس فريق العمل	تاريخ إنشاء فريق العمل	البلدان
---	١٣ دجنبر ٢٠٠٤	أفغانستان
أوروغواي	١٧ يونيو ١٩٨٧	الجزائر
ألمانيا	١٦ يوليو ١٩٩٧	أنريجان
---	٩ أكتوبر ٢٠٠٧	جزر القمر
فنلندة	٦ فبراير ١٩٩٦	كازاخستان
أوروغواي	١٣ دجنبر ٢٠٠٤	العراق
---	٢٦ مايو ٢٠٠٥	إيران
فرنسا	١٤ أبريل ١٩٩٩	لبنان
---	٢٧ يوليو ٢٠٠٤	ليبيا
المغرب	٢٥ أكتوبر ١٩٩٤	السودان
---	١٨ يوليو ٢٠٠١	طاجيكستان
المكسيك	٢١ ديسمبر ١٩٩٤	أوزبكستان
---	٣٠ أكتوبر ٢٠٠١	سوريا
ألمانيا	١٧ يوليو ٢٠٠٠	اليمن

المصدر: منظمة التجارة العالمية

ملخص للاضمانات التجارية الى منظمة التجارة العالمية

موضوع تقرير فريق العمل	عروض الخدمات		عروض السلع		عدد اجتماعات فريق العمل	الاتحاد الأول أو الأخير لفريق العمل	مذكورة التجارة الخارجية	إنشاء فريق العمل	الطلب	
	العروض الأخير	العروض الأول	العروض الأخير	العروض الأول				ديسمبر ٢٠٠٤	نوفمبر ٢٠٠٤	أفغانستان
								يونيو ١٩٨٧	يونيو ١٩٨٧	الجزائر
يونيو ٢٠٠٦	يناير ٢٠٠٥	مارس ٢٠٠٢	يناير ٢٠٠٥	فبراير ٢٠٠٢	٩	أبريل ١٩٩٨ أكتوبر ٢٠٠٥ نوفمبر ٢٠٠٦ مارس ٢٠٠٦	يوليو ١٩٩٦	يوليو ١٩٨٧	يونيو ١٩٨٧	أذربيجان
	مارس ٢٠٠٧	ماي ٢٠٠٥	فبراير ٢٠٠٦	ماي ٢٠٠٥	٤		أبريل ١٩٩٩	يوليو ١٩٩٧	يونيو ١٩٩٧	أذربيجان
								ماي ٢٠٠٥	يوليو ١٩٩٦	إيران
								ديسمبر ٢٠٠٤	سبتمبر ٢٠٠٤	العراق
								يوليو ٢٠٠٤	يونيو ٢٠٠٤	ليبيا
يونيو ٢٠٠٦	يونيو ٢٠٠٤	سبتمبر ١٩٩٧	ماي ٢٠٠٤	يونيو ١٩٩٧	٨	مارس ١٩٩٧ يونيو ٢٠٠٥	سبتمبر ١٩٩٦	فبراير ١٩٩٦	يناير ١٩٩٦	كازخستان
		سبتمبر ٢٠٠٥		سبتمبر ٢٠٠٥	٣	يوليو ٢٠٠٢ أكتوبر ٢٠٠٥	أكتوبر ١٩٩٨	ديسمبر ١٩٩٤	ديسمبر ١٩٩٤	أوزبكستان
يونيو ٢٠٠٧	يونيو ٢٠٠٤	نوفمبر ٢٠٠٢	يونيو ٢٠٠٤	نوفمبر ٢٠٠٢	٤	أكتوبر ٢٠٠٢ مارس ٢٠٠٦	يونيو ٢٠٠١	أبريل ١٩٩٩	يناير ١٩٩٩	لبنان
سبتمبر ٢٠٠٤	أكتوبر ٢٠٠٦	يونيو ٢٠٠٤	فبراير ٢٠٠٥	يوليو ٢٠٠٤	٧	نوفمبر ٢٠٠٣ مارس ٢٠٠٤ مارس ٢٠٠٥ أبريل ٢٠٠٥	يناير ١٩٩٩	أكتوبر ١٩٩٤	أكتوبر ١٩٩٤	السودان
يونيو ٢٠٠٦	يونيو ٢٠٠٦	فبراير ٢٠٠٤	يونيو ٢٠٠٦	فبراير ٢٠٠٤	٢	أبريل ٢٠٠٥	فبراير ٢٠٠٣	يوليو ٢٠٠١	ماي ٢٠٠١	طاجيكستان
يونيو ٢٠٠٦	يونيو ٢٠٠٦	غطت ٢٠٠٥	يونيو ٢٠٠٦	سبتمبر ٢٠٠٥	٢	نوفمبر ٢٠٠٤ يونيو ٢٠٠٦	نوفمبر ٢٠٠٢	يوليو ٢٠٠٠	أبريل ٢٠٠٠	اليمن

المصدر : منظمة التجارة العالمية

### القسم الثالث

#### أنشطة المركز الإسلامي لتنمية التجارة ومنظمة المؤتمر الإسلامي

بخصوص المفاوضات التجارية المتعددة الأطراف الدائرة في إطار منظمة التجارة العالمية سيستمر المركز الإسلامي لتنمية التجارة في بذل مجهوداته للتسيق بين بلدان منظمة المؤتمر الإسلامي خلال المفاوضات المقبلة لمنظمة التجارة العالمية.

وسيقدم المركز المساعدة الفنية الضرورية للدول الأعضاء خاصة منها الدول الأقل نمواً وذلك بمدها بالدعم والخبرة اللازمتين في المفاوضات وتنفيذ النتائج بتوفير الخبرة والاستشارة.

ومن جهة أخرى، يعتزم المركز الإسلامي لتنمية التجارة تنظيم عدة ندوات ولقاءات بين بلدان منظمة المؤتمر الإسلامي لتقييم رهانات المفاوضات ومعرفة تأثيراتها على السياسات التجارية واقتصاديات الدول الأعضاء في منظمة المؤتمر الإسلامي. كما سيقوم المركز بنشاطات للتعريف بالمواضيع الجديدة التي تدور حولها المفاوضات مثل المنافسة وتسهيل المبادلات والتجارة الإلكترونية الخ.

سيشارك في هذه الأنشطة ممثلو الدوائر الحكومية المعنية وكذلك القطاع الخاص في الدول الأعضاء في منظمة المؤتمر الإسلامي.

وللتذكير، فإن الأمانة العامة لمنظمة المؤتمر الإسلامي وبقية المؤسسات التابعة للمنظمة ومن بينها المركز الإسلامي لتنمية التجارة قد عملت خلال الاجتماع المنعقد بجهة في ٥ مارس ٢٠٠٦ والمخصص لمتابعة تنفيذ القرارات الصادرة عن مؤتمر القمة الاستثنائي الثالث لمنظمة المؤتمر الإسلامي (المنعقد بمكة المكرمة في ديسمبر ٢٠٠٥) على إعداد برنامج لتنفيذ القرارات الصادرة عن هذه القمة. أما في ميدان المفاوضات التجارية المتعددة الأطراف فقد طلب المشاركون في الاجتماع من كل من المركز الإسلامي لتنمية التجارة والبنك الإسلامي للتنمية العمل على متابعة المفاوضات التجارية المتعددة الأطراف الجارية في إطار منظمة التجارة العالمية والإسهام في بلورة مواقف موحدة بين الدول الأعضاء في منظمة المؤتمر الإسلامي إزاء المفاوضات.

مائدة مستديرة حول "مفاوضات منظمة التجارة العالمية ورهاناتها بالنسبة لاقتصاديات الدول الأعضاء في منظمة المؤتمر الإسلامي":

نظم المركز الإسلامي لتنمية التجارة واللجنة المغربية التابعة لغرفة التجارة العالمية بالتعاون مع المعهد العالي للتجارة وإدارة المقاولات مائدة مستديرة حول "مفاوضات منظمة التجارة العالمية ورهاناتها بالنسبة لاقتصاديات الدول الأعضاء في منظمة المؤتمر الإسلامي" وذلك يوم ١٨ سبتمبر ٢٠٠٧ بالدار البيضاء.

تهدف هذه التظاهرة إلى جمع فعاليات المجتمع المدني وممثلي الدوائر الحكومية المكلفة بملف المفاوضات التجارية المتعددة الأطراف للإطلاع على الوضع الراهن للمفاوضات الجارية في إطار المنظمة العالمية للتجارة وتقييم تأثيراتها المحتملة على جولة الدوحة للتنمية.

### ورشة عمل أقليمية حول "العلامات الجغرافية" أنقرة، ٣-٤ أبريل ٢٠٠٨.

نظم المكتب التركي للبراءة والمركز الإسلامي لتنمية التجارة بالاشتراك مع المنظمة العالمية للملكية الفكرية والبنك الإسلامي للتنمية "ورشة عمل أقليمية حول العلامات الجغرافية بأنقرة /الجمهورية التركية / يومي ٣ و ٤ أبريل ٢٠٠٨. يأتي تنظيم هذه التظاهرة في إطار تنفيذ برنامج عمل كل من المكتب التركي للبراءة والمركز الإسلامي لتنمية التجارة بشأن تدعيم قدرات المؤسسات المصادق عليه من قبل المؤتمر الثاني حول "التعاون الفني بين مكاتب الملكية الصناعية في الدول الأعضاء في منظمة المؤتمر الإسلامي " المنعقد بالدار البيضاء من ١١ إلى ١٣ يوليو ٢٠٠٧.

ترمي هذه الورشة إلى إعلام المشاركين بمجال تنفيذ تدابير حماية البيانات الجغرافية حتى يستأنسوا بمقتضيات الاتفاقيات الدولية المتعلقة بتدابير حماية هذه الحقوق. كما تستعرض هذه الورشة أمثلة نموذجية مطبقة في بعض البلدان وتعرف بالمنظمات غير الحكومية العاملة في هذا المجال. كما تشكل هذه الورشة أيضا منبرا للنقاش بين المسؤولين عن الأجهزة المكلفة بتسجيل وإدارة العلامات الجغرافية في الدول الأعضاء في منظمة المؤتمر الإسلامي وفرصة للمشاركين لتبادل وجهات النظر والتجارب مع أهل الخبرة والاختصاص في المنظمات الدولية المعنية مثل المنظمة الدولية للملكية الفكرية والمكتب الوطني للمنشأ والجودة في فرنسا.

شهدت هذه الورشة مشاركة زهاء ١٠ بلدان : بنغلاديش، بنين، غينيا، المغرب، موزامبيق، أوزبكستان، أوغندا، السودان، السنغال، تركيا واليمن.

### النشاطات المستقبلية

تحت إشراف وزارة الصناعة والتجارة والتكنولوجيا الحديثة يعترم المركز الإسلامي لتنمية التجارة تنظيم ندوة حول "المرونة في تنفيذ اتفاقية جوانب التجارة المتصلة بالملكية الفكرية" وذلك بالتعاون مع مجموعة البنك الإسلامي للتنمية (مكتب التعاون) والمنظمة العالمية للملكية الفكرية من ٩ إلى ١٢ يونيو ٢٠٠٨ بالدار البيضاء.

تهدف هذه الندوة إلى تحسيس الدول الأعضاء بأهمية تأثيرات التشريعات في مجال حقوق الملكية الفكرية على التجارة العالمية. كما ترمي أيضا إلى مساعدة الدول الأعضاء على متابعة مفاوضات منظمة التجارة العالمية في هذا الميدان. كما تكمن أهمية هذه الندوة في كون هذا المجال أصبح خاضعا منذ نهاية جولة الأوراجواي إلى اتفاقية منظمة التجارة العالمية حول حقوق الملكية الفكرية ذات العلاقة بالتجارة (TRIPS).

### المشاورات بين الدول الأعضاء في منظمة المؤتمر الإسلامي.

نظم البنك الإسلامي للتنمية في ١٢ ديسمبر ٢٠٠٥ اجتماعا استشاريا بين الدول الأعضاء المشاركة، وذلك بفندق "شنغريلا" بهونغ كونغ. تناول الاجتماع بحث التقدم الحاصل في أجندة الدوحة للتنمية.

شارك في هذا الاجتماع ٢٢ وزيرا من الدول الأعضاء الخمس والثلاثين الذين حضروا هذا المؤتمر. وقد ترأس الاجتماع وزير التجارة لجمهورية باكستان الإسلامية وحضره رئيس مجموعة البنك الإسلامي للتنمية. كما حضره أيضا كل من المدير العام للمركز الإسلامي لتنمية التجارة وصندوق النقد العربي والأكتاد.

وبعد المناقشات اتفقت الأطراف المشاركة على ما يلي :

١. تنظيم اجتماع من طرف البنك الإسلامي للتنمية يضم الدول الأعضاء في منظمة المؤتمر الإسلامي التي في طور الانضمام إلى منظمة التجارة العالمية حتى تتبادل التجارب والخبرات ؛
  ٢. الاستمرار في عقد الاجتماعات الاستشارية حول المسائل المتعلقة بمنظمة التجارة العالمية وتنظيم اجتماع لتقييم مؤتمر هونغ كونغ ؛
  ٣. القيام بدراسة من طرف البنك الإسلامي للتنمية حول تأثيرات اتفاقيات منظمة التجارة العالمية على الدول الأعضاء في منظمة المؤتمر الإسلامي ؛
  ٤. تكثيف مساهمة البنك الإسلامي للتنمية في تأهيل الموارد البشرية في ميدان التجارة العالمية وآليات المفاوضات ؛
  ٥. تدعيم جهود تنمية التجارة البينية لدول منظمة المؤتمر الإسلامي من طرف البنك الإسلامي للتنمية ؛
  ٦. مواصلة تنفيذ برامج البنك الإسلامي للتنمية المتعلقة بتدعيم قدرات الدول الأعضاء على التصدير ودخول الأسواق على غرار الجهود التي بذلت في قطاع القطن ؛
  ٧. ضرورة العمل على المزيد من التنسيق بين البنك الإسلامي للتنمية والمركز الإسلامي لتنمية التجارة لرفع أداء المساعدة الفنية المقدمة للدول الأعضاء وتطويرها.
- ١,٧ في ميدان تدريب :
- أ- المفاوضين ؛
- ب- الأطر المكلفة بتنفيذ نتائج جولة الدوحة.
- ٢,٧ في ميدان تعميم نتائج جولة الدوحة وتبسيطها ثم نشرها في أوساط القطاع الخاص ؛
- ٣,٧ في ميدان دراسة تأثيرات المفاوضات على اقتصاديات الدول الأعضاء في منظمة المؤتمر الإسلامي؛
- ٤,٧ بذل المزيد من الجهود من طرف كل من البنك الإسلامي للتنمية والمركز الإسلامي لتنمية التجارة قصد تنسيق مواقف الدول الأعضاء في منظمة المؤتمر الإسلامي قبل انعقاد المؤتمرات الوزارية القادمة لمنظمة التجارة العالمية.





المرفق

(١٦)



تقرير موجز حول  
مساهمة الدول الأعضاء في  
منظمة المؤتمر الإسلامي ومؤسساتها المعنية في تنشيط التجارة والاستثمار  
في قطاعي القطن والنسيج في الدول الأعضاء  
مقدم من الأمانة العامة  
إلى الاجتماع الرابع والعشرين للجنة متابعة الكومسيك

تولي الأمانة العامة لمنظمة المؤتمر الإسلامي أهمية قصوى لتنمية تصنيع القطن في الدول الأعضاء. وحيث إن غالبية بلدان غرب إفريقيا وإفريقيا الوسطى المتضررة من إعانات القطن تعتبر أيضا دولا أعضاء في منظمة المؤتمر الإسلامي فقد ركزت المنظمة ومؤسساتها العاملة في مجال التعاون الاقتصادي التجاري على وضع تدابير لسياسات تتخذ في إطار منظمة المؤتمر الإسلامي لدعم أقل البلدان نموا الأعضاء في المنظمة والمنتجة للقطن. وبعد فشل اجتماع منظمة التجارة العالمية في كانون، على وجه الخصوص، أضحي التعاون بين البلدان الإسلامية لتطوير صناعات القطن في بلدان إفريقيا الغربية والوسطى الأعضاء في المنظمة مسألة ذات أولوية قصوى بالنسبة للمنظمة. وفي هذا الصدد اتخذت منظمة المؤتمر الإسلامي وأجهزتها الفرعية ومؤسساتها المتخصصة والمنتمية تدابير عديدة لمعالجة القطاع الاقتصادي.

وبعد تقييم التحديات التي تواجه العالم الإسلامي ومناقشة الأوجه الرئيسية للرؤية المستقبلية للدول الأعضاء في منظمة المؤتمر الإسلامي، اعتمدت القمة الإسلامية الاستثنائية الثالثة برنامج العمل العشري للمنظمة لمواجهة تلك التحديات، ويشدد هذا البرنامج في مقدمته على ضرورة إيلاء اهتمام خاص لإفريقيا التي تعتبر أشد المناطق تضررا من جراء الفقر والأمراض والأمية والمجاعة وعبء المديونية. وعلاوة على ذلك أكد ضرورة تحقيق مستويات أعلى في مجال التنمية والازدهار الاقتصادي، مركزا في الوقت ذاته على ضرورة إيلاء الأولوية، من ضمن أمور أخرى، لتعزيز التعاون الاقتصادي للتخفيف من وطأة الفقر في الدول الأعضاء في منظمة المؤتمر الإسلامي، ولا سيما في المناطق المتضررة من النزاعات.

وسعيا إلى تنمية قطاع القطن نظمت الأمانة العامة لمنظمة المؤتمر الإسلامي، بالتعاون مع كل من حكومة بوركينا فاسو والبنك الإسلامي للتنمية والمركز الإسلامي للتنمية التجارة، منتدى حول "تنشيط التجارة والاستثمار في قطاع القطن في الدول الأعضاء في منظمة المؤتمر الإسلامي" في واغادوغو

ببوركينا فاسو في إبريل عام ٢٠٠٥م. كما نظم البنك الإسلامي للتنمية الاجتماع الأول "للفريق الخبراء المعني بتعزيز الفاعلية الإنتاجية والقدرات التنافسية الدولية في الدول الأعضاء المنتجة للقطن" في جدة في مارس ٢٠٠٥م وعقد الاجتماع الثاني لهذا الفريق في إزمير في تركيا في مارس ٢٠٠٦م.

وتنفيذا للقرارات الصادرة عن الاجتماعين المشار إليهما أعلاه وسعيا إلى تعزيز الفاعلية والإنتاجية في مجال القطن في الدول الأعضاء في منظمة المؤتمر الإسلامي وللرفع من القدرة التنافسية لهذا المنتج وولوج الأسواق الدولية كان لا بد من اعتماد خطة عمل في لقطاع القطن والعمل على وجه السرعة على تنفيذ تدابير عاجلة، وخاصة في مجال بناء القدرات في ميدان القطن.

في هذا الصدد انعقد الاجتماع الثالث لفريق الخبراء المعني بتعزيز الفاعلية الإنتاجية والقدرات التنافسية الدولية في الدول الأعضاء في منظمة المؤتمر الإسلامي المنتجة للقطن، في أنطاليا بتركيا في أكتوبر ٢٠٠٦م واعتمد خطة عمل استراتيجية تطوير التعاون بين بلدان منظمة المؤتمر الإسلامي المنتجة للقطن (٢٠٠٧-٢٠١١) وترمي هذه الخطة إلى تعزيز التجارة والاستثمار ونقل التكنولوجيا في الدول الأعضاء المنتجة للقطن، ولا سيما لفائدة إفريقيا. وتشمل مجالات خطة العمل ذات الأولوية تعزيز القدرة الإنتاجية وتقنيات الإنتاج وتطوير القدرات الهيكلية للدول الأعضاء والهيئات وتنمية مجال التصنيع والتجارة والقدرة التنافسية الدولية وتوفير الموارد المالية للأنشطة. وصدقت الدورة الثانية والعشرون للكومسيك على خطة العمل.

يولي الأمين العام لمنظمة المؤتمر الإسلامي أهمية بالغة للرفاه الاجتماعي والاقتصادي وللتنمية في الدول الإفريقية الأعضاء، ولا سيما لمسألة القطن. وفي هذا الصدد قام بجولة شملت ست دول إفريقية من أقل البلدان نموا الأعضاء في منظمة المؤتمر الإسلامي في مارس ٢٠٠٥م. وزار معاليه بوركينا فاسو وتشاد وغامبيا ومالي والنيجر والسنغال وذلك من أجل الحصول على معلومات أولية بخصوص الظروف الاجتماعية والاقتصادية السائدة في هذه البلدان وعن ما يبذل من جهود أو المزمع بذلها لمساعدتها اقتصاديا واجتماعيا. وتم الاتفاق خلال هذه الزيارة، من ضمن أمور أخرى، على تطوير الصناعات الغذائية وتصنيع القطن والنسيج في هذه البلدان من خلال تنمية مشاريع مشتركة بين الدول الأعضاء.

وفي إطار الجهود الرامية إلى تنفيذ خطة عمل منظمة المؤتمر الإسلامي الخماسية في مجال القطن، استضافت جمهورية تركيا منتدى تعزيز وتنمية التجارة والاستثمار في قطاع القطن بين الدول الأعضاء في منظمة المؤتمر الإسلامي، في إسطنبول يومي ١٢ و ١٣ نوفمبر ٢٠٠٧م. وحدد هذا المنتدى مراكز التميز التالية في مجال البحوث في القطن والنسيج لتمثيل مناطقها وذلك على النحو التالي: المنطقة الإفريقية: نيجيريا والسنغال، المنطقة الآسيوية: باكستان وتركيا، المنطقة العربية: مصر وسورية. وستعتمد اللجنة التوجيهية برنامج تنفيذ خطة عمل منظمة المؤتمر الإسلامي الخماسية

للقطن. وطبقا للقرار الصادر عن المنتدى ستتشأ لجنة للمشاريع تحت إشراف اللجنة التوجيهية التي ستستعرض البرامج والمشاريع التي تقدمها الدول الأعضاء ومراكز البحوث ومؤسسات منظمة المؤتمر الإسلامي والمنظمات الإقليمية في مجال القطن والنسيج وما يرتبط بهما من نشاطات. كما صدقت الدورة الثالثة والعشرون للكومسيك، التي عقدت في اسطنبول في نوفمبر ٢٠٠٧م، على النتائج التي تمخض عنها هذا المنتدى.

كما اعتمد المنتدى التوصيات التالية:

- عيّن المنتدى معهد نازلي لبحوث القطن بالجمهورية التركية لتنسيق النشاطات البحثية في مجالي القطن والنسيج، وستعد مراكز البحوث برامج تقدمها إلى البنك الإسلامي للتنمية وإلى المؤسسات الدولية والإقليمية والدولية والوطنية لتمويلها.

- ستتشأ لجنة للمشاريع تحت إشراف اللجنة التوجيهية وستتولى مهمة مراجعة البرامج والمشاريع التي تقدمها الدول الأعضاء لمراكز البحوث ومؤسسات منظمة المؤتمر الإسلامي والمنظمات الإقليمية والدولية في مجالي القطن والنسيج والأنشطة المرتبطة بهما ورفع توصيات اللجنة التوجيهية عن طريق الأمانة العامة لمنظمة المؤتمر الإسلامي.

- عيّن المنتدى المؤسسات التالية أعضاء في لجنة المشاريع:

• البنك الإسلامي للتنمية، رئيسا

• الأمانة العامة لمنظمة المؤتمر الإسلامي ومركز البحوث الإحصائية والاقتصادية والاجتماعية والتدريب للبلدان الإسلامية والمركز الإسلامي لتنمية التجارة والغرفة الإسلامية للتجارة والصناعة ومؤسسات من كل من إفريقيا وآسيا والبلدان العربية. وستتولى لجنة المشاريع مهمة تحديد و/أو اعتماد البرامج والمشاريع في إطار خطة عمل منظمة المؤتمر الإسلامي الخماسية الخاصة بالبلدان المنتجة للقطن.

- دعا المنتدى الدول الأعضاء إلى تزويد وزارة الصناعة والتجارة بالجمهورية التركية بعناوينها الإلكترونية لغرض استخدامها في موقع المنتدى لاستخدام التسهيلات المعروضة في الموقع، وخاصة فيما يتعلق بتنفيذ خطة عم منظمة المؤتمر الإسلامي الخماسية للقطن (٢٠٠٧/٢٠١١).

- كما دعا المنتدى الدول الأعضاء إلى تنظيم واستضافة معارض للقطن والمنتجات المرتبطة به سنويا. وقد أعلنت بنين عن نيّتها استضافة المعرض الأول عام ٢٠٠٨م.

اتخذت الأمانة العامة لمنظمة المؤتمر الإسلامي التدابير التالية لتنفيذ القرارات الصادرة عن المنتدى حول خطة عمل المنظمة للقطن:

- أرسلت الأمانة العامة نتائج المنتدى إلى جميع الدول الأعضاء في المنظمة وإلى جميع مؤسساتها

المعنية وحثتها على تنفيذ هذه القرارات.

- طلبت الأمانة العامة من جمهورية باكستان الإسلامية ومن جمهورية السنغال تعيين مركز تميز إقليمي لبحوث القطن.

- أرسلت الأمانة العامة مذكرة إلى البنك الإسلامي للتنمية تطلب فيها إنشاء لجنة للمشاريع، طبقا لما اقترحه منتدى القطن وصدقت عليه الكومسيك.

- بخصوص إنشاء لجنة المشاريع سيقدم البنك الإسلامي للتنمية تقريره الخاص حول الموضوع إلى الدورة الرابعة والعشرين للجنة متابعة الكومسيك.

- أرسلت الأمانة العامة للمنظمة كذلك مذكرات تذكيرية إلى جمهورية باكستان الإسلامية وجمهورية السنغال تطلب منهما فيها تعيين مركز للتميز.

- دعت الأمانة العامة جميع الدول الأعضاء المعنية ومؤسساتها المعنية إلى المشاركة النشطة في الاجتماع الأول للجنة التوجيهية، وأرسلت الأمانة العامة كذلك مذكرة تذكيرية لكل منهما تطلب فيها تأكيد مشاركتها في الاجتماع.

- طلبت الأمانة العامة من جميع الدول الأعضاء المعنية إبلاغ مراكز الاتصال فيها المعنية بالقطن من أجل التنفيذ الفعلي لخطة عمل منظمة المؤتمر الإسلامي للقطن. وفي هذا الصدد عيّنت بعض البلدان مراكز اتصال وأبلغت الأمانة العامة للمنظمة بذلك. وقامت الأمانة العامة بنقل المعلومات ذات الصلة إلى وزارة التجارة والصناعة في الجمهورية التركية.

- وفقا للقرارات الصادرة عن المنتدى طلبت الأمانة العامة للمنظمة من جمهورية بنين إبلاغها بتاريخ تنظيم المعرض الأول حول القطن والمنتجات المرتبطة به، والذي تقرر أن يعقد في بنين عام ٢٠٠٨م.

- وستواصل الأمانة العامة بذل جهودها بخصوص تنفيذ خطة عمل منظمة المؤتمر الإسلامي الخماسية من أجل تنمية قطاع القطن في الدول الأعضاء طبقا للقرارات المشار إليها أعلاه التي اتخذها الاجتماع فريق الخبراء والمنتدى.

المرفق

(١٧)





### تقرير

#### الاجتماع الأول للجنة التوجيهية

#### لتنفيذ برنامج التعاون في مجال القطن لمنظمة المؤتمر الإسلامي

(أنطاليا، ١٢ مايو/أيار ٢٠٠٨)

١. انعقد الاجتماع الأول للجنة التوجيهية لتنفيذ برنامج التعاون في مجال القطن لمنظمة المؤتمر الإسلامي في ١٢ مايو/أيار ٢٠٠٨، في أنطاليا، بالجمهورية التركية، قبل انعقاد الاجتماع الرابع والعشرين للجنة المتابعة المنبثقة عن الكومسيك (١٣-١٥ مايو/أيار ٢٠٠٨).

٢. ترأس الاجتماع سعادة الأستاذ محمد وهبي جونان، رئيس اللجنة التوجيهية. (المدير العام للتنظيم، وزارة الصناعة والتجارة بالجمهورية التركية).

٣. حضر الاجتماع الدول التالية الأعضاء في منظمة المؤتمر الإسلامي بوصفهم أعضاء في اللجنة التوجيهية:

- بوركينا فاسو،

- جمهورية باكستان الإسلامية،

- الجمهورية التركية.

٤. كما حضر الاجتماع المنظمات التالية التابعة لمنظمة المؤتمر الإسلامي بوصفهم أعضاء في اللجنة التوجيهية، بالإضافة إلى الأمانة العامة لمنظمة المؤتمر الإسلامي ومكتب تنسيق الكومسيك:

- مركز البحوث الإحصائية والإقتصادية والإجتماعية والتدريب للبلدان الإسلامية (مركز أنقرة)

- البنك الإسلامي للتنمية

- الغرفة الإسلامية للتجارة والصناعة

- المركز الإسلامي لتنمية التجارة

(ترد قائمة المشاركين في المرفق رقم ١)

٥. بدأ الاجتماع بخطاب ترحيب ألقاه سعادة الأستاذ محمد وهبي جونان، رئيس اللجنة التوجيهية (المدير العام للتنظيم، وزارة الصناعة والتجارة بالجمهورية التركية). كما قام كل من ممثل الأمانة العامة لمنظمة المؤتمر الإسلامي سعادة السفير نابيكا دياللو، مستشار الأمين العام، ومعالى الأستاذ فروح تغلي بإلقاء كلماتهم خلال الاجتماع. وقد أطلع سعادة السفير دياللو الحضور على المساهمات التي تقدمها كل من البلدان الأعضاء في منظمة المؤتمر الإسلامي، والأمانة العامة لمنظمة المؤتمر الإسلامي ومؤسساتها المعنية من أجل تنشيط حركة التجارة والاستثمار في مجال القطن والمنسوجات

في البلدان الأعضاء. وقد أكد سيادته في هذا السياق على الأهمية التي يوليها معالي البروفيسور أكمل الدين احسان أوغلو لهذا البرنامج الذي أطلقه في أعقاب زيارته لبعض البلدان الأفريقية الأعضاء في منظمة المؤتمر الإسلامي في مارس/آذار ٢٠٠٥.

٦. قام الاجتماع بدراسة واعتماد البنود التالية من جدول الأعمال:

١. تاريخ انعقاد الاجتماع الأول للجنة المشروعات ( مقترحات المشروعات التي تم التقدم بها حتى الآن)،

٢. صيغة مقترحات المشروعات،

٣. إجراءات الموافقة على مقترحات المشروعات، وتمويلها وتنفيذها (باستثناء الموافقة على المشروعات الملحة)،

٤. البوابات الإلكترونية (التشغيل، التطوير، والترجمة، والتمويل)،

٥. مراكز التميز وإجراءات الفحص التي تتبعها (التوصيات الصادرة عن مركز نازلي لبحوث القطن باعتباره منسقا لمراكز التميز)،

٦. التحضير لخطة تنفيذ برنامج التعاون في مجال القطن لمنظمة المؤتمر الإسلامي،

٧. معرض القطن لمنظمة المؤتمر الإسلامي ٢٠٠٨ (العرض المقدم من بنين لإستضافة المعرض الأول)،

٨. منتدى القطن لمنظمة المؤتمر الإسلامي ٢٠٠٩ (تحديد دولة مضيفة).

٧. أطلقت وزارة الصناعة والتجارة بالجمهورية التركية الحضور على خلفية برنامج التعاون في مجال القطن لمنظمة المؤتمر الإسلامي.

#### تحت البند ١ من جدول الأعمال:

٨. قرر الاجتماع أن يتولى البنك الإسلامي للتنمية تنظيم الاجتماع الأول للجنة المشروعات. ومن المقرر أن يجتمع أعضاء لجنة المشروعات قبيل انعقاد الدورة الرابعة والعشرين للكومسيك برئاسة البنك الإسلامي للتنمية. وسوف يقوم البنك الإسلامي للتنمية بالإعلان عن تاريخ ومكان انعقاد اجتماع لجنة المشروعات في الوقت المناسب. وستتم مناقشة مقترحات المشروعات التي تم التقدم بها حتى الآن خلال الاجتماع الأول للجنة المشروعات.

٩. قرر الاجتماع أن ينظم البنك الإسلامي للتنمية اجتماعا سنويا للجنة المشروعات في موعد سابق على انعقاد اجتماع اللجنة التوجيهية، على أن يرفع التقرير الصادر عنه إلى اللجنة التوجيهية.

١٠. شدد الاجتماع على ضرورة قيام كل من البلدان الأعضاء، والقطاع الخاص، ومراكز التميز، والمؤسسات التابعة لمنظمة المؤتمر الإسلامي بتقديم مقترحات للمشروعات ورفعها إلى لجنة المشروعات لدراستها، ثم إرسال المشروعات المختارة إلى اللجنة التوجيهية للحصول على الموافقة النهائية.

#### تحت البند ٢ من جدول الأعمال:

١١. ناقش الاجتماع الحاجة إلى تحديد صيغة للمشروعات بغية تيسير عملية تقديم مقترحات المشروعات وإجراءات الموافقة عليها، وطلب من البنك الإسلامي للتنمية إعداد صيغة لمقترحات المشروعات قبل انعقاد الاجتماع الأول للجنة المشروعات. و من المقرر أن يقوم البنك الإسلامي بتوزيع صيغة المشروعات على البلدان الأعضاء والمؤسسات ذات الصلة من خلال الأمانة العامة لمنظمة المؤتمر الإسلامي، لذلك يدعو البلدان الأعضاء إلى تقديم مقترحات المشروعات قبل انعقاد اجتماع لجنة المشروعات.

#### تحت البند ٣ من جدول الأعمال:

١٢. قرر المشروع أن تكون عمليات تقديم مقترحات المشروعات، والموافقة عليها، وتمويلها، وتنفيذها على النحو التالي: يجب أن تحدد لجنة المشروعات عملية تقديم مقترحات المشروعات خلال الاجتماع الأول للجنة المشروعات. وتقوم لجنة المشروعات بمناقشة المقترحات التي تم عرضها خلال الاجتماع، ثم يتم رفع مقترحات المشروعات المختارة إلى اللجنة التوجيهية للموافقة عليها ومن المفضل أن تكون الموافقة على مقترحات المشروعات من قبل اللجنة التوجيهية موافقة جماعية. وتقدم المشروعات التي تم الموافقة عليها إلى البنك الإسلامي للتنمية والمؤسسات المالية ذات الصلة من خلال الأمانة العامة لمنظمة المؤتمر الإسلامي للحصول على الدعم المالي. ويقوم أصحاب المشروعات بتنفيذ المشروعات التي تم الموافقة على تمويلها، كما يقومون برفع تقارير دورية عن سير العمل في تنفيذ مشروعاتهم إلى اللجنة التوجيهية.

١٣. قرر الاجتماع أن الإجراءات المذكورة بموجب هذا البند من جدول الأعمال من الجائز أن يتعذر تطبيقها بسبب بعض مشروعات المقترحات والقرارات والتي تتمتع بطبيعة عاجلة وأهمية خاصة من شأنها أن تعود بالنفع على عدد كبير من البلدان الأعضاء. سوف تحصل مثل هذه المشروعات على موافقة رئيس اللجنة التوجيهية وأعضائها مباشرة عن طريق الاتصال بالبريد الإلكتروني قبيل الاجتماع السنوي للجنة، بالتشاور مع أمين عام منظمة المؤتمر الإسلامي ورئيس لجنة المشروعات. في هذه الحالة، سيقوم الرئيس برفع تقرير بهذه المشروعات للاجتماع التالي للجنة التوجيهية.

**تحت البند رقم ٤ من جدول الأعمال:**

١٤. قرر الاجتماع أن الأمانة العامة لمنظمة المؤتمر الإسلامي سوف تقوم بإخبار اللجنة التوجيهية بشأن المشرفين على الموقع الإلكتروني والمعلومات الخاصة بنقاط الاتصال في البلدان الأعضاء.
١٥. قرر الاجتماع أهمية البوابة الإلكترونية بوصفها أداة أساسية للمعلومات والاتصال بين البلدان الأعضاء. تقوم وزارة الصناعة والتجارة بالجمهورية التركية بإعداد المشروع المتعلق بتطوير البوابة الإلكترونية. سيتم رفع التقرير بشأن البوابة الإلكترونية للبنك الإسلامي للتنمية بوصفه رئيس لجنة المشروعات بغرض التقييم ودراسة إمكانيات التمويل.
١٦. ناشد الاجتماع الدول الأعضاء والمؤسسات التابعة لمنظمة المؤتمر الإسلامي أن تساهم في عملية تحديث البوابة الإلكترونية عن طريق تقديم كل البيانات والمعلومات ذات الصلة بقطاع القطن.
١٧. تقدم الاجتماع باقتراح بشأن تسمية البوابة الإلكترونية تسمية ملائمة بحيث تكون نافذة على قطاع القطن في دول منظمة المؤتمر الإسلامي، وكذلك توفير رابط للمواقع الإلكترونية الخاصة بمؤسسات منظمة المؤتمر الإسلامي.

**تحت البند رقم ٥ من جدول الأعمال:**

١٨. تم تحديد جميع مراكز التميز التي تمثل الأقاليم الثلاث لمنظمة المؤتمر الإسلامي، وهي كالتالي:
- ١- قطاع آسيا: تركيا (معهد بحوث نازيلي للقطن)، وباكستان (معهد بحوث القطن المركزية)
- ٢- القطاع العربي: مصر (مركز بحوث القطن)، وسوريا (معهد بحوث القطن)
- ٣- أفريقيا: نيجيريا (مركز البحوث الزراعية بجامعة أحمدو بيللو)، والسنغال (الوحدة التجريبية لفيلينجارا)
١٩. قام معهد بحوث نازيلي للقطن في تركيا، بصفته منسقاً لمراكز التميز، بتقديم عرض تضمن نبذة حول أنشطة المعهد في مختلف المجالات المتعلقة بالقطن. كما تقدم باقتراح لإنشاء آلية تعاون بين مراكز التميز. كما عبر المعهد عن استعداده لتنظيم واستضافة اجتماع لمركز التميز بغرض التوصل إلى مقترحات مشروعات يتم تنفيذها في البلدان الأعضاء.
٢٠. أوصى معهد بحوث نازيلي للقطن بعقد اجتماع يضم مراكز التميز الست وممثلي مراكز البحوث والتطوير في سائر البلدان الأعضاء التي تدرج تحت هذا البرنامج، في معهد نازيلي، بالتعاون مع مركز البحوث الإحصائية والاقتصادية والاجتماعية والتدريب للدول الإسلامية (مركز أنقرة)، والمركز الإسلامي لتنمية التجارة، والغرفة الإسلامية للتجارة والصناعة، والبنك الإسلامي للتنمية. في هذا الاجتماع، سيتم مناقشة احتياجات البلدان الأعضاء وإمكاناتها، ومقترحات المشروعات المحتملة

بناءً عليها. بالإضافة إلى ذلك، سوف يتم تحديد الدول ومراكز التميز التي ستكون تلك الدول داخل نطاقها بغرض تيسير الاتصال والتنسيق. كما تم أيضاً اقتراح أن يقوم اجتماع مراكز التميز، بماله من خبرات، بطرح المشروعات على لجنة المشروعات.

٢١. ناشد الاجتماع البلدان الأعضاء وكذلك مراكز التميز لتعزيز التعاون مع معهد بحوث نازيلي للقطن.

#### تحت البند رقم ٦ من جدول الأعمال:

٢٢. قرر الاجتماع أن تقوم اللجنة التوجيهية بإعداد خطة تنفيذ بالتعاون مع معهد بحوث نازيلي للقطن، والمركز الإسلامي لتنمية التجارة، وغيرها من المؤسسات الدولية ذات الصلة مثل منظمة الأغذية والزراعة، ومركز التجارة العالمي. كما طلب الاجتماع من البنك الإسلامي للتنمية أن يعد صيغة مقترح مشروع يتم تضمينه في خطة التنفيذ.

٢٣. ينبغي أن تحدد خطة التنفيذ المدى القصير والمتوسط والطويل لمدة التنفيذ، وأن تحدد الوكالات المنفذة، متى كان ذلك ممكناً.

#### تحت البند رقم ٧ من جدول الأعمال:

٢٤. قرر الاجتماع أن يتم تنظيم معرض القطن في عام ٢٠٠٩. طلب الاجتماع من الأمانة العامة لمنظمة المؤتمر الإسلامي أن تقوم بعمل الاتصالات اللازمة مع حكومة بنين للتأكيد على عرض بنين لإستضافة معرض القطن الأول في عام ٢٠٠٩. وقد وجهت الدعوة للمركز الإسلامي لتنمية التجارة بالتعاون مع البنك الإسلامي للتنمية كي يقوم بتنظيم المعرض وكذلك ورشة عمل المشتري/ البائع بشأن القطن والمنسوجات في الوقت والمكان المناسبين وإعلام أعضاء اللجنة التوجيهية بموعد المعرض.

#### تحت البند رقم ٨ من جدول الأعمال:

٢٥. طلب الاجتماع من الأمانة العامة لمنظمة المؤتمر الإسلامي أن تناشد الدول المنتجة للقطن في منظمة المؤتمر الإسلامي بأن تقوم بتنظيم واستضافة منتدى القطن الثاني لمنظمة المؤتمر الإسلامي في عام ٢٠٠٩. ستقوم الأمانة العامة لمنظمة المؤتمر الإسلامي بإعلام اللجنة التوجيهية باسم الدولة التي من المتوقع أن تستضيف المنتدى وكذلك موعد إقامته.

#### ما يستجد من أعمال:

٢٦. قرر الاجتماع، إذا ما اقتضت الضرورة، أن تعقد اللجنة التوجيهية اجتماعاً مرحلياً قبل دورة

الكومسيك الرابعة والعشرين في أكتوبر ٢٠٠٨.

٢٧. قرر الاجتماع أن تقدم اللجنة التوجيهية تقريرها للاجتماع الرابع والعشرين للجنة المتابعة المنبثقة عن الكومسيك في ١٣-١٥ مايو/أيار ٢٠٠٨ في أنطاليا.

٢٨. اختتم الاجتماع بتقديم خالص الشكر لرئيس اللجنة التوجيهية وأعضائها، وكذلك لمكتب تنسيق الكومسيك على استضافته الكريمة للاجتماع.

-----  
-----

المرفق

(١٨)





الأصل: بالإنجليزية

مشروع جدول أعمال  
الدورة الرابعة والعشرين للكمسيك  
(اسطنبول، ٢٠-٢٤ أكتوبر/تشرين الأول ٢٠٠٨)

١. الجلسة الافتتاحية
٢. اعتماد جدول الأعمال
٣. المستجدات الاقتصادية العالمية ذات الصلة ببلدان منظمة المؤتمر الإسلامي
  - التقرير الاقتصادي السنوي حول بلدان منظمة المؤتمر الإسلامي
  - تأثير ارتفاع أسعار النفط والسلع على إقتصادات البلدان الأعضاء
  - أزمة الغذاء العالمية وتحسين الأمن الغذائي في البلدان الأعضاء بمنظمة المؤتمر الإسلامي
٤. استعراض تنفيذ برنامج العمل العشري لمنظمة المؤتمر الإسلامي، وخطة العمل الخاصة بتعزيز التعاون الاقتصادي والتجاري فيما بين البلدان الأعضاء في منظمة المؤتمر الإسلامي
  - التقييم الذي تجريه الأمانة العامة لمنظمة المؤتمر الإسلامي
  - اجتماعات لجنة الدورة

المسائل المتعلقة بالتجارة والاستثمار

٥. نظام الأفضليات التجارية فيما بين البلدان الأعضاء في منظمة المؤتمر الإسلامي
٦. التجارة البينية فيما بين البلدان الأعضاء في منظمة المؤتمر الإسلامي
  - أ. التطورات الأخيرة التي طرأت على التجارة البينية فيما بين البلدان الأعضاء
  - ب. النشاطات المتعلقة بتمويل التجارة
  - ج. المعارض التجارية في البلدان الإسلامية، والأنشطة الأخرى المرتبطة بتشجيع التجارة
  - د. اجتماعات القطاع الخاص
٧. التعاون فيما بين بورصات الأوراق المالية في بلدان منظمة المؤتمر الإسلامي
٨. تطبيقات الحكومة الإلكترونية وانعكاساتها الاقتصادية على البلدان الأعضاء في منظمة المؤتمر الإسلامي.
٩. مسائل متعلقة بأنشطة منظمة التجارة العالمية.

التخفيف من حدة الفقر والدعم الإقتصادي/ الفني المقدم لبلدان منظمة المؤتمر الإسلامي

١٠. استعراض تنفيذ "خطة العمل الخاصة بإستراتيجية تعزيز التعاون فيما بين البلدان الأعضاء المنتجة للقطن (٢٠٠٧-٢٠١١)"

١١. برامج بناء القدرات وبرامج الدعم الفني

١٢. المساعدات الاقتصادية المقدمة لبعض بلدان منظمة المؤتمر الإسلامي

١٣. برنامج العمل الخاص بالتدريب والتعليم المهني في البلدان الأعضاء في منظمة المؤتمر الإسلامي

جلسات تبادل وجهات النظر

١٤. جلسة تبادل وجهات النظر حول "تحسين مناخ الاستثمار في البلدان الأعضاء في منظمة المؤتمر الإسلامي" والمزمع تنظيمها خلال الدورة الرابعة والعشرين للكونسيك

- متابعة القرارات التي خرجت بها الجلسة السابقة لتبادل وجهات النظر

١٥- تقرير بشأن وضع معايير وإجراءات الأغذية الحلال لمنظمة المؤتمر الإسلامي

١٦- موعد انعقاد الدورة الخامسة والعشرين للكونسيك

١٧- ما يستجد من أعمال

١٨. اعتماد التقرير

١٩. الجلسة الختامية

فعاليات يتم تنظيمها بالتزامن مع

الدورة الرابعة والعشرين للكومسيك

١. منتدى الأعمال الدولي الثاني عشر، تقوم بتنظيمه الجمعية التركية المستقلة لرجال الأعمال والصناعة (MUSIAD) (جمعية صناعية تركية مستقلة).

٢. المعرض التجاري الدولي للجمعية التركية المستقلة لرجال الأعمال والصناعة (MUSIAD).

٣. اجتماع شبكة أصحاب المشاريع من الشباب في الدول الإسلامية يقوم بتنظيمه منتدى شباب المؤتمر الإسلامي للحوار والتعاون (ICYFDC)، بالتعاون مع مكتب تنسيق الكومسيك.

-----  
-----

المرفق

(١٩)



الأصل بالإنجليزية

**الخطاب الختامي**

لسعادة الدكتور أحمد تكتك، وكيل الوزارة بهيئة التخطيط الحكومية

بالجمهورية التركية

الاجتماع الرابع والعشرون للجنة المتابعة المنبثقة عن اللجنة الدائمة للتعاون الاقتصادي والتجاري

لمنظمة المؤتمر الإسلامي

(أنطاليا - ١٥ مايو/أيار ٢٠٠٨)

أعضاء لجنة المتابعة الموقرون

المندوبون الموقرون

أود أن أعرب عن سروري البالغ إزاء نجاح اختتام الاجتماع الرابع والعشرين للجنة المتابعة المنبثقة عن اللجنة الدائمة للتعاون الاقتصادي والتجاري لمنظمة المؤتمر الإسلامي (الكومسيك). فخلال هذا الاجتماع، قمنا باستعراض ما تم إقراره من تقدم في سياق تنفيذ القرارات الصادرة عن الكومسيك، وإرساء جدول أعمال دورتها الرابعة والعشرين. ولدينا مجموعة من المقترحات الجديدة التي تعكس الثقة والاهتمام المتزايد بعملنا. وبضم جدول أعمالنا بنوداً إضافية تشمل: تمويل التجارة، وتطبيقات الحكومة الإلكترونية، علاوة على تأثير ارتفاع أسعار السلع ومسألة الأمن الغذائي. وإني لعلّ يقين أن الكومسيك سوف تنجح في إطلاق مشروعات وبرامج في هذا المجال.

المندوبون الموقرون

إننا نعي جميعاً أن الارتفاع الهائل في أسعار البترول والغذاء والذي يصاحبه توقعات بسودها التشاؤم فيما يتعلق بالاقتصادات الرئيسية على مستوى العالم، إنما يشكل تحديات لدولنا، وبخاصة الدول الأقل نمواً والأكثر اعتماداً على الاستيراد. ومن واجبنا أن نواجه مثل هذه التحديات وأن نحولها إلى فرص عبر طرق ووسائل ملائمة. وإنني أؤمن بأن الكومسيك هي بمثابة إحدى المنابر الصحيحة لمعالجة هذه المسائل.

وأود الآن أن ألقى الضوء على عدد من المسائل من واقع فعاليات اجتماعنا:

١. إن التجارة البينية فيما بين الدول الأعضاء في منظمة المؤتمر الإسلامي تحقق تقدماً مستمراً، بما يعادل ١٦,٣% في عام ٢٠٠٦. بيد أنه ليس هناك مجال للمهانة حيث أن طاقتنا وقدراتنا تفوق بكثير هذا الرقم. وفي هذا الصدد، نحن نعرب عن تقديرنا لما توفره مجموعة بنك التنمية الإسلامي

من مساهمات ولاسيما الدور الذي تضطلع به المؤسسة الإسلامية لتمويل التجارة. كما أود أن أعرب عن تقديرنا لجميع الدول الأعضاء والمؤسسات ذات الصلة لمساندتها المبادرات الرامية إلى تعزيز التجارة البينية فيما بين الدول الأعضاء في منظمة المؤتمر الإسلامي.

٢. إننا نولي أهمية كبرى للإنشاء المبكر لنظام الأفضليات التجارية لتحرير التجارة. وينصب الهدف على بدء سريان نظام الأفضليات التجارية مع بدايات عام ٢٠٠٩. وإنجازاً لهذا الهدف، يحتاج الأمر إلى الحصول على ١٠ توقيعات على الأقل للدول الأعضاء على بروتوكول خطة التعريفية التفضيلية (بريتاس) وقواعد المنشأ توطئة لدخولهما حيز النفاذ. وسوف نقوم بتنظيم اجتماع للجنة المفاوضات التجارية في الفترة من ١٧ - ١٩ يونيو/حزيران للنظر فيما تم تحقيقه من تقدم ومراجعة الاستعدادات بشأنه.

٣. وللقطاع الخاص دور محوري في سياق العلاقات الاقتصادية والتجارية. ونحن إذ نضع ذلك الأمر في الاعتبار، نكون بصدد دمج المزيد من أنشطة القطاع الخاص في أعمال الدورات السنوية للكونسيك، مثل مؤتمر منتدى الأعمال الدولي الثاني عشر، والمعرض الدولي واجتماع شبكة أصحاب المشروعات من الشباب اللذان تنظمهما الجمعية التركية المستقلة لرجال الأعمال والصناعة (موسباد). وتأسيساً على ذلك، فإن المعارض التجارية التي ينظمها المركز الإسلامي لتنمية التجارة، وأنشطة القطاع التي تنظمها الغرفة الإسلامية للتجارة والصناعة لهي جديرة بالتقدير. وفي الوقت ذاته، يتعين علينا بذل المزيد من الجهد في مجال موائمة أنشطة القطاع الخاص مع أنشطتنا. وفي هذا الإطار، فإنني أؤكد مجدداً على أن الكومسيك قد عقدت عزمها التام على الاستمرار على التعاون بين دولها الأعضاء في هذا المضمار.

٤. لقد حققنا تقدماً ملحوظاً في بعض المشروعات التي تناولتها بالمناقشة لجنة الدورة. وإذ أغتنم هذه المناسبة، فإنني أدعو جميع الدول الأعضاء والمؤسسات التابعة لمنظمة المؤتمر الإسلامي إلى التقدم، من خلال لجنة الدورة، بمقترحات جديدة لمشروعات وبرامج من شأنها أن تسهم في إثراء جدول أعمال الكومسيك.

٥. وفي الوقت الذي نقوم فيه باستعراض أنشطتنا على الصعيدين التجاري والاقتصادي، تكمن المشكلة المشتركة التي تواجهنا في نقص القدرات في العديد من المجالات، بما في ذلك مجالي الإنتاج والتجارة. وحتى يسنى لنا تحرير شعوبنا من دائرة الفقر الشديد، يجب علينا تعظيم الاستثمار في مجالات التعليم والصحة والأنشطة المدرة للدخل. وفي هذا الاتجاه، فإنني أرى أن مسألة إنشاء صندوق التضامن الإسلامي داخل إطار البنك الإسلامي للتنمية تعد بمثابة تطور مهم، وأود في هذا الصدد أن أتقدم بالتهنئة إلى البنك الإسلامي للتنمية والدول الأعضاء على ما قدموه من مساهمات مالية في هذا الصندوق.

٦. وللاستثمارات الأجنبية دور مهم في تنمية دولنا حالة غياب الزخم الكافي لرأس المال على المستوى المحلي. وفي الواقع، يمثل الاستثمار الأجنبي مكوناً رئيسياً لضمان تحقيق النمو الاقتصادي الناجح في العديد من الدول النامية. وسوف يتم تناول هذه المسائل تحديداً في جلسة تبادل وجهات النظر التي تعقد على هامش اجتماع الكومسيك الرابع والعشرين حول موضوع "تحسين مناخ الاستثمار في الدول الأعضاء في منظمة المؤتمر الإسلامي". وبفضل مشاركة أشخاص بارزين من جانب الحكومات، والقطاع الخاص، والعالم الأكاديمي، فإنني لعلني يقين من أنها سوف تكون حدثاً مفيداً ومثمراً لنا جميعاً.

المندوبون الموقرون

الضيوف الأفاضل

إنني لعلني قناعة بأننا كأعضاء في الكومسيك، وبعيداً عن كونها مجرد منبر حكومي، يجب علينا التصدي مباشرة لاحتياجات شعوب الدول الأعضاء في منظمة المؤتمر الإسلامي والتجاوب علي نحو متسارع مع التطورات التي تطرأ على الاقتصاد العالمي. واتساقاً مع هذا الهدف، فإننا بصدد إرساء خطط تهدف إلى تبسيط، وتحسين وتعزيز أسلوب صياغة وجدول أعمال الدورات السنوية للكومسيك كي تثمر عن دورات أكثر إنتاجية وموجهة لتحقيق نتائج قابلة للتنفيذ.

وقبل أن اختتم كلمتي، أود أن أعرب عن شكري وتقديري لجميع الوفود، والأمانة العامة لمنظمة المؤتمر الإسلامي والمؤسسات التابعة لها والمنبثقة عنها على ما قدمته من إسهامات قيمة لإنجاح هذا الاجتماع. وأنني أتقدم أيضاً بالشكر إلى مكتب تنسيق الكومسيك، والمنظمين والمترجمين الفوريين والتحريريين على ما بذلوه من جهد ومثابرة.

وأتمنى أن ألتقي بكم في الدورة الرابعة والعشرين للكومسيك المقرر عقدها في الفترة من ٢١ - ٢٥ أكتوبر/تشرين الأول ٢٠٠٨ في اسطنبول، وأتمنى لكم عوداً سالماً إلى دياركم.

وهكذا أعلن اختتام الاجتماع الرابع والعشرين للجنة المتابعة المنبثقة عن الكومسيك.